ترجمان

غيورغ سورنسن

الديمقراطية والتحول الديمقراطي

السيرورات والمأمول في عالم متغيّر

ترجمة: عفاف البطاينة



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الأطر

تصدير

تنقح الطبعة الثالثة هذه أطروحة الكتاب وتحدثها، لكن يبقى الطموح كما هو: أن نقوّم الإمكانات الحالية للديمقراطية والتحول الديمقراطي (Democratization). وقد أضفنا فصلًا جديدًا (هو الثالث) حول الديمقراطية في الألفية الجديدة. ويرجح هذا الفصل أن تحولًا يتمثل في الابتعاد عن «الانتقال إلى الديمقراطية» (Transition to democracy) والاقتراب من «الجمود» (Standstill) قد بدأ يظهر، لا سيما وأن عددًا كبيرًا من الدول لا يزال في المنطقة الرمادية الواقعة بين التسلطية المحض (Outright Authoritarian) والديمقراطية الكاملة (Fully Democratic). كذلك، فإن الفصل الرابع جديد، ويناقش المشكلات التي ينطوي عليها الترويج للديمقراطية من الخارج. أما بقية الفصول فقد أعدنا النظر فيها كي تشتمل على أحدث ما دار من جدل ونقاش حول الموضوعات التي يركز عليها كل فصل.

أود بداية أن أعبّر عن امتناني الكبير لجوان بلوخ جنسن (Joan Bloch Jensen)، مساعد البحث القدير في هذه الطبعة الجديدة. فقد قدم مساعدات قيّمة في جمع الأبحاث المنشورة مؤخرًا في هذا المجال، وتحديد جوانب الضعف في الأطروحات، وتنقيح الجداول، ومراجعة المخطوطة وتنقيحها. كما قرأ الأستاذ المساعد سفيند إريك سكانينغ (Svend Erik Skaaning) مسودة الطبعة الثالثة كاملة وقدم اقتراحات عديدة بغية تحسينها. واهتمت جونا كيير (Jonna Kjaer) مرة أخرى بجميع التفاصيل التقنية. كذلك أود أن أشكر رئيس التحرير في مطبعة وستفيو (Westview Press)، ستيف كاتالانو (Steve Catalano) الذي دعم الطبعة الثالثة وقدم كل ما يلزم من مساعدة ومشورة؛ وكذلك فعلت رئيسة تحرير المشروع، كارول سميث (Carol Smith). أما كريسونا شميت (Chrisona Schmidt) فقد كانت محررة طبعة ممتازة.

أود أن أعبّر عن امتناني العميق أيضًا لكل الأساتذة والطلبة الذين أمدّوني بتعقيباتهم الإيجابية على الطبعتين الأولى والثانية، بما في ذلك ملحوظات المحكّمين، وتعقيبات تشونغ إن مون (Chung-in Moon) القيّمة على الطبعة الثانية. كما أود أن أشكر الأصدقاء والزملاء على مساعدتهم وتشجيعهم. ولقد أطلق مدير التحرير السابق للسلسلة جورج لوبيز (George Lopez) هذا المشروع بأن دعاني إلى تقديم مقترح مبدئي لكتاب عن الديمقراطية والدمقرطة. وقد أسهمت تعقيبات فرانسيس هاغوبيان (Frances Hagopian) وعدد من أعضاء هيئة تحرير سلسلة المعضلات (Dilemmas) في تحسين ما اقترحته. أما جنيفر نير (Jennifer Knerr) وراشيل كونك (Rachel Quenk) العاملتان سابقًا مع وستفيو، فقد كانتا على استعداد دائم لتقديم المشورة

والدعم طوال مدة العمل على المشروع. هذا وقام كل من يورغن إلكليت (Jorgen Elklit)، وهانز هنريك هولم (Hans-Henrik Holm)، وهانز يورغن نيلسن (Hans-Jorgen Nilsen)، وأولي نورغارد (Ole Norgaard) وبالي سفنسون (Palle Svensson) بقراءة النسخة الأولى من المخطوطة، أو أجزاء منها، وتقديم آراء مستفيضة أضافت إلى نوعية الطبعة الأولى. أما عن أوجه القصور التي قد تعتري هذا الكتاب فهي مسؤوليتي وحدي. أخيرًا، أنا ممتن، مرة أخرى، لدعم زوجتي ليسبت (Lisbet) المستمر وتشجيعها.

غيورغ سورنسن

برلين، آذار/مارس 2007

مقدمة

من المقولات التي يكثر تكرارها هذه الأيام، لا في الأوساط البحثية العلمية فحسب، بل وفي وسائل الإعلام أيضًا، أن الديمقراطية أحرزت تقدمًا كبيرًا في جميع أنحاء العالم في فترة وجيزة من الزمن. ففي أوروبا الشرقية استُبدِلت الأنظمة الشمولية بديمقراطيات، وفي أفريقيا تتحدى القوى المعارِضة المستفيدة من الحريات السياسية المكتسبة حديثًا أنظمة الحزب الواحد التي يرأسها زعيم يفرض سيطرته الشخصية على الدولة، وفي أميركا اللاتينية انهارت الدكتاتوريات العسكرية، وفي العديد من البلدان الآسيوية تسير الأنظمة التسلطية - أو بالأحرى تجبر على السير - على الطريق الديمقراطي.

إن تقدّم الديمقراطية السريع في العديد من البلدان بعث الآمال بعالم أفضل؛ فقد كان يُتوقع بألا تدعم الديمقراطية الحريات السياسية وحقوق الإنسان الأخرى فحسب، بل أن تؤدي أيضًا إلى تنمية اقتصادية سريعة، وزيادة في الرفاه، إضافة إلى علاقات دولية تتسم بالتعاون السلمي والتفاهم المتبادل. في هذا الكتاب، سوف ندرس واقع هذه التوقعات الكبيرة ومستقبلها. والخطوة الضرورية الأولى هي توضيح مفهوم الديمقراطية، وهذا تمامًا ما سنقوم به في الفصل الأول الذي يقدم وجهات نظر مختلفة عن الديمقراطية، ويناقش سبل قياس الديمقراطية، ويحدد كذلك البلدان التي تُعد ديمقراطية في الوقت الراهن. بعد ذلك، نحتاج إلى معرفة الكيفية التي يحدث بها الانتقال من الحكم التسلطي إلى الديمقراطية، وهذه المسألة هي محور الفصل الثاني. وهنا نقدّم نموذجًا يوضح أن سيرورة الانتقال الديمقراطي طويلة الأمد وتنطوي على مراحل مختلفة تشمل المرحلة التحضيرية، ومرحلة اتخاذ القرار، ومرحلة التحول. أما الفصل الثالث فنكرسه لصَوْغ أربع مقولات أساسية، توضح كل منها، بالتفصيل، خاصية مهمة من خصائص تقدم الديمقراطية واستدامتها. ويرجح الفصل أن مفهوم الانتقال مفرط في تفاؤله إلى حدٍّ لا يمكن معه أن يغطي بإيجاز المصير الحالي لتغيّر الأنظمة. وفي الحقيقة، فإن ما وقع لم يكن سوى تحوّل من «الانتقال» إلى «الجمود»، بمعنى أن عددًا من الأنظمة لا يزال في المنطقة الرمادية المتمثلة في شبه الديمقراطية (Semidemocracy) أو شبه التسلطية (Semiauthoritarianism). ويناقش الفصل الرابع الترويج للديمقراطية من الخارج، مع التركيز بشكل خاص على التوازن الدقيق الذي ينبغي للمروّجين من الخارج أن يحافظوا عليه بين التأثير في سيرورة التحول الديمقراطي من جهة، وترك السيطرة النهائية لمن هم في الداخل من جهة أخرى. وفي ضوء هذا العمل

التأسيسي، نصبح على أهبة الاستعداد للسؤال عن الآثار المحلية والدولية للديمقراطية. من هنا، يركز الفصل الخامس على الآثار المحلية المحتملة والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية والرفاه وحقوق الإنسان. أما الفصل السادس فينتقل إلى الآثار الدولية للديمقراطية: هل ستمهد الديمقراطية الطريق أمام عالم أكثر سلامًا وتعاونًا؟ وأخيرًا، تتوقف الخاتمة سريعًا عند مستقبل الديمقراطية والتحول الديمقراطي.

صحيح، بمعنى من المعاني إذًا، أن الديمقراطية قد حققت تقدمًا كبيرًا في العالم في الأعوام الأخيرة، بيْد أن الطريقة التي حدثت بها الدمقرطة هذه تدعونا إلى التساؤل عمّا إذا كان التقدم الديمقراطي سيستمر، وعمّا إذا كانت النتائج الإيجابية الكامنة للديمقراطية وشيكة التحقق. وهذه هي المعضلة المركزية التي تكتنف الانتقالات الحالية إلى الديمقراطية. وتبحث الفصول التالية في جوانب معينة من هذه المعضلة، فالفصل الثالث يؤكد أن سيرورات التحول الديمقراطي في الأعوام الأخيرة هي بدايات هشة لا تزال الديمقراطية فيها مقيدة من نواحٍ عدة، وليس لتقدمها أي ضمانات. أما الفصل الرابع فيوضح السبب الذي يجعل الترويج للديمقراطية من الخارج أمرًا صعبًا للغاية. ويبيّن الفصل الخامس أن التنمية الاقتصادية وتحسين الرفاه لن يتحققا بالضرورة في ظل ديمقراطيات هشة. وبالفعل، فإن مقايضة (Trade-off) قد تحدث بين الاستقرار الديمقراطي وتطوير الرفاه. ويؤكد الفصل السادس أن تمتعنا بعالم أكثر سلامًا نتيجة التحول الديمقراطي الراهن - على الرغم من أنه مشروع نظرية - ليس أمرًا مؤكدًا البتة. وباختصار، فإن النهوض الديمقراطي الحالي يسير باتجاه قد يهدد مواصلة التقدم الديمقراطي ويلحق به أضرارًا جمة.

تتناول الخاتمة بإيجاز مستقبل الديمقراطية، وتليها أسئلة نقاش خاصة بكل فصل، إضافة إلى قائمة بقراءات مقترحة.

الفصل الأول: ما معنى الديمقراطية؟

الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يكون الحكم فيها للشعب. وقد حظيت الطريقة العملية التي ينبغي أن تنظَّم بها الديمقراطية، والأحوال والشروط المسبقة التي تتطلبها، بنقاشات مكثفة على مدى قرون. وبالفعل، ترجع الإسهامات المبكرة في هذا النقاش إلى اليونان القديمة. ونزعم بأن على كل من أراد أن يفهم الديمقراطية ووضعها الحالي في العالم أن يكون ملمًا بأهم النقاشات التي دارت حول معنى الديمقراطية، وأن يمتلك تصورًا عن الخصائص الأساسية للديمقراطية ذات الصلة بعالم اليوم، وأن يتمتع بفهم للكيفية التي تؤثر بها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نوعية الديمقراطية. لذلك، نناقش كل عنصر من هذه العناصر في هذا الفصل، فهدفنا هو التعريف بالقضايا المهمة، وقد أدرجنا مراجع تحيل القارئ على مصادر تناولت هذه الموضوعات تناولًا مفصلًا.

يرجع مصطلح الديمقراطية إلى الكلمتين اليونانيتين demos وتعني الشعب، و kratos وتعني الحكم. وقد يبدو التعريف «حكم الشعب» واضحًا ومباشرًا، لكنه يثير عددًا من القضايا المعقدة التي نوجز أهمها في ما يلي:

- من هو الذي يُعد «شعبًا»؟ أو كيف نعرّف الشعب؟

- ما نوع المشاركة المتصوَّرة للشعب؟

- ما الظروف التي يُعتقد بأنها مواتية للمشاركة؟ هل يمكن لمثبطات المشاركة ومحفزاتها، أو تكلفتها وفوائدها، أن تكون متساوية؟

- إلى أي مدى يمكننا أن نوسّع تأويلنا لنطاق الحكم أو أن نضيّقه؟ وما المجال الملائم للنشاط الديمقراطي؟

- إذا كان من شأن «الحكم» أن يغطي «الجانب السياسي»، فما الذي نعنيه بهذا؟ هل يشمل (1) القانون والنظام العام؟ (2) العلاقات بين الدول؟ (3) الاقتصاد؟ (4) الفضاء الداخلي أو الخاص؟

- أمن الواجب طاعة قواعد «الشعب»؟ وما هو موقع الالتزام بها والخروج عليها؟

- ما الأدوار المسموح بها لمن يصرّحون علنًا وبجرأة أنهم «غير مشاركين»؟

- في ظل أي الأحوال، إن جاز أصلًا، يحق للديمقراطيات بأن تلجأ إلى القسر ضد شعوبها أو ضد من يقعون خارج فضاء الحكم الشرعي[1]؟

من الواضح أن أي نقاش للديمقراطية لا بد وأن ينطوي، لا على نظرية حول السبل التي يمكن أن يسلكها الشعب لتنظيم الحكم فحسب، بل كذلك على فلسفة حول ما ينبغي أن تكون عليه الحال أيضًا (أي أفضل السبل لتأليف الحكومة)، فضلًا عن فهم التجارب العملية في طرائق تنظيم الحكم في مجتمعات وأزمان مختلفة.

إن هذه الاعتبارات غالبًا ما يتشابك بعضها مع بعضها الآخر، غير أننا نجد، في الوقت نفسه، عنصرًا واحدًا مشتركًا في أكثر الإسهامات أهمية في النقاشات المتعلقة بالديمقراطية: يتمحور جميعها حول سياق المجتمع المعاصر كما يتصوره أولئك الذين قدموا هذه الإسهامات. وعليه، فإن للسجال حول الديمقراطية دينامية داخلية - ذاتية، بمعنى أنه يتطور وينمو آخذًا في الاعتبار جوانب وأبعادًا جديدة تتغيّر كلما تغيّر السياق المجتمعي، أو كلما تغيّر تصور المحلل له.

من ثم فإن نقد أفلاطون (Plato) للديمقراطية في أثينا كان متأثرًا بما رآه هو انحطاطًا للمدينة، وهزيمة لها في الحرب مع إسبارطة، وانحلالًا في الأخلاق والقيادة. وكانت الديمقراطية في أثينا تعني حكم الأغلبية الفقيرة، وكان للناس أن يفعلوا، بكل بساطة، ما يحلو لهم؛ فلم يكن للسلطة احترام في العائلة ولا في المدارس ولا في أي مكان آخر. وفي نهاية المطاف، خلص أفلاطون إلى أن القوانين لن تكون محترمة بل سيُنظر إليها على أنها اعتداء على حرية الشعب. وسيقود هذا الوضع إلى الفوضى (anarchy) (بمعنى غياب السلطة السياسية) والانفلات، وسيمهد هذا بدوره الطريق أمام الطغيان (حكم دكتاتور منفرد) (tyranny). وقد كان الحل الذي ارتآه أفلاطون هو التوصية بحكم العقلاء المدربين والمتعلمين؛ أي الفلاسفة[2].

وجه أرسطو (Aristotle) نقدًا مماثلًا للديمقراطية التي رآها هو أيضًا تشبه أحد أشكال الحكومة المكرّسة حصرًا لخدمة مصالح الفقراء. وأيّد أرسطو فكرة إفساح المجال أمام النفوذ الشعبي في سن القوانين، مثلًا، وهو موقف تبنّاه أفلاطون في كتاباته الأخيرة، وعمل أرسطو على تطويره لاحقًا. وفي ظل اعتبارات من هذا النوع، برز توجه نحو مزيج من المَلَكية والأرستقراطية والديمقراطية، أو «دولة خليط» (mixed state) يضمن فيها الفصلُ بين السلطات توازنَ القوى بين الجماعات الرئيسة في المجتمع[3].

مع انحطاط روما، انحسر الجدال حول الديمقراطية. ففي ظل نظام إقطاع العصور الوسطى، لم تكن السلطة منوطة بهيئات منتخبة، إذ إنها كانت معتمدة على المرتبة (rank) التي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال الوراثة أو القوة. و«لم تفكر أي حركة شعبية، مهما احتدم غضبها، بأن أهدافها يمكن أن تتحقق عن طريق الحصول على حق الاقتراع. ولم تسعَ الأمم

والدول المدن (city-states) المستقلة في الفترة المتأخرة من العصور الوسطى أيضًا وراء السلطة بتلك الطريقة»[4].

بزغ تيار فكري جديد يدور حول الديمقراطية في عصر النهضة، وخصوصًا مع كتابات نيكولو مكيافيلي (1469-1527) (Niccolo Machiavelli)، على الرغم من أن هذا التيار لم يحقق حضورًا تامًا إلا في القرن التاسع عشر. وتبلورت خلال هذه الحقبة الأفكار المرتبطة بالديمقراطية في سياق تطور المجتمع الرأسمالي الصناعي الحديث. وعندما بدأت الديمقراطية الليبرالية بالظهور في هذه البلدان، فُتحت مجالات لحوارات جديدة حول المحتوى الحقيقي للحرية (Liberty)، خصوصًا وأن القيم الليبرالية تنزع إلى التنافس. على سبيل المثال، قد تُنافس قيم المساواة والتضامن قيم الحرية الفردية والاستقلالية، وبحسب مقولة أشعيا برلين (Isaiah Berlin) الشهيرة: «الحرية المطلقة للذئاب لا تعني سوى موت الحملان، فالحرية المطلقة للأقوياء والموهوبين لا تتوافق مع حقوق الضعفاء والأقل موهبة في العيش الكريم... وقد تتطلب المساواة تقييد حرية أولئك الراغبين في الهيمنة»[5]. بعبارة أخرى: ما الذي يعنيه التوازن الديمقراطي الليبرالي الملائم بين القيم المتنافسة؟ وهل توازن من هذا القبيل ممكن أصلًا؟

تجلت في الآونة الأخيرة سيرورة التحوّل الديمقراطي في أماكن مختلفة من بقاع العالم، حتى في الوقت الذي تُقرّب فيه العولمةُ وغيرها من القوى، البلدانَ بعضها من بعض. وقد حرّكت هذه التطورات سجالًا جديدًا حول الأوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تتطور الديمقراطية في ظلها، وحول آثار العولمة على الديمقراطية.

بدلًا من عرضنا المفصل لهذا السجال، سنحدد مفاهيم تتعلق بالسمات الجوهرية للديمقراطية، بالمعنى المعاصر، وسنشير إلى المجالات الرئيسة التي لا تزال فيها هذه المفاهيم موضع جدال.

الديمقراطية الليبرالية ونقادها

لقد تطورت الليبرالية (liberalism) نقيضًا لمؤسسات القرون الوسطى التراتبية، أو الملكيات المستبدة التي استندت مطالباتها بحكم مطلق (all-powerful rule) إلى الادعاء بأنها مسانَدة إلهيًا. ولقد هاجمت الليبرالية النظام القديم على جبهتين. أولًا، ناضل الليبراليون من أجل تقليص سلطة الدولة وإنشاء مجال للمجتمع المدني، يمكن أن تتطور في ظله العلاقات الاجتماعية، بما في ذلك الأعمال الخاصة، والمؤسسات غير التابعة للدولة، والعائلة، والحياة الشخصية، من دون تدخل الدولة. و«تدريجًا، أصبحت الليبرالية مقرونة بالمذهب القائل إنه ينبغي أن يكون الأفراد أحرارًا في سعيهم وراء ما يفضلونه في الشؤون الدينية والاقتصادية والسياسية، وفي الواقع في معظم المسائل التي تؤثر في الحياة اليومية»[6]. وكان أحد

العناصر المهمة في هذا الصدد هو دعم اقتصاد السوق الذي يستند إلى احترام الملكية الخاصة.

أما العنصر الثاني من عناصر الليبرالية في مراحلها المبكرة فهو الادعاء بأن سلطة الدولة لا تعتمد على الحقوق الطبيعية أو الغيبية (supernatural) وإنما على إرادة شعب ذي سيادة. وفي نهاية المطاف، كان من شأن هذا الزعم أن يقود إلى المطالبة بالديمقراطية، بمعنى استحداث آليات للتمثيل، تضمن تمتع من يتولى سلطة الدولة بتأييد شعبي. ومع هذا، لم يكن إنشاء آليات من هذا القبيل شغل الليبرالية الشاغل في بداياتها. وكان التقليد الذي أصبح في ما بعد الديمقراطية الليبرالية ليبراليًا أولًا (يهدف إلى الحد من سلطة الدولة المفروضة على المجتمع المدني)، وديمقراطيًا لاحقًا (يهدف إلى إنشاء بنى من شأنها أن تضمن تفويضًا شعبيًا لمن يتولون سلطة الدولة). وعلى الرغم من هذا، كان لليبراليين تحفظات على الديمقراطية خشية أن تعوق تأسيس مجتمع ليبرالي[7]. وبمعنى من المعاني؛ يمكننا القول إن تطور الفكر الديمقراطي الليبرالي أخذ يتجه نحو تسوية العلاقة المعقدة بين هذين العنصرين.

لخّص ك. ب. ماكفرسون (C. B. Macpherson)، على نحو مفيد، الفكر الذي أحاط بالديمقراطية الليبرالية في ثلاثة نماذج مختلفة[8]. وبدلًا من عرضنا المفصل لهذه النماذج، ندرج عناصر منها في نقاشنا للحِوار والنقد الحديثين، بهدف تحديد بعض القضايا المهمة التي أثيرت في المراحل المختلفة من التفكير بالديمقراطية.

يبني النموذج الأولي للديمقراطية الليبرالية، المستنبط حوالى سنة 1820، على إسهامات كلٍّ من جيريمي بنثام (Jeremy Bentham) وجيمس مل (James Mill)، وقد سماه ماكفرسون الديمقراطية الحمائية (protective democracy) لانشغال النموذج بحماية المواطنين من الحكومة، وبضمان اتّباع الحكام للسياسات التي تتوافق مع مصالح المواطنين كافة. ويمكن تأمين حماية كهذه من خلال حق الاقتراع العام (universal franchise)، خصوصًا وأن الناخبين يستطيعون عزل الحكام.

بيد أن بنثام ومل قبلا عمليًا بفرض قيود صارمة على حق الانتخاب، مستثنيين النساء وقطاعات واسعة من الطبقة العاملة[9]، فقضيتهما كانت ليبرالية أكثر من كونها ديمقراطية؛ إذ هدفا إلى تقييد الفضاء السياسي، وخصوصًا نشاط الحكومة والمؤسسات. أما المجتمع المدني فينبغي أن يُترك وشأنه، بمعنى أن قضايا من مثل «تنظيم الاقتصاد أو العنف ضد النساء في إطار الزواج (الاغتصاب)، ينظر إليها، إجمالًا، بوصفها قضايا غير سياسية؛ أي نتيجة التعاقد الخاص «الحر» في المجتمع المدني، وليست مسألة عامة أو شأنًا من شؤون الدولة»[10].

وتردد صدى هذا الانشغال بالحرية السالبة (negative freedom) - أي حرية المواطنين من تفشي السلطة السياسية - بعد نحو مئة وخمسين عامًا على يد من يُسَمّون باليمين الجديد (New Right) أو الليبراليين الجدد (Neoliberals). فقد ركز هؤلاء على تقليص النشاط التنظيمي، ونشاط إعادة التوزيع الذي انتهجته الدولة باسم الرفاه العام والعدالة الاجتماعية.

يميّز فريدريك فون هايك (Friedrich von Hayek)، الشخصية الرائدة في اليمين الجديد، بين الليبرالية والديمقراطية. ويطلق على الليبرالية المذهب الذي يتعلق بما ينبغي أن يكون عليه القانون[11]، أما الديمقراطية فيطلق عليها المذهب الذي يتعلق بطريقة تحديد ما سيكون عليه القانون. وبالنسبة إلى هايك، تحتل الديمقراطية مرتبة ثانوية من حيث الأهمية. فالغاية السياسية الأعلى هي الحرية التي لا يمكن تحقيقها إلا إذا فُرضت حدود صارمة على نشاط الحكومة. ويجب أن يهدف تدخل الحكومة في المجتمع المدني إلى حماية الحياة والحرية والممتلكات، وهو ما يعني بكل بساطة خلق أفضل إطار ممكن لعمل السوق الحرة. فليس هناك متسع، على سبيل المثال، لتدابير إعادة التوزيع؛ لأنها ستهدد الاختيار الحر للأفراد في السوق الحرة[12].

ومن وجهة النظر هذه، فإن الديمقراطية أمر مرغوب فيه كآلية تضمن أن الأغلبية هي التي تقرر القانون الذي سيُسَن. غير أنه من الضروري بمكان أن تحترم الأغلبياتُ الديمقراطية الحدودَ المفروضة على نشاط الحكومة. وإن لم تفعل، ستتعارض الديمقراطية مع الحرية، وإذا حدث هذا، سيكون هايك «غير ديمقراطي»[13].

باختصار، فإن الشغل الشاغل للتقليد الديمقراطي الليبرالي هو تقييد السلطة السياسية المفروضة على المواطنين، فالليبرالية حرية فردية في عالم المجتمع المدني. ويمكن أن تكون الديمقراطية وسيلة لتحقيق هذه الغاية، لكنها، في حد ذاتها، ليست الغاية. وإن كان من جوهر ديمقراطي في طريقة التفكير هذه، فهو مبدأ المساواة السياسية للمواطنين. وسنرى أن هذا المبدأ يمكن أن يقود إلى اتجاه مختلف عن الاتجاه الذي اتخذه أنصار الديمقراطية الحمائية، ويمكن أن ينتج عنه دور أكثر مركزية وإيجابية للديمقراطية.

أما جون ستيوارت مل (1806-1873) (John Stuart Mill)، ابن جيمس مل، فكان أكثر تفاؤلًا بالديمقراطية من أبيه. لقد رأى مل الشاب أن الديمقراطية عنصر مهم في التنمية الإنسانية الحرة. ويمكن أن تقود المشاركة في الحياة السياسية إلى «توسع كبير ومنسجم في القدرات الفردية»[14]. وفي الوقت عينه، كان بين ج. س. مل والديمقراطيين الحمائيين افتراض أساس مشترك قوامه أن حرية المواطنين القصوى تتطلب وضع حدود على مدى نشاط الدولة. وقد اشتملت رؤيته على حكومة تمثيلية إلى جانب اقتصاد سوق حرة.

هكذا، اتبع ج. س. مل وجهات نظر ليبرالية مألوفة في ما يتعلق بالقيود المفروضة على نطاق الحكومة ونشاطاتها. أما بخصوص حق الانتخاب العام، فبينما كان والده من أنصار حق انتخاب عام شامل، على الأقل من حيث المبدأ، فإن ج. س. مل أوصى بنظام التصويت المتعدد (plural voting) (الذي يمنح بعض أعضاء الهيئة الناخبة أصواتًا أكثر من غيرهم) وذلك كي يُعطى «الأكثر حكمة وموهبة» أصواتًا أكثر من «الجهلاء والأقل قدرة»[15]. وكان مل الابن أكثر ديمقراطية من والده من بابين آخرين. أولًا، في البعد الأخلاقي؛ إذ عد المشاركة في العملية السياسية سبيلًا إلى الحرية وتنمية الذات. ثانيًا، واجه مباشرة أشكال اللامساواة التي وُجدت في المجتمع الإنكليزي في منتصف القرن التاسع عشر، والتي عدّها معوقات في وجه السيرورة الديمقراطية. وقد انتقد بشدة استعباد النساء، وأشار إلى الحاجة إلى مساواة كاملة بين الجنسين كشرط مسبق من شروط التنمية البشرية والديمقراطية. ولقد انتقد مل الابن بشدة اللامساواة العميقة في الدخل والثروة والسلطة التي أعاقت التنمية البشرية للطبقات الاجتماعية الدنيا. ومن الصعب أن نوائم بين أفكار مل حول المشاركة والمساواة من جهة، وموقفه المتعلق بالحكومة المقيدة الملتزمة بمبدأ «دعه يعمل» (laissez-faire) (والذي يمكن تأويله على أنه دعوة لعدم التحرك إزاء اللامساواة) ونظام التصويت المتعدد الذي يصب في مصلحة الأفضل تعليمًا (وهو ما لا يمكن اعتباره، إلا بصعوبة بالغة، التزامًا جذريًا بالمساواة) من جهة أخرى[16].

شارك مفكرون كثر مل في انهماكه بالمشاركة بوصفها عنصرًا مهمًا من عناصر الديمقراطية، وانشغاله باللامساواة الاجتماعية الاقتصادية بوصفها معوقًا رئيسًا من معوقات الديمقراطية والمساواة السياسية. فجان جاك روسو (1712-1778) (Jean-Jacques Rousseau) الذي عاش قبل ج. س. مل بمئة عام تقريبًا، كانت نقطة انطلاقه مجتمعًا صغيرًا قبل صناعي، وكان قد انتقد فكرة التمثيل قائلًا بأن المواطنين ينبغي أن يكونوا معنيين مباشرة بوضع قوانينهم؛ وإلا فلا حرية. «يؤمن الشعب الإنكليزي بأنه حر، وهو بذلك مخطئ بفداحة؛ فهو حر خلال فترة انتخاب أعضاء البرلمان ليس غير؛ وحالما يُنتخب الأعضاء، يُستعبد الشعب ويصبح غير ذي شأن»[17]. بعبارة أخرى، تتطلب الحرية الحقيقية ديمقراطية مباشرة (direct democracy).

قوبلت أفكار روسو حول دور المشاركة في الديمقراطية بالرفض مرارًا وتكرارًا على اعتبار أن لا صلة لها بالمجتمع الحديث واسع النطاق. ولكن ك. ب. ماكفرسون وكارول بيتمان (Carole Pateman) كانا قد حاجّا بأن أفكار روسو متوافقة بالفعل مع المجتمع الحديث، وأن الحكومة التمثيلية يمكن، بل وينبغي، أن تحتوي على عناصر من المشاركة المباشرة إن أردنا للديمقراطية أن تكون أكثر من مجرد شكل صوري[18]. وبحسب ماكفرسون وبيتمان،

فإن من شأن بنى المشاركة في المجتمع المحلي وفي مكان العمل أن تحسّن نوعية الديمقراطية التمثيلية تحسينًا كبيرًا. فالمجتمع التشاركي (participatory society) سيجعل الرجل العادي «أكثر قدرة على تقويم أداء الممثلين على المستوى الوطني، وأفضل تأهيلًا لاتخاذ قرارات ذات نطاق وطني عندما تتاح له الفرصة لفعل ذلك، وأكثر قدرة على الحكم على تأثير القرارات التي يتخذها الممثلون الوطنيون في حياته»[19].

شعر روسو، مثله مثل ج. س. مل، بأن اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية ستمنع المواطنين من الحصول على حقوق سياسية متساوية. بعبارة أخرى، لا يمكن أن تترعرع الديمقراطية السياسية مع وجود اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية. وفي تحليله النقدي للرأسمالية، ربط كارل ماركس (1818-1883) (Karl Marx) وجود اللامساواة بالتقسيمات الطبقية التي أنتجها المجتمع الرأسمالي. لقد آمن ماركس بأن السوق الحرة والدولة القائمة على أساس مواطنين متساوين سياسيًا في المجتمع الرأسمالي ما هما إلا شكلان صوريان يخفيان واقع الحكم الذي تمارسه الطبقة الرأسمالية، وأن السبيل الوحيد لتحقيق المساواة السياسية والاقتصادية الحقيقية والتحول الديمقراطي، على نحوٍ كامل للدولة والمجتمع، هو القضاء على النظام الرأسمالي واستبداله بالاشتراكية، وفي نهاية المطاف، بالشيوعية[20]. وهكذا اتفق ماركس مع رأي هايك بوجود بون شاسع بين الليبرالية والديمقراطية، لكنه توصل إلى النتيجة المناقضة: كي تتحقق الحرية والديمقراطية، من الضروري رفض الرأسمالية الليبرالية.

وفي خضم النقاش الخاص بالعلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية، يؤكد تيار الليبراليين بأن النظام الرأسمالي وحده قادر على توفير الأساس الضروري للحرية والديمقراطية. أما التيار الماركسي فيرفض هذا الرأي ويجادل بأنه لا بد من استبدال الرأسمالية بالاشتراكية، على اعتبار أن الأخيرة هي الأساس الضروري للديمقراطية. وقد غلبت وجهة النظر الليبرالية، لا سيما أن البلدان غير الرأسمالية التي تتشبث بالتقليد الماركسي لم تتمكن من تأليف أنظمة سياسية يمكنها أن تزعم بأنها أكثر ديمقراطية من الديمقراطيات الليبرالية المستندة إلى الرأسمالية.

مع ذلك، لا ينتهي النقاش عند هذا الحد، فليس ديمقراطيًا كل نظام رأسمالي. ولا يحتاج المرء إلى أن يكون ماركسيًا ليدرك المعوقات التي تحول دون الديمقراطية والناجمة عن اللامساواة الاقتصادية. ويؤكد روبرت دال (Robert Dahl) أن رأسمالية الشركات الحديثة تنزع إلى «إنتاج أشكال مختلفة من اللامساواة الساحقة في الموارد الاجتماعية والاقتصادية إلى حد أنها تتسبب في انتهاكات جسيمة للمساواة السياسية، ما يقود لاحقًا، إلى إرساء العملية الديمقراطية»[21]. ويمضي دال قُدُمًا مقترحًا نظامًا من الرقابة التعاونية على الاقتصاد. ودال ليس وحيدًا في هذا، فقد عبّر آخرون عن وجهة النظر هذه التي تؤكد الحاجة إلى توسيع

اتخاذ القرارات الديمقراطية إلى ما هو أبعد من الحكومة، والحياة الاقتصادية والاجتماعية أيضًا[22].

هكذا يدور النقاش الحالي حول الرأسمالية والديمقراطية بين مفكرين مثل هايك، ممن يريدون حماية الحياة والحرية والممتلكات من طريق تقليص تدخل الحكومة في المجتمع المدني، وبين جماعة ديمقراطية ليبرالية اجتماعية تدافع عن الحاجة إلى رأسمالية أُدخلت عليها بعض الإصلاحات، وفيها لامساواة أقل وديمقراطية أكثر، ليس في الشؤون السياسية فحسب، بل وفي الحياة الاجتماعية والاقتصادية أيضًا[23].

معنى الديمقراطية

يتضح من هذا العرض الموجز أن حكم الشعب ينطوي على عناصر مركبة عدة. وبالفعل فإن إجابة وافية عن سؤال ما تعنيه الديمقراطية اليوم يتطلب نظرية عن المجتمع المعاصر، تساندها اعتبارات معيارية جوهرية عن نوع الحكم الذي يرغب به الشعب، وهو ما لا مجال لتغطيته هنا. عِوَضًا عن ذلك، سنقوم بتوضيح نطاق هذا السجال وذلك من خلال عرض الخطوط العامة لتصورين للديمقراطية، لهما صلة وثيقة بما يجري في الوقت المعاصر: تصور ضيق للغاية، وتصور آخر شامل جدًا.

يعد جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) من صاغ هذا المفهوم الضيق. وبالنسبة إليه، فإنّ الديمقراطية بكل بساطة ليست إلا آلية لاختيار القيادة السياسية. فالمواطنون يعطون فرصة للاختيار من بين قادة سياسيين أنداد يتنافسون للحصول على أصواتهم. وما بين دورة انتخابية وأخرى، يتخذ رجال السياسة القرارات. وفي الانتخابات المقبلة، يستطيع المواطنون استبدال المسؤولين الرسميين الذين انتخبوهم. وما الديمقراطية إلا هذه القدرة على الاختيار من بين القادة في وقت الانتخابات. وبتعبير شومبيتر، فإن «النهج الديمقراطي هو ذاك التنظيم المؤسسي الذي يتيح التوصل إلى قرارات سياسية، والذي يكتسب فيه الأفراد القدرة على اتخاذ القرار بوساطة الكفاح التنافسي للحصول على أصوات الشعب»[24].

وعلى الطرف المقابل من سلسلة متدرجة، نجد المفهوم الشامل للديمقراطية الذي اقترحه دايفد هلد (David Held)، وقد جمع فيه آراء من التقاليد الليبرالية وأخرى من الماركسية كي يتوصل إلى معنى للديمقراطية يؤيد مبدًا أساسيًا من الاستقلالية:

ينبغي أن يتمتع الأشخاص بحقوق متساوية، وبناء عليه، بواجبات متساوية، في تحديد الإطار السياسي الذي يولّد الفرص المتاحة لهم ويحد منها؛ ونعني بذلك أن يكونوا أحرارًا ومتساوين في عمليات التداول بشأن أوضاع حيواتهم، وفي تحديد هذه الأوضاع، ما داموا لا يوظفون هذا الإطار لإنكار حقوق الآخرين[25].

يتطلب سن هذا المبدأ الذي يطلق عليه هلد اسم **الاستقلال الديمقراطي** (Democratic Autonomy)، دولة خاضعة للمساءلة، كما يتطلب أيضًا إعادة تنظيم ديمقراطي للمجتمع المدني. ويتنبأ هذا المبدأ بمشاركة مباشرة كبيرة في مؤسسات المجتمع المحلي، كما يتنبأ بإدارة ذاتية للمؤسسات المملوكة تعاونيًا. ويطالب بقانون حقوق للأفراد يتجاوز حق الإدلاء بالصوت، ويشمل فرصة متساوية في المشاركة، كما يطالب باكتشاف ما يفضله الفرد، علاوة على سيطرة المواطنين النهائية على الأجندة السياسية. ومما يتضمنه المبدأ أيضًا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لضمان توافر الموارد الكافية للاستقلالية الديمقراطية. «فمن دون حقوق اجتماعية واقتصادية راسخة، لا يمكن التمتع بالحقوق التي تخص الدولة بشكل كامل؛ ومن دون حقوق للدولة، يمكن أن تعطل أشكال جديدة من اللامساواة في القوة والثروة والمكانة، وبانتظام، تنفيذ الحريات الاجتماعية والاقتصادية»[26].

وبين المفهوم الضيق للديمقراطية السياسية الذي اقترحه شومبيتر والفهم الشامل الذي قدمه هلد يكمن الجدل حول ماهية الديمقراطية، وما ينبغي أن تكون عليه. ويساعدنا النظر إلى الديمقراطية على هذا النحو، في فهمها بوصفها كيانًا ديناميًا أعطي تعريفات عديدة مختلفة؛ ويبقى معنى الديمقراطية موضع سجال.

يمكن هذه المقاربة أن تساعدنا أيضًا في رؤية إمكان تأكيد جوانب مختلفة من الديمقراطية، إذ نعكف على تأطير فهمنا الخاص لها. فليس مستغربًا، على سبيل المثال، أن تؤدي الأوضاع في العديد من البلدان النامية إلى تأكيد ضرورة تلبية الحقوق الاقتصادية الأساسية والفرص المتساوية في المشاركة، كما شدد عليها مفهوم هلد الشامل للديمقراطية. ويجعل الفقر المادي المدقع الديمقراطية عسيرة: «فعندما يعاني أفراد مجتمع من سوء تغذية مزمن وأمراض متكررة، يصعب الحفاظ على المشاركة في الشؤون العامة مشاركة ليست واسعة فحسب بل وعميقة أيضًا. وعندما تعاني جماهير غفيرة من الناس من الجوع الشديد أو الأمراض المتفشية، يكون من السذاجة أن نتوقع منهم تحقيق ديمقراطية حقيقية»[27]. وذات مرة، قال يوليوس نيريري (Julius Nyerere)، الرئيس السابق لتنزانيا، إن النضال من أجل الحرية في أفريقيا هو في الأساس نضال من أجل التحرر من الجوع والمرض والفقر.

ويمكن أن تتأثر البلدان الصناعية التي لا يشكل الفقر المدقع فيها مشكلة رئيسة، بمعوقات أخرى للديمقراطية، مثل نقص المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي المساواة السياسية التي شدّد عليها دال، أو ربما تدابير الأمن والمراقبة الصارمة التي اعتمدها بعض البلدان بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر الإرهابية عام 2001. وفي الوقت ذاته، سيتفق معظمنا على أن البلدان الصناعية الغربية هي ديمقراطيات، بالمعنى الأساس، وعلى وجه الخصوص وفقًا للمفهوم الضيق للديمقراطية السياسية الذي قدمه شومبيتر.

ولعل أحد الاستنتاجات العامة التي يمكن أن نستخلصها من هذا النقاش لمعنى الديمقراطية، هو أن الحديث عن نهاية التاريخ غير لائق، حتى إن انهارت الأنظمة التسلطية غير الرأسمالية في الشرق[28] (وجدير بالذكر أن هذه العبارة كان قد صكها فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) ليصف نقطة النهاية في تطور البشرية الأيديولوجي، والتعميم العالمي للديمقراطية الليبرالية الغربية باعتبارها شكلًا نهائيًا للحكم البشري). ولا بد من القول إن ثمة متسعًا كبيرًا لتطوير تنويعات أو نماذج مختلفة للديمقراطية.

لا توفر لنا هذه اللمحة العامة لمعنى الديمقراطية توجيهًا كافيًا يساعدنا في تحديد ما إذا كانت بلدان بعينها ديمقراطية أم لا. ولتحقيق هذا الغرض، نحتاج إلى مفهوم دقيق يركز على الديمقراطية، على اعتبار أنها نمط محدد من أنماط النظم السياسية. وفي المفهوم الواسع الذي اقترحه هلد، لا تُعد الديمقراطية نظامًا سياسيًا فحسب، بل هي نظام اجتماعي واقتصادي أيضًا. وبتوظيفنا لهذا المفهوم الواسع، لن نجد سوى بضع حالات من الديمقراطية يمكن تحديدها ميدانيًا، هذا إن وجدت أصلًا. فالنظر إلى الديمقراطية بوصفها نظامًا سياسيًا يطرح أسئلة كثيرة حول العلاقات بين النظام السياسي من جهة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن مفهوم النظام السياسي للديمقراطية يوفر لنا أنسب نقطة لبدء التحليل المستهدف هنا، إلا أنه ليس خيارًا معياريًا من قبيل الحديث عن «أفضل أنواع» الديمقراطية.

يحدد دال استجابة الحكومة لما يفضله مواطنوها، على اعتبار أنهم أنداد سياسيون، كخاصية رئيسة من خصائص الديمقراطية. وتتطلب استجابة من هذا القبيل أن يكون للمواطنين فرص (1) لصوغ ما يفضلونه، (2) للتعبير عما يفضلونه أمام نظرائهم من المواطنين وأمام الحكومة من خلال العمل الفردي والجماعي، (3) لضمان إعطاء ما يفضلونه وزنًا متساويًا في إدارة الحكومة. وتتوقف هذه الفرص الثلاث بدورها على الضمانات المؤسسية التالية:

-1 مسؤولون منتخبون؛ يُناط، دستوريًا، الإشراف على قرارات الحكومة الخاصة بالسياسة بمسؤولين منتخَبين.

-2 انتخابات حرة ونزيهة؛ يُختار المسؤولون المنتخَبون بانتخابات دورية نزيهة يكون القسر فيها غير وارد نسبيًا.

-3 حق الاقتراع العام الشامل؛ لجميع البالغين، عمليًا، الحق في التصويت لانتخاب المسؤولين.

-4 **الحق في الترشح للمناصب الرسمية؛** لجميع البالغين، عمليًا، الحق في الترشح للمناصب الانتخابية في الحكومة، مع أن حدود السن لشغل المناصب الرسمية قد تكون أعلى مما هي عليه لحق الاقتراع.

-5 **حرية التعبير؛** للمواطنين الحق في التعبير عن أنفسهم في القضايا السياسية بالمعنى الواسع للكلمة، بما في ذلك انتقاد المسؤولين الرسميين، والحكومة، والنظام السياسي، والنظام الاجتماعي الاقتصادي، والأيديولوجيا السائدة، من دون خطر التعرض لعقاب قاسٍ.

-6 **معلومات بديلة؛** للمواطنين الحق في السعي وراء مصادر بديلة للمعلومات. علاوة على ذلك، توجد مصادر بديلة للمعلومات وتتمتع بالحماية بموجب القوانين.

-7 **استقلالية الجمعيات؛** للمواطنين الحق في تشكيل جمعيات أو منظمات مستقلة نسبيًا، بما في ذلك الأحزاب السياسية المستقلة وجماعات المصالح (interest groups)، وذلك لانتزاع حقوق مختلفة بما فيها تلك المذكورة آنفًا[29].

وعندما تتوافر هذه الشروط، نكون أمام ديمقراطية سياسية، يشار إليها أحيانًا بالديمقراطية الليبرالية، نظرًا إلى تركيزها على شكل الحكومة. ومن حيث المبدأ، تشكل الشروط السبعة التي حددها دال تعريفنا للديمقراطية السياسية[30]. وتغطي الشروط السبعة ثلاثة أبعاد رئيسة للديمقراطية السياسية هي **المنافسة، والمشاركة، والحريات المدنية والسياسية**. وبإزاء هذه الخلفية، يمكن النظر إلى الديمقراطية السياسية على أنها نظام حكم يفي بالمتطلبات التالية:

- منافسة حقيقية وواسعة بين الأفراد والجماعات المنظمة (خصوصًا الأحزاب السياسية) على جميع المناصب المؤثرة في سلطة الحكومة، وذلك في فترات دورية منتظمة وبعيدًا عن استخدام القوة.

- مستوى مشاركة سياسية شامل للغاية في اختيار القادة والسياسات، على الأقل من خلال انتخابات منتظمة ونزيهة، بحيث لا تُستبعد أي جماعة اجتماعية رئيسة (من البالغين).

- مستوى كافٍ من **الحريات المدنية والسياسية** - حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية تشكيل المنظمات والانضمام إليها - يضمن نزاهة المنافسة والمشاركة السياسيتين[31].

هذا هو تعريف الديمقراطية السياسية الذي نعتمده في هذا الكتاب.

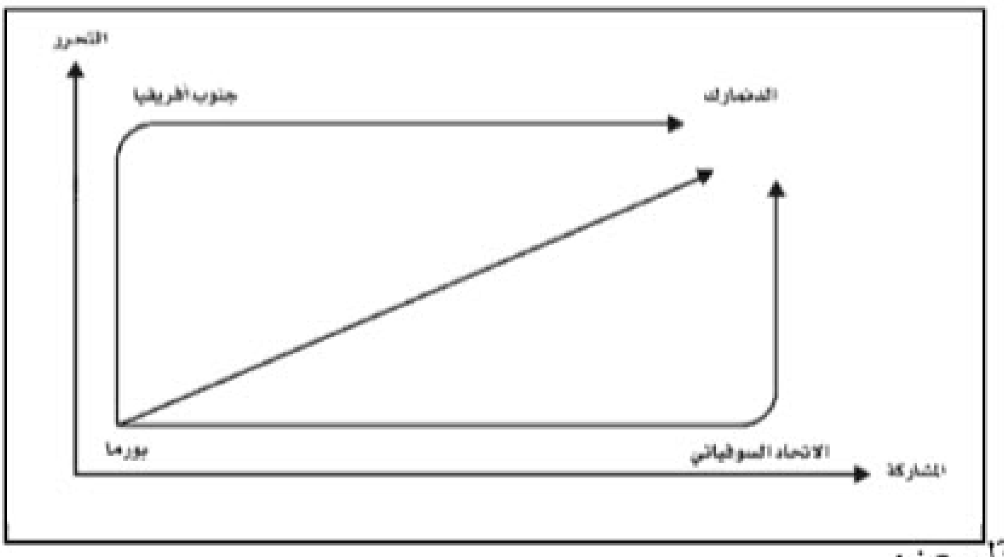
تبدأ مهمتنا الأولى عندما نحاول تحديد ما إذا كان لبلد معين ديمقراطية أم لا؛ في الوقوف على المنافسة والمشاركة والحريات في ذاك البلد، ليس على المستوى الشكلي فحسب، بل أيضًا على مستوى الممارسة الفعلية (ذلك أن عددًا كبيرًا من القادة السياسيين يتشدق بالمثل

الديمقراطية من دون تطبيقها على مستوى الممارسة). وتزداد هذه المهمة تعقيدًا إذا أدركنا أن المتطلبات المحددة في الأبعاد الثلاثة متوافرة في العديد من البلدان لكن بدرجات متفاوتة.
لذا سيكون من الضروري أن نتفق على قيمة الحد الأدنى لكل بُعدٍ والتي ينبغي للبلد أن يحققها كي يكون ديمقراطيًا. إضافة إلى ذلك، قد تتفاوت البلدان غير المؤهلة ديمقراطيًا تفاوتًا كبيرًا في درجات اللاديمقراطية. فعلى سبيل المثال، لعل المكسيك لم تكن ديمقراطية كاملة طوال الفترة التي تلت الحرب، لكنها كانت أكثر ديمقراطية من كثير من بلدان جنوب الصحراء الأفريقية. أما التمييز بين درجات اللاديمقراطية فهي مهمة رئيسة ثانية؛ فما بين الديمقراطية الكاملة واللاديمقراطية (أو الحكم التسلطي) ثمة متسع لأنواع متباينة من الأنظمة شبه الديمقراطية والأنظمة شبه التسلطية[32].
ومما يؤسف له أن الباحثين لا يتفقون بشأن البعد الأكثر أهمية من هذه الأبعاد عند تحديد ما إذا كانت هناك ديمقراطية أم لا، ويختلفون أيضًا بشأن التحديد الدقيق للقيمة الدنيا التي يجب توافرها لكل بُعد من الأبعاد. كما أن مجرد محاولة تحليل الأوضاع الدقيقة التي تحددها الأبعاد الثلاثة أمر تكتنفه الصعوبات غالبًا (مثلًا، هل كانت الانتخابات مزوّرة؟ هل تحصل الأحزاب المعارضة على إمكانات عادلة للتنافس؟).
لنا عودة إلى محاولات قياس الديمقراطية السياسية بعد قليل. لكن من المفيد أولًا أن نلقي نظرة خاطفة على سيرورات التحول الديمقراطي، استنادًا إلى مفهوم الديمقراطية الذي بينّاه للتو، وأن نشير إلى العلاقة بين الديمقراطية السياسية باعتبارها منافسة ومشاركة، وحريات، ومفهوم هلد الواسع للديمقراطية.
عندما تُعرَّف الديمقراطية من حيث المنافسة والمشاركة والحريات، نجد أن سيرورة التحوّل الديمقراطي - أي تغيّر نظام سياسي من اللاديمقراطية إلى نظام سياسي أكثر ديمقراطية - يمكن أن تحدث بطرائق مختلفة. ويحدد دال مسلكين أساسيين يقودان نحو الديمقراطية؛ يركز أحدهما على المنافسة، بينما يركز الآخر على المشاركة[33]. وتعني المشاركة المتزايدة (الشاملة) أن نسبة المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية والحريات في ازدياد، فقد تستثني الأنظمة اللاديمقراطية أغلبية عظمى من السكان من المشاركة. أما في الأنظمة الديمقراطية فيتمتع السكان البالغون كلهم بجميع أنواع الحقوق والحريات.
تتعلق المنافسة (أو «اللبرلة/التحرر»-(liberalization)) بمدى توافر الحقوق والحريات، على الأقل، لبعض أعضاء النظام السياسي. وتعني زيادة التحرر تفاقم احتمالات المعارضة السياسية والمنافسة على سلطة الحكومة. ويبين الشكل (1-1) المسارات المحتملة للانتقال من الحكم اللاديمقراطي إلى الديمقراطية، وكل منها ينطوي على درجة مختلفة من المشاركة والمنافسة.

يأتي الشكل (1-1) على ذكر أربعة بلدان. فالدنمارك ديمقراطية يتمتع فيها جميع السكان البالغين بأنواع الحقوق والحريات كافة. وفي الاتحاد السوفياتي السابق، كانت الانتخابات تجرى بشكل منتظم، وكان للبالغين كلهم الحق في التصويت، لكن لم يُسمح بأي معارضة للحزب الشيوعي الحاكم. ولقد وُجدت درجة عالية من المشاركة لكن لم تكن في ذلك النظام منافسة سياسية، كما لم تكن فيه حريات حقيقية كحرية التعبير، والحق في تشكيل المنظمات، والحق في الوصول إلى مصادر بديلة للمعلومات. لذلك، لم يكن الاتحاد السوفياتي ديمقراطيًا. أما في روسيا اليوم فإن سيرورة التحوّل الديمقراطي هي في المقام الأول والأخير سيرورة تحرُّر، وزيادة المنافسة السياسية التي تؤازرها حقوق وحريات حقيقية. أما الوضع فمختلف في جنوب أفريقيا؛ فلسنوات طويلة، تمتعت أقلية بيضاء بالحقوق السياسية والحريات الضرورية للمنافسة السياسية، في حين أُقصيت الأغلبية السوداء من المشاركة. وفي هذه الحالة، تكون سيرورة التحوّل الديمقراطي في المقام الأول سيرورة زيادة المشاركة بدمج السكان السود.

وأخيرًا، لم تُقدّم الدكتاتورية العسكرية في بورما المنافسة ولا المشاركة لأي شريحة من السكان. وستكون سيرورات التحول الديمقراطي موضع نقاش معمَّق في الفصل الثاني، حيث نعطي أمثلة واقعية إضافية إلى المسارات المختلفة نحو الديمقراطية.

الشكل (1-1): أبعاد الديمقراطية



المصدر معدّل عن:

Robert A. Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition (New Haven: Yale University Press, 1971), p. 7, and Palle Svensson, «The Liberalization of Eastern Europe,» Journal of Behavioral and Social Sciences, [no. 34] (1991), p. 56.

أبعاد التحول الديمقراطي

كيف يتوافق المفهوم الشامل للديمقراطية الذي قدمه هلد مع هذا المشهد؟ يوسّع مفهوم هلد للديمقراطية الديمقراطية السياسية بمعنيين: تحرر إضافي، ومشاركة أكبر. فمتى تحققت الديمقراطية السياسية، يصبح من الممكن إحراز مزيد من الدمقرطة، بموجب مفهوم هلد الموسَّع للديمقراطية. ومن جهة أخرى، فإن هذا يعني تحررًا إضافيًا؛ فالحقوق السياسية والحريات الشكلية لا قيمة لها إن لم تكفل بشكل جوهري حقوقًا متساوية للمواطنين. على سبيل المثال، من دون دولة الرفاه التي تحول دون الفقر المادي الحاد وأشكال اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية الكثيرة، لن تكون الشرائح الفقيرة من السكان قادرة على التمتع الكامل بحقوقها السياسية. وليس من الممكن ترجمة حقوق المساواة الشكلية إلى حقوق مساواة جوهرية إلا بعد استئصال الفقر استئصالًا جذريًا.

إلا أنه من الممكن أيضًا أن نوسّع البعد الآخر: المشاركة. فوفق تعريفنا للديمقراطية السياسية، تتعلق المشاركة بالحكومة والمؤسسات العامة. وبحسب مفهوم هلد للديمقراطية، تمتد المشاركة إلى المؤسسات الاجتماعية والاقتصاد (لاحظ اقتراحه بشأن الإدارة الذاتية للمؤسسات والمشاركة في مؤسسات المجتمع المحلي). وقد لخصنا التحرك من الديمقراطية السياسية باتجاه مفهوم هلد للاستقلالية الديمقراطية في الشكل (1-2).

الشكل (1-2): التحول من الديمقراطية السياسية إلى الحكم الذاتي الديمقراطي

الحكم الذاتي الديمقراطي	ديمقراطية الرفاه	منافع ومستحقات أساسية	
الديمقراطية الاجتماعية	الديمقراطية السياسية	حقوق وحريات رسمية	التحرر
مؤسسات اجتماعية مليات اقتصادية	مؤسسات عامة وعمليات حكومية		
المشاركة			

المصدر معدل عن:

Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain*

Democracies (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 13.

يوضح الشكل (1-2) كيف يحدد التحرر الموسع والمشاركة، مجتمعين، الانتقال من الديمقراطية السياسية إلى الاستقلالية الديمقراطية. لاحظ أن هذا الكتاب لا يركز على السيرورات التي تتجاوز الديمقراطية السياسية، بل يركز على سيرورات التحول الديمقراطي الموضحة في الشكل (1-1)؛ أي الانتقال من الحكم التسلطي إلى الديمقراطية السياسية. لذلك سنوظف مصطلحي «الديمقراطية» و«الديمقراطية السياسية» تبادليًا.

لدينا الآن: (1) تعريف للديمقراطية السياسية باعتبارها مشاركة ومنافسة وحريات مدنية وسياسية؛ (2) مفهوم عن مسارات الدمقرطة؛ و(3) تصور للعلاقة بين الديمقراطية السياسية ومفهوم الاستقلالية الديمقراطية الأوسع والمتنازع عليه. ونتوقف في الجزء التالي عند محاولات قياس الديمقراطية، موظفين تعريفنا للديمقراطية السياسية كنقطة انطلاق.

محاولات قياس الديمقراطية

لقد أصبح قياس الديمقراطية فرعًا مستقلًا من فروع العلوم السياسية، ويكتنفه سجال مستمر حول أفضل السبل لاستنباط المؤشرات والجمع بينها. ونظرًا إلى الصعوبات العديدة في هذا المجال، علينا أن نتعامل بحذر مع محاولات تقدير كمية الديمقراطية. إن المؤشرات واللمحات العامة مفيدة كنقاط انطلاق، لكن لا بد من إلحاق ذلك باستقصاء معمق لكل بلد.

ثمة دراسات عديدة تحاول قياس درجة الديمقراطية في عدد كبير من البلدان، مستخدمة مفهوم دال للديمقراطية كنقطة انطلاق. على سبيل المثال، يقيس تحليل تاتو فانهانن (Tatu Vanhanen) التقدم الديمقراطي في 172 بلدًا، بين عامي 1850 و1993[34]. ويمتاز نقاشه بالثراء والدقة، إضافة إلى احتوائه على أفكار مبتكرة حول أسباب الدمقرطة. مع ذلك، نحتاج في دراستنا الراهنة إلى مؤشر ذي تغطية عالمية يُحدث بانتظام. لذلك، سنعتمد على محاولة شهيرة أخرى لقياس الديمقراطية؛ ألا وهي مؤشر «فريدوم هاوس (بيت الحرية)[35] (Freedom House)».

يوظف هذا المؤشر بُعدًا واحدًا للمنافسة والمشاركة (يطلَق عليه اسم الحقوق السياسية)، وبُعدًا واحدًا للحريات المدنية. ويستعمل مقياس من سبع نقاط لكل بُعد، بحيث تكون البلدان الأعلى تصنيفًا (أي البلدان التي تحظى بأعلى درجة من درجات الديمقراطية) عند 1-1، والبلدان الأدنى تصنيفًا عند 7-7. بعبارة أخرى، يحاول المؤشر أن يعكس مساحة شبه الديمقراطية أو شبه التسلطية الواقعة بين الأنظمة التسلطية بالمطلق (7-7) والأنظمة الديمقراطية بالكامل (1-1) (انظر الشكل (1-3)).

تُعدّ الدول ذات معدل التقدير الذي يراوح بين 1 و 2.5 حرة؛ أما تلك التي تراوح بين 3 و 5.0 فحرة جزئيًا؛ وتلك التي يراوح معدل تقديرها بين 5.5 إلى 7 فغير حرة. وعلى الرغم من أن تمييز بيت الحرية بين الحقوق والحريات مختلف عن تقسيم المكونات في تعريف الديمقراطية المستعمل في هذا الكتاب، فإن كلاهما يغطي في الأساس الأبعاد ذاتها. لذلك، يمكن أن نستخدم مؤشر بيت الحرية مقياسًا تقريبيًا للديمقراطية السياسية خدمة لأغراضنا.

الشكل (3-1): مؤشر بيت الحرية لقياس الديمقراطية

تصنيف البلدان	الحقوق السياسية التقويم 1-7	الحريات المدنية التقويم 1-7
	مجموع معدل التقدير	
حرة	1-2.5	
حرة جزئيًا	3-5.0	
غير حرة	5.5-7	

المصدر اعتمادًا على:

R. Bruce McColm, «The Comparative Survey of Freedom: 1991,» *Freedom Review,* vol. 22, no. 1 (1991), p. 14.

لقد عيّن المسح الذي أجرَته بيت الحرية للبلدان المستقلة عام 2006 تسعةً وثمانين بلدًا حرًا، ورُتِّبت القائمة الموضحة في الجدول (1-1) وفقًا لمجموع معدلات التقدير. وقد صُنف ثمانية وخمسون بلدًا بصفتها حرة جزئيًا، وخمسة وأربعون بلدًا بوصفها غير حرة[36].

وتعطي هذه الطريقة في قياس الديمقراطية السياسية لمحة سريعة عن أداء الديمقراطية في العالم. لكن علينا أن نضع في حسباننا دائمًا أن قياسات الديمقراطية ما هي إلا تقديرات تقريبية غير دقيقة لواقع معقد ذي جوانب عديدة ومختلفة، وفي أغلب الأحيان متناقضة. انظر إلى الطريقة التي تقدِّر بها بيت الحرية الحقوق السياسية والحريات المدنية في كل بلد. فبالنسبة إلى الحقوق السياسية، يجب تقدير سلسلة من المسائل المنفصلة المتعلقة بـ (1) العمليات الانتخابية، و(2) التعددية السياسية والمشاركة، و(3) أداء الحكومة. أما بالنسبة إلى الحريات المدنية فهناك أسئلة متعلقة بـ (4) حرية التعبير والاعتقاد، و(5) حقوق تنظيم

الجمعيات والمنظمات، و(6) سيادة القانون، و(7) الاستقلالية الشخصية. وبشكل عام، يُطرح تسعة وعشرون سؤالًا مختلفًا، من ثم تُجمع نسب الإجابات معًا[37].

توضح أسئلة بيت الحرية المشكلات الكامنة التي ينطوي عليها قياس الديمقراطية. أولاً، مشكلة المفاهيميّة (conceptualization): ما الصفات الخاصة بالديمقراطية وكيف يترابط بعضها ببعض؟ ثانياً، مشكلة أفضل تقدير ممكن، أو أفضل مقياس لهذه الصفات؛ وثالثاً، مشكلة الجمع (aggregation)؛ أي إعادة تجميع المقاييس المتنوعة في تقويم عام للديمقراطية. وقد وجد تحليل نقدي حديث للمؤشرات المختلفة للديمقراطية مشكلات في المجالات الثلاثة هذه، سواء في مؤشر بيت الحرية أم في المحاولات الكبرى الأخرى لقياس الديمقراطية[38].

الجدول (1-1): تصنيف مؤشر بيت الحرية للبلدان الحرة، 2006

معدل التقدير: 1		
إسبانيا	جزر البهاماس	كوستاريكا
أستراليا	جزر مارشال	كيريباتي
إستونيا	جمهورية التشيك	لاتفيا
ألمانيا	الدنمارك	لوكسمبورغ
أندورا	دومينيكا	ليتوانيا
أوروغواي	الرأس الأخضر	ليختنشتاين
إيرلندا	سان مارينو	مالطا
أيسلندا	سانت كيتس ونيفيس	المملكة المتحدة
إيطاليا	سانت لوتشيا	ميكرونيزيا
باربادوس	سلوفاكيا	ناورو
بالاو	سلوفينيا	النرويج
البرتغال	السويد	النمسا
بلجيكا	سويسرا	نيوزيلندا
بولندا	فرنسا	هنغاريا

تايوان	فنلندا	هولندا
تشيلي	قبرص	الولايات المتحدة الأميركية
توفالو	كندا	

معدل التقدير : 1.5		
إسرائيل	سانت فنسنت وجزر غرينادين	موناكو
بلغاريا	غانا	اليابان
بنما	غرينادا	اليونان
بيليز	كوريا الجنوبية	
جنوب أفريقيا	موريشيوس	

معدل التقدير : 2		
الأرجنتين	رومانيا	مالي
أنتيغوا وبربودا	ساموا	المكسيك
البرازيل	ساو تومي وبرينسيبي	منغوليا
بنين	سورينام	ناميبيا
بوتسوانا	فانواتو	
جمهورية الدومينيكان	كرواتيا	

معدل التقدير : 2.5		
إندونيسيا	جامايكا	ليسوتو
أوكرانيا	السلفادور	الهند
بيرو	السنغال	
ترينيداد وتوباغو	صربيا والجبل الأسود	

المصدر:

Freedom House, *Freedom in the World 2006* (Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2006).

إضافة إلى ذلك، حتى البلدان التي ينتهي بها المطاف إلى أفضل تقدير (1-1) يمكن أن تكون متغايرة جدًا في أبعاد مهمة. ويرجع هذا التغاير إلى التنوع في المؤسسات ومظاهر أخرى، وكذلك إلى الاختلافات في نوعيات الديمقراطية. فمن الممكن أن نقول إن أنظمة كنظام الولايات المتحدة، وبوتسوانا، والدنمارك، وكوستاريكا، واليابان، وجامايكا هي أنظمة ديمقراطية، لكن البنى الخاصة بأنظمتها السياسية، وثقافتها السياسية، وبيئاتها الاجتماعية الاقتصادية تختلف اختلافًا جوهريًا. وقد اقترح أحد الباحثين إجراء التمايز التالي بين الأنواع المختلفة للأنظمة الديمقراطية: الرئاسية مقابل البرلمانية، الأكثرية مقابل التمثيل، نظام الحزبين مقابل التعددية الحزبية، أو توزيع السلطة بين الأحزاب، أو التعددية الحزبية المتطرفة، أو التوافقية. ويعرّف الباحث **الديمقراطية التوافقية** بأنها ديمقراطية ذات آليات تهدف إلى دعم التسوية والإجماع بين الجماعات في المجتمع[39].

تشير اختلافات من هذا النوع أيضًا إلى تنوع كبير في نوعية الديمقراطية في بلدان بعينها، حتى لو كانت تقديراتها متماثلة. ولا يمكننا دراسة التفاعل الحاصل بين الحريات الشكلية، والسيرورات السياسية، والسياق الأوسع للأوضاع الاجتماعية الاقتصادية وغيرها من الأحوال التي تؤثر في نوعية الديمقراطية، إلا بالوقوف على كل حالة بمفردها (بالتزامن مع الاهتمام بالسياق الدولي الأكبر). علاوة على ذلك، وإذا اتفقنا مع هلد بأن الديمقراطية تصبح أمرًا أكثر صعوبة في ظل الفقر المادي المدقع، فسيكون من المناسب أيضًا التوقف عند الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، باعتبارها مُحدّدات مصاحبة لنوعية الديمقراطية، حتى لو لم تكن هذه الأوضاع جزءًا من تعريف الديمقراطية كنظام سياسي. ويوفر لنا مؤشر التنمية البشرية الذي أعدّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) معلومات منتظمة وقابلة للمقارنة حول هذه الأوضاع[40].

مجمل القول إن الديمقراطيات الفعلية لا يشبه بعضها بعضًا في أبعاد مهمة. ففي بلدان مثل بنين أو ملاوي اللتين تتفشى فيهما الأمية بين شريحة واسعة من السكان البالغين، واللتين يعيش فيهما عدد كبير من الناس تحت خط الفقر، يكون تحقيق ديمقراطية قوية أكثر صعوبة منه في بلدان تتمتع بأوضاع اجتماعية اقتصادية أفضل. وهذه الملاحظة ذات صلة أيضًا بالعديد من البلدان الأفريقية الأخرى، حيث نجد فيها وضعًا مماثلًا أو أسوأ، وهي ذات صلة ببلدان أخرى مثل بوليفيا ومنغوليا وجامايكا والفيليبين.

يجزم بعض العلماء جزمًا قاطعًا بأنه من المستحيل أن تؤسَّس ديمقراطية بأي معنى ذي قيمة في المجتمعات شديدة الفقر ماديًا[41]. وقد يكون في هذا الموقف بعض المبالغة. فالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية تؤثر فعلًا في نوعية الديمقراطية السياسية لكنها لا تحول دون تطوير نظام ديمقراطي. وفي الوقت نفسه، فإن اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية قد تعوق المساواة

السياسية الحقيقية في البلدان الصناعية أيضًا. ويدرج تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا بعض البيانات الخاصة بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في البلدان الصناعية[42].

حاولت مشروعات عدة في الأعوام الأخيرة تخطي مقياس بيت الحرية الأولي كي تقوّم نوعية الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. فقد أجرى دايفد بيتهام (David Beetham) وزملاؤه «تدقيقًا للديمقراطية» في المملكة المتحدة، وحددوا عددًا من «أوجه القصور الديمقراطية» في النظام[43]. كذلك أشرف لاري دايموند (Larry Diamond) على مشروع نوعية الديمقراطية الذي يقيس ثمانية أبعاد يمكن أن تختلف فيها الديمقراطيات من حيث النوعية. ويشمل التقويم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، ويقدّر مدى توافق السياسات العامة مع مطالب المواطنين وما يفضلونه[44].

ضاعف انتشار الديمقراطية منذ نهاية الحرب الباردة عدد الأنظمة التي يمكن وصفها بالديمقراطية وتنوعها، على وجه التقريب. وقد حفز هذا بدوره صناعة محلية حقيقية للمصطلحات؛ وهي محاولات لابتكار مسميات وأصناف تشير إلى أنظمة سياسية لديها بعض الخصائص الديمقراطية، لكن غالبًا ليس كلها، وفي كثير من الأحيان مجرد عدد قليل منها. بعبارة أخرى، إن الفئات الثلاث التي ابتكرتها بيت الحرية (حرة، حرة جزئيًا، وغير حرة) غير كافية لوصف التنوع الراهن في الأنظمة السياسية التي لا تُعد ديمقراطية بالمطلق؛ بل ديمقراطية بدرجات متفاوتة. ويجري توجيه المفاهيم الجديدة بشكل خاص إلى بلدان فيها شيء من خصائص الديمقراطية السياسية لكن بالتأكيد ليس كلها؛ من هنا جاءت مفاهيم من مثل ديمقراطية مهيمنة نخبويًا (Elite-Dominated)، وديمقراطية مجمدة (frozen)، وديمقراطية مقيّدة (Restricted)، وديمقراطية غير ليبرالية (Illiberal)، وديمقراطية زائفة (Pseudo)، وديمقراطية هجينة (Hybrid)، وديمقراطية انتخابية، على سبيل المثال لا الحصر. وتشير المفاهيم إلى أن مثل هذا التقدم لا يزال مفتقدًا في نواحٍ رئيسة في العديد من البلدان، حتى لو سلمنا بحدوث تقدم ديمقراطي. ولا تزال الديمقراطيات الجديدة التي نحللها في الفصل التالي في المراحل الأولى، ما يمكن أن يكون سيرورة طويلة من الانتقال من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي. بعبارة أخرى، لا يمكن اعتبار التقديرات التي تنالها هذه الديمقراطيات الجديدة على المؤشرات إلا تشخيصًا انتقائيًا لأنظمة «تسير على الطريق»؛ أي إنها في سيرورة انتقال ملتبس من نظام إلى آخر.

الأفق الزمني ومستويات التحليل

يجب أن نضع البعد التاريخي أيضًا في اعتباراتنا عندما نبحث في معنى الديمقراطية وانتشارها. تاريخيًا، تعد الديمقراطية ظاهرة حديثة جدًا، كما سبق أن عرّفناها. أربعة بلدان فحسب هي أستراليا وفنلندا ونيوزيلندا والنرويج كانت قد وسّعت حق الاقتراع العام ليشمل

النساء قبل الحرب العالمية الأولى. ولو توقفنا حتى عند «الديمقراطيات الذكورية» (male democracies) التي كانت موجودة آنذاك، فلن نجد حالات كثيرة؛ إذ لا يمكننا عد الملكيات الدستورية (constitutional monarchies) في أوروبا القرن التاسع عشر ديمقراطيات كاملة، لأن مجالس الوزراء فيها لم تكن مسؤولة أمام برلمانات منتخبة بصورة تامة الوضوح[45].

لم تصبح شبه الديمقراطيات في أوروبا القرن التاسع عشر ديمقراطية بالكامل إلا في القرن العشرين، وعانى العديد منها، بما في ذلك إيطاليا وألمانيا والنمسا وإسبانيا، انتكاسات تمثلت في العودة إلى الحكم اللاديمقراطي في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته. وبناء على ذلك، فإن الحكم الديمقراطي الطويل والمستقر لم يُعرف في الدول الصناعية في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية إلا بعد الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

تشتمل البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية على عدد محدود جدًا من الديمقراطيات العريقة (على الرغم من عدم خلوها من العيوب)، ومن بينها كوستاريكا والهند وفنزويلا (بدءًا من سنة 1958)، وجامايكا (بدءًا من سنة 1962). وفي الأعوام الأخيرة، انطلقت انتقالات إلى حكم أكثر ديمقراطية في عدد كبير من البلدان النامية وبلدان أوروبا الشرقية. والسؤال الذي لا مناص من طرحه هو: هل كانت هذه الظاهرة مقدمة لحقبة من المزيد من الديمقراطيات الأكثر استقرارًا مما شهدناه حتى الآن، أم أنها مجرد ازدهار هش يمكن بسهولة أن تصيبه انتكاسات إلى اللاديمقراطية؟ وسوف نتدارس هذه المسألة في الفصل الثاني.

البعد الآخر الذي أستهل به هنا يتعلق بمستويات التحليل. فحتى الآن، ركّز نقاشنا حول ماهية الديمقراطية وأماكن وجودها على الدولة: بمعنى هل توجد في هذا البلد أو ذاك ديمقراطية أم لا؟ لكن من الواضح أن مستوى التحليل هذا ناقص. ثمة مستوى دولي أو عالمي «أعلى» من الدولة، وثمة مستوى محلي «دون» كليهما، ولا بد من وضعهما في الحسبان.

كيف يؤثر النظام الدولي في آفاق الديمقراطية في كل بلد على حدة؟ للإجابة عن هذا السؤال، علينا أن نحلل الاتجاهات الغالبة في النظام الدولي وطرق تأثيرها في بلدان معينة. ومن المرجح أن نجد إجماعًا يكاد يكون كونيًا على أن الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية شهدت زيادة هائلة في جميع أنواع التبادل بين البلدان، بما في ذلك التجارة والاستثمار والاتصالات والسفر. بعبارة أخرى، ثمة درجة أعلى من أي وقت مضى نجدها في العولمة وفي الاعتماد المتبادل (Interdependence) (ويغطي هذا المفهوم الأخير أوضاعًا تتسم بالاعتماد المشترك بين البلدان أو بين الأطراف الفاعلة في بلدان مختلفة)[46].

في ظل هذه الخلفيات، انتشرت الأفكار المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان على نحو متزايد. وقد سمى الروسي أندريه ساخاروف (Andrei Sakharov)، الحائز على جائزة نوبل

للسلام، إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بـ «الصمغ» المشترك الذي يجمع الأيديولوجيات المختلفة بعضها إلى بعض، كما أحس قادة الدول بالحاجة المتزايدة إلى الاستعانة بالأفكار الديمقراطية كي يضفوا شرعية على حكمهم. وما من شك في أن العامل الهلسنكي - أي ضغوط الغرب المطالبة بمزيد من الاحترام لحقوق الإنسان الأساسية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق - كان له شأن مهم في التوجهات الديمقراطية هناك، كما سنرى في الفصل الثاني. ومع ذلك، لم تدعم الدول الغربية الرائدة كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى الديمقراطية، على نحو متسق، في جميع أنحاء العالم. فقد ساندت هذه الدول، في مناسبات عدة، قادة غير ديمقراطيين في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية لأسباب تتعلق بمصالحها القومية الضيقة.

وفي الوقت نفسه، تتعرض بلدان بعينها، وبدرجة متزايدة، لضغوط دولية لا تستطيع التحكم بها. وقد كان الوضع دائمًا على هذا النحو، كما يشير دال: «لم يكن الصراع فقط هو العامل الوحيد الذي يتجاوز حدود الدولة، بل تجاوزتها أيضًا المعاملات والتجارة والتمويل. لذلك لم تكن الدول الديمقراطية قادرة على التحرك باستقلالية يومًا، متجاهلة بذلك تحركات القوى الخارجية التي إما أن تكون سيطرتها عليها محدودة للغاية أو منعدمة»[47]. غير أن النزعات الأخيرة أكثر من مجرد تكرار لهذه النغمة. ففي البلدان النامية، على سبيل المثال، ازداد الاعتماد على المنظمات الدولية في أعقاب أزمة الديون (debt crisis)، ما عزز قوة المنظمات الدولية من مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، على بلدان بعينها. وقد اتضح الإحباط الذي تعاني منه هذه البلدان نتيجة التبعية المتزايدة في خطبة ألقاها التنزاني يوليوس نيريري، تساءل فيها: «متى أصبح صندوق النقد الدولي وزارة مالية دولية؟ ومتى اتفقت الدول على التنازل عن حقها في اتخاذ القرار؟»[48]. وعلى الأرجح أن صندوق النقد الدولي سيرد بأنه لا يتحرك إلا بناء على اتفاقات تبرمها البلدان على أسس طوعية.

إن هذه الملحوظات الموجزة عن انعكاسات النظام الدولي على الديمقراطية في بلدان بعينها لا تتوصل إلى استنتاجات واضحة. وسوف أرجع إلى هذه المسألة في الفصول التالية، وخصوصًا في الفصل الرابع المخصص للترويج للديمقراطية من الخارج. غير أن جل ما يمكننا قوله عند هذا الحد من النقاش، هو أن للأطراف الفاعلة في النظام الدولي أن تروج للديمقراطية في بلدان بعينها أو أن تعيقها. علاوة على ذلك، تؤثر ديناميات التبعية والاعتماد المتبادل في النظام الدولي تأثيرًا مباشرًا، على نطاق اتخاذ القرارات الديمقراطية على الصعيد القومي. وبشكل عام، ينبغي للمرء أن يتوقع أن تكون البلدان الكبيرة والقوية اجتماعيًا اقتصاديًا (Socioeconomically) أقل عرضة للضغوط والتحديات الدولية مما عليه حال البلدان الصغيرة والضعيفة اجتماعيًا اقتصاديًا.

لننتقل إلى المستوى المحلي من التحليل. لقد افترضنا حتى الآن أن وجود الديمقراطية على مستوى الحكومة الوطنية في بلد يعني غلبة الديمقراطية على المستوى المحلي أيضًا. لكن الأمر ليس كذلك دائمًا، وستوضح أمثلة من الهند والصين هذه النقطة بالذات.

تعد الهند إحدى دول العالم الثالث القليلة ذات التقاليد الديمقراطية العريقة. فقد تبنت دستورًا ديمقراطيًا عام 1950، ولم يَسُد الحكم اللاديمقراطي فيها إلا مرة واحدة ولثمانية عشر شهرًا فقط بين عامي 1975 و1977، خلال ما يسمى بحالة الطوارئ التي أعلنتها أنديرا غاندي، بيد أن الديمقراطية على المستوى القومي أو الكلي (macrolevel) للنظام السياسي لا تعني أن الديمقراطية موجودة في مختلف المجتمعات المحلية (localities). فقد نال حزب المؤتمر موقعه المهيمن في الريف الهندي الشاسع عن طريق عقد تحالفات عززت الأنماط التقليدية من الهيمنة. وتعامل حزب المؤتمر مع الناخبين من خلال مَنْ يُسمَّون بـ «الأوصياء - وسطاء البيع (patron-brokers) القائمين حينها، والذين باعتبارهم مالِكي الأراضي وقادة طبقات، لم تكن لديهم [بالطبع] الرغبة في أن تتعرض مواقعهم للخطر، من خلال تغيير البنى الاجتماعية المحلية. وبتكيّف حزب المؤتمر مع الأوضاع المحلية، أصبح مرتبطًا على نحوٍ متزايد بأنماط المكانة والقيادة العرقية القديمة»[49]. وإزاء هذه الخلفية، ليس من المستغرب أن تبدأ الهند الديمقراطية بتنفيذ برامج - على الرغم من ادعائها بدعم الرفاه والمشاركة - على المستوى المحلي، كان لها في الواقع الأثر العكسي، بمعنى أنها جعلت الأغلبية الفقيرة في وضع أسوأ ورسخت بنى الهيمنة والإخضاع التقليدية[50]. وفي تسعينيات القرن العشرين، أنتج العنف الطائفي المستشري، وخصوصًا بين المحاربين الهندوس والمسلمين، انتكاسًا للديمقراطية. وحصلت الهند في تصنيف بيت الحرية للعام 2006 على 2-3.

في الصين، لم تكن الديمقراطية السياسية - مثلها مثل تلك التي نجدها في الهند - جزءًا جديًا من المشهد العام، فالحزب الشيوعي الصيني حزب بلشفي، لم يدعُ إلى النضال من أجل مصالح كل الصينيين، وإنما من أجل مصالح العمال والفلاحين الفقراء ضد أعداء الطبقة الداخليين والخارجيين. أضف إلى ذلك أن الديمقراطية التي أرادها للعمال والفلاحين الفقراء كانت ديمقراطية القيادة من فوق (from above) إلى جانب درجة معينة من المشاركة التصاعدية (from below)، وقد منح الحزب زمرة صغيرة من السكان (أقل من 1 في المئة سنة 1949) ممن كانوا أعضاء في الحزب وضعًا مميزًا[51].

بيد أنه يمكن الزعم بأن الشيوعيين، ضمن هذه البنية العامة للحكم الاشتراكي التسلطي، قد دعموا على الأقل بعض عناصر الديمقراطية على المستوى المحلي. وقد فعلوا ذلك من خلال ما كان يسمى بخط الجماهير (mass line) الذي اتخذ على الأقل خمسة أشكال[52]: أولًا، مُنح قادة القواعد الشعبية وقادة المقاطعات درجة عالية من حرية العمل والتصرف لضمان

توافق تعليمات المستوى الأعلى مع الاحتياجات والأحوال والآراء المحلية. **ثانيًا**، أرسلت الكوادر إلى القرى للعمل والعيش إلى جانب الفلاحين، وفي أوضاع مماثلة، كي يُشاركوهم تجاربهم ويتعلموا من حياة الريف. **ثالثًا**، أجريت بانتظام انتخابات الاقتراع السري على مستوى القرية والبلدة والمقاطعة والإقليم، ما وفر طابعًا ديمقراطيًا وتمثيليًا للحكومة المحلية. «وكان القيد الوحيد هو مبدأ «الثلاثة أثلاث» (three-thirds) الذي شغل على أساسه أعضاء الحزب الشيوعي الصيني ثلث المناصب، وشغل اليساريون من غير أعضاء الحزب ثلثًا ثانيًا، وشغل الليبراليون الثلث الأخير»[53]. **رابعًا**، شُجّع التعبير السياسي الشعبي الذي يتخذ شكل «ملصقات جدارية مكتوبة بالحرف الكبير (Character poster)». **وأخيرًا**، أعطيت القوات المسلحة حق التدخل في الشؤون المدنية ضمن إطار قانوني طالب بخضوعها لسلطة مدنية.

ولا تعني هذه الاختلافات أن الصين أصبحت فجأة ديمقراطية، وأن الهند تحولت من غير سابق إنذار إلى لاديمقراطية. فجوهر الأمر هو أن الإطار القومي للديمقراطية لا يضمن ديمقراطية حقيقية على المستوى المحلي، وأن الإطار القومي التسلطي لا يحجب تمامًا العناصر الديمقراطية عن المستوى المحلي.

مع هذا، وعلى الرغم من أن تناقضات كهذه تميل إلى الضمور على المدى الطويل، حيث تنزع الديمقراطية على المستوى القومي والديمقراطية على المستوى المحلي إلى تعزيز إحداهما الأخرى، إلا أننا قد نجد تباينًا بين الاثنتين على المديين القصير والمتوسط. ومن المهم أن نكون على بيّنة من هذا التباين في التقويمات الإجمالية للديمقراطية.

خلاصة

تعني الديمقراطية حكم الشعب. ويصعُب صَوغ تعريف أكثر دقة، لأن الديمقراطية كيان دينامي اكتسب معاني مختلفة على مر الزمان. وتُعزى جوانب كثيرة من هذه الدينامية إلى التغيرات في المجتمع، وإلى تأويلات المحللين المختلفة لآثار هذه التغيرات على الديمقراطية. وبما أن المجتمعات تتطور بطرائق مختلفة في عالم اليوم، فمن غير المستغرب أن يبقى معنى الديمقراطية موضع حوار.

وعلى الرغم من ذلك، فإن أغراضنا التحليلية تُحتّم علينا تطوير مفهوم يحدد بوضوح فحوى الديمقراطية. ولجوهر الديمقراطية السياسية أبعاد ثلاثة: المنافسة، والمشاركة، والحريات المدنية والسياسية. وعندما ندرس وضع الديمقراطية في بلد معين، يكون الوقوف على هذه العناصر الثلاثة هو الخطوة الأولى. وفي هذا السياق، من المفيد الاستعانة بأحد مؤشرات الديمقراطية (مؤشر بيت الحرية مثلًا)، آخذين بالاعتبار أن القياسات الإجمالية هذه غير دقيقة ومبدئية. وكي نقوم بإجراء تقويم شامل للديمقراطية، على المرء أن يدرس البلد بمفرده دراسة معمقة، لأن الأنظمة الديمقراطية تتفاوت تفاوتًا كبيرًا في أنماطها المؤسسية، وفي

أبعاد أخرى. كما أن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية تؤثر في نوعية الديمقراطية. أخيرًا، من الضروري أن نعي الوضع الدولي الذي يتجاوز مستوى الحكومة القومية، والأوضاع المحلية الأدنى مستوى منها.

يقال إن هذا الإجراء شامل للغاية ويتطلب تحليلًا «لكل شيء». وحقيقة الأمر أنه من النادر استكمال جميع هذه المراحل. ويقتصر النقاش في هذا المؤلَّف على الانتقال من الحكم التسلطي إلى الديمقراطية السياسية، وعلى آثار الديمقراطية. ومع ذلك، فإن من المهم أن نعي المشهد الكامل عندما نقوّم حالات معينة من الديمقراطية بطريقة أكثر شمولية.

(1) David Held, *Models of Democracy,* 3rd ed. (Cambridge: Polity, 2006), pp. 1-2.

(2) Held, *Models of Democracy,* pp. 23-28,

انظر أيضًا:

Arne Naess [et al.], *Democracy, Ideology, and Objectivity* (Oslo: Oslo University Press, 1956), p. 78 n.

(3) Held, *Models of Democracy,* p. 26.

(4) C. B. Macpherson, *The Life and Times of Liberal Democracy* (Oxford: Oxford University Press, 1977), p. 13.

(5) Isaiah Berlin, «On the Pursuit of the Ideal,» *New York Review of Books,* 17/3/1988, p. 15.

(6) Isaiah Berlin, «On the Pursuit of the Ideal,» *New York Review of Books,* 17/3/1988, p. 15.

(7) Goran Therborn, «The Rule of Capital and the Rise of Democracy,» *New Left Review,* 103 (1977), p. 3.

(8) انظر:

Macpherson, *The Life and Times of Liberal Democracy,*

انظر أيضًا:

Held, *Models of Democracy*.

(9) Macpherson, *The Life and Times*, pp. 35-39, and Held, *Models of Democracy*, p. 77.

(10) Held, *Models of Democracy*, p. 77.

(11) F. A. Hayek, *The Constitution of Liberty* (London: Routledge & Kegan Paul, 1960), p. 103.

(12) Held, *Models of Democracy,* pp. 201-206.

(13) مقتبس من:

Ibid, p. 20.

(14) Held, *Models of Democracy*, p. 79.

(15) Ibid., p. 86.

(16) Ibid., pp. 88-93, and Macpherson, *The Life and Times of Liberal Democracy,* pp. 60-64.

(17) مُقتبس من:

Held, *Models of Democracy,* p. 46.

(18) Macpherson, *The Life and Times of Liberal Democracy;* Carole Pateman: *Participation and Democratic Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), and *The Problem of Political Obligation: A Critique of Liberal Theory* (Cambridge: Polity, 1985).

(19) Pateman, *Participation and Democratic Theory,* p. 110.

(20) انظر منقاشتَه ماركس في:

Held, *Models of Democracy,* pp. 96-122.

(21) Robert A. Dahl, *A Preface to Economic Democracy* (Cambridge: Polity, 1985), p. 60.

(22) انظر على سبيل المثال:

Carol C. Gould, *Rethinking Democracy* (New York: Cambridge University Press, 1988).

(23) للاطلاع على ملخص للحِوار، انظر:

Charles F. Andrain, «Capitalism and Democracy Revisited,» *Western Political Quarterly,* vol. 37, no. 4 (1984), pp. 652-664,

انظر أيضًا:

David Beetham, *Democracy and Human Rights* (Cambridge: Polity, 1999).

(24) Joseph Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy* (London: Allen & Unwin, 1976), p. 260.

(25) Held, *Models of Democracy,* p. 264.

(26) Held, *Models of Democracy*, p. 278.

(27) Carl Cohen, *Democracy* (New York: Free Press, 1971), p. 109 n.;

انظر أيضًا:

Gavin Kitching, *Rethinking Socialism: A Theory for a Better Practice* (London: Methuen, 1983), p. 49, and Beetham, *Democracy and Human Rights,* chap. 1.

(28) Francis Fukuyama, «The End of History?» *National Interest,* 16 (1989), pp. 3-18.

(29) Robert A. Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven: Yale University Press, 1989), p. 221.

(30) يفضل دال مصطلح «دولة التعدّد». وأوضح في أحد أعماله المبكرة:

Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1971), p. 3,

أنه لا يوجد أي بلد تتوافر فيه كل هذه الشروط على نحو كامل. ويوسع في كتابه (*Democracy and its Critics*) مفهوم الديمقراطية، بحيث تصبح شروط حكم الكثرة ضرورية ولكن ليست كافية لأكثر أشكال الديمقراطية اكتمالًا.

(31) Larry Diamond, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries. Vol. 2: Africa* (Boulder: Lynne Rienner, 1988), p. xvi.

(32) لمحاولات التمييز في البلدان الأفريقية وبلدان أميركا اللاتينية، على التوالي، انظر:

Richard Sklar, «Democracy in Africa,» *African Studies Review,* 26, nos. 3-4 (1983), pp. 11-25, and Karen L. Remmer, «Exclusionary Democracy,» *Studies in Comparative International Development,* vol. 20, no. 4 (1985-1986), pp. 64-86.

انظر أيضًا هامش 44.

(33) Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition*, p. 4.

(34) Tatu Vanhanen, *Prospects of Democracy: A Study of 172 Countries* (London: Routledge, 1997).

(35) Freedom House, *Freedom in the World 2006* (Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2006).

وللاطلاع على دراسة أخرى شاملة، انظر:

Polity IV dataset at: <www.cidcm.umd.edu/icr/polity/polreg.htm>.

ولنظرة عامة على محاولات قياس الديمقراطية، انظر:

Studies in Comparative International Development, vol. 25, no. 1 (1990).

(36) Freedom House, *Freedom in the World 2006.*

(37) للاطلاع على قائمة الأسئلة، انظر:

Freedom House, *Freedom in the World 2006*, pp. 780-782.

(38) Gerardo L. Munck and Jay Verkuilen, «Conceptualizing and Measuring Democracy: Evaluating Alternative Indices,» *Comparative Political Studies,* vol. 35, no. 1 (2002), pp. 5-34.

(39) Mark Gasiorowski, «The Political Regimes Project,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 25, no. 1 (1990), p. 112 n.

(40) انظر:

UNDP, *Human Development Report 2006* (New York: Oxford University Press, 2006),

ينشر هذا التقرير سنويًا.

(41) Kitching, *Rethinking Socialism,* p. 48.

(42) UNDP, *Human Development Report 2006.*

(43) David Beetham, «Freedom as the Foundation,» *Journal of Democracy,* vol. 15, no. 4 (2004), pp. 61-75.

(44) Larry Diamond, «The Quality of Democracy: An Overview,» *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 4 (2004), pp. 20-31.

انظر أبحاثًا أخرى حول المحور نفسه في ذلك العدد من الدورية، وانظر أيضًا:

Guillermo O'Donnell [et al.], eds., *The Quality of Democracy* (Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 2004).

(45) Therborn, «The Rule of Capital and the Rise of Democracy».

(46) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr., *Power and Interdependence: World Politics in Transition,* 3rd ed. (New York: Longman, 2001).

(47) Dahl, *Democracy and its Critics*, p. 319.

(48) مُقتبس من:

John Loxley, «The Devaluation Debate in Tanzania,» in: Bonnie K. Campbell and John Loxley, eds., *Structural Adjustment in Africa* (London: Macmillan, 1989), p. 15.

(49) J. R. Scott, *Comparative Political Corruption* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1972), p. 137.

(50) لمثال على برنامج من هذا النوع انظر:

O. M. Prakash and P. N. Rastogi, «Development of the Rural Poor: The Missing Factor,» *IFDA Dossier,* no. 51 (1986),

انظر أيضًا:

Georg Sørensen, *Democracy, Dictatorship, and Development: Economic Development in Selected Regimes of the Third World* (London: Macmillan, 1991), chap. 2.

(51) انظر:

Mark Blecher, *China: Politics, Economics, and Society* (London: Frances Pinter, 1986), p. 104.

(52) Ibid., p. 25 n.

(53) Ibid., p. 26.

الفصل الثاني: سيرورات تغيير النظام الحاكم

ما الأوضاع المواتية لتأسيس ديمقراطية سياسية؟ نتوقف في القسمين الأولين من هذا الفصل عند النقاش المعني بتأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها عمومًا في ظهور الديمقراطية. فبعض الأوضاع تساير الديمقراطية أكثر من غيرها، لكننا نرجح أنه ينبغي للمرء، إذا ما أراد أن يفهم الموضوع فهمًا عميقًا، أن يدرس التفاعل الحاصل بين هذه الأوضاع من جهة، والخيارات التي تقرّها الأطراف السياسية الفاعلة من جهة أخرى.

ما الذي حدا ببلدان كثيرة إلى الشروع في الانتقال نحو أوضاع أكثر ديمقراطية في الأعوام الأخيرة؟ رأينا أنه ليس لأي عامل منفرد أن يكون مسؤولًا عن الانتقالات أو أن يفسرها؛ فالانتقالات تنطوي على عدد كبير من العناصر الداخلية والخارجية التي تضم بين ثناياها علاقات معقدة، والانتقال من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي سيرورة متعددة الأوجه وطويلة الأمد، تنطوي على مراحل مختلفة. والجدير بالذكر أن العديد من الانتقالات الراهنة يمر بالمراحل المبكرة من هذه السيرورة. هذا وسنتفحّص في الجزء الأخير من الفصل مرحلة ترسيخ الديمقراطية.

البحث عن الشروط المسبقة للديمقراطية

ما نمط الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها الأكثر مواتاة لظهور الديمقراطية وترسيخها ترسيخًا أعمق؟ لقد أشرنا في الفصل الأول إلى أن انتشار الديمقراطية ظاهرة حديثة نسبيًا، ما يقتضي ضمنًا أن الأوضاع التي أوجدها المجتمع الصناعي الحديث ضرورية لإقامة الديمقراطية. وقد كانت هذه الفكرة وراء أطروحة سيمور م. ليبست (Seymour M. Lipset) الشهيرة: «كلما كانت الأمة في رخاء وسعة عيش، عظمت فرصها في الحفاظ على الديمقراطية»[54].

يولّد التحديث والثروة عوامل مواتية للديمقراطية، مثل ارتفاع معدلات القراءة والكتابة، والتعليم، والتمدن أو التحضر (urbanization)، ووجود وسائل الإعلام. إضافة إلى ذلك، توفر الثروةُ المواردَ اللازمة للحد من التوترات الناجمة عن الصراع السياسي[55]. وقد نزع عدد كبير من التحليلات التجريبية (empirical) التي ألهمتها فرضية ليبست، إلى مساندة هذا الرأي. وعليه، فقد اعتبر روبرت دال عام 1971 الرأي القائل بأنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعي الاقتصادي للبلد، رجحت احتمالات كونه ديمقراطيًا مسألة «لا جدال فيها»[56].

غير أن هذا التوقع لا يصبح واقعًا في الأحوال كلها؛ فالأرجنتين مرت بسنوات عديدة من الحكم التسلطي، على الرغم من المستوى المرتفع نسبيًا لمتوسط دخل الفرد فيها، وكذلك كان الحال في تايوان وكوريا الجنوبية، حيث ترافقت التنمية الاقتصادية السريعة مع توزيع منصف نسبيًا للدخل. ويطور غييرمو أودونل (Guillermo O'Donnell) في تحليله للحالات الرئيسة في أميركا الجنوبية موقفًا يقلب أطروحة ليبست رأسًا على عقب: يبدو أن التسلطية، لا الديمقراطية، هي الحالة الأكثر حظًا الملازمة لأعلى مستويات التحديث. ويستدل أودونل أن سيرورة التحديث الصناعي التي شهدها العديد من بلدان أميركا اللاتينية في ستينيات القرن العشرين وأوائل سبعينياته، لم يكن في جعبتها ما تقدّمه إلى أغلبية السكان. وكي يستمر هذا النموذج في مواجهة المقاومة الشعبية له، تحتاج النخب الحاكمة إلى نظام تسلطي[57].

وبدأت أبحاث في الآونة الأخيرة بالكشف عن العلاقة بين الثروة الاقتصادية والديمقراطية بتفاصيل أدق. فقد ناقش آدم برجيفورسكي (Adam Przeworski) وفرناندو ليمونجي (Fernando Limongi) مطولًا الزعم القائل بأن الثروة المتزايدة تقود إلى الديمقراطية؛ فبعض الأنظمة التسلطية الثرية لا تزال تسلطية على الرغم من الثروة المتزايدة. وفي الوقت نفسه، عندما يحقق بلد مستوى معينًا من الثراء، تصبح احتمالات محافظته على الديمقراطية أعلى. لذلك يُستبعد أن تتحول البلدان الديمقراطية التي يصل فيها متوسط الدخل الفردي إلى 6000 دولار أو أكثر، إلى اللاديمقراطية. وجملة القول إن ثمة علاقة بين الثروة الاقتصادية والديمقراطية، لكنها ليست علاقة خالية من التعقيدات ولا هي خطية[58] (linear).

من هنا، فإن المجموعة الأولى من الشروط المسبقة التي يُعتقد في كثير من الأحيان أنها مواتية للديمقراطية تشمل، كما ذكرنا آنفًا، التحديث والثروة. أما المجموعة الثانية من هذه الشروط فتتعلق **بالثقافة السياسية**، أي منظومة القيم والمعتقدات التي تحدد سياق الفعل السياسي ومعناه. وإذا كانت الثقافة السياسية مرتبطة بنظام الثقافة الأكبر في المجتمع، فهل يمكن أن نحدد قيمًا ومعتقدات ثقافية تواتي الديمقراطية بشكل خاص؟

لقد جرى تأكيد أن البروتستانتية تساند الديمقراطية، فيما تعارضها الكاثوليكية في كثير من الحالات، وخصوصًا في أميركا اللاتينية. وبعبارة أكثر تعميمًا، ينزع بعض الثقافات إلى تأكيد التسلسل التراتُبي والسلطة وعدم التسامح، وبالتالي يكون أقل مواتاة للديمقراطية. ويشبه الإسلامُ والكونفوشيوسية الكاثوليكيةَ في هذا الشأن. وقد ركزت نقاشات حديثة على أشكال التعارض المحتملة بين الإسلام والديمقراطية[59].

مع ذلك، فإنه من الصعب أن نبرهن على وجود علاقة متسقة بين أنماط ثقافية بعينها وسيادة الديمقراطية[60]، فضلًا عن أن المنظومات الثقافية خاضعة لتغيّر دينامي. صحيح أن

الكاثوليكية عارضت في فترةٍ ما الديمقراطية في أميركا اللاتينية، لكن الكنيسة الكاثوليكية ساهمت بقوة في معارضة الحكم التسلطي في ثمانينيات القرن العشرين أيضًا[61].

وترتبط المجموعة الثالثة من الشروط المسبقة المواتية للديمقراطية بالبنية الاجتماعية للمجتمع، أي الطبقات والجماعات المحددة التي يتكون منها المجتمع. فهل من الممكن أن نحدد جماعات تؤيد الديمقراطية باتساق (على سبيل المثال، الطبقات الوسطى، والبرجوازية الصناعية، والعمال) وجماعات أخرى تعمل ضد الديمقراطية باتساق (على سبيل المثال، مالكو الأراضي التقليديون)؟

يخلص بارينغتون مور (Barrington Moore) في تفسيره التاريخي لجذور الديمقراطية والدكتاتورية إلى أن «طبقة قوية ومستقلة من أهل الحضر كانت، ولا تزال، عنصرًا لا غنى عنه في نمو الديمقراطية البرلمانية. فحيث لا توجد برجوازية، لا توجد ديمقراطية»[62]. وفي المقابل، لا ينزع مالكو الأراضي إلى تأييد الديمقراطية إلا في ظل ظروف خاصة، كأن تكون الزراعة المهيمنة صغيرة الحجم وأن يكون ثمة توزيع منصف نسبيًا للأراضي. وبإزاء أطروحة بارينغتون مور، لا بد أن يقال بأن البرجوازية لا تعمل باتساق لمصلحة الديمقراطية. وبحسب غوران ثيربورن (Goran Therborn) فقد ولدت الديمقراطية «على مر الزمان وفي كل مكان» من رحم النضال الشعبي ضد شرائح الطبقة البرجوازية الرائدة[63].

وأخيرًا، هناك عوامل خارجية، أي تلك العناصر الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية وغيرها التي تشكل السياق الدولي لما يشهده كل بلد على حدة من سيرورات. ولقد بينّا في الفصل الأول أنه من غير الممكن التوصل إلى استنتاج مباشر في ما يتعلق بتأثير العوامل الخارجية على الديمقراطية. وتُعد البلدان النامية في العالم الثالث الأكثر عرضة للنفوذ الخارجي، وخصوصًا نفوذ الدول الغربية الرائدة. وقد اعتاد منظرو التحديث على اعتبار هذا النفوذ نافعًا للترويج للديمقراطية[64]، في حين توصّل منظرو التبعية (dependence) إلى استنتاجات معاكسة: فمثلًا أشكال اللامساواة في اقتصادات العالم الثالث ومجتمعاتها، وتشوهاتهما، والناجمة عن موقع التبعية الذي تحتله في النظام الاقتصادي العالمي، تجعل الديمقراطية أمرًا صعبًا[65]. فعلى مدى سنوات، أسس العديد من البلدان الغربية برامج ضخمة لترويج الديمقراطية في العالم. وقد ساعد هذا في تحويل النقاش باتجاه إيجابيات ترويج الديمقراطية من الخارج وسلبياتها، وهو موضوع سنتناوله في الفصل الرابع.

ومع أنني حددت أربع مجموعات من الشروط المسبقة الممكنة للديمقراطية، فإن دول يعدد سبعة عشر متغيرًا، ويصنفها في سبع فئات، تفضي إلى الديمقراطية[66]. ويوظف لاري دايموند وخوان لينز (Juan Linz) وسيمور ليبست إجراء مماثلًا في مقدمة دراستهم للديمقراطية في البلدان النامية[67]. وينبغي لنا أن نضيف إلى كل هذا أثر الانتشار (diffusion)

effect)، أي شق طريق الديمقراطية بوحي من التحولات الديمقراطية في مكان آخر. وعلى الرغم من ذلك، يمكننا أن نضع مقابل كل عامل يُنظر إليه على أنه مواتٍ للديمقراطية مثالًا نقيضًا. علاوة على هذا، قد توجد في العديد من البلدان شروط مسبقة مختلفة تدفع باتجاهات مختلفة: على سبيل المثال، قد تكون العوامل الثقافية مواتية للديمقراطية، في وقت لا تكون فيه العوامل الاقتصادية مواتية لها.

ولعل هذا الوضع محبط بعض الشيء؛ إذ من الممكن أن نشير إلى عدد من الشروط المسبقة التي يمكن أن نتوقع منها، بشكل معقول، أن تدفع باحتمالات الديمقراطية إلى الأمام أو أن تعرقلها. غير أنه من الممكن في كل حالة أن نعطي أمثلة تثبت العكس وتشير إلى حدوث ما لم يكن متوقعًا.

لذلك، فإنه من غير الممكن صياغة نموذج أو قانون ثابت عن الديمقراطية. ولا نستطيع أن نقول إنه حيثما وُجدت الشروط المسبقة س، ص، أو ع، وُجدت الديمقراطية. وقانون من هذا النوع غير واقعي، بمعنى أنه سيترك مساحة ضيقة، أو أنه لن يترك متسعًا بالمطلق، للخيارات التي تتبناها الأطراف السياسية الفاعلة. علمًا أن خيارات من هذا القبيل تُحدث فرقًا. وقد لاحظ خوان لينز أنه في بعض المواقف «يمكن حتى لوجود فرد ذي صفات وخصائص فريدة من نوعها - شخصية كشارل ديغول (Charles de Gaulle) على سبيل المثال - أن يكون حاسمًا، ولا يمكن لأي نموذج أن يتنبأ به»[68]. ومن منطلق مماثل، يرى العديد من المراقبين أن الفضل في انتقال جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية يعود إلى نلسون مانديلا (Nelson Mandela)، نظرًا إلى دوره الأساس فيه.

ويمكن أن تظهر الديمقراطية في بعض الحالات، كما سنرى، حتى عندما لا تتوافر لها أي من الشروط المسبقة المواتية عادة للديمقراطية، أو عندما لا يتوافر إلا عدد قليل منها. فقد تقلل الأوضاع البنيوية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من احتمال نشوء الديمقراطية، لكنها في حدّ ذاتها ليست المسؤولة عن اختيار السياسة التي ستقرر تحول النظام إلى الديمقراطية من عدمه. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، شهدت توجهات ديمقراطية بلدان كانت في أمس الحاجة إلى الشروط المسبقة من حيث التحديث، والثروة، والثقافة السياسية، والمؤسسات، والبنى الاجتماعية في المجتمع.

على أي حال، فإن إدراك أهمية الخيارات التي تتبناها الأطراف السياسية الفاعلة لا يعني أن البحث عن الشروط المسبقة غير مجدٍ. فالأطراف الفاعلة في موقف معين مقيدة بالبنى - أو الشروط المسبقة - التي نتجت عن تنمية البلد في الفترات السابقة. لذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار التفاعل الحاصل بين الشروط المسبقة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها التي خلفتها الفترات السابقة، والقرارات التي تتخذها الأطراف السياسية الفاعلة الحالية.

وتهيئ الشروط المسبقة المسرح الذي تتحرك عليه الأطراف الفاعلة[69]، إلا أنها لا تستطيع أن تتكهن في ما إذا كانت الأطراف الفاعلة ستنتج ديمقراطية أم لا، بل هي تُقدّم معلومات عن نوع الحصيلة التي يمكن أن نتوقعها من المشاركين. وقد أكدت الأبحاث الأخيرة أنه حتى في حال كون البوادر الديمقراطية قابلة للحصول في أي مكان تقريبًا، فإن استمرارية الديمقراطية المستقرة والراسخة لا يمكن إلا أن تعتمد على توافر شروط مبدئية مواتية لها[70]. على سبيل المثال، حتى في الحالات التي لا يتزامن نشوء الديمقراطية فيها مع مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية، فإن آفاق البلد الديمقراطية تبقى أفضل عند المستويات العليا من التنمية الاقتصادية وليس الدنيا منها. وعلى الرغم من أن بلدانًا فقيرة ذات شروط مسبقة معاكسة اجتماعيًا واقتصاديًا وغيرها تتجه بالفعل نحو الديمقراطية (كما يفعل بعض البلدان الأفريقية)، يمكننا أن نتوقع ندرة فرص ترسيخ الديمقراطية فيها مقارنة ببلدان تتمتع بشروط مسبقة مواتية. ومن المرجح أن تكون الديمقراطيات الناشئة، في ظل أوضاع معاكسة كهذه، غير مستقرة وهشة وضعيفة للغاية. في المجمل، وعلى الرغم من أن البحث عن الشروط المسبقة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمؤسسية وغيرها قد لا يسفر بشكل ثابت عن نتائج يمكن التنبؤ بها، إلا أننا نستطيع أن نحصل، من خلال مثل هذه الأبحاث، على معلومات مهمة عن توقعات الديمقراطية، خصوصًا في ما يتعلق بالتحول الديمقراطي.

وفي المحصلة النهائية، لا مناص من الدراسة المفصلة للتفاعل بين الأطراف الفاعلة والبنى ضمن أطر واقعية. غير أنه من المفيد أولًا أن نناقش، بشكل عام، الخيارات التي تتبناها الأطراف السياسية الفاعلة.

متى تختار الأطراف السياسية الفاعلة الديمقراطية؟

إن الديمقراطية لا تهبط من السماء، إنما هي ما يتمخض عنه نضال أفراد وجماعات - أو ما أطلقنا عليه مسمى «الأطراف الاجتماعية الفاعلة» (social actors) - تحارب من أجلها. وقد قدّم آدم برجيفورسكي تحليلًا ثاقبًا لدور الخيارات التي تتخذها الأطراف الفاعلة ذات الشأن في دفع بلدانها نحو الديمقراطية[71]. وكانت نقطة انطلاقه أطروحة مفادها أن الديمقراطية تُدخل شيئًا من اللايقين إلى العملية السياسية، إذ ليس بمستطاع أي جماعة بعينها أن تطمئن إلى أن مصالحها ستغلب في النهاية. كما أن الجماعة الأقوى، أكانت مؤسسة استثمارية محلية أم أجنبية، أم قوات مسلحة، أم بيروقراطية، أم أي عناصر أخرى ذات امتيازات، يجب أن تستعد لمواجهة احتمال خسارتها في الصراع مع الجماعات الأخرى، ما يعني أن مصالحها لن تلقى رعاية خاصة، بل على العكس من ذلك، قد تختار الأطراف الفاعلة في

الديمقراطيات إصلاحات تتعلق بالسياسة (reforms policy) تستهدف أول ما تستهدف سلطة الجماعات المهيمنة وامتيازاتها.
وليس صعبًا أن نتفهم سبب نضال أولئك الذين حُرموا من النفوذ السياسي في ظل الحكم التسلطي من أجل نظام حكم ديمقراطي يفتح أمامهم سبل الوصول إلى النفوذ السياسي. لكن، ما الذي يحدو بأعضاء تكتل قوي (power bloc) من المناصرين لحكم تسلطي تفضيل الحل الديمقراطي الذي قد يترتب عليه تهديد لمصالحهم؟
في الحقيقة، قد يستميت هؤلاء من أجل الإبقاء على النظام التسلطي. وقد لا يكون تغيير الأنظمة إلا استبدالًا لأحد أنواع النظام التسلطي بنظام تسلطي آخر. لكن في المقابل، قد تنجح الديمقراطية، على الرغم من مخالفتها لرغبات القوى المهيمنة، وذلك عندما يعاني النظام التسلطي من الهزيمة في حرب خارجية أو أهلية، أو ببساطة عندما يتفتت نتيجة الانقسام الداخلي، أو عندما تنتصر القوى الشعبية المؤيدة للديمقراطية[72].
على أن الانتقالات إلى الديمقراطية نادرًا ما تقوم على الهزيمة التامة للنخب التي تقف وراء الحكم التسلطي السابق. وفي الأغلبية العظمى من الحالات، يعتمد الانتقال إلى الديمقراطية على التفاوض مع القوى الداعمة للنظام التسلطي. ويُطرح عندئذٍ السؤال التالي: ما الذي يحث القوى التي كانت تساند الحكم التسلطي على الدخول في مفاوضات كهذه؟
ثمة أسباب متعددة. فقد يحدث انشقاق بين المتشددين (hard-liners) والمعتدلين (soft-liners) في ائتلاف القوى الموالية للحكم التسلطي[73]، وهو انشقاق قد ينشد فيه المعتدلون أشكالًا أكثر ديمقراطية من الحكم؛ ربما لتكون لهم الغلبة في صراعهم مع المتشددين في مواجهة ضغوط داخلية وخارجية، أو بسبب التزامات معيارية (normative commitments) بالديمقراطية.
وتتعلق الأسباب العملية لمثل هذه الخطوة بالمشكلات التي قد تُقدّم لها الديمقراطية حلًا. على سبيل المثال، تساعد الديمقراطية في استعادة الشرعية للنظام الاجتماعي القائم، ويمكنها أن تُقدّم نظامًا مفتوحًا ومنضبطًا لاتخاذ القرار الذي قد تنتج عنه بيئة أفضل في مجال التجارة والأعمال. وكما يرى أحد الباحثين، فإن «إحدى الفوائد الأخرى التي لا ينبغي الاستهانة بها، هي الاعتراف الدولي الذي يصاحب إرساء الديمقراطية. وقد يثمر هذا عن مردود مادي على شكل تدفقات من المساعدات والقروض الأجنبية»[74].
وقد تحظى الديمقراطية بدعم النخب على أساس المصلحة الذاتية (self-interest)؛ لذلك، تكون الديمقراطية هشة ومشروطة في آن[75]. وتحاول النخب خلال المفاوضات المصاحبة للانتقالات إلى الديمقراطية ترتيب الأوضاع على هواها، بحيث تضمن أن لا تشكل المؤسسات الديمقراطية الناشئة تهديدًا لمصالحها الأساسية. ويمكن إنجاز ذلك بطرائق عدة. ويعطينا آدم برجيفورسكي الانتخابات البرازيلية عام 1982 مثالًا، إذ «وظّفت الحكومة

التسلطية كل الوسائل القانونية الممكنة لضمان امتيازات مُسلم بها (a prior advantage) للحزب الموالي للحكومة كي تضمن لنفسها الأغلبية النهائية في الهيئة الانتخابية الرئاسية [أو المجمع الانتخابي، المترجمة] (Presidential Electoral College)»[76]. وهنا حدث أن سمح الحكام التسلطيون، أولًا، بتأليف أحزاب إضافية بغرض إحداث انشقاق في المعارضة؛ وثانيًا، ابتكروا معوقات صعّبت على الأحزاب التي كانت شعبية قبل تسلّم الحكام التسلطيين السلطة عام 1964، التسجيل؛ وثالثًا، جعلوا إدلاء الأميين بأصواتهم أمرًا أكثر صعوبة؛ إذ كان من المتوقع أن يصوّت هؤلاء ضد الحكومة.

ويخلص برجيفورسكي إلى أن التحوّل الديمقراطي غير مُمكن إلا «إن وجدت مؤسسات تقدم وعودًا، في حدود المعقول، بأن مصالح القوى السياسية الرئيسة لن تتأثر تأثرًا سلبيًا كبيرًا نتيجة للتنافس الديمقراطي، نظرًا إلى الموارد التي تستطيع هذه القوى حشدها»[77]. بصيغة أخرى، لن تدعم جماعات النخب التحول الديمقراطي إلا بمقدار تأكدها من أن مصالحها ستكون موضع عناية. وبناءً عليه، فإن المؤسسات الديمقراطية التي تتأسس نتيجة للمفاوضات مع جماعات النخب قد تكون مقيدة بطرق مختلفة، كما الحال في البرازيل. ويعد الوضع الراهن في روسيا مثالًا بارزًا آخر على هذا الوضع؛ إذ يحاول الرئيس فلاديمير بوتين (Vladimir Putin)، على نحوٍ متزايد، السيطرة على وسائل الإعلام ويحول دون ظهور أحزاب سياسية معارضة ومجتمع مدني قوي[78].

علاوةً على ذلك، فإن جماعات النخب قد تشترط بأن تحتوي سياسات الحكومات الجديدة ذات الأسس الديمقراطية على توجه اجتماعي واقتصادي محافظ. وباختصار، عندما تكون الانتقالات إلى الديمقراطية نتاجًا للمفاوضات مع القوى التي أيدت النظام التسلطي السابق، ستكون الديمقراطية الجديدة على الأرجح مقيدة في جوانب متعددة، بما في ذلك قدرتها على تنفيذ تدابير إصلاح اجتماعي واقتصادي.

لقد كان العدد الأكبر من الانتقالات إلى الديمقراطية في السنوات الأخيرة بالفعل من هذا النوع الذي تهيمن فيه النخب. وعلى الرغم من أنه لا غنى عن دراسة التنوعات في التسويات الفعلية التي تستتر خلف الانتقالات، لا يمكننا أن نعد الاستمرار في تطوير الديمقراطية واتساع آفاق الإصلاح الجوهري، الذي يعود بالفائدة على أولئك الأقل حظًا، من المسلّمات.

لِمَ هذا الاندفاع نحو الديمقراطية في الآونة الأخيرة؟

ألقينا في الأجزاء السابقة من هذا الفصل نظرة على الأوضاع العامة للديمقراطية، والحاجة إلى دراسة التفاعل الحاصل بين هذه الأوضاع والخيارات التي تتبناها الأطراف السياسية

الفاعلة. ونحاول في هذا القسم الإجابة عن السؤال: لماذا حدث اندفاع عارم نحو الديمقراطية في السنوات الأخيرة في عدد كبير من البلدان؟

انتقل إلى الديمقراطية أكثر من أربعين بلدًا بين عامي 1974 و2005. ونتيجة لذلك، قفز عدد الأنظمة الديمقراطية من أربعين إلى تسعة وثمانين بلدًا. وقد بدأت الانتقالات من جنوب أوروبا (اليونان وإسبانيا والبرتغال)، تلتها موجة في أميركا اللاتينية (الأرجنتين والأوروغواي والبيرو والإكوادور وبوليفيا والبرازيل، وفي وقت لاحق الباراغواي)، وفي أميركا الوسطى (الهندوراس والسلفادور ونيكاراغوا وغواتيمالا، وفي ما بعد المكسيك)، تلتها بعد ذلك الانتقالات في أوروبا الشرقية (بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقًا). وحصلت الموجة الأحدث في أفريقيا وفي الاتحاد السوفياتي السابق. أخيرًا، حدثت انتقالات نحو الديمقراطية في آسيا على مدار فترة طويلة منذ بدايات سبعينيات القرن العشرين (بابوا غينيا الجديدة وتايلند وباكستان وبنغلادش والفيليبين وكوريا الجنوبية وتايوان ومنغوليا، ونيبال).

إن هذه التغيرات تُقدّم بالفعل دليلًا على التقدم الديمقراطي في عدد هائل من البلدان ضمن فترة زمنية قصيرة نسبيًا. لكن ينبغي أن نضع في حسباننا بعض المحاذير. أولًا، لقد وقع نكوص نحو الحكم التسلطي في العديد من البلدان (مثل روسيا وبوليفيا وساحل العاج)؛ أي إنه ومع مرور الوقت، ثمة سيرورة جامعة بين التقدم في بعض البلدان والانتكاسات في بلدان أخرى. ثانيًا، لا يُعَد العديد من البلدان التي جئنا على ذكرها ديمقراطيات كاملة، بل إنها في المراحل المبكرة من الانتقال إلى الديمقراطية، كما سنناقش بتفصيل أوسع في ما بعد. أخيرًا، من المفيد أن نضع التقدم الديمقراطي الحاصل منذ عام 1974 في سياق تاريخي أوسع. فثمة أمور كثيرة تعتمد على كيفية تحديد الفترات الزمنية. وينبغي أن ننظر إلى التقدم الذي أحرز منذ عام 1974 بإزاء خلفية من الانهيارات الديمقراطية (democratic breakdowns) في الفترات السابقة، وخصوصًا بين منتصف ستينيات القرن العشرين وأوائل سبعينياته.

وتؤكد الحالات التي سنأتي على وصفها لاحقًا حقيقة أن ليس هناك ما هو تلقائي في الانتقالات بعيدًا من التسلطية؛ فانتقالات من هذا القبيل تنطوي على تسلسل طويل من الحوادث تقف فيها أنواع مختلفة من الأطراف الفاعلة في قلب المسرح السياسي، ولا تحسم فيها المحصلة النهائية سلفًا. وعندما ننظر إلى الوراء ونحلّل الانتقالات في وقت لاحق، تنزع تعليلاتنا لأسباب حدوث التغييرات إلى التمحور حول البحث عما هو بيّن: فمع علمنا بأن نظامًا تسلطيًا قد سقط، نحاول أن نُراكم جميع الجوانب السلبية التي بدت وكأنها تقف في وجهه، وفي صف الديمقراطية. ومن الحكمة أن نتذكر أن الباحثين كانوا، قبل بضع سنوات غير بعيدة، شديدي الانهماك بتسلسل مماثل للحوادث يسير في الاتجاه المعاكس تمامًا؛

كالانتقال من ديمقراطيات حقيقية إلى حدٍّ ما، إلى حكم تسلطي. والنشاط البحثي آنئذٍ شبيه بالنشاط الحالي. فمع علمنا بأن الديمقراطية قد سقطت، نحاول أن نُراكم كل الجوانب السلبية التي بدت وكأنها تقف في وجه الديمقراطية وفي صف التسلطية.

كتب صموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington) عام 1984 بأنه «سيكون من الصعب أن نحاجج بأن العالم عام 1984 كان أكثر ديمقراطية، أو أقل، مما كان عليه عام 1954»[79]. وينظر إلى التقدم الديمقراطي بين عامي 1974 و1984 بأنه لم يكن من هذه الزاوية إلا ردمًا للهوة التي أحدثتها انتكاسات الفترات السابقة. لذلك، يصنف معظم الديمقراطيات «الجديدة» التي ظهرت في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا منذ عام 1984، ضمن الرجوع إلى التحوّل الديمقراطي (redemocratization)؛ أي العودة إلى أوضاع أكثر ديمقراطية بعد فترات من الحكم اللاديمقراطي.

وليس لأي عامل منفرد أن يبرر التحركات المهمة باتجاه الديمقراطية في السنوات الأخيرة. فثمة أنماط معقدة من العناصر الداخلية والخارجية، أو من الأوضاع المتنوعة التي تتفاعل مع جماعات مختلفة من الأطراف الفاعلة. وحبذا لو كان بالإمكان، كما ينبغي، كشف الغموض عن الحركات بلدًا بلدًا، إلا أن المجال لا يتسع لذلك. من هنا، فإننا سنلقي نظرة على الحوادث في الأقاليم الرئيسة وكذلك في بلدان محددة. أخيرًا، وعلى الرغم من أن السؤال المطروح «لماذا حدث اندفاع عارم في السنوات الأخيرة باتجاه الديمقراطية» يغطي في الواقع مسألتين منفصلتين تحليليًا - هما انهيار الأنظمة التسلطية، والتحرك باتجاه الديمقراطية بدلًا من الاتجاه نحو نظام تسلطي آخر - إلا أننا لن نتبع تمييزًا حرفيًا بين هذين العنصرين في النقاش التالي.

حدثت الحزمة الأولى من الانتقالات الديمقراطية في منتصف سبعينيات القرن العشرين في جنوب أوروبا، وتحديدًا في اليونان والبرتغال وإسبانيا. وفي الحالات الثلاث كلها، قادت الانشقاقات داخل الأنظمة التسلطية إلى تقويضها. في الوقت عينه، مرت هذه البلدان بمراحل فريدة من نوعها من انهيار التسلطية تبعها تأسيس للديمقراطية.

في إسبانيا، رتّب فرانسيسكو فرانكو (Francisco Franco) لاستمرارية الحكم التسلطي بعد وفاته. وكان من المقرر أن يتحمل الأدميرال كاريرو بلانكو (Carrero Blanco) مسؤولية الحكومة، وأن يصبح خوان كارلوس (Juan Carlos)، أحد أفراد العائلة المالكة الذي أشرف فرانكو على تعليمه، رئيسًا للدولة. لكن اغتيال كاريرو بلانكو أفسد المخطط، ومُنح خوان كارلوس حرية المناورة عندما تولى منصب رئيس الدولة بعد وفاة فرانكو عام 1975. وقد اختار كارلوس دعم سيرورة تحول ديمقراطي. وبنظرة استرجاعية إلى الحوادث، فإنه من السهل معرفة العناصر الداخلية والخارجية المواتية للتغيير الديمقراطي. فداخليًا، عززت

سيرورة النمو الاقتصادي السريع شوكة مجموعات اجتماعية جديدة من العمال وأفراد من الطبقات الوسطى والطلبة ممن طالبوا بتغيير سياسي. إضافة إلى ذلك، بات من الواضح آنئذٍ أن العضوية في الاتحاد الأوروبي التي استماتت إسبانيا لنيلها (كما استماتت اليونان والبرتغال)، تتطلب تغيرات سياسية. لكن الديمقراطية السياسية عام 1975 لم تكن إلا أحد الخيارات المتاحة أمام الأطراف الفاعلة الرئيسة، وقد تطلب ما سماه أحد المراقبين «قيادة استثنائية المهارة في النظام والمعارضة» للتفاوض في شأن الانتقال والمضي قُدُمًا في تحول النظام الديمقراطي[80].

وفي البرتغال، استنزف الدكتاتور أنطونيو سالازار (Antonio Salazar) موارد البلد من خلال تمسكه بإمبراطورية برتغالية في أفريقيا. وأدى تصاعد نشاط العصابات في المستعمرات إلى تخصيص نصف الميزانية القومية تقريبًا للدفاع. وقد رتّب ضباط من ذوي الرتب المتوسطة ممن ضاقوا ذرعًا بالوضع لانقلاب عام 1974، وهو ما أدى إلى فترة من التجريب السياسي والنقاش اللذين خاضت فيهما حرفيًا مئات من الجماعات السياسية الجديدة التي شبّت بعد الفترة الطويلة من الحكم التسلطي. ولم تظهر النتيجة النهائية من الديمقراطية السياسية إلا عام 1976.

وكان الانتقال في اليونان أسرع. فقد حركت جماعة من الضباط أو مجلس ثوري (junta) الجيوش ردًا على الغزو التركي لقبرص في 20 تموز/يوليو 1974، لكن هذه الجماعة لم تتمتع بالدعم الكامل حتى من بين صفوف أتباعها. وعندما قررت هيئة الأركان المشتركة في اليوم التالي التماس حل سياسي للأزمة، باتت العودة إلى الحكم المدني ممكنة.

أما الحزمة المهمة الثانية من الانتقالات نحو الديمقراطية فقد حدثت في أميركا اللاتينية خلال النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين. ومثل جنوب أوروبا، أحسّت بلدان أميركا اللاتينية بضغط من أجل الديمقراطية من منظمات متنوعة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، لكن كان للديناميات الداخلية نفوذ أكبر بكثير. وتتعلق مجموعة مهمة من الأسباب بالمشكلات التي أحدثتها نماذج التنمية الاقتصادية التي اتبعها الحكم التسلطي. وفي حالات كثيرة، وظف ائتلاف نخب حاكمة يقوده الجيش الحكمَ التسلطي للترويج لاستراتيجية تنمية اقتصادية تصب في مصلحة أقلية صغيرة جدًا. فقد تركز الإنتاج على السلع الاستهلاكية المعمرة للطبقة المتوسطة الميسورة (كالسيارات، والإلكترونيات الاستهلاكية، وغيرها)، ولم تُعَر الاحتياجات الأساسية للأغلبية الفقيرة أي اهتمام. وبحلول مطلع الثمانينيات، واجهت هذه النماذج مشكلات حادة. وبحسب رأي أحد المراقبين، فإن بلدان أميركا اللاتينية «وحدتها الأزمة، والديون الخارجية، والركود الاقتصادي... والتضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وتنامي أشكال اللامساواة الاجتماعية»[81]. غير أن الأزمة الاقتصادية لم تكن ذات مسببات

محلية بحت، فقد ألحقت الموجة الثانية من الارتفاع الحاد في أسعار النفط ضررًا بالغًا ببلدان أميركا اللاتينية. وكانت إحدى الطرائق المتبعة لتغطية النفقات المتزايدة هو اقتراض مزيد من المال من الخارج. وعندما ازداد معدل الفائدة الحقيقي على قروض من هذا النوع زيادة هائلة، كما حدث في الثمانينيات، تفاقمت الأزمة الاقتصادية كثيرًا.

وكان في استطاعة النظام التسلطي في بعض البلدان - ومن بينها البرازيل التي تعد أكثر الأمثلة أهمية - أن يستند إلى سجل من النمو الاقتصادي القوي، على الرغم من أن الفوائد لم تكن موزعة بالتساوي. مع ذلك، مرت الأنظمة بعملية نزع الشرعية (delegitimation) عندما استفحلت الأزمة الاقتصادية؛ بمعنى أنها لم تعد قادرة على الإشارة إلى أساس يدعم حقها في الحكم. ولم يكن الحكام التسلطيون في بلدان أخرى (كالأرجنتين وبوليفيا) قادرين حتى على الإشارة إلى إنجازات في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، إذ كانت أنظمتهم في أوضاع أكثر ضعفًا نظرًا إلى اتسامها بالفساد وعدم الكفاءة.

أدت المشكلات إلى انقسامات داخل الأنظمة التسلطية؛ كالانشقاق بين المتشددين والمعتدلين المذكور سابقًا. وأضعفت هذه الانقسامات بدورها قبضة النظام التسلطي على المجتمع، وأتاحت المجال أمام عملية تحرر مع ما فيها من إمكانات أفضل للحِوار العام، ونشاط المعارضة، وانتقاد للنظام السياسي. نتيجة لذلك، تعززت المطالب بالديمقراطية، ما قلّص إلى حدٍّ بعيد شرعية الحكم التسلطي. وفي الوقت ذاته، أعطت مجموعات اجتماعية عديدة في أميركا اللاتينية أولوية قصوى لمطلبها بديمقراطية سياسية. وكانت تسود في أيام التسلطية الشرسة نزعة إلى استقطاب القوى وكذلك الرؤى؛ إذ اعتقد كثيرون أن الفاشية والاشتراكية هما البديلان الوحيدان الممكنان للمنطقة. ولم تبرز في الأفق احتمالات مسار وسط (middle path). لكن مفهوم الديمقراطية السياسية قد اكتسب بعد إطلاق الحريات قوة جديدة، إذ دعمه الأساقفة والكهنة والصحفيون وأساتذة الجامعات، ودعمته الحركات العمالية والاجتماعية الأخرى[82].

شرعت سيرورة التحول الديمقراطي في العديد من بلدان أميركا اللاتينية بالانطلاق لكن بخطوات بطيئة، بدءًا بتحرر النظام. بيد أن الفشل الاقتصادي في الأرجنتين ألهم الحكام العسكريين المتسلطين فيها بالشروع في مغامرة جزر الفوكلاند/المالفيناس، فانهار النظام عندما خسر الحرب. مع ذلك، ليس في الأرجنتين ولا في البلدان التي شهدت انتقالًا متدرجًا، حكم ديمقراطي راسخ تمامًا، كما سنناقش لاحقًا.

أما المنطقة التالية التي حدثت فيها تغييرات جذرية نحو الديمقراطية فكانت أوروبا الشرقية؛ إذ تأسست حركة تضامن (Solidarity) في بولندا عام 1980 حين حاول العمال تحسين أوضاعهم الاقتصادية. وقد طالبوا في البداية بنقابات مستقلة، لا بإصلاح سياسي. لكن

سرعان ما اتضح لهم أنهم لن يحققوا شيئًا ما لم يحدثوا تغييرات في النظام السياسي. وعلى الرغم من الانقسامات داخل الحزب الحاكم، فإن الاتفاق على نموذج للإصلاح السياسي في بولندا بدا مستحيلًا. **فالأنظمة الشمولية** في أوروبا الشرقية (الأنظمة التسلطية التي تحاول فيها الدولة السيطرة على كل مظهر من مظاهر الحياة) لم تبدأ بالسقوط إلا بحلول عام 1989. ولقد شهدت أوروبا الشرقية انتفاضات شعبية (popular uprising) في مناسبات عدة سابقة - في ألمانيا الشرقية عام 1952، وبولندا عام 1953، وهنغاريا عام 1956، وتشيكوسلوفاكيا عام 1968 - لكنها لم تسفر عن إصلاح سياسي. فما الذي كان مختلفًا عام 1989؟ يشير أحد المراقبين من ذوي الخبرة إلى ثلاثة عوامل أساسية: غورباتشوف (Gorbachev)، وهلسنكي (Helsinki)، وتوكفيل[83] (Tocqueville).

كان انتخاب ميخائيل غورباتشوف مؤشرًا على سياسات سوفياتية جديدة تجاه أوروبا الشرقية. فقبل وصول غورباتشوف إلى السلطة، كان مذهب بريجنيف (Brezhnev) الداعم للتدخل السوفياتي في أوروبا الشرقية ضد التغيرات «غير المقبولة» في الأنظمة، ساري المفعول. وفي أثناء حكم غورباتشوف تغير ذلك إلى ما عُرف بمذهب سيناترا (Sinatra Doctrine): «افعله على طريقتك». ويمكن ملاحظة تأثير غورباتشوف من مكالمة هاتفية أجراها في آب/أغسطس 1989 يحث فيها الشيوعيين البولنديين على السماح بتأليف حكومة يترأسها أحد أعضاء حركة تضامن (تادويش مازويفتسكي (Tadeusz Mazowiecki)). وعندما كان ضيف شرف في ألمانيا الشرقية في الذكرى السنوية الأربعين للبلاد في تشرين الأول/أكتوبر 1989، أخبر غورباتشوف إريك هونيكر (Erich Honecker) أن «مشكلات جمهورية ألمانيا الديمقراطية [ألمانيا الشرقية] يجب أن تُحَل في برلين وليس في موسكو»[84].

مع ذلك، وفي غياب المساعدة السوفياتية حتى، فإن النخب الحاكمة في أوروبا الشرقية كان باستطاعتها إرسال الجيوش ضد التظاهرات الشعبية (popular demonstrations)، فلماذا ترددت؟ يشير عامل هلسنكي إلى محاولة الغرب الترويج لاحترام حقوق الإنسان في أوروبا الشرقية، وذلك من طريق اتفاقات هلسنكي التي فتحت بدورها أمام بعض البلدان احتمالات الحصول على مساعدة اقتصادية غربية. وقد تضافر عامل هلسنكي مع عامل توكفيل. ويشير المصطلح الأخير إلى فقدان النخبة الحاكمة القديمة إيمانها بحقها في الحكم، أي بشرعيتها:

انطلق عدد قليل من الأولاد في الشوارع وتفوّهوا ببضع كلمات. ضربتهم الشرطة. قال الأولاد: ليس من حقكم أن تضربونا! ورد الحكام المترفعون ذوو البأس الشديد بما معناه: نعم، ليس من حقنا أن نضربكم. ليس من حقنا أن نحافظ على حكمنا بالقوة. لم تعد الغاية تبرر الوسيلة! في الواقع، تميزت النخب الحاكمة وبطانتها المسلحة بعدم استعدادها الكامل للدفاع، بأي شكل من الأشكال، عن الأمور التي كانت تدعي لوقت طويل أنها تؤمن بها،

وبالتسرع في اعتناق الرأسمالية الديمقراطية (Democratic capitalism) بطريقة تكاد تكون وصمة عار على جبينها[85].

بيد أن التظاهرات الشعبية ذاتها تحتاج إلى تفسير أفضل. فتعاظم الأزمة الاقتصادية في أوروبا الشرقية كان معناه أن النظام الاقتصادي مركزي التخطيط، وغير قادر بصورة متزايدة على تقديم أداء دينامي وتلبية حتى أبسط احتياجات السكان. وقد أتى وضع مماثل بغورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي، حيث كان الحكام يهدفون إلى إصلاح الأنظمة وتنشيطها من طريق تعاون مكثف أكثر مع الغرب.

لكن انفتاح النظام شكل تهديدًا للنخب الحاكمة. فمِن دون عزلة دولية، أصبحت المحافظة على بنية السلطة المتكاملة (integrated power structure) في النظام الشمولي أكثر صعوبة. فالنظام السياسي التسلطي، والاقتصاد مركزي التخطيط المستند إلى ملكية الدولة، ركنان يؤيدهما تبادليًا نظام من السلطة والإنتاج والتوزيع. وأي تدخل غير محسوب في أي جانب من جوانب النظام، كإبطال مركزية الرقابة الاقتصادية (decentralizing economic control) لإجازة تعاون المؤسسات مع الشركات الأجنبية، قد تترتب عليه تبعات تؤثر في النظام برمته[86]. ويضع هذا الموقف النخب الحاكمة أمام معضلة خطرة: فمحاولاتها لإصلاح النظام تخلق توترات تهدد مراكز قوتها (power positions). ومع ذلك، كانت المبادرات الراديكالية ضرورية لمنع الأزمة الاجتماعية الاقتصادية من الخروج على السيطرة.

وأثبتت النخب أنها عاجزة عن إيجاد حلول لهذه المعضلة. وعوضًا عن ذلك خلقت لنفسها معضلة أخلاقية. فقد عملت أجهزة الدعاية على إقناع الجميع بأن الأمور على ما يرام، لكن الرسالة بدت جوفاء على نحو متزايد لشعب مثقف يعلم جيدًا حقيقة الأمور. وفي المحصلة النهائية أصبحت الهوة بين الحقيقة والدعاية، بين ما يعرفه الناس وما كانوا يقدرون على التفوّه به، أمرًا لا يطاق. وباتت المطالبة بالحقيقة بأهمية المطالبة بالخبز نفسها، وصار الكتاب والمثقفون القوةَ المحركة للنضال ضد الأنظمة القديمة. ولقد كانت المطالبة بتحسين الأحوال المادية حاسمة، إلا أن المطالبة بحرية العقل لم تكن أقل حسمًا[87].

وكانت أفريقيا مسرحًا للانتقالات الأحدث نحو الديمقراطية. فعندما سقط جدار برلين عام 1989، كانت ثمانٍ وثلاثون دولة من أصل خمس وأربعين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحت حكم أنظمة الحزب الواحد المدنية أو العسكرية المتفاوتة في درجات تسلطها. وفي فترة لا تزيد على ثمانية عشر شهرًا بعد ذلك، أجرى ما يزيد على نصفها انتخابات تنافسية متعددة حزبيًا أو تعهد بإجرائها[88].

شكلت التغيرات السريعة التي شهدتها أوروبا الشرقية عاملًا محفزًا في أفريقيا. فقد أشارت هذه التغيرات، من جهة، إلى أن انقسامات الحرب الباردة التي ساعدت في الحفاظ على

الأنظمة غير الديمقراطية، في كل من المعسكرين الغربي والشرقي في أفريقيا، قد أوشكت على الانتهاء. ومن جهة أخرى، ألهمت التغيّرات في أوروبا الشرقية الحركات الشعبية التي كانت قد بدأت في التحرك في أفريقيا.

وعليه، فقد غذّت التطورات في أوروبا الشرقية اضطرابات كانت قد انطلقت أساسًا لأسباب داخلية تشمل الأزمات الاقتصادية الفادحة، والركود والديون الخارجية المتفاقمة، والفساد، وسوء الإدارة اقتصاديًا وسياسيًا. كذلك حدثت تغيرات بنيوية وسَّعتْ من آفاق المطالبات الديمقراطية. فالتمدن والتعليم ينزعان إلى جيل سكان أقل التزامًا بالتقاليد وبالقادة السياسيين طويلي الباع، ويضيقون ذرعًا بالتسلطية[89].

ومع هذه التطورات، فقدت الأفكار التقليدية المتعلقة بأشكال معينة من الحوكمة (governance) الأفريقية صدقيتها. وكان العنصران الرئيسان المكونان للفكر التقليدي هما اتخاذ القرارات بالإجماع، ومفهوم ديمقراطية الحزب الواحد. وقد نشأ العنصر الأول عن فكرة «شجرة الثرثرة» (palaver tree) الشهيرة، حيث اعتاد الناس الاجتماع لمناقشة القضايا إلى أن يصلوا إلى إجماع. وبهذه الطريقة، لم يكن لأغلبية أن تفرض إرادتها على أقلية؛ لأن الأفراد جميعًا شاركوا في العملية. وفي أفضل الأحوال، يضمن الإجماع الذي يتوصل إليه الجميع أخذ الاختلافات الفردية كافة في الاعتبار. أما نظام الحزب الواحد فهو الإطار التنظيمي المنطقي لهذا النوع من اتخاذ القرارات. وفي وضع مثالي، ينبغي على نظام الحزب الواحد تجنب إهدار الطاقة على المنافسة السياسية غير المجدية في بيئة تواجه مهمات ملحة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، فقد فشل الدور العملي للإجماع، وفشل معه حكم الحزب الواحد في الارتقاء إلى مستوى المثال. فاتخاذ القرارات بالإجماع لا ينطبق على المجتمعات الكبيرة والمعقدة التي تحتوي على مجموعات مصالح مختلفة؛ إذ أصبح حكم الحزب الواحد في كثير من الحالات حجابًا رقيقًا يستر حكمًا تسلطيًا وفاسدًا يتزعمه طغاة يسعون إلى تسويق أنفسهم وقبائلهم أو جماعاتهم العرقية[90]. وسوف نأتي بوصف مفصل لنظام الحكم الشخصي الأفريقي في مكان لاحق من هذا الفصل.

وفي حالات كثيرة، كما في ساحل العاج والغابون، رأى القادة الذين يشغلون المناصب نذير شؤم بأن المقبل أسوأ، وحاولوا ركوب موجات التغيير الديمقراطي عِوضًا عن أن تجرفهم معها. فقد خضعوا، على سبيل المثال، لمطالب المعارضة بإجراء انتخابات حرة، في وقت كانت فيه قوى المعارضة فقيرة التنظيم، ولم تكن مستعدة للتنافس مع قادة أقوياء كانوا يسيطرون على الموارد الاقتصادية ووسائل الإعلام.

ولعل أحد العوامل الخارجية المهمة هو دور الدول المانحة والوكالات التي تقدم المعونات الاقتصادية الحيوية لمعظم الدول الأفريقية. وكان الضغط من المانحين الرئيسيين من أجل

تغيرات في اتجاه ديمقراطي كشرط لمزيد من المساعدة الاقتصادية يتصاعد باطراد على مدى عدد من السنوات. وهذه نصيحة لا تستطيع البلدان الأفريقية تجاهلها. وللموقف الفرنسي أهمية خاصة، على الأقل بالنسبة إلى أفريقيا الفرنكوفونية التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المعونات من فرنسا (تشير «أفريقيا الفرنكوفونية» إلى الدول التي كانت في مرحلة ما تحت الحكم الاستعماري الفرنسي وتحتفظ بعلاقات خاصة مع فرنسا). وقد أخبر الرئيس الفرنسي قادة أفريقيا الفرنكوفونية في يونيو/حزيران 1990 أنه «كلما عجلتم في تنظيم انتخابات حرة، تحسّن وضع الشباب الذي يحتاج إلى التعبير عن نفسه في بلدانكم»[91].

أخيرًا، شهدت أفريقيا ما يعرف بتأثير تساقط أحجار الدومينو. فكلما بدأت التغيرات بالحدوث في بعض البلدان، ازداد رجحان تحرّك البلدان الأخرى في الاتجاه نفسه. ويمكننا رصد تأثير مماثل في أميركا اللاتينية، حيث تحركت أولًا البيرو ثم الإكوادور والأرجنتين وبوليفيا والأوروغواي والبرازيل باتجاه الديمقراطية في عقد واحد. وفي أوروبا الشرقية، انتشر التحوّل الديمقراطي بسرعة أكبر في سلسلة من البلدان. وفي الوقت نفسه، يرتبط تأثير تساقط أحجار الدومينو ارتباطًا واضحًا بمعطيات الأوضاع الدولية، التي تؤثر في عدد من البلدان في الوقت نفسه (مثلًا، تغير مواقف المانحين من أفريقيا، والسياسات الروسية الجديدة تجاه أوروبا الشرقية). لكن علينا أن نضع في الحسبان أن ليس لهذه التغيرات الخارجية الحد الأكبر من التأثير إلا عندما تقترن بأوضاع داخلية تتقبل الديمقراطية.

إن تلخيص الحوادث في آسيا أمر أكثر صعوبة، نظرًا لأن الانتقالات في هذه القارة لم تتراكم في فترة زمنية محددة، بل امتدت على مدى العقدين الماضيين. إضافة إلى ذلك، حدثت تراجعات عن الديمقراطية باتجاه التسلطية، ما جعل الصورة الكلية أكثر إرباكًا. فمستويات التنمية في الدول الآسيوية تتباين تباينًا شاسعًا، وكذلك بناها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. مع ذلك، فقد خطت الديمقراطية إلى الأمام في السنوات الأخيرة في أفقر البلدان وأقلها نموًا (منغوليا مثلًا)، وفي الدول الغنية (كوريا الجنوبية وتايوان مثلًا)، وفي البلدان التي تقع بين هذه وتلك (تايلند والفيليبين). علمًا أنه ليس بين هذه الدول قاسم مشترك. وقد تفسر ثلاث حالات شديدة الاختلاف - هي الفيليبين، ونيبال، وتايوان - العوامل الاجتماعية الاقتصادية والسيرورات السياسية المؤثرة في الانتقالات الآسيوية.

مرت الفيليبين بديمقراطية غير مستقرة قبل أن يفرض فرديناند ماركوس (Ferdinand Marcos) الأحكام العرفية (martial law) عام 1972، عندما اتجه البلد نحو التصنيع. ومع ذلك لم تكن حيلته غير شعبية على الإطلاق؛ فقد وفرت الأحكام العرفية مقدارًا من النظام والاستقرار، وانخفض العنف بين الجماعات المعارضة، ومهدت تدابير الإصلاح الزراعي والجهاز الإداري المحدّث الطريق أمام النمو الاقتصادي السريع. بيد أن فاعلية التدابير الأولية

تبخرت بحلول عام 1980. فارتفاع أسعار الاستيراد، ولا سيما أسعار النفط، وتقلص سوق الصادرات الفيليبينية، وزيادة الديون الخارجية هيأت الأجواء لأزمة اقتصادية. في الوقت ذاته، تعرض ماركوس وزوجته إميلدا (Imelda) ومعهما بطانة صغيرة من الأصدقاء المقربين لانتقاد متعاظم بسبب سيطرتهم الاحتكارية على أهم الصناعات. ولم يكن صندوق النقد الدولي مستعدًا للمساعدة في التخفيف من مشكلة الديون طالما أن ماركوس كان رافضًا إيقاف الاحتكارات، وهو أمر كان يعني انقلابه ضد أصدقائه المقربين. وفي الريف، تزايدت أنشطة العصابات الشيوعية تزايدًا جذريًا. وعلى الرغم من ذلك، كان باستطاعة ماركوس الخروج سالمًا من المأزق لو لم يُقتل زعيم المعارضة بنينيو أكينو (Benigno Aquino) على يد قوى الأمن الخاصة. فقد حشدت جريمة القتل قوى المعارضة وأنتجت حركة مؤيدة للإصلاح داخل الجيش رعاها وزير الدفاع خوان بونس إنريل (Juan Ponce Enrile). كما أن جريمة القتل استدعت انتقادات حادة من الولايات المتحدة. وحاول ماركوس الرد على منتقديه بإجراء انتخابات حرة، ففازت كورازون أكينو (Corazon Aquino) في الانتخابات وإن بتفويض غير حاسم. عندئذٍ، حاول ماركوس إلغاء الانتخابات لكنه لم ينجح نظرًا لافتقاره إلى الدعم الداخلي من القوات المسلحة، وإلى الدعم الخارجي من الولايات المتحدة[92].

أما في نيبال فقد اختلف أساس التحول الديمقراطي اختلافًا جذريًا عنه في الفيليبين. فنيبال بلد صغير وفقير، تهيمن الزراعة والسياحة على اقتصاده. وهو شديد الاعتماد من الناحية الاقتصادية وغيرها على جارته العملاقة، الهند. في مطلع عام 1990، كان النظام في نيبال ملكية مطلقة، وهو النظام الذي ساد فيه لأكثر من مئتي سنة. إلا أن الملك وحكومته تعرضا في ذلك العام لضغوط من ثلاث جهات. أولًا، وصلت البلاد إلى طريق مسدود استمر عامًا بسبب معاهدة تجارة وعبور مع الهند، وبدأ عدم التوصل إلى حل في إحداث نقص من السلع الأساسية في الاقتصاد. ثانيًا، أخذ مانحو المعونات الدولية في تصعيد ضغطهم من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلد. ثالثًا وأخيرًا، ألهمت الحوادث الدائرة في أوروبا الشرقية الجماعات المعارضة للحكومة فغذت سعيهم إلى تغييرات سياسية، ولأول مرة عملت القوى المعارضة من اليسار واليمين معًا.

اتخذ الملك والحكومة في البداية موقفًا حازمًا من ذلك؛ إذ أمروا الشرطة بتضييق الخناق على المتظاهرين وحظروا صحف المعارضة. غير أن الملك أخذ يميل نحو التسوية مع تصاعد المواجهة، وفي النهاية، كلف قائدًا معتدلًا من المعارضة بتأليف حكومة جديدة. بعد ذلك، بذل الملك ومجلس الوزراء ما بوسعهما من أجل السيطرة على عملية صوْغ دستور جديد كان القصد منه التأسيس لملكية دستورية[93]. وقد قادت التطورات الأخيرة في نيبال إلى

الانحراف عن مسار الديمقراطية؛ إذ يحاول الملك الاحتفاظ بصلاحيات استثنائية بينما يزعزع تمرد الماويين استقرار البلاد.
أما في تايوان فقد تأثَّر التحول الديمقراطي بالنجاح الاقتصادي. فعلى مدى سنوات، دفعت الدولة بالتنمية الاقتصادية إلى الأمام ووجهتها. وعلى النقيض من حالة الفيليبين، لم تتأثر الحياة السياسية في تايوان نسبيًا بالفساد والممارسات الخاطئة. وبعد الخسارة الفادحة التي ألحقها بهم الشيوعيون في الحرب الأهلية على البر الرئيس، عزم القادة الوطنيون على تحسين سلوكهم والعمل على إحداث تنمية اقتصادية سريعة في الجزيرة. وقد خلف الحكم الاستعماري الياباني لتايوان، والذي استمر خمسين عامًا، بنية تحتية قوية، وزراعة منتجة، وسكانًا يتمتعون بمستوى تعليم مرتفع نسبيًا. زد على ذلك أن الولايات المتحدة كانت على استعداد لمساعدة تايوان اقتصاديًا وفي مجالات أخرى نتيجة تصدي الحرب الباردة للشيوعية. وقد حقق النظام التسلطي نجاحًا اقتصاديًا مذهلًا، لكن السيرورة ذاتها قوضته سياسيًا: فالتنمية الاقتصادية السريعة تنتج قوى اجتماعية أقوى بعيدًا من جهاز الدولة، بما في ذلك المشاريع التجارية الخاصة، والقوى العمالية الصناعية، والطبقة الوسطى. وتنزع هذه التطورات إلى عرض مطالب جديدة على الدولة، وكان أحد المطالب المهمة في السنوات الأخيرة مجتمعًا أكثر ديمقراطية. وفي الوقت عينه، لا يزال للعلاقة المعقدة مع القارة الصينية حتى اليوم دور مهم في السيرورة السياسية.
في الختام، يمكن القول إنه من الممكن أن يتراجع ببساطة العديد من البوادر الديمقراطية الحديثة نحو التسلطية، تمامًا كما في إمكانها أن تواصل طريقها نحو ديمقراطية أكثر أصالة. ويبدو أن الانتقالات المبكرة في جنوب أوروبا هي الأكثر رسوخًا، بينما تبدو التوجهات الديمقراطية الحديثة في أفريقيا الأكثر هشاشة، لا سيما أنها لم تقطع إلا مسافة قصيرة بعيدًا من التسلطية. غير أن عامل الزمن ليس ضمانًا لسيرورة متواصلة من التحول الديمقراطي. وسوف نتفحص مشكلات عدة تواجه البوادر الديمقراطية الراهنة، بعد أن نعرض نموذجًا يوضح المراحل المختلفة التي ينطوي عليها الانتقال من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي.

سيرورات الانتقال والترسيخ

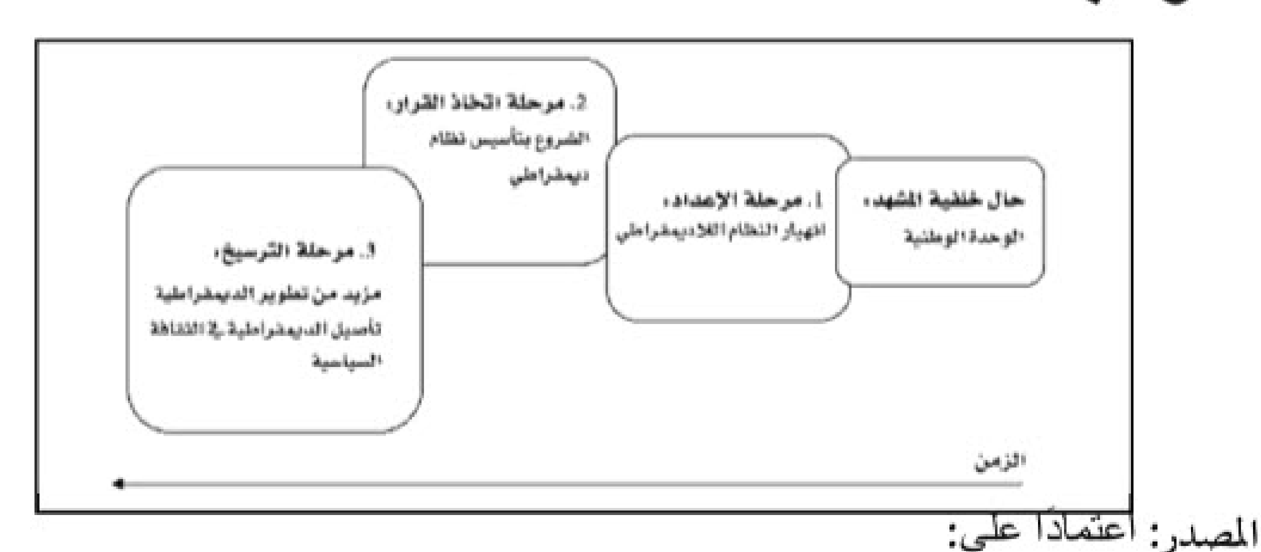
يعدّ الانتقال من اللاديمقراطية إلى الحكم الديمقراطي سيرورة معقدة تنطوي على مراحل عدة، على الرغم من صعوبة التثبت من نقطة بدء مرحلة ما وانتهاء أخرى. وفي الحالة النموذجية المعاصرة، تتسم بداية السيرورة بحدوث أزمة داخل النظام اللاديمقراطي، يتبعها الانهيار تدريجًا. وإن بدأ الانتقال إلى الديمقراطية بنوع من الأزمة في الحكم التسلطي، والتي

تقنع الحكام بترك مناصبهم، فإن هذه المرحلة تنتهي بتنصيب حكومة جديدة بناء على انتخابات حرة.

لكن السيرورة الناجحة للانتقال الديمقراطي لا تنتهي عند هذا الحد. فالنظام الجديد سيكون على الأغلب ديمقراطية مقيدة (restricted democracy)، أي نظامًا أكثر ديمقراطية من سابقه لكنه ليس ديمقراطيًا بالكامل. وقد يكون من الضروري المرور بمراحل عديدة من «تعميق الديمقراطية» قبل الوصول إلى تلك المرحلة. من جانب آخر لا بد من ترسيخ النظام الجديد، وفي رأي كثيرين، لا يتحقق هذا إلا عندما تنظر جميع الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسة إلى الديمقراطية بوصفها الخيار الوحيد المتاح أمامها. وغالبًا ما نجد تداخلًا كبيرًا بين هذه المراحل.

وتجدر الإشارة إلى أن المراحل التي عرضنا خطوطها العامة هنا لا تسير بالضرورة بسلاسة وعلى وتيرة خطية، فقد تتخللها أزمات وانتكاسات. كما أن نتيجة تغيير الأنظمة قد لا تكون الديمقراطية بالضرورة. وبالفعل فقد كان النمط النموذجي بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية نمطًا من التأرجح بين نظام تسلطي، إلى حدٍّ ما، وديمقراطية ضعيفة. علاوة على ذلك، قد تستغرق السيرورة الكاملة نحو الديمقراطية الراسخة وقتًا طويلًا، وفي أغلب الأحيان عقودًا عديدة. وقد استغرقت السيرورة كي تكتمل في حالة بريطانيا العظمى أكثر من مئتي سنة.

الشكل (1-2): الانتقال إلى الديمقراطية - نموذجًا



المصدر: اعتمادًا على:

Dankwart Rustow, «Transitions to Democracy,» *Comparative Politics,* vol. 2, no. 3 (1970).

ويمكن أن نكوّن انطباعاً أوليًا أكثر دقة عن المراحل والمشكلات التي ينطوي عليها الانتقال إلى الديمقراطية، من خلال نموذج بسيط يصف بعض العناصر الرئيسة في سيرورة الانتقال (انظر الشكل 2-1). ويمثل ذلك نسخة معدلة بعض الشيء من النموذج الذي وضعه دانكوارت رستو[94] (Dankwart Rustow). ولا يمكننا تأكيده بشكل كافٍ لكون نموذج الانتقال الذي نعرضه أدناه هو أداة تحليلية تهدف إلى إعطاء لمحة عامة عن العناصر الرئيسة في سيرورة الانتقال. ولا يفترض النموذج بالمطلق أن تغيير الأنظمة بعيدًا من التسلطية لا بد وأن يؤدي دائمًا إلى ديمقراطية راسخة، إذ لم يكن هذا حال معظم البلدان التي انفتحت على الديمقراطية. لكننا في حاجة إلى النموذج في كل الأحوال كي نناقش ما يتمحور حوله الانتقال إلى الديمقراطية.

وللنموذج شرط واحد يُعَد خلفية له، ألا وهو الوحدة الوطنية التي لا بد من أن تكون في وضعها السليم قبل أن يكون تصور الانتقال إلى الديمقراطية ممكنًا. وبحسب رستو، تشير الوحدة الوطنية بكل وضوح إلى أن «الأغلبية العظمى من المواطنين في ديمقراطية المستقبل (democracy-to-be)... لا يخالطها أي شك في ما يخص المجتمع السياسي الذي تنتمي إليه، ولا تراودها أيّ تحفظات حول انتمائها إلى المجتمع السياسي هذا[95]. وقد توجد انقسامات عرقية، أو انقسامات ذات طبيعة أخرى، بين الجماعات التي يتألف منها السكان. وفي حال قادت هذه الانقسامات إلى تشكيك جوهري في الوحدة الوطنية، يجب عندئذٍ حل المشكلة أولًا كي يتيسر الانتقال إلى الديمقراطية. وقد عُدَّتْ الوحدة الوطنية معضلة في الهند والباكستان، وهي معضلة اليوم في سريلانكا، وكوسوفو، وروسيا، وفي بلدان أفريقية عدة. ويتطلب التحول الديمقراطي تسوية السؤال الوطني: من هي الأمم التي ستصبح ديمقراطية؟ وستظهر هذه المسألة في أماكن أخرى أيضًا. على سبيل المثال، يجب على أي سيرورة تحول ديمقراطي في الصين أن تسوي مطالبة التبت بالحكم الذاتي. وعلى الإمبراطوريات التي تحافظ على وحدتها بواسطة القوة، مواجهة سؤال الوحدة الوطنية كشرط مسبق لسيرورة التحول الديمقراطي؛ فلن يتغيّر الحكام والسياسات بطريقة ديمقراطية إن لم تكن الحدود صلدة. وكما صرّح أحد المراقبين: «لا يستطيع الشعب أن يقرر إلى أن يقرّر شخص ما من هو هذا الشعب؟»[96].

وإن لم تحل هذه المسائل بطريقة ديمقراطية (من خلال ضمانات للأقلية أو الحكم الذاتي المحلي (local autonomy) للجماعة موضع السؤال، على سبيل المثال)، فإن النتيجة ستكون انهيار الديمقراطية، إلى جانب قمع جماعة الأقلية أو الحرب الأهلية، كما الحال في الشيشان وسريلانكا على سبيل المثال. ومرة أخرى، فإن الرجوع إلى الديمقراطية يفترض مقدمًا بأن سؤال الوحدة الوطنية قد حُسم.

آخذين بالاعتبار أن الوحدة الوطنية هي شرط الخلفية الوحيد، فإن المرحلة الأولى في الانتقال إلى الديمقراطية هي **المرحلة التحضيرية** (preparatory phase). وتشتمل هذه المرحلة، في المقام الأول والأهم، على ما يصفه رستو بنضال سياسي مطوّل وغير حاسم. هنا يتحدى الأفرادُ والجماعاتُ والطبقاتُ الحكامَ اللاديمقراطيين. وقد لا تكون الديمقراطية هدفهم الرئيس، إذ يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق غاية أخرى أو حصيلة ثانوية للنضال من أجل غايات أخرى، مثل مجتمع أكثر مساواة، وتوزيع أفضل للثروة، وتوسيع دائرة الحقوق والحريات، وهكذا دواليك. ويختلف تكوين الجماعات المنضوية خلف تحدي الحكام من بلد إلى آخر، ومن حقبة زمنية إلى أخرى. وكما يؤكد رستو: «لم تمر ديمقراطيتان قائمتان حاليًا بنضال بين القوى ذاتها من أجل القضايا ذاتها، ومع المخرجات المؤسساتية ذاتها»[97].

وفي أحيانٍ كثيرة، تتداخل المراحل. ففي الهند، على سبيل المثال، بدأت المرحلة التحضيرية من النضال من أجل الديمقراطية قبل تحقق الوحدة الوطنية والاستقلال بفترة طويلة. أما قوى الائتلاف في حركة المؤتمر الوطني (National Congress) التي ناضلت من أجل الاستقلال الوطني فهي نفسها التي ناضلت من أجل نظام سياسي ديمقراطي.

هذا وقد حلل باحثون آخرون المرحلة التحضيرية. فقد عرض ألفرد ستيبان (Alfred Stepan) عشرة مسارات مختلفة للانتقال من الحكم اللاديمقراطي إلى الحكم الديمقراطي[98]. ويعتمد التمييز بين هذه المراحل على طبيعة النظام التسلطي السابق، وعلى مجموع القوى السياسية والاجتماعية في المجتمعات المختلفة، وعلى السياقات الدولية المختلفة التي تحدث فيها الانتقالات. وتشتمل الانتقالات المعاصرة إلى الديمقراطية على حالات من التحول الديمقراطي انطلقت شرارتها الأولى من داخل الأنظمة التسلطية (أميركا اللاتينية مثلًا)، وعلى حالات حرّكتها قوى خارجية (أوروبا الشرقية على سبيل المثال).

حددنا في الفصل الأول بعدين أساسيين لسيرورة التحول الديمقراطي: التحرر (أو المنافسة)، والاشتمالية (أو المشاركة). وبحسب الدراسة المقارنة للانتقالات في أميركا اللاتينية وجنوب أوروبا التي أجراها أودونل وشميتر (O'Donnell & Schmitter)، فإن البداية النمطية للانتقال إلى الديمقراطية هي فترة من التحرر تبدأ مع منْح الحكام التسلطيين الممسكين بزمام السلطة قدرًا من الحقوق المدنية والسياسية للأفراد والجماعات. وبالتالي، تتولد مساحة لنشاط المعارضة السياسية (المنافسة العامة)، حتى وإن كانت في حدود الإطار الذي لا يزال يسيطر عليه النظام التسلطي. وقد بدأت هذه المرحلة في البرازيل، على سبيل المثال، مع تعليق الرقابة على الصحافة عام 1974. وتداخلت هذه المرحلة مع مرحلة لاحقة من المشاركة المتزايدة، والتي بلغت أوجها في انتخاب رئيس مدني عام 1985[99].

وحدثت مرحلة مماثلة من التحرر في بلدان عدة في أوروبا الشرقية. فقد بدأت مع تعددية الحزب الواحد (single-party pluralism) حيث سُمح للسكان بالاختيار من بين مرشحين مختلفين من الحزب (الشيوعي) ذاته. لكن هذا التطور لم يكن كافيًا لنزع الشرعية عن الحكام القدامى، ما دفع بالمعارضة المتزايدة في مرحلة تالية إلى إدخال نماذج مختلفة من أنظمة الأحزاب المتعددة إلى بولندا وهنغاريا والاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينيات[100].
أما المرحلة الثانية في نموذج رستو فهي مرحلة اتخاذ القرار (decision phase)، والتي يجري خلالها اتخاذ «قرار مدروس بواسطة القادة السياسيين... كي يمأسسوا بعض جوانب الإجراءات الديمقراطية المفصلية»[101]. ومرة أخرى، ثمة تداخل هنا مع المرحلة (التحضيرية) السابقة. ويمكن تقسيم مرحلة اتخاذ القرار إلى مراحل فرعية عدة. وتُعد إنكلترا مثالًا صارخًا على هذا النمط من التحول الديمقراطي المتزايد. وقد بدأت تسوية عام 1688 هذه السيرورة، والتي لم تكتمل حتى عام 1928، عندما مُنح حق الاقتراع العام للنساء. وحتى عندما تكون الفترة الزمنية أقصر، كما الحال في البرازيل، فقد تنطوي مرحلة اتخاذ القرار على خطوات عدة. وبالفعل، فإن عددًا من البلدان التي تمر حاليًا بانتقال إلى الديمقراطية عالقة في المرحلة الأولى من مراحل اتخاذ القرار، لاسيما أنها خطت بضع خطوات باتجاه الديمقراطية، لكنها لم تتمم الانتقال.
وإذا كانت الفترة الزمنية قصيرة، لن تتاح للقوى المعارضة فرص لتنظيم صفوفها كي تكون أطرافًا فاعلة حقًا على الساحة السياسية. ففي رومانيا على سبيل المثال، حيث لم تشهد البلد سيرورة تحرر قبل حدوث الانتقال فيها، والتي أطاحت الانتفاضة الشعبية الجياشة فيها بالنظام القديم، جرى تأليف حكومة مؤقتة هيمن فيها الشيوعيون الليبراليون. ولم تكن لدى الحكام الجدد خطط لإصلاحات جذرية، وبالتالي لم تنتقل رومانيا باتجاه أحوال أكثر ديمقراطية إلا ببطء وتردد.
لذا تؤثر وتيرة الانتقال على المخرجات، ويؤثر فيها بالمثل الإرث المؤسسي للحكم التسلطي. فإلى أي حد يمكن البناء على الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والحكومات المحلية، والحركات الاجتماعية الموروثة عن فترة الحكم التسلطي؟ جرى في بعض الحالات (في البرتغال مثلًا) تدمير للمؤسسات إلى حدٍّ اضطرت فيه الحكومة بعد الانتقال الديمقراطي إلى البدء من نقطة الصفر تقريبًا في بناء مؤسسات جديدة. ونجت في حالات أخرى، مثل البرازيل والبيرو، البُنى التي تعود إلى المراحل السابقة من الحكم الديمقراطي، وكان من الممكن الاستفادة منها في أثناء الانتقال[102]. أما في أوروبا الشرقية فتكاد الأنظمة الجديدة لا تجد ما يمكنها البناء عليه، باستثناء المنظمات التي أنشئت في بعض البلدان خلال مرحلة

التحرر. وتتبع مشكلات أفريقيا في هذا الصدد من حقيقة أن تجارب جميع البلدان تقريبًا مع الديمقراطية كانت ولا تزال متفرقة، وأن المنظمات الديمقراطية لم تتمأسس مأسسة فعالة.
ولعل أحد العوامل المهمة التي تؤثر في آفاق المزيد من التنمية الديمقراطية باتجاه التحول (انظر ما سيأتي لاحقًا) هو تركيبة الائتلاف الرئيس وراء سيرورة الانتقال. والتمييز الحاسم هنا هو بين انتقالات تهيمن فيها النخب التي كانت أيضًا وراء الأنظمة التسلطية القديمة، وبين الانتقالات التي ملكت فيها الأطراف الجماهيرية الفاعلة (Mass Actors) زمام الأمور. ويمكننا أن نطلق على النوع الأول «الانتقال التنازلي» (transition from above). وكما تقول تيري لن كارل (Terry Lynn Karl): «في هذه الحالة، تبقى الأمور تحت سيطرة الحكام التقليديين الذين، حتى وإن تعرضوا لضغوط الانتقال التصاعدي (transitions from below)، ينجحون في توظيف استراتيجيات التسوية أو القوة - أو مزيج من الاثنين - ليحتفظوا على الأقل بجزء من حكمهم»[103]. وتشدد كارل في تحليلها لحالات أميركا اللاتينية على أن الانتقالات من فوق هي النمط الذي نصادفه بشكل متكرر. ولم تقد الانتقالات التصاعدية إلى ديمقراطية مستقرة:
غير أن ديمقراطية سياسية مستقرة لم تنْجم حتى يومنا هذا عن انتقالات الأنظمة التي أحكمت فيها الأطراف الجماهيرية الفاعلة السيطرة، ولو لفترة وجيزة، على الطبقات الحاكمة التقليدية. فجُهد الإصلاح التصاعدي... واجهته معارضة مخربة من النخب التقليدية التي لم يجْرِ إخضاعها، كما توضح حالات كل من الأرجنتين (من 1946 إلى 1951)، وغواتيمالا (من 1946 إلى 1954)، وتشيلي (من 1970 إلى 1973)[104].
وفي أميركا اللاتينية، لم تسفر أي من الانتقالات التصاعدية التي وقعت خلال العقود الثلاثة الماضية عن ديمقراطية راسخة. وفي الوقت ذاته، علينا ألا نغالي في التمييز بين النخب والجماهير. فحتى عندما تهيمن النخب على سيرورة الانتقال، فإن هذه السيرورة تشكلها، في أغلب الأحيان، مشاركة القوى الشعبية وتأثيرها الإيجابي فيها. وقد جادل كارل وشميتر بأنه يمكن النظر إلى العديد من الانتقالات في جنوب أوروبا وشرقها بوصفها انتقالات من فوق أيضًا، على الرغم من تأكيدهما أن التصنيف صعب في الأغلب، بسبب الأنساق التاريخية المعقدة في كل حالة بمفردها[105]. ففي الاتحاد السوفياتي السابق، على سبيل المثال، كانت هيمنة النخب سمة سيرورة البيريسترويكا (perestroika) الموجّهة التي قادها ميخائيل غورباتشوف. وبعد الانقلاب الفاشل في آب/أغسطس 1991 على أيدي النخب الشيوعية القديمة، ضعف تأثير هذه النخب في الانتقال بشكل جوهري.
وخلاصة القول إن البوادر الديمقراطية قد تقود إلى ديمقراطيات مقيدة تكون أقل قدرة من الديمقراطية اللامقيدة على وضع سياسات إصلاحية تعارض مصالحَ النخب الحيوية. وسوف

نعود إلى هذه المسألة في الفصل الثالث. والمرحلة الأخيرة في الانتقال إلى الديمقراطية هي مرحلة التحول. فما هو التحول؟ ليس هناك اتفاق حول تعريف دقيق. وتنص الصيغة الأكثر تطرفًا على أن التحول لا يتحقق إلا بعد تأسيس المؤسسات الديمقراطية كلها وإثبات الديمقراطية الجديدة بأنها قادرة على تسليم السلطة إلى حزب معارض، والأمر الأخير هو تحديها الأكثر صعوبة. بيد أن هذا النوع من الفهم قد يؤدي إلى الجزم بأنه لا يمكننا مطلقًا اعتبار أي من الأنظمة الديمقراطية، تقريبًا، نظامًا تام الرسوخ. لذلك، فإننا نتبع تعريف خوان لينز الأكثر اعتدالًا، والذي ينص على أن الديمقراطية الراسخة هي:

الديمقراطية التي لا يعتقد فيها أي من الأطراف السياسية الرئيسة الفاعلة، أو الأحزاب، أو ذوي المصالح، أو القوى، أو المؤسسات، الموجودة بشكل منظم على الساحة، بوجود أي بديل للسيرورات الديمقراطية للوصول إلى الحكم، كما أنها ديمقراطية لا تدعي فيها أي مؤسسة، أو مجموعة سياسية، الحق في نقض إجراءات صناع قرار منتخبين ديمقراطيًا. ولا يعني هذا عدم وجود أقليات مستعدة لتحدي شرعية السيرورة الديمقراطية والتشكيك فيها عن طريق وسائل لاديمقراطية. بيد أنه يعني أن الأطراف الرئيسة الفاعلة لا تلجأ إليها وتبقيها معزولة سياسيًا. وبتعبير واضح، يجب اعتبار الديمقراطية «الخيار الوحيد المتاح أمام الجميع»[106].

ويلخص الشكل 2-2 اللمحة العامة المفيدة التي يعرضها لاري دايموند لمؤشرات الترسيخ الديمقراطي على مستويات متعددة من التحليل.

الشكل (2-2): مؤشرات الترسيخ الديمقراطي

المستوى	المعايير والمعتقدات	السلوك
النخب	يؤمن معظم القادة ذوي الشأن في مجال الرأي والثقافة وإدارة الأعمال والمنظمات الاجتماعية بالشرعية الديمقراطية. ويؤمن جميع القادة الرئيسيين في الحكومة والأحزاب المؤثرة سياسيًا بأن الديمقراطية هي أفضل أشكال الحكم...	يحترم قادة الحكومة ومؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ذات الشأن وجماعات المصالح، بعضهم حقوق بعض في التنافس سلميًا من أجل السلطة، ويتجنبون العنف، ويتبعون القوانين والدساتير ومعايير السلوك السياسي المتبادلة والمقبولة.
المنظمات	تقر جميع الأحزاب السياسية المؤثرة وجماعات المصالح والحركات	لا يسعى أي حزب سياسي أو جماعة مصالح أو حركة أو منظمة ذات تأثير سياسي ملحوظ،

	الاجتماعية... بشرعية الديمقراطية...	إلى الانقلاب على الديمقراطية...
الجمهور العام	يؤمن أكثر من 70 في المئة من الجمهور العام إيمانًا ثابتًا بأن الديمقراطية هي الخيار المفضل من بين أشكال الحكم الأخرى كافة... ولا يفضل بقوة أكثر من 15 في المئة من العامة الشكل التسلطي للحكم.	لا تتمتع أي حركة أو حزب أو منظمة مناهضة للديمقراطية بشعبية جماهيرية كبيرة...

المصدر: معدل عن:

Larry Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999), p. 69.

وبالنظر إلى التحول كسيرورة، فإنه يتداخل مع مرحلة القرار. ويمكن النظر إلى التقدم التدريجي للقرارات التي تقود من ديمقراطية أكثر تقييدًا إلى ديمقراطية أكثر واقعية (more real democracy) على اعتبار أنها عناصر تؤدي إلى تحول أعمق. وسيرورة التعميق الديمقراطي في مرحلة اتخاذ القرار هي خطوة مبكرة من الترسيخ. وما دامت الجماعات والمؤسسات القوية، مثل القوات المسلحة في أميركا اللاتينية، أو النخب السابقة في أوروبا الشرقية، تحاول التحايل على القرارات المتخذة ديمقراطيًا أو نقضها، فلن تكون الديمقراطية راسخة تمامًا[107].

ويمكن القول بأنّ التحول ليس عملية سياسية فحسب، بل تتطلب أيضًا تغيرًا اجتماعيًا واقتصاديًا. فمن دون إجراء تغييرات لتصحيح أشكال اللامساواة واسعة الانتشار في كثير من المجتمعات، قد ينخفض الدعم السياسي للقادة المنتخبين ديمقراطيًا، وتحدث «دوامة من نزع الشرعية» عن النظام الديمقراطي[108].

أما المرحلة الأخيرة في التحول فهي السيرورة التي تتأصل من خلالها المؤسسات والممارسات الديمقراطية في الثقافة السياسية. فالممارسات الديمقراطية هي تلك التي لا يراها القادة السياسيون فحسب، بل والأغلبية العظمى من الأطراف السياسية الفاعلة والأغلبية العظمى من السكان أيضًا، جزءًا لا يتجزأ من النظام الصحيح والطبيعي للأشياء[109]. وسوف نحاجج في الفصل التالي أن قلة قليلة فقط من التوجهات الديمقراطية الكثيرة التي ناقشناها هنا قد بلغت تلك المرحلة.

انطلاقًا من الوحدة الوطنية شرطًا أساسيًا لخلفية النموذج، وضحنا أن سيرورة الانتقال من الحكم اللاديمقراطي إلى الديمقراطية تحدث على ثلاث مراحل تتراكب في أغلب الأحيان في العالم الحقيقي. وتتسم المرحلة التحضيرية بنضال سياسي يقود إلى انهيار النظام غير الديمقراطي. وفي مرحلة اتخاذ القرار، تتأسس عناصر واضحة المعالم من النظام

الديمقراطي، وفي مرحلة الترسيخ، تتطور الديمقراطية الجديدة أكثر فأكثر. وتدريجًا، تصبح الممارسات الديمقراطية جزءًا راسخًا في الثقافة السياسية. وتُعَد الانتخابات الحرة والنزيهة (وإن بصورة إجمالية) من العلامات المهمة في مرحلة اتخاذ القرار. ويدل هذا على أنه من الضروري القيام بمزيد من الدراسات حول إجراء الانتخابات ونوعيتها[110]. ومن المؤشرات المهمة على الترسيخ اليقين الذي يتعزز عندما تتطور القواعد والممارسات والمؤسسات التي تؤطر العمليات السياسية، وكذلك عندما تحترمها الجماعات السياسية الرئيسة.

ومرة أخرى، ليس ثمة ما هو حتمي في هذه المراحل؛ فليس هناك قانون تاريخي يحدد بأن سيرورة الانتقال هذه هي النظام الطبيعي للأشياء. وكما ذكرنا آنفًا، يبدو أن النظام الطبيعي في عدد من البلدان النامية هو تأرجح مُرتبِك بين شبه التسلطية والديمقراطية الهشة. وبناء عليه، فمن غير المتوقع أن يمر جميع دول العالم، عاجلًا أم آجلًا، بجميع هذه المراحل، وأن ينتهي بها الأمر إلى ديمقراطيات راسخة.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل سيرورات التحول الديمقراطي، وذلك بالوقوف عند المفهوم العام أولًا، ثم بالتركيز على الانتقالات الراهنة إلى الديمقراطية. وقد خلصنا إلى أنه من المستحيل التوصل إلى قانون عام مفاده أن الديمقراطية من شأنها أن تظهر دائمًا إن توافرت لها شروط مسبقة معينة. والأجدى أن نتصور الأمر على أنه تفاعل بين أوضاع اجتماعية وثقافية واقتصادية وغيرها من جهة، وقرارات تتخذها الأطراف السياسية الفاعلة من جهة أخرى.

كما أنه لا يمكن لعامل واحد أن يفسر الاندفاع المعاصر نحو الديمقراطية. فكل حالة تنطوي على نسق معقد من العناصر الداخلية والخارجية؛ في كل حالة، تتفاعل شروط مختلفة مع جماعات مختلفة من الأطراف الفاعلة. علاوة على ذلك، ينبغي علينا أن نفسر التحرك نحو الديمقراطية في أجزاء مختلفة من العالم خلال السنوات الخمس عشرة الماضية بطرق مختلفة. ولا يسمح لنا نطاق هذا الكتاب بتفكيك السيرورات في كل بلد على حدة، وبالتالي فقد توقفنا عند الحوادث في المناطق الرئيسة من العالم، واستعرضنا أمثلة خاصة ببعض البلدان.

وعلينا أن نضع في الحسبان دائمًا الخطر الناجم عن الإدراك المؤخَّر بالنظر إلى الوراء (hindsight): فشرح الحوادث الماضية يمكن أن يتحول بسهولة إلى بحث عن الظاهر؛ لأننا بتنا نعلم ما حدث.

عمومًا، يمكننا وصف سيرورة الانتقال إلى الديمقراطية من خلال نموذج بسيط. والشرط الأساسي لخلفية هذا النموذج هو الوحدة الوطنية، والمراحل المتراكبة للانتقال هي: (1) المرحلة التحضيرية التي تتسم بنضال سياسي يقود إلى انهيار النظام اللاديمقراطي؛ (2) مرحلة اتخاذ القرار التي تتأسس فيها عناصر واضحة المعالم من نظام ديمقراطي؛ و(3)

مرحلة التحول التي تشهد مزيدًا من التطوير للديمقراطية الجديدة، وبالتدرّج، تصبح الممارسات الديمقراطية جزءًا راسخًا في الثقافة السياسية.

ولا تمثل هذه المراحل مسارًا مقدرًا ستتبعه، أو يجب أن تتبعه جميع البلدان. فليس هناك قانون تاريخي يؤكد بأن الأنظمة يجب أن تتحول من التسلطية إلى الديمقراطية؛ والوصف الأكثر دقة للنسق النمطي في العالم النامي هو التأرجح القلق بين التسلطية والديمقراطية الهشة. وسوف أطوّر هذا الرأي كثيرًا في الفصل التالي.

(54) Seymour Martin Lipset: «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review,* vol. 53, no. 1 (1959), p. 75; «The Social Requisites of Democracy Revisited,» *American Sociological Science Review,* vol. 59 (1994), pp. 1-22,

انظر أيضًا:

Seymour Martin Lipset and Jason M. Lakin, *The Democratic Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 2004).

(55) Samuel P. Huntington, «Will More Countries Become Democratic?» *Political Science Quarterly*, vol. 99, no. 2 (1984), p. 199.

(56) انظر:

Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1971), p. 65,

انظر أيضًا:

Barbara Geddes, «What Do We Know About Democratization After Twenty Years?» *Annual Review of Political Science*, vol. 2 (1999), pp. 129-148.

(57) Guillermo O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American Politics* (Berkeley: University of California, Institute of International Studies, 1973).

(58) انظر:

F. Limongi and A. Przeworski, «What Makes Democracies Endure?» *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 1 (1997), pp. 39-55,

انظر أيضًا:

Adam Przeworski and F. Limongi, «Modernization: Theories and Facts,» *World Politics,* vol. 49, no. 2 (1997), pp. 155-183,

والسؤال هو ما إن كانت التنمية الاقتصادية «تسبب» الديمقراطية أم العكس. ولا يتفق الباحثون على رأي بشأن هذه المسألة. انظر على سبيل المثال:

Ross E. Burkhart and Michael S. Lewis-Beck, «Comparative Democracy. The Economic Development Thesis,» *American Political Science Review,* vol. 88, no. 4 (1994), pp. 903-910, and Yong U. Glasure [et al.], «Level of Economic Development and Political Democracy Revisited,» *International Advances in Economic Research,* vol. 5, no. 4 (1999), pp. 466-477.

(59) Fareed Zakaria, «Islam, Democracy, and Constitutional Liberalism,» *Political Science Quarterly,* vol. 119, no. 1 (2004), pp. 1-20.

(60) انظر:

Huntington, «Will More Countries Become Democratic?» p. 209,

انظر أيضًا:

Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

(61) Terry Lynn Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» *Comparative Politics,* vol. 23, no. 1 (1990), p. 4.

(62) انظر:

Barrington Moore, Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* (Boston: Beacon, 1966), p. 418,

يتعلق جزء من هذا النقاش بالتعريف الدقيق لمصطلح «الطبقة البرجوازية».

(63) Goran Therborn, «The Rule of Capital and the Rise of Democracy,» in: David Held, *States and Societies* (Oxford: Martin Robertson, 1983), p. 271.

(64) Huntington, «Will More Countries Become Democratic?» p. 206.

(65) على سبيل المثال:

Fernando Henrique Cardoso, «Dependent Capitalist Development in Latin America,» *New Left Review,* no. 74 (1973), pp. 83-95.

(66) Dahl, *Polyarchy*, pp. 202-208.

(67) Larry Diamond, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries.* vol. 2: *Africa* (Boulder: Lynne Rienner, 1988), pp. ix-xxix.

(68) Juan J. Linz and Alfred Stepan, eds., *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978), p. 5.

انظر أيضًا:

Dankwart A. Rustow, «Transitions to Democracy,» *Comparative Politics,* vol. 2, no. 3 (1970), pp. 337-365

(69) لوجهة نظر مماثلة، انظر:

Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America».

(70) Terry Lynn Karl, «From Democracy to Democratization and Back: Before Transitions from Authoritarian Rule,» Stanford, CDDRL Working Paper; 45, 2005; Adam Przeworski, Michael E. Alvarez and Jose Antonio Cheibub, and Fernando Limongi, *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000); Sunil Bastion and Robin Luckham, *Can Democracy Be Designed? The Politics of International Choice in Conflict-Torn Societies* (London: Zed, 2003), and Robert J. Barro, «Determinants of Democracy,» *Journal of Political Economy,* vol. 107, no. 6 (1999), pp. 158-183.

(71) Adam Przeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts,» in: Jon Elster and Rune Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 59-81.

(72) Przeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts,» in: Elster and Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy*,» p. 71.

(73) Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986).

(74) Richard Sandbrook, «Liberal Democracy in Africa: A Socialist-Revisionist Perspective,» *Canadian Journal of African Studies*, vol. 22, no. 2 (1988), p. 253.

(75) Ibid., p. 254.

(76) Przeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts,» in: Elster and Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy,*» p. 69.

(77) Przeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts,» in: Elster and Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy*, p. 79.

(78) في عام 2004 «اتخذ الرئيس فلاديمير بوتين خطوات إضافية لتعزيز السلطة التنفيذية وذلك من خلال زيادة الضغط على الأحزاب السياسية المعارضة والمجتمع المدني، معززًا بذلك سيطرة الدولة على وسائل البث الوطنية، وسالكًا طريق محاكمة قادة قطاع الأعمال والأكاديميين المستقلين محاكمات ذات دوافع سياسية»، انظر:

Freedom House, *Freedom in the World 2005,* p. 519.

(79) Huntington, «Will More Countries Become Democratic?» p. 197.

(80) Donald Share, «Transitions to Democracy and Transition through Transaction,» *Comparative Political Studies,* vol. 19, no. 4 (1987), p. 545.

(81) Francisco C. Weffort,

مُقتبس من:

Hélgio Trindade, «Presidential Elections and Political Transition in Latin America,» *International Social Science Journal,* vol. 128 (1991), pp. 301-314.

(82) Fernando Henrique Cardoso, «Democracy in Latin America,» *Politics and Society,* vol. 15, no. 1 (1986-1987), p. 32.

(83) Timothy Garton Ash, «Eastern Europe: The Year of Truth,» *New York Review of Books,* 15/2/ 1990, pp. 17-22.

(84) مُقتبس من:

Ole Nørgaard, «De post-stalinistiske samfund og demokratiet,» [The Post-Stalinist Societies and Democracy], *Politica* vol. 23, no. 3 (1991), p. 246.

(85) Ash, «Eastern Europe: The Year of Truth,» p. 39.

(86) Nørgaard, Ibid, pp. 241-259.

(87) Adam Przeworski, «The 'East' Becomes the 'South'? The 'Autumn of the People' and the Future of Eastern Europe,» *PS: Political Science and Politics,* vol. 24, no. 1 (1991), p. 21.

(88) Samuel Decalo, «The Process, Prospects, and Constraints of Democratization in Africa,» Paper Presented at: *The 15th World Congress of the International Political Science Association*, Buenos Aires, July 21-25, 1991, p. 2.

(89) Decalo, «The Process, Prospects, and Constraints of Democratization in Africa,» Paper Presented at: The *15th World Congress of the International Political Science Association*, p. 8.

(90) Jacques-Mariel Nzouankeu, «The African Attitude to Democracy,» *International Social Science Journal*, no. 128 (1991), p. 374.

(91) مُقتبس من:

Decalo, «The Process, Prospects, and Constraints of Democratization in Africa,» p. 11.

(92) Karl D. Jackson, «The Philippines: The Search for a Suitable Democratic Solution, 1946-86,» in: Larry Diamond, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries.* vol. 3: *Asia* (Boulder: Lynne Rienner, 1989), pp. 231-267.

(93) Niranjan Koirala, «Nepal in 1990: End of an Era,» *Asian Survey,* vol. 31, no. 2 (1991), pp. 134-140.

(94) Dankwart Rustow, «Transitions to Democracy,» *Comparative Politics,* vol. 2, no. 3 (1970).

(95) Rustow, «Transitions to Democracy,» p. 350.

(96) Ibid., p. 351.

(97) Ibid., p. 354.

(98) Alfred Stepan, «Paths toward Redemocratization: Theoretical and Comparative Considerations,» in: Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence White-head, eds., *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1988), pp. 64-85.

(99) O'Donnell and Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies.*

(100) انظر:

Nørgaard, «De post-stalinistiske samfund og demokratiet,» p. 14.

(101) Rustow, «Transitions to Democracy,» p. 355.

(102) O'Donnell and Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies,* pp. 21-23.

(103) Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» p. 9.

(104) Ibid., p. 8.

(105) Terry Lynn Karl and Philippe C. Schmitter, «Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe,»

International Social Science Journal, vol. 128 (1991), pp. 269-284.

(106) Juan J. Linz, «Transitions to Democracy,» *The Washington Quarterly*, vol. 3, Issue 3 (1990), p. 158.

(107) المصدر نفسه. بالنسبة إلى بعض المراقبين، لا ترسخ الديمقراطية على نحوٍ كامل أبدًا لأن ثمة مساحة دائمًا لسيرورة تعميق. انظر:

Andreas Schedler, «What Is Democratic Consolidation?» in: Larry Diamond and Marc F. Plattner, eds., *The Global Divergence of Democracies* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2001), pp. 149-164.

(108) Jose Nun, «Democracy and Modernization, Thirty Years After,» Paper Presented at: *The 15th World Congress of the International Political Science Association*, Buenos Aires, July 21-25, 1991, p. 23.

(109) Wolfgang Merkel, «The Consolidation of Post-Autocratic Democracies,» *Democratization,* vol. 5, no. 3 (1998), pp. 33-67,

لدراسة حالة راجع:

Thomas R. Rochon and Michael J. Mitchell, «Cultural Components of the Consolidation of Democracy in Brazil» Paper Presented at: *The Annual Meeting of the American Political Science Association*, Washington, D.C., August 28-31, 1991; Schedler, «What is Democratic Consolidation?»; Juan J. Linz and Alfred Stepan, «Toward Consolidated Democracies,» in: Larry Diamond and Marc F. Plattner, eds., *The Global Divergence of Democracies* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2001), pp. 93-112.

(110) انظر:

Jørgen Elklit and Andrew Reynolds, «A Framework for the Systematic Study of Election Quality,» *Democratization,* vol. 12, no. 2 (2005), pp. 147-162.

الفصل الثالث: من الانتقال إلى الجمود الديمقراطية في الألفية الجديدة

سنبرهن في هذا الفصل على أن مصطلح «الانتقال» يشي بتفاؤل مفرط لا يصلح معه أن يكون مصطلحًا معبّرًا عن سيرورة تغير الأنظمة، إذ إن ما نجده في الواقع ما هو إلا حالة من الجمود، خصوصًا وأن عددًا كبيرًا من البلدان يبقى في المنطقة الرمادية، بين كونه تسلطيًا صرفًا أو ديمقراطيًا كاملًا. ويوحي مصطلح «الانتقال» بأن هذه الأنظمة قد تكون في طريقها إلى وضع أفضل، لكن الأدلة تشير إلى العكس في أغلب الحالات؛ فهذه البلدان ستظل على الأرجح شبه ديمقراطية أو شبه تسلطية. هذه هي أطروحتنا التي سنتناولها ونطورها في ثنايا هذا الفصل.

لقد اخترنا تحديد أربع سمات مميزة لتغير الأنظمة في التوجهات الديمقراطية الأخيرة. ويتضمن كل من هذه الجوانب الأربعة ما نعتقد بأنه خاصية مهمة من خصائص الأغلبية العظمى من هذه الانتقالات. وسيتضمن نقاشنا لكل من هذه الحالات، أمثلة واقعية. والسمات موضع النقاش هنا وثيقة الصلة بالعديد من الانتقالات التي تجري حاليًا، إن لم نقل معظمها. أما الاستثناءات القليلة فسوف نشير إليها في المكان الملائم. إن انتشار هذه السمات يؤكد موقفنا القائل بأن ما نجده على الأرض ما هو إلا تحول من «الانتقال» الديمقراطي إلى «الجمود».

الخاصية الأولى تتعلق بالانتخابات. فعلى الرغم من أن عددًا متزايدًا من البلدان يجري انتخابات ديمقراطية نسبيًا، تبقى هذه البلدان غير ديمقراطية من نواحٍ أخرى ذات أهمية كبيرة، كما أن العديد منها لا يبادر حتى باتخاذ خطوات للمضي باتجاه الديمقراطية. لذلك تبقى هذه البلدان مجرد ديمقراطيات انتخابية. أما الخاصية الثانية فتتعلق بالافتقار إلى «الدولنة» (أو حضور الدولة) (stateness)، بمعنى الافتقار إلى المؤسسات والإجراءات الضرورية للحفاظ على النظام، ولِصَوْغ السياسات وتنفيذها على نحوٍ فعّال. ففي وقت يظهر فيه بعض السمات الديمقراطية في بلدان عديدة، تكون هذه البلدان دولًا ضعيفة (weak states)، وأحيانًا على حافة الانهيار. والخاصية الثالثة هي هيمنة النخب؛ إذ يهيمن زعيم قوي وأتباعه، أو ائتلاف ضيق من النخب، على المشهد السياسي، ما يعوق تبنّي سياسات تتعارض مع المصالح الحيوية لهؤلاء. وعلى الرغم من تراكب هذه الخصائص الثلاث في الحالات الفعلية، فإنه من المفيد للأغراض التحليلية أن نناقش كلًا منها على حدة.

ومن جهة أخرى تبعث على التفاؤل، فإن عملية الحراك والتنظيم الشعبي في النضال من أجل الديمقراطية قد وصلت إلى مستويات منقطعة النظير. وستصعّب هذه الدرجة العالية من الحراك والتنظيم على الأنظمة الجديدة الارتداد عن الديمقراطية إلى أشكال حكم تسلطية.

الانتخابات والديمقراطية

عادة ما تكون الانتخابات محور اهتمام التوجهات الديمقراطية. فالانتخابات حوادث بارزة بقوة ومدعاة للفخر، وتبدو تجسيدًا ومؤشرًا واضحًا على أن الانتقال الديمقراطي قد انطلق بالفعل. لهذا، يُنظر إلى إجراء الانتخابات على أنه عنصر جوهري في مرحلة اتخاذ القرار من نموذج الانتقال الذي عرضناه في الفصل الثاني. وقد وصف أحد الباحثين هذا الوضع بقوله:

يمكن أن يكون إجراء «انتخابات تأسيسية» تنافسية وحرة ونزيهة، على أساس حق الاقتراع الشامل، المدخل الرئيس الذي يحدد حدوث تحوّل نوعي في قواعد اللعبة السياسية. وقد لا تنهي الانتخابات مرحلة الانتقال، لأن احتمال الارتداد إلى حكم الفرد يبقى قائمًا؛ فالانتخابات في حدّ ذاتها لا تضمن مطلقًا رسوخ النظام الديمقراطي، إلا أنها بالتأكيد مؤشر على أن مأسسة النظام قد بدأت بالفعل... وإن أجريت انتخابات من هذا القبيل في سياق الانتقالات، فإنها قد تكون ذات شأن يرقى في أهميته إلى تغيير مسار البلد السياسي برمته[111].

تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرة الإيجابية لدور الانتخابات تفترض أن الانتخابات «تنافسية وحرة ونزيهة»؛ أي إنها مؤشر على التغير الحاسم في قواعد اللعبة السياسية التي تنأى عن الممارسات التسلطية السابقة، وتتجه نحو تطوير ممارسات ديمقراطية جديدة، لذا فهي تسمى **انتخابات تأسيسية**. غير أن المشكلة تتمثل في أن العديد من الانتخابات ليست من هذا النوع الجذاب ديمقراطيًا. فحتى الأنظمة التسلطية للغاية، كالاتحاد السوفياتي السابق، أو كوريا الشمالية الحالية وكوبا، تجري انتخابات لا تشي بتاتًا بانتقال يبتعد بها عن التسلطية. كذلك، باتت الأفكار الليبرالية هي المهيمنة على الساحة بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، ما أفقد التسلطية شرعيتها. ويؤمن عدد ضئيل فحسب من الدكتاتوريين بأنه ذو حق شرعي طبيعي في أن يكون دكتاتورًا. وكما أشار أحد المراقبين، «فأن تعيش في ظل حكم فردي، أو حتى أن تكون مستبدًا، يبدو تخلفًا همجياً، وفعلًا مقيتًا لا يتماشى مع الأصول، بعبارة واحدة: ليس عصريًا»[112]. ومما لا شك فيه أن المحفز على إجراء شكل من أشكال الانتخابات للدلالة على درجة من الاحترام الديمقراطي قد زاد بشكل ملحوظ. بيد أن واقع الأمر يشير إلى أن الانتخابات لا يمكن اعتبارها دومًا مؤشرًا على التحول الديمقراطي؛ فهي تجرى أيضًا في ظل الأنظمة «المختلطة» (mixed) أو «الهجينة» (hybrid) والتي قد تحتفظ

بعناصر تسلط كبرى. «إن هيمنة الديمقراطية الليبرالية، باعتبارها نمط نظام شرعي، يعني أن التيار المتجه نحو الديمقراطية قد صاحبه خِلسة تيار معاكس أسرع نموًا يتجه نحو الأنظمة الهجينة»[113].

ويتطلب الوضع الراهن هذا موقفًا نقديًا صارمًا من الانتخابات. فمتى تكون الانتخابات «انتخابات تأسيسيّة» تنافسية وحرة ونزيهة، ما يجعل منها علامة فارقة على الانتقال إلى الديمقراطية، أو حتى على ترسيخها؟ ومتى تكون «انتخابات استعراضية» مصممة لإضفاء مسحة من الصِّدقية على نظام هو بكل بساطة تسلطي، ويريد أن يظل على هذه الشاكلة؟ وبطبيعة الحال قد يتموضع النظام في منزلة بين هذين النقيضين. فالانتخابات «الجيدة» ترتبط بما يحدث خلال فترة الإعداد التي تسبق الحدث (ولعل هذا هو الأهم)، بقدر ما ترتبط بالعملية السياسية التي تلي الحدث. وكما يقول روبرت دال: «فإن الانتخابات الحرة والنزيهة هي تتويج للعملية [الديمقراطية]، وليست بدايتها. وبالفعل، فإنه ما لم تحظَ الحقوق والحريات الأخرى بحماية كاملة، وإلى أن تحظى بها، يكون من غير الممكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة. لذلك، وباستثناء البلدان التي باتت قريبة من عتبات الديمقراطية، فإنه لخطأ فادح أن نفترض أن مجرد حث رئيس بلد لاديمقراطي على إجراء انتخابات، كفيل بأن يفتح الباب على مصراعيه أمام ديمقراطية كاملة»[114].

لخّص يورغن إلكليت (Jorgen Elklit) وبالي سفنسون (Palle Svensson) العناصر الرئيسة في العملية الانتخابية المقبولة. ففي يوم التصويت، تعني الانتخابات الحرة والنزيهة فرصة للناخبين للمشاركة في الانتخابات، وانعدام تهديد الناخبين، واقتراعًا سريًا. لكن ثمة عناصر رئيسة أخرى يجب أن تكون مكتملة قبل يوم التصويت وبعده، وقد لخصناها في الشكل (3-1).

إن غياب هذه العناصر - غالبًا في سياق تكون فيه الانتخابات نفسها غير حرة وغير نزيهة - يؤدي إلى زيادة الشكوك في الانتخابات كمؤشرات حقيقية على التحول الديمقراطي. وعلى سبيل المثال، باغت فيليكس هوفويه بوانيي (Felix Houphouet-Boigny) الذي شغل منصب رئيس ساحل العاج لعقود عدة، المعارضة عام 1990 بإذعانه المفاجئ للمطالب بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مفتوحة. وعلى الرغم من انعدام أي نشاط للمعارضة على مدى ثلاثين عامًا، استدعى الرئيس ستًا وعشرين جماعة سياسية وأبلغها بالانتخابات المقبلة. وقد قوبلت طلبات المعارضة بوقت إضافي لتنظيم نفسها برفض قاطع، على أساس أن المعارضة ذاتها هي التي طالبت بانتخابات فورية. نتيجة لذلك، سيطر حزب الرئيس على الانتخابات، وهو الحزب عينه الذي كان مسيطرًا بقوة على وسائل الإعلام. وسجّل الرئيس

وكذلك حزبه انتصارات سهلة في انتخابات لم تكن جزءًا من عملية كُبرى للتحول الديمقراطي.

الشكل (3-1): العناصر الرئيسة في العملية الانتخابية المقبولة

المستوى	حرة	عادل
قبل يوم الاقتراع	- حرية التعبير - حرية التجمّع - حرية تكوين الجمعيات - التحرر من الخوف في ما يخص الانتخاب - حرية الحركة والتنقل - غياب معوقات الترشح للانتخابات - حق اقتراع متساوٍ وعام	- عملية انتخابية شفافة - قانون انتخاب لا يمنح امتيازات خاصة لأحد - لجنة انتخابات مستقلة وحيادية - برامج حيادية لتثقيف الناخبين - عدم وجود معوقات الإدراج في سجلات الناخبين - إمكان التثبت من سجلات الناخبين المبدئية - حملة انتخابات تتسم بالنظام - مجال متساوٍ لوسائل الإعلام العامة - الحيلولة دون سوء استخدام المنشآت الحكومية في الحملة
بعد يوم الاقتراع	- إمكانات قانونية للشكوى - محاكم مستقلة وحيادية - إمكانات ملائمة لحسم النزاعات؛ المتعلقة بالانتخابات	- العد ورفع التقارير بشكل صحيح - التعامل الصحيح مع المواد المتعلقة بالانتخابات - تقارير محايدة بواسطة وسائل الإعلام عن النتائج - المعاملة الحيادية لشكاوى الانتخابات - قبول نتائج الانتخاب من جميع المعنيين

نقل بتصرف عن:

Jørgen Elklit and Palle Svensson, «What Makes Elections Free and Fair,» *Journal of Democracy*, vol. 8, no. 3 (1997), p. 37.

هذا وقد حدد أندرياس شدلر (Andreas Schedler) التجاوزات التي يمكن أن تطرأ على الانتخابات الديمقراطية بقوله:

كي تكون الانتخابات ديمقراطية، عليها أن تُقدّم خيارات فعالة للسلطات السياسية في إطار مجتمع يتكون من مواطنين أحرار ومتساوين. وسيرًا على نهج روبرت دال، يتطلب المثل الديمقراطي الأعلى هذا بأن يتمتع جميع المواطنين بـ «فرص غير منقوصة»، وأن «يصوغوا» خياراتهم السياسية، وأن «يعبّروا عنها بوضوح» في ما بينهم، وأن يكون لها «الوزن ذاته» عند اتخاذ القرارات العامة. وتأسيسًا على ما جاء به دال، دعونا نحدد سبعة شروط يجب توافرها إن كان للانتخابات الدورية أن تفي بوعد الاختيار الديمقراطي الفعال... ومجتمعة، تشكل هذه الشروط سلسلة مجازية، مثلها مثل السلسلة الحقيقية، لا تتماسك إلا إن بقيت وصلاتها صحيحة وغير مجزأة[115].

وضعنا مخططًا عامًا للشروط السبعة التي حددها شدلر، وللتجاوزات المحتملة لها في الجدول (3-1). وثمة بلدان أخرى عديدة غير تلك التي ذكرناها في الأمثلة تعاني من بعض المشكلات.

من هنا، نرى أنه من الضروري أن نتناول الانتخابات بتفصيل أدق، بدلًا من الاحتفاء غير المشروط بها، على اعتبار أنها جزء من عملية إرساء ديمقراطية ناجحة. ومن الضروري أيضًا أن نأخذ في الحسبان العملية السياسية قبل يوم الاقتراع وبعده. فعدد كبير من البلدان لا تنطبق عليه العناصر السبعة في سلسلة الاختيار الديمقراطي المبيّنة في الجدول (3-1).

ما أفضل السبل الممكنة لتحديد خصائص الأنظمة الواقعة في المنطقة الرمادية الواسعة بين الديمقراطية الراسخة من جهة، والأنظمة التسلطية الصرفة من جهة أخرى؟ كما أشرنا سابقًا (في الفصل الأول)، أدى هذا السؤال إلى اقتراح مسميات وتصنيفات عديدة. ففي إسهام مبكر، اقترح غييرمو أودونل مصطلح «الديمقراطية التفويضية» (delegative democracy). ويشير أودونل في البداية إلى أن تنصيب حكومة منتخبة ديمقراطيًا أمر مختلف عن ترسيخ الديمقراطية؛ فالانتخابات لا بد وأن تمهد «الطريق أمام «انتقال ثانٍ»، قد يكون أطول وأكثر تعقيدًا من الانتقال من الحكم التسلطي»[116]. فالتحول الناجح يقوم على أساس توليفة من التقدم المؤسساتي والفاعلية الحكومية. غير أن عددًا كبيرًا من الأنظمة لم يحقق أيًا من هذين العاملين؛ إنها الديمقراطيات التفويضية. وقد جئنا على ذكر خصائص أخرى لهذه الأنظمة في الإطار (3-1).

بعبارة أخرى، تنزع الديمقراطيات التفويضية إلى تركيز السلطة في منصب الرئاسة، وإلى تفادي العمليات السياسية التي يستدعيها عرض التشريعات على السلطة التشريعية. وبهذا يُستبدل مفهوم التمثيل الديمقراطي - أي العملية السياسية التي تفضي إليها المفاوضات بين أحزاب وجماعات مصالح مختلفين - بمفهوم التفويض الأقل ديمقراطية، بحيث يتخذ الرئيس مطلق السلطة القرارات بمفرده. وقد جادل أودونل عام 1994 بأن أنقى أمثلة الديمقراطية

التفويضية هي الأرجنتين، والبرازيل، والبيرو. أما اليوم، فعلى الأرجح أن تكون رئاسة هوغو تشافيز (Hugo Chavez) في فنزويلا، ورئاسة فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) في روسيا هي أفضل الأمثلة على الديمقراطية التفويضية؛ فبأشكال مختلفة، يسعى كل من هذين الرئيسين إلى تركيز السلطة في يديه وإلى التحكم بالعملية السياسية، رافضَين بذلك مفهوم التعددية الديمقراطية التي تعني «تمثيل مصالح متباينة»[117].

الجدول (3-1): سلسلة الخيار الديمقراطي

أبعاد الخيار	المخالفات المحتملة	أمثلة على البلدان المخالفة
1- التمكين: الانتخابات تفوّض السلطة	مناصب محجوزة: تحد من نطاق المناصب الانتخابية مجالات محجوزة: تحد من صلاحيات المناصب الانتخابية	المغرب تركيا
2- حرية العرض: الحرية في تشكيل الأحزاب المختلفة والانضمام إليها، ودعم الأحزاب والمرشحين والسياسات المختلفة	إقصاء القوى المعارضة: تقييد المدخل إلى المعترك الانتخابي انقسام القوى المعارضة: انشقاق مضطرب	كينيا، زامبيا، مصر، تونس، الجزائر إيران، أوغندا، البيرو
3- حرية الطلب: القدرة على التعرّف إلى البدائل والوصول إلى مصادر متعددة للمعلومات	القمع: تقييد الحريات السياسية والمدنية الظلم والإجحاف: تقييد المدخل إلى وسائل الإعلام والمال	بلدان عديدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
4- الاشتمالية: حقوق متساوية في المشاركة	تقييد قانوني على حق الاقتراع العام تقييد عملي على حق الاقتراع العام	ــــــــــــ موريتانيا في التسعينيات

- 5 العزل: الحرية في التعبير عن الخيارات الانتخابية	الإكراه: ترهيب الناخبين الفساد: شراء الأصوات	زمبابوي الفيليبين، المكسيك
- 6 النزاهة: فرد واحد، صوت واحد	الاحتيال الانتخابي: إدارة انتخابية على أساس «إعادة التوزيع» تحيّز مؤسساتي: قواعد انتخابية على أساس «إعادة التوزيع»	هاييتي، البيرو، زمبابوي، بوركينا فاسو كينيا، غامبيا، ماليزيا
- 7 اللاعودة: يمنح الفائزون بالانتخابات سلطة سارية المفعول	الوصاية: منع المنتخَبين للمناصب من ممارسة سلطاتهم العودة إلى الوراء: منع الفائزين من تولي مناصبهم	بلدان عديدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

المصدر: نُقل بتصرف عن

Andreas Schedler, *Journal of Democracy,* vol. 13, no. 2 (2002), pp. 39-46.

الإطار (3-1): الديمقراطية التفويضية

تقوم الديمقراطيات التفويضية على فرضية أساسية واحدة: إن من يفوز (أو أخيرًا من تفوز، أي أنديرا غاندي (Indira Gandhi)، وكورازون أكينو (Corazon Aquino)، وإيزابيل بيرون (Isabel Peron) بالانتخابات الرئاسية يمكَّن من حكم البلد بالطريقة التي يراها مناسبة، وبالحد الذي تسمح به علاقات السلطة القائمة، طوال فترة الحكم التي انتُخب من أجلها. والرئيس تجسيد للأمة والوصي الرئيس على المصلحة القومية التي يتحتم عليه تحديدها. وليس ضروريًا أن يشبه ما يفعله في أثناء فترة الحكم من قريب أو بعيد ما قاله أو وعد به خلال الحملة الانتخابية؛ فقد مُنح التفويض كي يحكم على النحو الذي يراه مُلائمًا... والمعتاد دائمًا وبشكل متّسق هو أن يقدّم مرشحو الرئاسة الفائزون أنفسهم في الديمقراطيات التفويضية بوصفهم أعلى من جميع الأحزاب، أي الأحزاب السياسية وجماعات المصالح المشتركة... ومن وجهة النظر هذه، فإن المؤسسات الأخرى - مثل الكونغرس والسلطات القضائية - ما هي إلا مصادر إزعاج تصاحب الميزات المحلية والدولية، لكون الرئيس منتخبًا ديمقراطيًا. وأما المساءلة أمام تلك المؤسسات... فتبدو معوقًا غير ضروري للسلطة الكاملة التي فوّض الرئيس لممارستها.

المصدر:

Guillermo O'Donnell, «Delegative Democracy,» *Journal of Democracy*, vol. 5, no. 1 (1994), p. 61.

اقترح فريد زكريا مصطلح الديمقراطية اللاليبرالية (illiberal democracy) في مقالة نشرها عام 1997، وفي تحليل نشره في كتاب كامل في ما بعد[118]. ويؤكد زكريا أن الأنظمة المنتخبة ديمقراطيًا كثيرًا ما «تتجاهل القيود الدستورية المفروضة على سلطتها وتحرم مواطنيها من حقوقهم وحرياتهم الأساسية. فمن البيرو حتى السلطة الفلسطينية، ومن سيراليون حتى سلوفاكيا، ومن باكستان حتى الفيليبين، نشهد صعود ظاهرة مقلقة في الحياة الدولية، ألا وهي الديمقراطية اللاليبرالية»[119]. بعبارة أخرى، قد تُجرى الانتخابات، لكن الطرف الليبرالي للديمقراطية - سيادة القانون، والفصل بين السلطات، وحماية الحقوق الأساسية كحرية التعبير وحرية التجمع وحرية المعتقد وحرية الملكية - يكون أقل تطورًا. وتعاني بلدان عديدة يترأسها قادة منتخبون من نقص في حريات من هذا القبيل، وقد تُلازِم هذا القصور عملية انتخابية تتخللها عيوب أيضًا. ومن الأمثلة على ذلك ألبانيا، وأرمينيا، والبوسنة، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وإثيوبيا، والغابون، وغامبيا، والأردن، والكويت، وقرغيزستان، ولبنان، ومولدافيا، والمغرب، والسنغال، وفنزويلا[120].

وثمة طريقة أخرى لوصف البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية، وهي تلك التي طرحها توماس كاروذرز[121] (Thomas Carothers)، حيث يشير أولًا إلى أن موجة التحول الديمقراطي قد شملت في العقدين الماضيين ما يقارب المئة بلد، لكن عددًا ضئيلًا فقط من هذه البلدان - على الأرجح أقل من عشرين - في طريقه إلى تحقيق «ديمقراطيات ناجحة وفعّالة الأداء، أو أنها أحرزت على الأقل بعض التقدم الديمقراطي ولا تزال تتمتع بدينامية تحوّل ديمقراطي إيجابي»[122]. أما ما تبقى من البلدان «فلا هي دكتاتورية ولا هي ماضية بوضوح نحو الديمقراطية... تعاني [هذه الدول (المترجمة)] من عجز ديمقراطي خطر، غالبًا ما يتضمن تمثيلًا ضعيفًا لمصالح المواطنين، ومستويات متدنية من المشاركة السياسية، بعيدًا من التصويت، وانتهاكًا متكررًا للقانون بواسطة مسؤولي الحكومة، وانتخابات ذات شرعية مشكوكًا في أمرها، ومستويات متدنية جدًا من ثقة الشعب بمؤسسات الدولة، وأداءً مؤسسيًا ضعيفًا باستمرار من جهة الدولة»[123].

ويضع كاروذرز إصبعه بالتحديد على متلازمتين رئيستين تعدان من خصائص بلدان المنطقة الرمادية: الأولى هي «التعددية العاجزة» (feckless pluralism)، والثانية هي «سياسة القوى المهيمنة» (dominant-power politics). وقد وضحنا كليهما في الإطار (3-2).

وبحسب كاروذرز، فإن التعددية العاجزة شائعة بكثرة في أميركا اللاتينية (نيكاراغوا، والإكوادور، وغواتيمالا، وبنما، وهندوراس، وبوليفيا، وإلى حدٍّ ما في الأرجنتين والبرازيل)، لكنها حاضرة أيضًا في عالم ما بعد النظام الشيوعي (مولدافيا، والبوسنة، وألبانيا، وأوكرانيا، وإلى حدٍّ ما في رومانيا وبلغاريا)، وكذلك في آسيا (بنغلادش، ومنغوليا، وتايلند)، إضافة إلى عدد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (مدغشقر، وغينيا بيساو، وسيراليون). أما سياسة القوى المهيمنة فتنتشر في ثلاث مناطق: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الكاميرون، وبوركينا فاسو، وغينيا الاستوائية، وتنزانيا، والغابون، وكينيا، وموريتانيا)، والاتحاد السوفياتي السابق (أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وقرغيزستان، وكازاخستان)، والشرق الأوسط (المغرب، والأردن، والجزائر، ومصر، وإيران، واليمن). وفي الوقت ذاته، لا تزال بلدان عدة في المنطقة الأخيرة تسلطية صرفة.

ولعل الرسالة الجوهرية في تحليل كاروذرز هي أن البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية، في الأغلب الأعم، ليست ماضية نحو مزيد من الديمقراطية؛ وبهذا المعنى، فهي ليست في سيرورة انتقال. وستظل هذه البلدان على الأرجح في المنطقة الرمادية، وستُبقي بالتالي على الخصائص الأقل ديمقراطية أو اللاديمقراطية التالية:

إن ما يُنظر إليه عادة على أنه حالة وسطى قلقة ومزعزعة بين ديمقراطية كاملة الأركان، ودكتاتورية بحت، هو في حقيقة الأمر الوضع السياسي الأكثر شيوعًا اليوم في بلدان العالم النامي وعالم ما بعد النظام الشيوعي. وهو ليس صنفًا استثنائيًا علينا ألا نعرفه إلا من حيث انتفاء كونه هذا الشيء أو ذاك؛ بل إنه الحالة الطبيعية بالنسبة إلى العديد من المجتمعات، بغض النظر عن إيجابيات هذا الوضع أو سلبياته[124].

الإطار (3-2): التعددية العاجزة وسياسات القوة المهيمنة

التعددية العاجزة

تميل البلدان التي تتسم حياتها السياسية بتعددية عاجزة إلى وجود قدر كبير من الحرية السياسية فيها، والانتخابات الدورية، وتداول السلطة بين جماعات مختلفة فعليًا. بيد أن الديمقراطية تبقى، على الرغم من هذه السمات الإيجابية، ضحلة ومضطربة. فالمشاركة السياسية، على الرغم من اتساعها في وقت الانتخابات، تكاد لا تتجاوز التصويت. وثمة تصور شائع بأن النخب السياسية التي تنتمي إلى جميع الأحزاب الرئيسة أو التجمعات فاسدة، ومعنية بخدمة مصالحها الخاصة، وغير فعالة. ويبدو أن تداول السلطة ما هو إلا متاجرة بمشكلات البلاد ذهابًا وإيابًا من طرف بائس إلى آخر... وفي المجمل هناك من

يرى بأن السياسة مجال مبتذل، وفاسد، وخاضع لهيمنة النخب، لا يقدم أي نفع يذكر للبلد، وبالتالي فإنه لا يستحق الاحترام.

سياسة القوة المهيمنة

إن للبلدان التي تعاني من هذه المتلازمة مساحة سياسية محدودة لكنها حقيقية، وبعض الطعن السياسي الذي تقوم به الجماعات المعارضة، وعلى الأقل معظم الأشكال المؤسسية الأساسية للديمقراطية. على أن تجمعًا سياسيًا واحدًا - سواء كان حركة، أو حزبًا، أو أسرة ممتدة، أو زعيمًا واحدًا - يهيمن في النظام بطريقة تعطي الانطباع بغياب آفاق تداول السلطة في المستقبل المنظور. وخلافًا للبلدان التي تسودها التعددية العاجزة، فإن إحدى المشكلات السياسية الرئيسة في دول القوى المهيمنة هي ضبابية الخط الفاصل بين الدولة والحزب الحاكم (أو القوى السياسية الحاكمة). فأصول الدولة الرئيسة - أي الدولة كمصدر للمال، والوظائف، والمعلومات العامة (عبر وسائل الإعلام الرسمية)، وسلطة الشرطة - توضع تدريجًا في الخدمة المباشرة للحزب الحاكم... وتمسّك جماعة سياسية واحدة بالسلطة لمدة طويلة ينتج عادةً فسادًا واسع النطاق ورأسمالية ينعم بها الأصدقاء الحميمون.

المصدر: نُقل بتصرف من:

Thomas Carothers, «The End of the Transitions Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (2002), pp. 9-12.

فما الذي يمكننا قوله عن الأنظمة الموجودة حاليًا في المنطقة الرمادية؟ دعونا نُلقي نظرة على مسح عام 2006 الذي أجرته بيت الحرية. فالبلدان التي سجّلت معدل درجات عند 2.0 أو أقل، تعد ديمقراطيات ليبرالية مكتملة تمامًا، والبلدان التي سجّلت معدل درجات عند 6.5 أو أكثر، تعد تسلطية مغلقة[125]. أما البلدان التي سجلت معدلات بين هذه وتلك فتقع في المنطقة الرمادية. وبناء على هذا، فإن ما يقارب نصف بلدان العالم - 96 بلدًا من أصل 192 - تصنف في المنطقة الرمادية. وهناك فروق شاسعة في ما بينها بطبيعة الحال، وهذا هو السبب وراء التسميات المختلفة التي ذكرناها آنفًا. وإن قسمنا البلدان الستة والتسعين إلى مجموعتين (على اعتبار أن المنتصف وفق حسابات بيت الحرية هو 4.25)، فإن النصف الذي سجّل معدلات أفضل يمكن تسميته بـ «الديمقراطيات الانتخابية»، بينما نطلق على النصف الذي سجّل معدلات أسوأ «الأنظمة التسلطية الانتخابية» (electoral authoritarian systems)؛ وقد حددنا هاتين المجموعتين في الجدول (3-2).

الجدول (3-2): البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية، 2006

الديمقراطيات الانتخابية	الأنظمة التسلطية الانتخابية

(معدل بيت الحرية الذي يراوح بين 4.25 فما أعلى ولكن دون 6.5)	(معدل بيت الحرية الأعلى من 2.0 والأقل من 4.25)
الكويت، أرمينيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، الأردن، قرغيزستان، لبنان، المغرب، سنغافورة، غامبيا، أوغندا، أفغانستان، البحرين، الكونغو (برازافيل)، جيبوتي، إثيوبيا، اليمن، الغابون، موريتانيا، الجزائر، أنغولا، أذربيجان، بوتان، بروناي، كمبوديا، تشاد، مصر، غينيا، العراق، كازاخستان، جزر المالديف، نيبال، عمان، باكستان، قطر، روسيا، رواندا، طاجيكستان، التوغو، تونس، الكاميرون، الكونغو (كينشاسا)، كوت ديفوار، إيران، الإمارات العربية المتحدة، سوازيلاند، وفيتنام.	السلفادور، الهند، إندونيسيا، جامايكا، ليسوتو، البيرو، السنغال، صربيا والجبل الأسود، ترينيداد وتوباغو، أوكرانيا، ألبانيا، بوليفيا، كولومبيا، تيمور الشرقية، الإكوادور، جورجيا، غويانا، هندوراس، كينيا، مقدونيا، مدغشقر، نيكاراغوا، النيجر، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، الفيليبين، سيشيل، جزر سليمان، سريلانكا، تايلند، تركيا، غينيا بيساو، مولدافيا، موزامبيق، البوسنة والهرسك، فيجي، سيراليون، تنزانيا، بوروندي، بنغلادش، جزر القمر، غواتيمالا، ليبيريا، ملاوي، ماليزيا، نيجيريا، فنزويلا، زامبيا، بوركينا فاسو، وتونغا

المصدر: وفق تقديرات بيت الحرية:

Freedom House, *Freedom in the World 2006* (Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2006).

جاء ترتيب البلدان وفقًا للدرجات الأدنى (أي الأكثر ديمقراطية) أولًا.

وعلى الرغم من تسليمنا بأن التصنيف في الجدول أعلاه غير دقيق، فإن من شأنه أن يبيّن أن بلدانًا عدة لا تزال في المنطقة الرمادية، وأنها بصرف النظر عن الانتخابات، أكثر تسلطية منها ديمقراطية.

وفي الختام، يأتي روبرت أ. دال على ذكر خمسة شروط يعتقد بأنها الأكثر مواتاة لتطوير حُكم التعدُّد (polyarchy) المستقر، أي حكم ديمقراطي مستقر:

- لا يلجأ القادة إلى استخدام القسر، لا سيما من طريق الشرطة والجيش، لاكتساب سلطتهم والحفاظ عليها.
- ثمة مجتمع حديث وديناميي ومتعدد تنظيميًا.
- الإبقاء على إمكانات الصراع بين المكونات الثقافية الفرعية المتعددة عند مستويات مقبولة.
- ثمة ثقافة سياسية ونظام معتقدات بين سكان البلد، خصوصًا عند الطبقة السياسية النشطة، مواتيان لفكرة الديمقراطية ومؤسسات حُكم التعدُّدية.
- آثار النفوذ الأجنبي أو السيطرة الأجنبية إما ضئيلة وإما مواتية على نحو إيجابي[126].

ولا تنطبق هذه الشروط كلها، مع إمكان استثناء النقطة الأخيرة، على معظم البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية اليوم. وبإزاء هذه الخلفية، فلا أمل في أن تشق هذه التوجهات

الديمقراطية الحديثة طريقها وتتحول إلى ديمقراطيات راسخة. والحجة وراء استعمال مسمى «الجمود» بدلًا من «الانتقال» هي أن معظم هذه البلدان ليست على الطريق نحو مزيد من الديمقراطية، وأنها ستبقى على الأرجح في المنطقة الرمادية.

الدول الضعيفة والديمقراطية

إن العديد من الدول المصنفة في المنطقة الرمادية هي دول ضعيفة. وقد تدير هذه الدول العمليات السياسية بدرجة مقبولة من الديمقراطية، لكن مشكلة الدولنة الضعيفة (weak statehood) تعوق أي تقدم نحو ترسيخ الديمقراطية. لذا، فإن عملية إرساء الديمقراطية الناجحة تتطلب من هذه البلدان أن تطوِّر «دولنةً» (statedness) أعمق، أي أن تصبح دولًا أكثر قوة.

ومفهوم الدولة الضعيفة مفهوم غير دقيق وُضعت له تعريفات متفاوتة. ولأغراضنا الحالية، لعله من المفيد أن نميّز بين مفهوم واسع لضعف الدولة وآخر ضيق[127]. إن المفهوم الضيق هو محور اهتمامنا هنا، لكنه من المفيد أن نكون على دراية بالمفهوم الواسع أيضًا. فالدول كيانات إقليمية ذات سيادة ولها سكان وحكومة. وبالمعنى الواسع، تعاني الدول الضعيفة من ضعف في ثلاثة مجالات أساسية. أولًا، تتفشى العيوب في الاقتصاد، أي ثمة افتقار إلى اقتصاد وطني متماسك قادر على دعم مستوى أساس من الرفاه الاجتماعي للسكان، وعلى تقديم الموارد اللازمة لإدارة دولة فعالة. وغالبًا ما تعتمد الاقتصادات المختلة اعتمادًا جوهريًا على السوق العالمية؛ لأنها اقتصادات أحادية (mono-economies) تعتمد على تصدير منتوج واحد أو عدد قليل من السلع الأولية، وعلى استيراد المنتوجات الأكثر تطورًا، والتي تتطلب تقنيات تكنولوجية متقدمة. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، تمثل المنتوجات الأولية ما نسبته 80-90 في المئة من إجمالي الصادرات. وفي الوقت نفسه، يكون الاقتصاد الضعيف مُتغاير الخواص بدرجة عالية؛ فبينما نجد بعض عناصر القطاع الحديث، نجد أيضًا بنى إقطاعية أو شبه إقطاعية في قطاع الزراعة. وفي كلٍّ من المناطق الحضرية والريفية، تبقى أعداد كبيرة من السكان خارج القطاعات الرسمية، تعيش على اقتصادات كفاف محلية (localized subsistence economies) تؤمّن لها مستويات عيش متدنية جدًا.

ويتعلق النقص الرئيس الثاني في الدول الضعيفة بالعلاقات بين الناس في المجتمع، إذ إن الناس لا يؤلفون مجتمعًا وطنيًا متماسكًا. فالمجتمع الوطني عبارة عن مجتمع ذي وجدان (sentiment) مشترك، بمعنى أن له لغة مشتركة وهوية ثقافية وتاريخية مشتركة تعتمد على الأدب والأساطير والرموز والموسيقى والفن. والمجتمع ذو الوجدان المشترك هذا لا يحظى تطويره باهتمام كافٍ في الدول الضعيفة. عوضًا عن ذلك، تطغى على الهوية الوطنية

الهويات العرقية المرتبطة بالخصائص القبَلية والدينية وما يماثلها. وهذه الهويات العرقية ليست أصلية بالضرورة، بمعنى أنها لا تعكس الخصائص العريقة التي جرى الحفاظ عليها عبر فترات زمنية طويلة. فأفريقيا ما قبل الاستعمار، على سبيل المثال، لم تكن مقسمة تقسيمًا دقيقًا إلى كيانات منفصلة، وإلى أقاليم لكل منها بنى سلطة واضحة المعالم؛ بل الأصح أنها كانت قارة ذات كيانات مُتراكبة انتمى فيها السكان إلى جماعات متعددة. أما الجماعات العرقية الراهنة فقد أوجدها الحكام الاستعماريون الذين وظفوا المسميات العرقية وسيلةً لخدمة مبدأ «فرّق تسُد»، ومن ثم استخدمها قادة ما بعد الاستعمار ممن استعانوا بالهوية العرقية لتدعيم سلطانهم. وفي أسوأ الحالات، فإن غياب المجتمع الوطني يمكن أن يكون مانعًا حقيقيًا لعملية التحوّل الديمقراطي؛ وهذا هو فحوى مفهوم رستو لـ «الوحدة الوطنية» كشرط مُسبق للانتقال الديمقراطي في النموذج الذي عرضناه آنفًا. وحتى لو لم يكن الأمر على هذه الدرجة من القصور، يمكننا القول إن الانقسامات الحادة بين السكان تخلق انشقاقات ونزاعات تعوق التحول الديمقراطي.

وتتعلق المشكلة الرئيسة الثالثة في الدول الضعيفة بجهاز الدولة بشكل مباشر (أي مؤسسات الحكومة على جميع المستويات)؛ فالدول الضعيفة تفتقر إلى المؤسسات الفعالة وسريعة الاستجابة. وهذا هو المقصود بضعف الدولة بالمعنى الضيق الذي ذكرناه أعلاه. وتعني «الفعّالة» القادرة على صوْغ السياسات وتنفيذها والإشراف عليها، أما «سريعة الاستجابة» فتعني أن الدولة تدار لمصلحة الجماعات الرئيسة في المجتمع وبمساندتها. فللدول الفعالة بيروقراطية متمكنة، وقيادة سياسية عاكفة على تشجيع التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وبمصطلحات تنظيمية، تُظهر البيروقراطية الجيدة «تماسكًا مؤسسيًا على مستوى المنظمة، وتمايزًا وانعزالًا عن بيئتها الاجتماعية، ومواقع اتخاذ قرار وتقنين للسلطة لا لبس فيهما، وسمات داخلية تعلي من قيم العقلانية العملية وروح المبادرة»[128]. ويرتبط هذا ارتباطا وثيقًا بالمتطلبات الملقاة على عاتق كل بيروقراطي: يجب أن يمتلك كفاءة عامة، إلى جانب كفاءة وثيقة الصلة بالقضايا المهنية، كي يتمكن من «تحليل المشكلات، وصوْغ حلول ممكنة وتنفيذها بطرق مناسبة فنيًا»[129].

أما الدول الضعيفة، فتفتقر فيها البيروقراطية إلى الكفاءة وينخرها الفساد، كما لا تسعى القيادة السياسية إلى تقديم سلع النفع الجمعية (public or collective goods)، بل على العكس من ذلك، تسعى هذه القيادة إلى تحويل جهاز الدولة إلى مصدر دخل شخصي. وتتقاسم غنائم المنصب، في الغالب، جماعة من الأتباع ممن يشكلون شبكة من علاقات الراعي - الرعية (الزبائن) تشارك فيها شرائح كبيرة من البيروقراطية. ونتيجة لذلك، فإن الدولة لا تُقدِّم سِلع النفع العامّة بشكل ملحوظ، بمعنى أنها تكون غير فعالة وغير مستجيبة. وعندما تفشل الدولة

في أداء وظائفها يحدث أمران. أولاً، يلجأ الناس إلى كيانات أخرى لإشباع احتياجاتهم المادية والمعنوية؛ ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى اتجهوا، في المقام الأول، إلى المجتمعات العرقية التي تشكل المحور الرئيس لـ «الاقتصاد الأخلاقي» (moral economy). «والاقتصاد الأخلاقي يُمكِّن الأفراد، في سياقاتهم المختلفة، من الاعتماد على شبكات معونة متبادلة غير بيروقراطية، ومن مد يد العون بالمثل إلى أولئك الذين ينتمون إلى مجتمع مشترك. وتشمل الأمثلة الأفراد الأيسر حالاً ممن يساعدون أقاربهم وأفراد عشيرتهم في إيجاد وظائف، أو في دفع رسوم المدارس، وكذلك الإسهامات الدورية في تكاليف حفلات الزفاف والجنائز، حتى إن كانت المساعدة لأشخاص لم يلتقوهم وجهًا لوجه من قبل»[130]. أما الأمر الثاني فهو أن أواصر الحقوق والواجبات بين الشعب والدولة لا تتطور؛ ونتيجة لذلك، لا تتضح أواصر الولاء التي تقود إلى شرعية الدولة. وعندما تصبح المجتمعات العرقية المحور الرئيس لإشباع احتياجات الناس، تتدفق أشكال الولاء كافة في ذلك الاتجاه، ما يعزز الهويات العرقية.

وكان المأمول أن تُحدث التوجهات الديمقراطية على مدى العقدين الماضيين زخمًا جديدًا إيجابيًا في ما يتعلق بزيادة مساءلة الدولة وفعاليتها، وتبني السكان باطراد هوية المجتمع الوطني القائمة على أساس المواطنة. بيد أن العكس هو ما حدث في العديد من البلدان. فالمراحل الأولى من التحول الديمقراطي عززت الانقسامات العرقية بين السكان. أولاً، أدى التحول الديمقراطي إلى زيادة احتمالات عرض الجماعات العرقية المختلفة لوجهات نظرها وصَوْغ مطالبها؛ وكانت النتيجة لذلك مرارًا وتكرارًا قدرًا أكبر، وليس أقل، من الصراعات بين الجماعات[131]. ثانيًا، غالبًا ما كان يعني انتشار الديمقراطية انتخابات سريعة يحض عليها مانحو المعونات الراغبون في رؤية انتقال ديمقراطي، لكن الانتخابات المنظمة تنظيمًا سريعًا يمكن أن تكون حدثًا مزعزعًا للاستقرار في الدول الضعيفة. وبحسب رأي أحد الباحثين:

يبدو أن الانتخابات هي المكان الخاطئ للانطلاق في بدء عملية التحوّل الديمقراطي في دولة تنهار وتمزقها الصراعات. ففي السنوات الأخيرة، نُظمت الانتخابات الأفريقية إجمالاً على عجل، وفي بعض الحالات قبل أن يتوفر الوقت للأحزاب كي ترسخ حضورها، أو قبل أن تتفق الحركات المسلحة على نزع السلاح. ونتيجة لذلك، كان من السهل على الخاسرين أن يرفضوا نتائج الانتخابات، ولم يكن أمام الناخبين إلا الاختيار على أساس الهوية العرقية أو الدينية[132].

ثالثًا، قد تتعمد نخب الدولة تعزيز صلاتها بالجماعات العرقية، في محاولة منها للوصول إلى الحكم أو الحفاظ عليه. وقد وجد تحليل بأن الانتخابات «قد تزيد في الواقع من توظيف المحاباة... فقد كانت علاقات الراعي - الرعية (الزبائن) التقليدية، في كثير من الأحيان، حاسمة في الفوز في الانتخابات الحديثة، وأشار التحليل إلى أن طبيعة السياسة الأفريقية لم تتغير، على الرغم من موجة التحرر الجديدة. فغانا ونيجيريا وكينيا أقرّت بمغالاة في الإنفاق؛ إذ سعت الحكومات إلى مكافأة الأنصار التقليديين، لا سيما أفراد جماعات عرقية بعينها وموظفي الخدمة المدنية، وذلك كي تضمن سلاسة عملية الانتقال أو كسب الأصوات»[133].

أدت المشكلات المقترنة بالتحوّل الديمقراطي في الدول الضعيفة إلى توصية من نوع مختلف، وهي توصية تؤكد «الدَّوْلَنة أولًا»، بمعنى: «قبل أن تكون قادرًا على تحقيق الديمقراطية أو التنمية الاقتصادية، لا بد من أن تكون عندك دولة»[134]. والمشكلة بطبيعة الحال هي أنه من الصعب للغاية أن يُنجَز بناء دولة فعالة في فترة زمنية قصيرة، كما هو واضح حاليًا في أفغانستان والعراق وغيرهما. وفي كتاب صادر مؤخرًا، يحدد فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) العناصر الأربعة المختلفة التي تنطوي عليها عملية بناء الدولة (المقصود ببناء الدولة هنا إنشاء مؤسسات فعالة وسريعة الاستجابة): (1) التصميم والإدارة الناظمان، (2) تصميم النظام السياسي المعني بالمؤسسات على مستوى الدولة برمّتها، (3) أساس الشرعية المعني بتصور المجتمع لمؤسسات الدولة كمؤسسات شرعية، و(4) العوامل الثقافية والبنيوية المعنية بطرق تأثير المعايير والقيم والثقافة في طبيعة المؤسسات[135].

ويرى تحليل فوكوياما أن العوامل الاجتماعية والثقافية، وإلى حدٍ ما عوامل الشرعنة (legitimation)، لا يجري تغييرها بسهولة على المدى القصير والمتوسط، كما أنها لا تتحول بسهولة بتأثير من القوى الخارجية كمانحي المعونات. ونتيجة لذلك، يجب علينا أن نتوقع استمرار مشكلات ضعف الدولة في العديد من البلدان لبعض الوقت. وتعني هذه المشكلات أن محاولات إرساء الديمقراطية تواجه صعوبات خطرة؛ فضعف الدولة يجعل خروج البلدان من المنطقة الرمادية أمرًا غير محتمل. وفي أسوأ الحالات، رأينا بلدانًا تنتقل نحو الانهيار الكامل.

الجدول (3-3): الدول الضعيفة كما وردت في لائحة الفورن بوليسي للدول الفاشلة

-1 السودان	-15 بوروندي

2- جمهورية الكونغو الديمقراطية	16- اليمن
3- ساحل العاج	17- سيراليون
4- العراق	18- بورما/ميانمار
5- زيمبابوي	19- بنغلادش
6- تشاد	20- نيبال
7- الصومال	21- أوغندا
8- هايتي	22- نيجيريا
9- باكستان	23- أوزبكستان
10- أفغانستان	24- رواندا
11- غينيا	25- سريلانكا
12- ليبيريا	26- أثيوبيا
13- جمهورية أفريقيا الوسطى	27- كولومبيا
14- كوريا الشمالية	28- قرغيزستان

المصدر:

Foreign Policy, *The Fund for Peace*, <http://www.fundforpeace.org/programs/fsi/fsindex2006.php>.

وكما أشرنا سابقًا، فإن الدول الضعيفة التي تعاني من أخطر المشكلات تقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. غير أن ضعف الدولة موجود أيضًا في آسيا، وفي أنظمة الدول التي كانت في المعسكر الشيوعي، وفي الشرق الأوسط، بل حتى في أميركا اللاتينية. ومنذ عام 2005، دأبت دورية **الفورن بوليسي** (*Foreign Policy*) بالتعاون مع صندوق السلام (Fund for Peace) على إصدار قائمة بالدول الفاشلة (failed states)، على أساس اثني عشر مؤشر ضعف. وحتى إن كانت مجموعة المؤشرات أوسع من تعريفات ضعف الدولة التي جئنا على ذكرها أعلاه، فبإمكاننا استعمال هذه القائمة مقياسًا تقريبيًا للدولنة الضعيفة في العالم. وقد صنّفت قائمة 2006 ثمانية وعشرين بلدًا في فئة البلدان الأكثر خطرًا. وقد أعددنا لائحة بهذه البلدان في الجدول (3-3) وفق ترتيب تنازلي جاءت فيه الحالات الأكثر إشكالية أولًا.

وبما أن «الدولنة» شرط سابق لسيرورة تحول ديمقراطي ناجحة، فإن آفاق الانتقال الديمقراطي تتراجع عندما يختل هذا الشرط. وقد نجد عناصر مهمة من ضعف الدولة، حتى في البلدان التي لم تأتِ اللائحة على ذكرها. وتدرج القائمة البلدان الثمانية والعشرين المذكورة سابقًا ضمن فئة التأهب (Alert)؛ أما الفئة التالية وهي التحذير (Warning) فتشمل دولًا من مثل مصر وإندونيسيا وسورية وكينيا وطاجيكستان وروسيا وبيلاروسيا وإيران وجورجيا والإكوادور وفنزويلا والفيليبين.

هيمنة النخب والديمقراطية

ثمة خاصية رئيسة ثالثة في العديد من البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية، تتمثل في هيمنة جماعات النخب التي تتدخل في العملية الديمقراطية من أجل حماية مصالحها. وفي حال الانتقالات الديمقراطية وفق هرمية تنازلية (من فوق)، يمكن أن يكون تدخل من هذا القبيل جزءًا من الأسس الفعلية للتحرك نحو الديمقراطية. وبعبارة أخرى، قد تصر جماعات من مثل الجيش، والنخب الاقتصادية التقليدية، والقادة السياسيين الرئيسين، على أن يشمل الانتقال إلى الديمقراطية القبول بمجموعة من الاتفاقات أو المواثيق السياسية التي تحدد المجالات الحيوية التي تهم النخب. وسيوضح المثال التالي من البرازيل هذه النقطة[136].

وفي عام 1964، وصل نظام تسلطي يقوده الجيش إلى الحكم في البرازيل. وبعد بضع سنين، بدأت عملية تحرر بلغت ذروتها بتأليف الجمهورية الجديدة وانتخاب رئيس مدني عام 1985. وقد نسّق الجيش، بالتحالف مع نخب أخرى، عودة النظام المدني. ورُتّب الرجوع إلى الحكم المدني عبر سلسلة من المواثيق السياسية التي هدفت إلى تقييد الديمقراطية في نواحٍ مهمّة عدة: أولًا، حافظ الجيش على نفوذه في الجمهورية الجديدة، وفي الواقع بسطه على الشؤون الداخلية؛ فالبنود الدستورية التي تعد أساس التدخل العسكري في الشؤون الداخلية بقيت على حالها، والأهم من ذلك هو أن ستة من أصل اثنين وعشرين وزيرًا كانوا ضباطًا بزي عسكري[137].

إضافة إلى ذلك، عزّزت الجمهورية الجديدة تقاليد المحسوبية البرازيلية. وقد ذكر فرانسيس هاغوبيان (Frances Hagopian) بأن «الوصول المضمون إلى موارد الدولة كان هو المقابل الذي جنته النخب التقليدية لقاء تأييدها للتحول الديمقراطي»[138]. فقد ضمنت معارضة الحكم التسلطي الديمقراطية بقيادة تانكريدو نيفيس (Tancredo Neves) وصولها إلى الحكم، من طريق التزامها بتقديم غنائم الدولة إلى النخب التقليدية التي كانت مؤيدة للحكم التسلطي في السابق. وقد مُنحت النخب مناصب سياسية، والحق في تعيين الموظفين في وظائف الدولة الاتحادية والمحلية، والأموال لإقامة مشاريع معينة، وهكذا دواليك. وبحسب هاغوبيان، فإن مجلس وزراء الدولة والمجلس الاتحادي يعتمدان اعتمادًا مباشرًا على المحسوبية. لذلك، فإن هذه الأجهزة لا تضع نصب عينيها في المقام الأول تنفيذ السياسات التي يجري إعدادها، بل إن شغلها الشاغل هو «تحويل الموارد إلى المجالات التي تدر على الوزراء والأمناء العامّين الذين يترأسونها عائدات سياسية أعظم»[139]. وقد تأثرت الأحزاب السياسية بالمحسوبية أيضًا؛ فهذه تدير أنشطتها بما يتناسب مع نظام تقاسم الغنائم هذا، وبذلك فإنها تشوه طبيعة التمثيل السياسي.

وخلال الفترات الرئاسية لكل من فرناندو كاردوسو (Fernando Cardoso) ولولا دا سيلفا (Lula da Silva)، أضحى تدخل الجيش وجماعات النخب الأخرى أقل مباشرة في العملية السياسية. ومع ذلك لا تزال البرازيل مصابة بتفشي الفساد وغياب الإصلاح الاجتماعي الجوهري. وإن كان الجيش قد ترك الحكم إلا أنه أسهم في تشكيل «القواعد السياسية الجديدة بطرق كفلت حماية معاقل المحسوبية المحافظة، من خلال توليفة مختلة من الرئاسوية (presidentialism) والتعددية الحزبوية (multipartism) والمحلية (localism)»[140].

قورنت سلطة النخب القديمة في أوروبا الشرقية، أي طبقة أصحاب الامتيازات (nomenklatura)، بسلطة العسكر في أميركا اللاتينية. فبينما تقلق ديمقراطيات أميركا اللاتينية من «مسألة العصابات»، تقلق الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية من «مسألة أصحاب الامتيازات»[141]. وتجد هذه البلدان نفسها بإزاء توازن حرج؛ فعندما تحتفظ النخب القديمة بدرجة عالية من النفوذ على سيرورة الانتقال، تكون النتيجة ديمقراطيات مقيدة، كالتي نجدها في سياق أميركا اللاتينية. وإن جردت هذه النخب القديمة من نفوذها، قد تستغل ما تبقى من مراكز سلطتها لزعزعة الديمقراطيات الجديدة الهشة[142].

أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فتهيمن النخب على العملية الديمقراطية هيمنة مباشرة، إذ تتركز السلطة في يد رئيس - زعيم - يدعم شبكة من العملاء السياسيين من خلال فتح المجال أمامهم للوصول إلى موارد الدولة. فما هي المشكلة؟ إحدى الإجابات المنطقية عن هذا السؤال قدمها ريتشارد ساندبروك (Richard Sandbrook) وغيره من الباحثين، وتشير إلى غياب الشرعية التي تتميز بها الدول الأفريقية بعد الاستعمار[143]. ففي فترة الاستقلال، لم تكن هناك قوى اجتماعية قوية قادرة على كبح القادة السياسيين وضبطهم. فضلًا عن أن هؤلاء القادة افتقدوا إلى الأسس الأخلاقية أو الأيديولوجية المشرِعة (legitimizing ideology) التي تخوّلهم مطالبة المواطنين والبيروقراطيين بالامتثال لهم. فشرعية ما قبل الاستعمار التقليدية لم تعد قاعدة ملائمة، وبالتالي كان نمط الحكومة التي شغلت هذا الفراغ من أنماط **الباتريمونيالية الجديدة** (Neopatrimonialism) (يجب فهم الباتريمونيالية الجديدة في ضوء الباتريمونيالية، وهو مصطلح استخدمه ماكس فيبر (Max Weber) لوصف أي نمط من أنماط الحكم الذي ينبثق عن عائلة ملكية لها حاكم يعامل شؤون الدولة وكأنها مسائل شخصية خاصة به. وتعد أنظمة الحكم الشخصي الراهنة في أفريقيا أمثلة على الباتريمونيالية الجديدة).

ويعتمد **الحكم الشخصي** (personal rule) على الولاء الشخصي للشخصية البارزة في النظام على نحو خاص، أي للزعيم. ويشغل كل المناصب الحساسة في الدولة، بيروقراطية أكانت

أم سياسية أم عسكرية أم في الشرطة، أتباعه الموالون له؛ أي الأقارب والأصدقاء وأبناء عشيرته وأفراد القبيلة. ويُعزّز ولاؤهم للزعيم عبر اشتراكهم في تقاسم غنائم المنصب[144].

وللزعيم شبكة من الروابط غير الرسمية، أو علاقات الراعي- الرعية (الزبائن) التي يوزع من خلالها شكلين رئيسين من الغنائم، وكلاهما ناتج عن تحكم الزعيم وأتباعه بالدولة. أولهما مداخل الوصول إلى موارد الدولة تكون على شكل وظائف وعقود وقروض مسهلة، وفرص لتحقيق مكاسب غير مشروعة، وغيرها، وثانيهما مداخل الوصول إلى موارد لا تسيطر عليها الدولة مباشرة لكنها خاضعة لتنظيماتها، مثل تصاريح الاستيراد والتراخيص التجارية.

أما العنصر الأخير في الحكم الشخصي، إضافة إلى الزعيم والمحسوبية، فهو قوات مسلحة موالية شخصيًا للنظام. فنظرًا إلى افتقار الدولة إلى الشرعية، وإقصاء عدد كبير من الناس من المكافآت الناتجة عن المحسوبية، يلجأ الحكام إلى استخدام القسر أو التهديد باستخدامه كي يحافظوا على بقائهم في السلطة. لذلك ينبغي علينا، عند تحديدنا لدرجة الديمقراطية في الدول الأفريقية، أن نقلل من تركيزنا على الفروق بين الأنظمة المدنية والأنظمة العسكرية، وأن نولي مزيدًا من الاهتمام للنفوذ السياسي المباشر وغير المباشر للقوات المسلحة[145].

وفي ظل خلفية من هذه الشاكلة بالتحديد، جاء تطور أنواع مختلفة من الديمقراطية الهشة والتسلطية في معظم الدول الأفريقية. وقد وُصفت دراسة تغير الأنظمة في أفريقيا، صوابًا، بأنها «دراسة انهيار الأنظمة الديمقراطية «الوصائية» (tutelary) التي بدأ عهدها في أثناء مرحلة إنهاء الاستعمار، وظهور أنماط مختلفة من الأنظمة التسلطية»[146]. وقد بات إدخال إجراءات أكثر ديمقراطية كأنظمة التعددية الحزبية والانتخابات الرئاسية المفتوحة أمرًا محتملًا، أو أنه دخل حيز التطبيق بالفعل، في العديد من الدول الأفريقية. لكن ترسيخ الديمقراطية سيتطلب إحداث تغييرات أعمق في بنية الحكم الشخصي[147].

تطور نوع مماثل من هيمنة النخب من طريق حاكم شخصي، أو عشيرة، في العديد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. فهناك نموذج أكثر اعتدالًا في جورجيا، فيما تقع بيلاروسيا ذات التسلطية البحت على الطرف المقابل. وفي ما بينهما تأتي كل من أرمينيا وأذربيجان وقرغيزستان وكازاخستان. ويُطرح هنا السؤال: لماذا يصوّت الناس لمصلحة الشيوعيين القدامى؟ والإجابة لأنهم يقدمون وعودًا بجعل الناس أثرياء؛ «إنهم مثال على النجاح: فأكثر من أي فئة اجتماعية أخرى يمكن تعيينها في أوروبا الشرقية، هناك اعتقاد بأن هؤلاء الشيوعيين السابقين هم من أحرز النجاح الأكبر في ظل النظام الجديد»[148]، فبدلًا من أن يمثلوا الماضي، صاروا مهندسي المستقبل. وتكمن المشكلة في أن عددًا محدودًا فحسب من أصحاب المشاريع الاستثمارية الجدد يتحلّى بمناقب رأسمالية تقليدية كالعمل بجدية، والأمانة، وتحمل المسؤولية. إنها «طبقة رجال أعمال فاسدة تربطها علاقات وثيقة بالطبقة

السياسية الفاسدة»، والنتيجة النهائية هي «بعض أشكال المشاريع الاستثمارية الخاصة القوية، وسوق ضبابية هائلة غير خاضعة للضرائب، وشركات عملاقة - بعضها ملك للدولة وبعضها خاص - تتمتع بعلاقات مغرقة في الفساد مع رجال سياسة أقوياء»[149].

ويرجّح تحليل حديث أن كُلًّا من روسيا وفنزويلا في طور التحول إلى «ديمقراطيات موجّهة» (managed democracy) ترفض التعددية السياسية الحقيقية وتمثيل المصالح المتنوعة:

إن استراتيجية تشافيز هي تشجيع الحد الأقصى من المواجهة والحراك السياسي؛ واستراتيجية الكرملين هي تشجيع الحد الأقصى من الإرباك والتجريد السياسي... ويتقن كلٌّ من تشافيز وبوتين فن توظيف الكلام الإنشائي الديمقراطي لتحقيق أهدافهما السياسية؛ يتمتع كلاهما بتأييد شعبي في استطلاعات الرأي القومية... وكلٌّ منهما يترأس نظامًا يشبه الديمقراطية في بعض أوجهه، لكن الواقع في كلتا الحالتين هو شبه احتكار للسلطة[150].

يتمتع كلٌّ من تشافيز وبوتين بإمكان الوصول بسهولة إلى الموارد التي تأخذ شكل الدولارات النفطية. وعندما يعتمد النظام على النفط، أو على إيرادات موارد معدنية أخرى، تكون للحكام فرص أفضل في تجاهل الضغط الشعبي. وتمثل هذه أيضًا مشكلة كبرى في الشرق الأوسط، حيث تكثر فيه إيرادات النفط والمعادن. فالحكام العرب «اكتسبوا الوسائل التي أتاحت لهم تشكيل طبقة محسوبية يساعدهم تأييدها في تجاوز الحاجة إلى الدعم الشعبي. ونظرًا إلى الموارد الوفيرة التي وُهبت للأنظمة العربية، ولتحررها من جميع احتمالات الضغط الشعبي، صار بمقدورها أن تتجاهل الرأي العام، وألا تقلق بشأن تحسين حكمها أو السعي وراء الدعم الشعبي»[151]. وفي الوقت الذي يبقى فيه العديد من مثل هذه البلدان تسلطيًا بشكل صارخ، انتقل بعضها إلى المنطقة الرمادية بما في ذلك المغرب، والأردن، والجزائر، ومصر، وإيران، واليمن.

وتَسِم، بِصفة مميزة، هيمنة النخب في العديد من البلدان في آسيا أيضًا، بما في ذلك إندونيسيا، وتايلند، وماليزيا، والهند، وكمبوديا. ففي هذه البلدان، غالبًا ما يكون لمالكي الأراضي والصناعيين نفوذ سياسي رئيس، وفي باكستان وبنغلادش على سبيل المثال، يُعد الجيش والجماعات المتدينة (الإسلاميون) فاعلين رئيسيين. وسوف نتطرق في الفصل الخامس إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهيمنة النخب في الهند.

وفي المجمل، فإن أشكالًا مختلفة من هيمنة النخب قد تعوق، أو حتى تمنع، مزيدًا من التحوّل الديمقراطي في معظم البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية.

الحراك والتنظيم الشعبي في النضال من أجل الديمقراطية

ترسم الأطروحات الثلاث التي عرضناها حتى الآن مشهدًا سوداويًا للغاية عن عمليات الانتقال الحالية إلى الديمقراطية. لكن ثمة جانبًا واعدًا يتعلق بالحراك والتنظيم الشعبي. فحتى عندما تهيمن النخب على عملية الانتقال، نجد مقدارًا من النشاط الشعبي الذي لا يستهان به؛ إذ يقوم الرجال والنساء العاديون، والعمال، والطلبة، والفلاحون، والموظفون الذين يخاطرون بنشر الدعاية ضد الأنظمة التسلطية، بتنظيم جماعات غير قانونية، وفي بعض الحالات، بمهاجمة رأس السلطة بشكل مباشر[152].

وفي بعض الأحيان، تتجمع حركات مختلفة معًا وتأخذ شكل التصعيد الشعبي عندما تنضم جماعات اجتماعية متنوعة، بعضها إلى بعض، مكونة كلًا واحدًا عظيمًا، وتطلق على نفسها مسمى «الشعب»، وتطالب بالديمقراطية وعزل الحكام القدامى[153]. لكن لب المسألة يكمن في أن عملية الحراك والتنظيم الشعبي هي أكثر من فوران سريع وعارم ينتهي أمره بسرعة. فهذه تبدأ في أثناء الحكم التسلطي، وتستمر في الوضع الجديد بعد أن تُجرى أول انتخابات. وبهذا المعنى، يتكون الحراك الشعبي الذي يقف وراء الانتقال إلى الديمقراطية من عنصرين مختلفين: الحركات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت كأنماط مختلفة من منظمات المساعدة الذاتية في أثناء الحكم التسلطي، والمجتمع المدني الذي يجري إحياؤه خلال فترة الانتقال.

ويشمل مفهوم «الحركة الاجتماعية الجديدة» مجموعة واسعة من التجمعات الريفية والحضرية. ففي سياق أميركا اللاتينية، ظهرت مشاريع المساعدة الذاتية المتعلقة بالسكن، والرعاية الصحية المجتمعية، والتعليم الشعبي، والتعاونيات الاستهلاكية والإنتاجية، والدفاع عن حقوق الأراضي الريفية، كما لا تزال تظهر أيضًا أنشطة من «الاحتجاج والصراع التي تهدف إلى التأثير في الهيئات الحكومية وفي السياسيين وإلى الضغط على هذه الأطراف»[154]. وفي أفريقيا، ظهرت جماعات مماثلة، إضافةً إلى الجمعيات العرقية وجمعيات القرابة والجماعات الإقليمية أو جماعات مسقط الرأس[155]. ويعود ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة غالبًا إلى الصعوبات التي أوجدها الحكم التسلطي؛ فجمعيات المساعدة الذاتية ما هي إلا استراتيجية للخلاص. وتعمل بعض المنظمات في أفريقيا خارج نطاق الاقتصاد الرسمي، في محاولة منها لتلبية الاحتياجات الأساسية محليًا، أو بالتعاون مع المجتمعات الأهلية القريبة منها[156].

وخلال المرحلة الانتقالية، تنضم إلى هذه الحركات الاجتماعية الجديدة جماعات حقوق الإنسان، ولجان العفو العام، وجمعيات مدنية أخرى؛ ففي بعض بلدان أميركا اللاتينية، كان للجنتي العدالة والسلام التابعتين للكنيسة الكاثوليكية، شأن بارز. فانتقادهما لانتهاكات النظام التسلطي إلى جانب مطالبتهما بالديمقراطية، ساعدا في تأمين الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية الأساسية. وأخيرًا، خلال عملية الانتقال، تعود منظمات المجتمع

المدني التي تعرضت للقمع في أثناء الحكم التسلطي إلى الظهور من جديد على الساحة السياسية، بما في ذلك النقابات العمالية، والجمعيات المهنية (المحامون والمهندسون والاختصاصيون الاجتماعيون، والصحافيون، وغيرهم)، والمؤسسات الجامعية.

ثمة تصور أوسع لظهور مجتمع مدني أقوى في سياق النضال من أجل الديمقراطية، إذ تشكل هذه المؤسسات المتنوعة المجتمع التعددي الذي يُعد شرطًا أوليًا مهمًا لديمقراطية مزدهرة؛ ذلك أنها تنشئ مراكز نفوذ بعيدًا من الدولة. علاوة على ذلك، فإن التنظيمات الداخلية لمثل هذه المؤسسات تتيح الفرص لتثقيف المواطنين في كيفية اتخاذ القرارات الديمقراطية. وبهذا المعنى، تعمل هذه المؤسسات باعتبارها «المهد للديمقراطية»[157].

لذلك، فإن الانتقال إلى الديمقراطية يخلق بيئة أكثر انفتاحًا، تكون فيها لجمعيات المجتمع المدني إمكانات أفضل للعمل. لكن التغيرات التي تطرأ على المجتمع تطرح تساؤلات حول العلاقة بين الحركات والأحزاب السياسية الناشئة. ففي حالات كثيرة، كانت الحركات الاجتماعية الجديدة منظمة تنظيمًا يتعارض مباشرة مع جهاز الدولة، ومع السياسات الحزبية التقليدية. مع ذلك، يبدو أن الانخراط النشط في الأحزاب السياسية هو أفضل السبل لتأييد الديمقراطية الوليدة.

في البرازيل على سبيل المثال، قسّمت هذه المسألة حركات القواعد الشعبية، لكن ثمة أدلة على أن عددًا كبيرًا من الناشطين انخرطوا في السياسة الحزبية منذ مطلع الثمانينيات. وقد رأى بعض المراقبين بأن هذا التيار مؤشر على التعزيز الجوهري للنظام الحزبي البرازيلي، لأنه يسهم في دفع الأحزاب بعيدًا من دورها السابق كآلات للمحسوبية تتمحور حول الإعلاء من شأن قادة بأعينهم. وبعبارة أخرى، تحدث مأسسة للنظام الحزبي، وهو ما يوفر أساسًا أقوى للديمقراطية في البرازيل: «إن انخراط حركة الناشطين في النظام الحزبي... أوجد تماسكًا أيديولوجيًا وهيكلة للنظام، وهو أمر مبتكر للغاية في السياسيات البرازيلية»[158].

اختلف نسق الحراك والتنظيم الشعبي في الانتقالات الشرق أوروبية اختلافًا جذريًا عن نسق أميركا اللاتينية. ففي أوروبا الشرقية، كانت جمعيات المجتمع المدني شبه منعدمة قبل بدء الانتقالات (الكنيسة هي الاستثناء الرئيس الوحيد). ذلك أن جميع مظاهر حياة الناس، من المهد إلى اللحد، دارت في سياق المنظمات المتصلة بجهاز الحزب - الدولة. ولم تأت المطالب الديمقراطية من خليط من المؤسسات المختلفة، خصوصًا أن هذه المؤسسات لم تكن موجودة أصلًا. وتمثل الخط الفاصل الحاسم في التمييز بين الـ «هُم»، أي نخب الحزب - الدولة، والـ «نحن»، أي الشعب. لقد جاءت المطالب الديمقراطية من الشعب، والبنى التنظيمية المرتبطة بتصفية الحسابات الشاملة هذه؛ فالتنظيمات الشعبية شملت، بكل بساطة، الشعب كله؛ كالمنبر المدني (Civil Forum) في تشيكوسلوفاكيا، ومنتدى نيوس (Neues Forum)

في ألمانيا الشرقية، وحركة تضامن (Solidarity) في بولندا. لكن مطالب الشعب كانت من أجل الحق في التنظيم ضمن إطار مجتمع مدني، أي الحق في تأليف جمعيات بعيدًا من سيطرة الحزب - الدولة وتدخله. وانطلقت هذه العملية بالفعل، خصوصًا في ظل التغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي تطرقنا إليها آنفًا، ومن الواضح أنها التزام طويل الأمد؛ وقد غامر أحد الباحثين بالقول إنها ستحتاج إلى جيل على الأقل[159].

إن فورة النشاط الشعبي التي وصفناها بشكل مقتضب هنا لا تنطبق بالتساوي على جميع الانتقالات الراهنة إلى الديمقراطية. ففي حالات كثيرة في أفريقيا وأماكن غيرها، كانت التوجهات الديمقراطية شأنًا حضريًا بامتياز، وكان النشاط الشعبي متفرقًا. ومع ذلك فالمشهد العام واضح: يرافق الانتقالات إلى الديمقراطية تصعيد حاسم في الحراك والتنظيم الشعبي. ويحدث تعزيز كبير للمجتمع المدني، وهو ما يحسّن أوضاع الديمقراطية، وفي الوقت ذاته، يجعل العودة إلى الحكم التسلطي أمرًا أكثر صعوبة.

غير أن الانتقال إلى الديمقراطية يخلق، في الوقت نفسه، بيئة سياسية جديدة تضع الحركات الشعبية أمام تحديات جديدة. فنقطة الالتقاء حول عدو مشترك - الحكومة التسلطية - لم تعد موجودة. وبهذا يتحول التحدي من التعاون من أجل هدف مشترك، يتمثل في خلع الحكام القدامى، إلى العمل من أجل مأسسة المنافسة الديمقراطية بين مصالح الجماعات المتنوعة من السكان ورؤاها. ومن ثم فإن المسؤوليات الملقاة على عاتق الأطراف الفاعلة الرئيسة لمواجهة هذا التحدي مختلفة عن تلك التي تطلبتها مرحلة الانتقال نفسها. فعلى هذه الأطراف الفاعلة، وفقًا لأحد الباحثين من أميركا اللاتينية، أن «تبرهن على القدرة على التمييز بين القوى السياسية بدلًا من ضمها جميعًا في ائتلاف كبير، وعلى قدرتها على تحديد المشاريع السياسية المتنافسة وتوجيهها بدلًا من السعي إلى إقصاء الإصلاحات التي قد تُحدث انشقاقًا عن جدول الأعمال، وعلى الاستعداد لمعالجة الإصلاحات التي تتزايد بشكل تدريجي... بدلًا من تأجيلها إلى موعد لاحق»[160]. بعبارة أخرى، إن الحراك والتنظيم الشعبي في حد ذاته يحسّن من آفاق الديمقراطية، لكن الطريقة التي تستثمر بها سلطة الشعب هذه تعد عنصرًا حاسمًا في العملية الصعبة التي ستحدد ما إذا كانت الديمقراطية ستُرسَّخ أم لا.

خلاصة

أكدنا في هذا الفصل أن مفهوم «الانتقال» قد استُبدل بـ «الجمود»، ما يضع بلدانًا بعينها في المنطقة الرمادية بين الديمقراطية الكاملة والتسلطية الصرفة. وقد دعمنا هذا الرأي بتوضيح الخصائص النمطية لتلك الأنظمة؛ فهي ديمقراطيات انتخابية، وهي دول ضعيفة حتى النخاع، وهي دول تهيمن فيها غالبًا النخب. والخاصية الإيجابية الوحيدة للانتقال هي أن

عملية الحراك والتنظيم الشعبي في النضال من أجل الديمقراطية تكون قد بلغت مستويات أعلى من أي وقت مضى، ما يجعل الارتداد إلى التسلطية أمرًا أكثر صعوبة.

وعمومًا، يجب علينا أن نقف موقف الشك إزاء الآفاق المستقبلية للعديد من الديمقراطيات الجديدة. فالنفوذ القوي للنخب في المراحل المبكرة من الابتعاد عن التسلطية يمكن أن يقود إلى عدم استقرار في وقت لاحق، وإلى جمود يمنع مواصلة تطوير الديمقراطية وتعزيزها. يضاف إلى ذلك أن الشروط المثلى لترسيخ الديمقراطية ليست متوافرة في الأغلبية العظمى من الديمقراطيات الجديدة. وأخيرًا، فإن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في هذه البلدان تجعل العبور السلس نحو ديمقراطية راسخة أمرًا يكتنفه كثير من الصعوبات.

تتمكن جماعات من الأطراف الفاعلة قوية الإرادة من ترسيخ الديمقراطية في بعض البلدان، على الرغم من الأوضاع السلبية عمومًا. والانتقال في إسبانيا مثال على ذلك، وكذلك بعض الانتقالات في أوروبا الشرقية، بما في ذلك هنغاريا (المجر)، وجمهورية التشيك، وبولندا. لكن هذه البلدان يُقدّم إليها أيضًا الحافز الخارجي من المجتمع الأوروبي، الذي طالب بالتحوّل الديمقراطي كشرط لقبول عضويتها؛ أما في العالم النامي، فإن عددًا قليلًا فقط من البلدان تتهيأ فيه الأحوال المواتية بشكل معقول للترسيخ الديمقراطي.

إن المشهد العام أشد قتامة؛ ففي معظم الحالات، يبدو أن المعوقات ترجح عدم مواصلة تطوير التوجهات الديمقراطية الهشة التي حدثت في السنوات الأخيرة، إضافة إلى عدم ترسيخها. وقد ألهمت هذه التوجهات ما لا حصر له من التحليلات المعنية بالانتقال إلى الديمقراطية. ومما يؤسف له هو وجود خطر وشيك من أن يجد المحللون أنفسهم قريبًا بصدد مناقشة التفسخ الديمقراطي بدلًا من الترسيخ الديمقراطي.

(111) Terry Lynn Karl, «From Democracy to Democratization and Back: Before Transitions from Authoritarian Rule,» Stanford, CDDRL Working Paper; 45, 2005, p. 9.

(112) Ghia Nadia, «How Different are Postcommunist Transitions,» *Journal of Democracy,* vol. 7, no. 4 (1996), pp. 15-29.

(113) انظر:

Karl, «From Democracy to Democratization and Back: Before Transitions from Authoritarian Rule,» p. 9,

حول انخفاض نوعية العديد من الانتخابات راجع:

Thomas Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve* (Washington, D. C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999).

(114) Robert A. Dahl, «Democracy and Human Rights under Different Conditions of Development,» in: Asbjørn Eide and Bernt Hagtvet, eds., *Human Rights in Perspective: A Global Assessment* (Oxford: Blackwell, 1992), p. 246.

(115) Andreas Schedler, «The Menu of Manipulation,» *Journal of Democracy,* vol. 13, no. 2 (2002), pp. 39-40.

(116) Guillermo O'Donnell, «Delegative Democracy,» *Journal of Democracy*, vol. 5, no. 1 (1994), pp. 55-70.

(117) Ivan Krastev, «Democracy's 'Doubles',» *Journal of Democracy,* vol. 17, no. 2 (2006), pp. 52-62.

(118) Fareed Zakaria: «The Rise of Illiberal Democracy,» *Foreign Affairs,* vol. 76, no. 6 (1997), pp. 22-43, and *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York: Norton, 2003).

(119) Zakaria, «Rise of Illiberal Democracy,» p. 1.

(120) في عام 1997، وجد زكريا بأن نصف البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية أظهرت أداء أفضل على مستوى الحريات السياسية منه على مستوى الحريات المدنية. وبعد ما

يقارب العشر سنوات، عانت معظم البلدان التي كان أداء الحريات المدنية فيها سيئاً من مشكلات في الحريات السياسية، انظر:

Freedom House, *Freedom in the World 2006* (Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2006).

(121) Thomas Carothers, «The End of the Transitions Paradigm,» *Journal of Democracy,* vol. 13, no. 1 (2002), pp. 5-21.

(122) Ibid., p. 9.

(123) Ibid., pp. 9-10.

(124) Carothers, «The End of the Transitions Paradigm,» p. 18.

(125) يتبع هذا الإجراء ما اقترحه لاري دايمند في:

Larry Diamond, «Thinking about Hybrid Regimes,» *Journal of Democracy,* vol. 13, no. 2 (2002), pp. 21-35.

انظر أيضًا:

Jørgen Møller, «The Gap between Liberal and Electoral Democracy Revisited: Some Conceptual and Empirical Clarifications,» EUI Working Papers; 1, 2006.

(126) انظر:

Robert A. Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven: Yale University Press, 1989), p. 314,

راجع كذلك الجزء المعني بالشروط المسبقة للديمقراطية في الفصل الثاني من هذا المجلد.

(127) بعض ما يتبع يبني على ما جاء في كتابي الاثنين:

Georg Sørensen, *Changes in Statehood: The Transformation of International Relations* (Basingstoke, U. K.: Palgrave Macmillan, 2001), and *The Transformation of the State: Beyond the Myth of Retreat* (Basingstoke, U. K.: Palgrave Macmillan, 2001).

(128) Peter B. Evans [et al.], eds., *Bringing the State Back in* (London: Cambridge University Press, 1985), p. 50.

(129) Gordon White, «Developmental States and Socialist Industrialization in the Third World,» *Journal of Development*

Studies, vol. 21, no. 1 (1984), p. 100.

(130) S. N. Ndegwa, «Citizenship and Ethnicity: An Examination of Two Transition Moments in Kenyan Politics,» *American Political Science Review,* vol. 91, no. 3 (1997), p. 601.

(131) انظر مثلًا:

Earl Conteh-Morgan, *Democratization in Africa: The Theory and Dynamics of Political Transitions* (Westport, Conn.: Praeger, 1997).

(132) Marina Ottaway, «Democratization in Collapsed States,» in: W. I. Zartman, ed., *Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority* (Boulder: Lynne Rienner, 1995), p. 235.

(133) H. Bienen and J. Herbst, «The Relationship between Political and Economic Reform in Africa,» *Comparative Politics,* vol. 29, no. 1 (1996), p. 35.

(134) Francis Fukuyama, «'Stateness' First,» *Journal of Democracy,* vol. 16, no. 1 (2005), p. 84.

(135) Francis Fukuyama, *State Building: Governance and World Order in the Twenty-First Century* (London: Profile, 2004).

(136) بعض ما يتبع يبني على كتاب:

Georg Sørensen, «Democracy and the Developmental State,» (Mimeograph, Institute of Political Science, University of Aarhus, 1991).

(137) Frances Hagopian, «'Democracy by Undemocratic Means?': Elites, Political Pacts, and Regime Transition in Brazil,» *Comparative Political Studies,* vol. 23, no. 2 (1990), pp. 154-157.

(138) Ibid., p. 157.

(139) Ibid., p. 159.

(140) Karl, «From Democracy to Democratization and Back: Before Transitions from Authoritarian Rule,» p. 28.

(141) Terry Lynn Karl and Philippe C. Schmitter, «Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe,» *International Social Science Journal*, vol. 128 (1991), pp. 269-284.
(142) Lucan Way, «Authoritarian State Building and the Sources of Regime Competitiveness in the Fourth Wave,» *World Politics* (January 2005), pp. 231-261.
(143) Richard Sandbrook: *The Politics of Africa's Economic Stagnation* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985); «The State and Economic Stagnation in Tropical Africa,» *World Development,* vol. 14, no. 3 (1986), pp. 319-332; Goran Hyden, *No Shortcuts to Progress: African Development Management in Perspective* (London: Heinemann, 1983), and Robert Jackson and Carl G. Rosberg, *Personal Rule in Black Africa: Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant* (Berkeley: University of California Press, 1982).
(144) Sandbrook, «The State and Economic Stagnation in Tropical Africa,» p. 324.
(145) Sandbrook, «The State and Economic Stagnation in Tropical Africa.»
(146) Ruth Berins Collier, *Regimes in Tropical Africa: Changing Forms of Supremacy, 1945-75* (Berkeley: University of California Press, 1975), p. 22.
(147) لعرض واف عن الوضع في أفريقيا انظر:
Nicolas van de Walle, «Africa's Range of Regimes,» *Journal of Democracy,* vol. 13, no. 2 (2002), pp. 66-80.
(148) Anne Applebaum, «Central Europe: Nice Guys Finish Last,» in: Roger Kaplan [et al.], eds., *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties, 1995-1996* (New York: Freedom House, 1996), pp. 24-30.
(149) Applebaum, «Central Europe: Nice Guys Finish Last,» p. 27.

(150) مُقتبس من:

Ivan Krastev, «Democracy's 'Doubles,'» *Journal of Democracy,* vol. 17, no. 2 (2006), pp. 52-62.

(151) Burhan Ghalioun, «The Persistence of Arab Authoritarianism,» *Journal of Democracy,* vol. 15, no. 4 (2004), p. 129.

(152) Juan J. Linz, «Transitions to Democracy,» *The Washington Quarterly*, vol. 3, Issue 3 (1990), p. 152.

انظر أيضًا:

Peter Von Doepp, «Political Transition and Civil Society: The Cases of Kenya and Zambia,» *Studies in Comparative International Development,* vol. 31, no. 1 (1996), pp. 24-47; Patricia L. Hipsher, «Democratization and the Decline or Urban Social Movements in Chile and Spain,» *Comparative Politics,* vol. 28, no. 3 (1996), pp. 273-297, and J. Cherry [et al.], «Democratization and Politics in South African Townships,» *International Journal of Urban and Regional Research* 24, no. 4 (2000), pp. 889-905.

(153) Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 54.

(154) David Lehmann, *Democracy and Development in Latin America* (Cambridge: Polity, 1990), p. 150.

(155) Naomi Chazan, «The New Politics of Participation in Tropical Africa,» *Comparative Politics,* vol. 14, no. 2 (1982), p. 172.

(156) Sandbrook, *The Politics of Africa's Economic Stagnation,* p. 148.

(157) Sandbrook, «Liberal Democracy in Africa: A Socialist-Revisionist Perspective,» p. 262.

(158) Rochon and Mitchell, «Cultural Components of the Consolidation of Democracy in Brazil,» p. 17.

(159) Ralf Dahrendorf, Lecture on Eastern Europe, University of Oslo, 1990.

(160) Terry Lynn Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» *Comparative Politics,* vol. 23, no. 1 (1990), p. 17.

الفصل الرابع: ترويج الديمقراطية من الخارج

لترويج الديمقراطية من الخارج تاريخ طويل. ففي عام 1917، أراد الرئيس وودرو ويلسون جعل العالم «مكانًا آمنًا للديمقراطية». وقد تحدث عن «حق الأمم الكبيرة منها والصغيرة، وعن حق الإنسان في كل مكان، في اختيار أسلوب الحياة والحكم الخاص بهم»[161]. إلا أن آمال ويلسون خابت في ضوء الواقع المرير الذي نشأ عن النزاعات الدولية والحروب في العقود اللاحقة. ولم يُثمر الجهد الكبير الذي بُذل في هذا الاتجاه إلا في سياق إنهاء الاستعمار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. واستمد هذا الاتجاه ديمومته من الاعتقاد الليبرالي بأن «البركات تأتي مجتمعة»، إذ ساد الاعتقاد آنذاك أن من شأن عمليتي التحديث والتنمية الشاملتين في البلدان النامية حديثة الاستقلال أن تؤدي، وعلى نحو شبه تلقائي، إلى التحوّل الديمقراطي. فالنمو الاقتصادي يجلب معه بنية اجتماعية أكثر تمايزًا، ومستوى أعلى من التعليم، وطبقة وسطى أقوى، ومجتمعًا مدنيًا أكثر حيوية، وهذه كلها عوامل تسهم في ترويج الديمقراطية[162]. غير أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية، كما بينت ذلك الأنظمة العسكرية التي حكمت في العديد من بلدان أميركا اللاتينية في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته. فما أسفرت عنه تلك التجربة هو برامج تنشر بشكل مباشر الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أما الرئيس ريغان، فقد أطلق برنامجًا عالميًا لترويج الديمقراطية في بداية الثمانينيات، واقترح «دعم البنية التحتية للديمقراطية، أي نظام الصحافة الحرة، والنقابات، والأحزاب السياسية، والجامعات والذي يسمح لأي شعب باختيار طريقته في تنمية ثقافته الخاصة به، وتسوية خلافاته بالوسائل السلمية»[163]. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه أدى إلى إنشاء الصندوق الوطني للديمقراطية (National Endowment for Democracy) الذي ركز في مراحل عملياته الأولى على مناهضة الشيوعية، وهي غاية لم يكن من المستبعد أن تنطوي على تأييد أنظمة تسلطية مناهضة للشيوعية وبرامج معادية للجماعات اليسارية. لذا، فإن الجزء المعني بترويج الديمقراطية في هذه البرامج كان مقيدًا في بعض الأحيان، نتيجة مخاوف أخرى. غير أن جُهدًا أوسع وأكثر عالمية يهدف إلى الدفع بالديمقراطية إلى الأمام باتَ بندًا رئيسًا على جدول أعمال كل من الولايات المتحدة وغيرها من الديمقراطيات الغربية بعد انتهاء الحرب الباردة. فأوروبا الشرقية أصبحت اليوم منطقة مركزية لجذب مساعدات

الديمقراطية، كما انطلق العديد من المشاريع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي غيرها من مناطق العالم الثالث.

ومع مطلع القرن الواحد والعشرين، أضحى نشر الديمقراطية همًا عالميًا. ففي حزيران/ يونيو من عام 2000، اجتمع في وارسو مجتمع الديمقراطيات (Community of Democracies)، وهو منتدى عالمي جديد يتكون من أكثر من 120 بلدًا، واعتمد إعلان وارسو (Warsaw Declaration) الذي ألزم البلدان بالعمل سوية لنشر الديمقراطية وتوطيدها. وقد اقتبسنا جزءًا من الإعلان في الإطار (4-2).

الإطار (4-1): مساعدات الديمقراطية في تسعينيات القرن العشرين

انتشرت مساعدات الديمقراطية انتشارًا واسعًا في مطلع تسعينيات القرن العشرين. فمع انتهاء الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين، وتفكك الاتحاد السوفياتي، والتسارع المندفع لما أطلق عليه المتحمسون اسم «الثورة الديمقراطية العالمية»، صارت معونة الديمقراطية في الخارج فجأة موضع اهتمام بالغ لصناع السياسات في الولايات المتحدة الأميركية. فقد امتدت معونات الولايات المتحدة للديمقراطية بسرعة في بداية التسعينيات إلى أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفياتي السابق، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتوسعت في أميركا اللاتينية وآسيا، وتسللت إلى الشرق الأوسط. ودخلت أطراف أخرى من الولايات المتحدة على الساحة سعيًا وراء الشهرة. وبحلول منتصف التسعينيات، اكتسحت معونات الولايات المتحدة للديمقراطية أنحاء العالم النامي وعالم الشيوعية سابقًا، وباتت جزءًا مقبولًا من المعونات الخارجية الأميركية والسياسة الخارجية.

المصدر:

Thomas Carothers, *Aiding Democracy Abroad*: *The Learning Curve* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999), p. 40.

الإطار (4-2): إعلان وارسو

يؤكد مجتمع الديمقراطيات عزْمَنا على العمل سوية لنشر الديمقراطية وتوطيدها، مع إدراكنا أننا نمر بمراحل مختلفة في تطورنا الديمقراطي. وسوف نتعاون لترسّخ المؤسسات الديمقراطية ونوطّدها، مع احترامنا الشديد للسيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وهدفنا هو دعم الالتزام بالقيم والمعايير الديمقراطية المشتركة... سوف نشجع القادة السياسيين على المحافظة على قيم التسامح والتسوية التي تستند إليها الأنظمة الديمقراطية الفعالة، وعلى نشر احترام التعددية، وذلك لنمكن المجتمعات من الاحتفاظ

بطابعها متعدد الثقافات، وفي الوقت نفسه المحافظة على الاستقرار والتماسك الاجتماعيّين... وسوف ندعم أيضًا المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، والمنظمات غير الحكومية، ونقابات العمال وجمعيات رجال الأعمال، ووسائل الإعلام المستقلة، بحيث تمارس حقوقها الديمقراطية. إنّ مشاركة جميع شرائح المجتمع رجالًا ونساءً، على نحوٍ يتّسم بالوعي والدراية في حياة البلد الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك الأشخاص الذين ينتمون إلى جماعات الأقليات، هو أمر لا غنى عنه لديمقراطية حيوية ومعمرة.

المصدر: مقتبس من إعلان وارسو،

<http://www.state.gov/g/drl/rls/26811.htm>.

أكثر من 120 بلدًا تشجّع الديمقراطية بعزيمة؟ هذا أمر حسن يصعب تصديقه. وفي الجزء التالي من هذا الفصل سوف نتوقف عند الآراء الرئيسة المشككة في ترويج الديمقراطية من الخارج. وسنرجح بأن ترويج الديمقراطية من الخارج أمر ممكن حتى وإن وقفت في وجهه العقبات. ومن ثم، سوف نلقي نظرة على المشكلات التي تواجه دعم التوجهات الديمقراطية، وآفاق هذا الدعم، مع تركيزنا على الانتخابات، وعلى التحديات الجمة التي تواجه تأييد ترسيخ الديمقراطية. وسوف نولي عناية خاصة بالشروط المُسبقة المحلية التي تتطلبها الديمقراطية، وكذلك بالتوازن الدقيق الذي يجب على الجهات الخارجية ضبطه بين التأثير في عملية التحوّل الديمقراطي من جهة، وترك السيطرة النهائية للقوى الداخلية من جهة أخرى.

الجهات الخارجية والديمقراطية: هل من تناقض في المصطلحات؟

يبدو في ترويج الديمقراطية من الخارج تناقضًا على مستوى المصطلحات. فإن كان جوهر الديمقراطية هو أن تستند سلطة الحكومة إلى إرادة الشعب، وأن تخول مبدئيًا انتخابات حرة ونزيهة ممثلي الشعب، فأنى للجهات الخارجية أن تؤثر في السيرورة في المقام الأول من دون أن تلحق بها تهمة اللاديمقراطية؟ مما لا شك فيه أن الأطراف الأجنبية الفاعلة، إن تولت زمام الأمور وهيمنت عليها هيمنة تامة، عانت الديمقراطية نفسها من هذه الهيمنة. لكن هذا ليس بالضرورة فحوى مفهوم ترويج الديمقراطية. فإن ساعدت الجهات الخارجية في الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة، وإن هي مكنت الشعب تمكينًا ناجحًا في المجتمع المدني، بتوفيرها التعليم والمعلومات وغيرها من وسائل المشاركة الفعالة، صار بمقدورها عندئذٍ المساعدة في ترويج الديمقراطية.

وثمة إشكالية أخرى في الفكرة القائلة بأن الديمقراطية لا يمكن أن تنمو إلا من الداخل، وأن القوى الخارجية يجب أن تبقى بعيدًا عن المشهد العام. إن مثل هذا التوجه يقلل من مدى الاعتماد المتزايد لأي نظام سياسي في العالم على محيطه الخارجي. فبالنسبة إلى العديد من دول العالم الثالث، يتكون جزء كبير من ميزانياتها من معونات التنمية (development aid)

التي تقدمها الجهات المانحة الخارجية، كما تعتمد اقتصاداتها اعتمادًا كبيرًا في صلاتها على السوق العالمية. وقد برهنت نهاية الحرب الباردة على أن التغيير السياسي في بلدٍ بعينه (أو منطقة بعينها) مؤثر رئيس على التنمية السياسية في بلدان أو مناطق أخرى (انظر الفصل الثاني)[164]. علاوة على ذلك، فإن ما يسمى «محليًا» أو «داخليًا» في مقابل ما يسمى «دوليًا» أو «خارجيًا» ليس معطى ثابتًا؛ فأغلب بلدان العالم الثالث اكتسبت مجالها المحلي في فترة الاستقلال. أما قبل ذلك، فكانت جزءًا من المجال المحلي لأوطان مستعمريها؛ وقد خلفت تلك التجربة في هذه البلدان ميزات مواتية نوعًا ما لانتهاج الديمقراطية. وفي المجمل، ينبغي علينا ألا نغالي في مفهوم الفضاء «المحلي» المعزول عزلة تامة عن كل شيء. ويترتب على ذلك أنّ الجهد المبذول «من الخارج» الموجّه لتعزيز الديمقراطية ليس إلا جزءًا من نسق أكبر من العوامل «الدولية» التي تؤثر في التنمية، في المجال «الداخلي» الخاص بكل بلد.

وتستطيع الأطراف الفاعلة الخارجية أن تساعد الديمقراطية وإرساء التحول الديمقراطي في بلدان بعينها، وتستطيع أن تعوقها، وهو ما يقودنا إلى السؤال عمّا إذا كان التركيز على تعزيز الديمقراطية هو في المقام الأول مجرد كلام إنشائي مُنمق رُوّج له سعيًا وراء مصالح قومية ضيقة[165]. ففي أثناء الحرب الباردة، كانت القوى العظمى تبحث قبل كل شيء عن حلفاء لها في العالم الثالث، غير آبهة ما إذا كان شركاؤها ديمقراطيين أم لم يكونوا. وقد انتصر منطق القوة والمصلحة القومية، بمعنى أن الولايات المتحدة قد أيدت أنظمة غير ديمقراطية في أميركا اللاتينية، والشرق الأوسط، وغيرها؛ أما أن يؤيد الاتحاد السوفياتي اللاديمقراطية في العالم الثالث فأمر أقل إثارة للاستغراب، نظرًا إلى وضعه باعتباره دكتاتورية شمولية.

وكما أشرنا آنفًا، فإن انتهاء الحرب الباردة أبعد ضغوط التنافس بين القوى العظمى، ووطد توجهًا في السياسات كان قد شق طريقه في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية: إنه التركيز على تأييد التحوّل الديمقراطي وحقوق الإنسان. وبطبيعة الحال، فإن المصالح القومية الأخرى لم تكن غائبة تمامًا عن المشهد العام؛ إنها حاضرة دومًا. والسؤال المحوري هنا هو: هل كان السياق الجديد أكثر مواتاة لتعزيز الديمقراطية الحقيقية؟ يجيب بعض المراقبين بالإثبات، بينما يبقى بعضهم الآخر متشككًا[166]. ويتهم بعضهم الولايات المتحدة باستمرارها في اتباع السياسات نفسها التي لطالما اتبعتها، على غرار تأييد النخب الصديقة في بلدان أخرى، مع صبغها بتعديل جديد: يجب على النخب أن تؤيد قواعد اللعبة الديمقراطية الليبرالية الأساسية. وفي تحليل عميق يؤكد وليام إ. روبنسون (William I.

(Robinson) أن الولايات المتحدة تؤيد الديمقراطية الهشة (low-intensity democracy) كما هو موضح في الإطار (4-3)[167].

هذا وقد وجهت تهمة مماثلة من نشر «الديمقراطية الهشّة» إلى فرنسا، في سياق سياساتها في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية (الفرنكوفونية)[168].

الإطار (4-3): الديمقراطية الهشة

في أنحاء العالم كافة، تنشر الولايات المتحدة حاليًا صيغتها من «الديمقراطية»، بوصفها وسيلة لتخفيف الضغط عن الجماعات الخاضعة، بهدف إحداث تغيير جوهري على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي. إلا أن الباعث على «ترويج الديمقراطية» هذا هو إعادة ترتيب الأنظمة السياسية في المناطق الهامشية وشبه الهامشية من «النظام العالمي»، وذلك لضمان تحقيق الهدف الضمني، المتمثل في المحافظة على المجتمعات غير الديمقراطية أساسًا ضمن نظام دولي غير عادل. ولا يهدف ترويج «الديمقراطية الهشة» هذا إلى التخفيف من التوترات الاجتماعية والسياسية التي ينتجها الوضع الراهن ذو الأسس النخبوية وغير الديمقراطي، بقدر ما يستهدف قمع تطلعات العامة والجماهير إلى تحول ديمقراطي تام يتماشى مع النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين.

المصدر: نُقل بتصرف عن:

William I. Robinson, *Promoting Polyarchy: Globalization, US Intervention, and Hegemony* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 6.

ومع الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، أدخل بُعد جديد إلى مشروع نشر الديمقراطية. فمن ناحية، قادت الهجمات الولايات المتحدة إلى التركيز على استخدام معوناتها الخارجية لـ «تعزيز الحرية ودعم أولئك الذين يناضلون سلميًا من أجلها، وحرصت على أن تكافئ الأمم التي تتحرك باتجاه الديمقراطية على ما تتخذه من خطوات في ذلك الاتجاه»[169]. ومن جهة أخرى، جددت الهجمات شبح الحرب الباردة، بمعنى أن «الحرب على الإرهاب» قد تتطلّب علاقات ودية مع الأنظمة غير الديمقراطية في باكستان، ومصر، وغيرهما. وعلى المدى الطويل، فما من شك بأن إنشاء الأنظمة السياسية الأكثر ديمقراطية سيساعد في محاربة التطرف والإرهاب (الإطار 4-4).

غير أن سيرورات التحوّل الديمقراطي على المديين القصير والمتوسط، يمكن أن تفاقم الصراع والتوترات داخل المجتمعات. ذلك أن التحوّل الديمقراطي يغيِّر بنية السلطة السائدة، مهددة بذلك الوضع السياسي للنخب العريقة ومكاسبها، والتي تسعى بدورها إلى حماية مناصبها ومداخلها إلى السلطة. وبسعيها هذا، فإن هذه النخب قد تلجأ إلى الاختلافات الدينية

أو العرقية لحشد التأييد أو لخلق مناخ من الفوضى والعنف يحبطان أي تغيير آخر لمصلحة المحافظة على الوضع القائم(170).

إضافة إلى ما سبق، فإن الصراع والتوتر قد ينشآن أيضًا كردّة فعل على الجهد الذي تبذله بلدان غريبة بهدف تعزيز الديمقراطية.

أين تترك هذه الأصوات المتشككة جُهد تعزيز الديمقراطية؟ أولًا، قد يكون في تهمة التأييد المنحاز للديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب بعض المبالغة؛ لأن التمييز بين هيمنة النخب وهيمنة الجماهير أقل وضوحًا مما يبدو عليه الأمر. فبعض الإدارات الحكومية (administrations) تحظى بتأييد كل من النخب وأغلبية السكان، كما تبين حالة البرازيل، وتشيلي، وجنوب أفريقيا، حيث ينعكس هذا التأييد واسع النطاق على سياسات هذه الحكومات. من ناحية أخرى، تفتح الديمقراطية باب اللايقين الذي يشوبه الحذر على العملية السياسية (انظر الفصل الثاني)، وذلك من خلال فتح قنوات الضغط الشعبي على مركز الحكم (rulership)، ومن شأن هذا أن يدفع بعيدًا عن «الديمقراطية الهشة»، بل حتى الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب يمكن دفعها باتجاه اتخاذ التدابير الإصلاحية الأكثر فاعلية، وبهذا المعنى تصبح أكثر استجابة لاحتياجات الجماهير.

الإطار (4-4): طرائق الحدّ من التطرف في الديمقراطية

- وجود سبل لتغيير الحكم سلميًا. يستطيع العامة أن يعزلوا القادة، وأن يحدثوا تغيرًا في السياسات من دون أن يخاطروا بخلق أزمة سياسية واسعة النطاق.
- وجود قنوات للمعارضة والنقاش السياسي. يكون المواطنون أقل عرضة للإحساس بأنهم عاجزون.
- سيادة القانون. لا حاجة إلى العنف في حل الخلافات.
- المجتمع المدني. ثمة فرصة حقيقية للتأثير في التغيير في بلدك.
- التدفق الحر للمعلومات. يسهم في وضع سياسات أكثر استجابة.
- دول قوية. ما من حاجة إلى الاعتماد على القمع وعلى أجهزة عسكرية كثيرة للسيطرة على السكان.
- تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. الديمقراطية ضرورية للتنمية البشرية.
- القيم والمثل العليا التي تدعو الحاجة إليها. الأمم المستقرة والحرة لا تولّد أيديولوجيات القتل.

مأخوذ بتصرف عن:

Jennifer L. Windsor, «Promoting Democratization Can Combat Terrorism,» *Washington Quarterly*, vol. 26, no. 3 (2003), pp. 46-47.

ثانيًا، ثمة حاجة في بعض البلدان (مصر مثلًا) إلى توضيح سياسات تعزيز الديمقراطية. «فلسياسة الولايات المتحدة الخارجية أهداف متعددة، وأحيانًا متناقضة، في مصر وجميع أنحاء الشرق الأوسط. ففي الماضي، كانت أيدي أنصار الديمقراطية من داخل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) مقيدة بسبب سياسات الإملاء المفروضة عليهم من وزارة الخارجية والبيت الأبيض، اللذين لم يكونا مهتمين البتة بتعزيز الديمقراطية من خلال الجُهد الدبلوماسي الأميركي، أو من خلال مساعدات الولايات المتحدة»[171].

وإذا أخذنا كل هذا بالاعتبار، فإننا نرجح أن صيغة معتدلة من أطروحة تأييد النخب ستكون قابلة للتطبيق. فالبلدان الغربية على الأرجح تؤيد الأنظمة: (1) التي تتبع قيادة ذات توجهات تميل إلى التعاون مع البلدان الغربية الرئيسة؛ (2) التي تكون ليبرالية في سياساتها الاقتصادية، بما في ذلك دعمها للانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية؛ (3) التي تحترم الملكية الخاصة ولديها نظام فعال من القانون التجاري. ضمن هذا الإطار، فإن الترويج الواسع للديمقراطية من الخارج يكون ممكنًا بالتأكيد، حتى وإن وجدت حالات يكون تأييد «النخب الصديقة» فيها هو الشغل الشاغل.

خلق الفرص الديمقراطية

لقد ناقشنا في الفصل السابق مسألة النزوع إلى التركيز على الانتخابات باعتباره عنصرًا أساسيًا في سيرورة التحول الديمقراطي. ومع تصاعد وتيرة المقاومة الواعية للحكام التسلطيين في العديد من البلدان، لعله كان منطقيًا أن تؤيد الجهات المانحة هذه العمليات، وذلك بالمساعدة في الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وإجرائها. وكان الأمل في أن تصبح هذه الانتخابات انتخابات تأسيسية ومؤشرًا على انطلاق الانتقال إلى الديمقراطية. وبما أن الانتخابات تنطوي على عدد من المسائل التقنية والإدارية، وهي مهمات ملائمة تمامًا للجهات المانحة، فهي مرشح قوي لتلقي المساعدة الخارجية. هذا وقد حددنا الاثنتي عشرة خطوة للعملية الانتخابية في الإطار (4-5).

في هذا السياق، ركزت المعونات الانتخابية على خمسة عناصر: (1) تصميم النظام الانتخابي، (2) الإدارة، (3) تثقيف الناخبين، (4) مراقبو الانتخابات، و(5) الوساطة الانتخابية (أي المساعدة في الحفاظ على تماسك العملية الانتخابية الهشة وضمان احترام نتائج الانتخابات)[172]. والمساعدة الخارجية ذات صلة وثيقة بموضوعنا الراهن، ومن المرجح أن تكون فعّالة. وما من شك في أن الجهات المانحة ساعدت في تحسين عدد كبير

من الانتخابات في العقود الماضية، إلا أن الانتخابات في عدد من الحالات لم تحقق نوعية الانتخابات التأسيسية التي أشرنا إليها سابقًا. فهل يقع اللوم في ذلك على الجهات المانحة؟

الإطار (4-5): الخطوات الاثنتا عشرة للعملية الانتخابية

1- وضع أسس الإطار القانوني للعملية الانتخابية
2- إنشاء بنى إدارة تنظيمية ملائمة لإدارة العملية الانتخابية
3- ترسيم حدود الدوائر الانتخابية وأماكن التصويت
4- تثقيف الناخبين ومعلومات الناخبين
5- تسجيل الناخبين
6- ترشيح الأحزاب السياسية والمرشحين وتسجيلهم
7- ضبط الحملة الانتخابية
8- التصويت
9- عد الأصوات وفرزها
10- حل الخلافات والشكاوى الانتخابية
11- العمل بنتائج الانتخابات
12- التعامل مع المواد الانتخابية بعد الانتخابات

المصدر: نُقل بتصرف عن:

Jørgen Elklit, «Electoral Institutional Change and Democratization,» p. 40.

وفي المراحل المبكرة من معونات الديمقراطية، انحرفت المساعدات الانتخابية عن مسارها وصارت مجرد «مكب معدات، أو تجسيدًا لمقولة: نحن نفعل ذلك من أجلك»[173]. وفي الفترات الأخيرة، برزت مشكلات خطرة عندما تجاهل القادة السياسيون مهمة إدارة الانتخابات أو حتى عندما حاولوا تقويض عملية انتخابية جيدة. وقد أوردنا مثالًا على هذا في الإطار (4-6).

لكن الساسة الوصوليين في الديمقراطيات الجديدة لا يتحملون المسؤولية الكاملة عن الانتخابات الهشة. فالجهات المانحة تنزع إلى إعداد أنظمة انتخابية مصممة على غرار أنظمتها الخاصة، والتي من المحتمل ألا تكون مجدية أو قابلة للتطبيق ماليًا وسياسيًا في السياق الجديد. وعلى حد قول معقبين ذوي باع طويل في هذا المجال:

إن البلدان الفقيرة بحاجة إلى الديمقراطية، لكن المؤسسات والسيرورات الديمقراطية التي تقدر عليها هذه البلدان محدودة ومختلفة عن تلك المعمول بها في الديمقراطيات الصناعية العريقة، ولعلها أقل من مثالية. وإذ تسعى الجهات المانحة إلى نشر الديمقراطية، عليها أن تولي التكلفة عناية أكبر مما توليها حاليًا. ومع الأسف، يتجاهل العديد من برامج التحوّل الديمقراطي مسألة القدرة على تحمل التكاليف والاستدامة طويلة الأمد. وبوحي من الانتقالات الديمقراطية المفاجئة في بلدان أوروبا الشرقية، تعاملت الجهات المانحة مع المساعدات الديمقراطية بالطريقة نفسها التي تعاملت بها في البداية مع المساعدات الاقتصادية؛ على اعتبار أنها مجهود بطولي قصير المدى يهدف إلى مساعدة البلدان على اجتياز الانطلاق المفاجئ نحو الديمقراطية. وطالما كان بمقدور المساعدات الخارجية أن تمكّن بلدًا من تجاوز العقبات المبدئية والدخول في مرحلة الانتقال الديمقراطي، فإن الجهات المانحة لم ولن تقلق بشأن استدامة مشاريعها.... إن الفكرة القائلة بأن معظم البلدان (أو حتى العديد منها) من شأنه أن يمر بتجربة الانطلاق هذه قد جرى تجاوزها منذ زمن، وباتت من الماضي. فحتى أكثر المروّجين للديمقراطية تفاؤلًا يعترفون الآن بأن الانتخابات الناجحة، هي في أحسن الأحوال، خطوة أولى يمكن العدول عنها، وأنه يجب أن يلحق بها عناء التحول الطويل والشاق[174].

الإطار (4-6): تخريب انتخابات عام 1996 في زامبيا

وضعت الولايات المتحدة وغيرها من المانحين الرئيسيين القلقين من انتكاس الانتقال في زامبيا، مجموعة متكاملة من برامج المعونة لدعم الانتخابات. إلا أن الرئيس فريدريك شيلوبا (Fredrick Chiluba) كان مصممًا على إدارة الانتخابات على طريقته، وفعل كل ما يلزم ليضمن استمرار حكمه. فقد تلاعب بمسودة التعديلات الدستورية لإقصاء خصمه الرئيس الوحيد، وأصر على الاستعانة بشركة أجنبية مثيرة للجدل لإدارة نظام تسجيل الناخبين، على الرغم من انعدام الثقة على نطاق واسع بذلك النظام، وعامل التلفزيون الرسمي وكأنه أداة شخصية لحملته الانتخابية، واضطهد الجماعات المحلية ذات النفوذ (Power Groups) التي تجرأت على النقد. ولم تفلح برامج المعونة الدولية المتعددة المؤثرة في الانتخابات... في أن توقف شيلوبا عند حده؛ إذ فعل بالانتخابات ما يحلو له.

المصدر:

Thomas Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999), p. 130.

لا تبدو تكاليف الانتخابات المبدئية معوقات جادة في طريق التحوّل الديمقراطي، لكنها عبء ثقيل على الميزانية لدى البلدان الفقيرة. ففي جنوب أفريقيا عام 1994، بلغت تكاليف الانتخابات ما يقارب 200 مليون دولار، كما كانت انتخابات عام 1999 أكثر تكلفة. وبلغت تكاليف انتخابات عام 1994 في موزمبيق 64.5 مليون دولار، أي ما يقارب 4.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وحتى في حال تقديم الجهات المانحة معظم التمويل (59.1 مليون دولار)، يبين هذا الوضع كيف ساعدت الجهات المانحة في الإعداد لانتخابات ليست مجدية اقتصاديًا على المدى الطويل[175]. وعندما تتبع الجولة الأولى من الانتخابات رفيعة المستوى والممولة بسخاء جولة ثانية من الانتخابات الأدنى مستوى والأقل تمويلًا، ستكون نوعية الانتخابات هي الضحية. بعبارة أخرى، لن تدوم الانتخابات مرتفعة التكلفة على المدى الطويل، كما هو موضح في الإطار (4-7). وقد تؤدي الانتخابات رديئة النوعية إلى مشكلات تؤثر في السيرورة الكبرى لإرساء الديمقراطية، ذلك أن ثقة الشعب في النظام السياسي قد تتراجع.

الإطار (4-7): تكلفة الانتخابات ونوعيتها

ثمة أمثلة عديدة على أحزاب سياسية، وجماعات مدنية، ومؤسسات انتخابية ينعدم وجودها بعد الانتخابات البارزة الأولى، وهذا دليل على أن المساعدة التقنية المتطورة لا يمكنها أن تعوض عن الإرادة الحقيقية في الإصلاح للبلد المتلقي. فبعد انتخابات عام 1994 في موزمبيق، لم يفعل البلد شيئًا لتحديث سجل ناخبيه؛ نتيجة لذلك، كان لا بد من المباشرة في مبادرة رئيسة جديدة لتسجيل الناخبين في إطار التحضير للانتخابات المحلية عام 1998... وعندما لا يتوافر التمويل الخارجي للانتخابات التالية، فإن النوعية التقنية للتنافس تعاني في أغلب الأحيان. وقد شهدنا مخاطر الانتقال من انتخابات أولى مولها المانحون الأجانب بسخاء إلى انتخابات تتوافق نسبيًا مع إمكانات البلد عام 1996 في نيكاراغوا. فالانتخابات الرائدة عام 1991 تلقت مساعدات خارجية كبيرة وأجريت بسلاسة. أما ميزانية انتخابات 1996 فكانت أقل بكثير نتيجة الانخفاض الحاد في المساعدات الدولية. وكنتيجة تعزى في جوانب منها إلى هذا الانخفاض، نُظمت الانتخابات تنظيمًا رديئًا، واعتراها بطء في تسليم وثائق تحديد هوية الناخبين وبطاقات الاقتراع، وتأخير في طباعة بطاقات الاقتراع، ومشكلات في عد الأصوات.

المصدر:

Marina Ottaway and Theresa Chung, «Toward a New Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 4 (1999), p. 102.

وتستطيع الجهات المانحة أن تبذل جُهدًا أكبر في طرح انتخابات أقل تعقيدًا من الناحية التقنية وأقل تكلفة. كذلك ثمة نزوع إلى إغراق الانتخابات بعدد كبير جدًا من المراقبين الخارجيين الذين يتجشمون عناء السفر خصًّيصا لمراقبتها. وعلى الرغم من الشروع في تصحيح هذه

الأخطاء، غير أن نوعية الانتخابات تعتمد في المحصلة النهائية على «الإرادة الحقيقة في الإصلاح من جانب البلد المتلقي» (الإطار 4-7). وقد يشكل طرح هذا الموضوع إشكالية أكثر تعقيدًا. فالانتخابات الجديدة عادة ما تجد نفسها في مواجهة «معضلة شيلوبا (Chiluba Problem)» (الإطار 4-6) المتمثلة في الحكام الممانعين الذين يتآمرون كي يبقوا في السلطة، سواء أجريت انتخابات أم لم تُجرَ. وتعتمد المرحلة المبكرة في التوجهات الديمقراطية والانتخابات اعتمادًا كبيرًا على نوعية الثقافة السياسية والمؤسسات القائمة.

وكما ذكرنا في الفصل الثالث، فإن الانتخابات المنظمة على عجل لا تفضي إلى سيرورة مستقرة من إرساء الديمقراطية الثابتة. وقد خلص بعض المعقبين إلى أن الانتخابات ينبغي تأجيلها إلى أن تجري عملية تغيير اجتماعي شاملة. وبكلمات روبرت كابلن (Robert Kaplan) «التنمية أولًا، والديمقراطية ثانيًا»[176]. إلا أن المطالبة بـ «الدولنة أولًا» كما عبّر عنها فرانسيس فوكوياما (الفصل الثالث)، قد لا تضمن إيجاد شروط مسبقة أفضل للديمقراطية وإرساء الديمقراطية. وتعد تايوان وكوريا الجنوبية مثالين على الحكم التسلطي الذي عمل على إحداث عملية تغيير اجتماعي واسعة، بما في ذلك إنشاء دولتين أكثر فعالية. لكنهما الاستثناء وليس القاعدة. ففي معظم الحالات لم تعمل الأنظمة التسلطية على تنمية دولة أقوى. وعليه، فإن المسألة الجوهرية لا تتعلق بتأجيل الانتخابات لفترات طويلة، وإنما بضمان أفضل إعداد ممكن للانتخابات التي يمكن أن تصبح عنصرًا راسخًا ودائمًا في سيرورة التحول الديمقراطي الطويلة. وهذه المهمة ليست سهلة كما وضّحنا سابقًا.

التحدي الأكبر: التحول الديمقراطي

على الرغم من أن الدعم الخارجي للانتخابات يضعنا أمام مشكلات معقدة، فإن التحدي الأكبر للجهات الخارجية المانحة هو التحول الإضافي للديمقراطية. وقد رأينا في ما تقدم أن معونات الديمقراطية في التسعينيات كانت منصبة، في أغلب الأحيان، على الانتخابات في حد ذاتها. أما في الثمانينيات، فقد مال الاهتمام الدولي إلى التركيز على المظاهر الليبرالية المحضة من الديمقراطية الليبرالية، بمعنى ابتكار دور محدود للدولة في ظل اقتصاد يسترشد بمبادئ السوق ومفتوح على التبادل الدولي. وكانت تلك هي صيغة الديمقراطية الليبرالية المنضوية تحت لواء الجيل الأول من برامج التعديل البُنيوي (Structural Adjustment Programs, SAPs). ولا تصرح بوجهة النظر هذه علنًا منشورات البنك الدولي؛ لأن البنك يرى نفسه طرفًا محايدًا وغير مُسيَّس. ومع هذا، ينظر إلى الدولة على أنها مشكلة أو قيد بدلًا من كونها طرفًا فاعلًا بإيجابية في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بها. وقد

هدفت برامج التعديل البُنيوي إلى تقليص دور الدولة في المجتمع، كما أنها حررت الأسواق وخصخصت المؤسسات العامة.

وكان للتعديل البُنيوي بعض الآثار الإيجابية، خصوصًا في تحسين الأوضاع المحيطة بالإنتاج الزراعي. فقد مال التوازن بين السوق والدولة بدرجة كبيرة لمصلحة الدولة في عدد من البلدان، ويمكن أن يُؤدّي التعديل دورًا بناءً في هذه الحالات[177]. لكن ما حدث في معظم الأحيان هو أن النتائج المفيدة المحتملة كانت تتبدد في خضم النتائج السلبية قصيرة ومتوسطة المدى، والمتمثلة في الزيادة السريعة للأسعار، وارتفاع معدلات البطالة، وخفض الإنفاق على الخدمات العامة، وغيرها. وفي تحليل لحال أميركا اللاتينية، وصف أحد الباحثين النتيجة بـ «تسلطية السوق»، مُشيرًا إلى ظهور أنظمة سياسية واقتصادية فيها بعض مؤسسات الديمقراطية الليبرالية وإجراءاتها، لكن ليس في جعبتها ما تقدمه إلى الأغلبية الفقيرة التي تبقى مشكلاتها اليومية المتمثلة في الصراع من أجل البقاء، من آخر أولويات الأجندة السياسية[178].

ونظرًا إلى المشكلات التي تتخلل كُلًا من نموذج الانتخابات ونموذج السوق للتحول الديمقراطي، بَذَل باحثون في الآونة الأخيرة جُهدًا أكبر من أجل رؤية أوسع للقضايا السياسية والاقتصادية التي تعرضت للأخطار في أثناء عملية الانتقال. وتسعى هذه إلى دعم حكومة تكون ديمقراطية، بمعنى أنها متجاوبة وشرعية ومحكومة بسيادة القانون؛ لكن الهدف أيضًا هو تعزيز حكومة تكون تنموية (developmentalist)، بمعنى أن تكون قادرة على إحراز تقدم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والدولة القوية، من منظور التنمية، هي الدولة التي تمتلك قدرات مؤسساتية، وتقنية، وإدارية، وسياسية، وتتضمن القدرة السياسية سلطة شرعية وحكومة متجاوبة وتمثيلية[179]. ومن منظور التحول الديمقراطي، فإن هذا يقود إلى تعزيز الترسيخ الديمقراطي. وقد لخصنا المهمات المرتبطة بهذا الشأن في الإطار (4-8).

الإطار (4-8): المهمات الرئيسة لترسيخ الديمقراطية

القطاع	هدف القطاع	نوع المعونة
مؤسسات الدولة	دستور ديمقراطي	مساعدة دستورية معونات سيادة القانون

	سلطة قضائية مستقلة وفعالة، ومؤسسات أخرى معنية بالقانون سلطة تشريعية مؤهلة وتمثيلية حكومات محلية متجاوبة قوة عسكرية مؤيدة للديمقراطية	توطيد السلطة التشريعية تنمية الحكومات المحلية علاقات عسكرية - مدنية
أواصر الدولة/ المجتمع	**أحزاب سياسية وطنية قوية**	**تشكيل الأحزاب السياسية**
المجتمع المدني	منظمات تأييد نشطة غير حكومية طبقة مواطنين مثقفة سياسياً وسائل إعلام مستقلة وقوية نقابات مستقلة وقوية	إنشاء منظمات غير حكومية تثقيف مدني تعزيز وسائل الإعلام إنشاء النقابات

المصدر: مأخوذ بتصرف وتعديل عن:

Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve*, p. 88.

لا ريب في أن التوجهات الديمقراطية والتحول الديمقراطي مُتراكبان، خصوصًا أن بعض المهمات المذكورة في الإطار قد تنتمي إلى المرحلة الأولى أو الثانية. بيد أن ما لا شك فيه هو أن التحديات التي تواجه سيرورة التحول الديمقراطي، القائمة على أرضية صلدة، عديدة ومعقدة. وجدير بالملاحظة أن كلًا من العناصر الرئيسة المحددة في الإطار تحتوي على قائمة من العناصر الفرعية الخاصة بها، والتي لا بد من معالجتها كي نتمكن من مواجهة تحديات التحول[180]. وينبغي أن نضيف إلى كل هذا مسألة دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سياق التحول الديمقراطي. فهذا التزام طويل الأمد يعتريه العديد من المشكلات والانتكاسات، خصوصًا في ظل الأوضاع غير المواتية نسبيًا للتحول الديمقراطي، والتي جئنا على ذكرها في الفصل الثالث.

وكي يطلع القارئ على شرح مفصل للمهمات المختلفة التي ينطوي عليها الترسيخ الديمقراطي، فإننا نوجِّه عنايته إلى تحليل توماس كاروذرز[181]. أما الآن فسنركِّز على التوازن الحساس الذي يجب على مروِّجي الديمقراطية من الخارج ضبطه، والمتمثل في السيطرة على الخيارات المُلائمة للمرحلة وتوجيهها واتخاذ القرارات بشأنها، مقابل ترك السيطرة النهائية لسيرورة التحول الديمقراطي وقيادته في أيدي الأطراف الداخلية. والنقطة

الأخرى التي سنناقشها، تتعلق بالأهمية القصوى للشروط المسبقة المحلية في إنجاح سيرورة إرساء الديمقراطية.

بسطت الجهات الخارجية، في كثير من الحالات، سيطرتها على سيرورة التحول الديمقراطي في البلدان التي تعمل فيها. وهذه هي الحال بشكل خاص في المجتمعات التي تمزقها الحروب وتنتشر فيها درجة عالية من الصراع الداخلي العنيف. وعندما تولى اللورد بادي أشداون (Paddy Ashdown) منصب المندوب السامي الأعلى في البوسنة عام 2002، صرّح بما يلي:

لقد خلُصت إلى أن أمامي طريقتين لاتخاذ قراراتي. الأولى باستخدام شريط قياس، أحدد به لنفسي موقعًا يتساوى في أبعاده بدقة بين ثلاثة أطراف. والأخرى أن أفعل ما أراه في صالح البلد برمته. وإني لأفضل الطريقة الثانية من بين هاتين الطريقتين. لذا عندما أفعل شيئًا، فإني مصمم على أن أفعل ما بوسعي من أجل حماية مصالح شعب البوسنة والهرسك كله، واضعًا أولوياته في المقدمة[182].

والمشكلة هي أن الجهات الخارجية، وحتى صادقة النيّات منها، عندما تحاول ترويج الديمقراطية عن طريق فعل ما تراه هي صحيحًا، تعوق ترويج العمليات السياسية المحلية. وعلى الرغم من إمكان إرساء المظاهر التقنية للديمقراطية، فهي مظاهر ينقصها الجوهر السياسي؛ ذلك أن القرارات الرئيسة كلها تتخذها جهات خارجية. وقد سلط تحليل حديث لِـ دايفد شاندلر (David Chandler) الضوء على هذه المعضلة:

هذا النهج المتغطرس الذي يتبناه [بادي أشداون، المؤلف] الذي وسم سنوات النظام الدولي العشر في الدولة البوسنية الصغيرة ما بعد الحرب، تقع في صميم معضلة بناء الدولة وفق قواعد الويلسونية الجديدة التي نناقشها هنا: والمعضلة هي أن فرض ممارسات سياسة «الحوكمة الرشيدة»، والتي يُزعم بأنها تصب في مصلحة الجميع، تعني حتمًا الحد من أهمية المجال السياسي الذي يتمخض عن المنافسة الحزبية السياسية وصنع السياسات على يد ممثلين منتخبين. وتبرز هذه المعضلة بشكل متزايد في الحقبة التالية للحرب الباردة، خصوصًا أنّ الأطراف الدولية الفاعلة تتمتع بقدر أكبر من الحرية في فرض الشروط على الدول التي فشلت أو التي يعتقد بأنها عرضة للفشل، وكذلك التدخل المباشر في شؤونها[183].

لو كانت البوسنة، وكوسوفو، وتيمور الشرقية، وأفغانستان، والعراق حالات متطرفة، بمعنى أن للجهات الخارجية فيها سيطرة أكبر من المعتاد، فالوضع يكشف عن معضلة جوهرية تواجه الجهات الخارجية. فإذا تقاعست هذه الأطراف عن العمل كان من شأن ذلك أن يكبح جماح سيرورة التحول الديمقراطي ويحرفها عن الاتجاه الصحيح؛ وإذا نشطت كثيرًا، ستعاني السيرورة، وإن بأشكال أخرى يمكن أن تكون على الدرجة نفسها من الخطورة.

والتحديات الكبرى هي التي تفرزها المجتمعات التي تتعرض للتدخل العسكري، لأن الجهات الخارجية ملزمة بالسيطرة على المجالات الأساسية، ويصبح الانتقال إلى السيطرة المحلية معقدًا إذا استمر الصراع العنيف.

وقد يكون الوضع الأمثل لترويج الديمقراطية هو الحالات التي تستطيع فيها الجهات الخارجية تقديم حوافز قوية للجهات الداخلية كي تتحرك في اتجاه ترسيخ الديمقراطية. وهذا ما كان عليه حال بلدان أوروبا الشرقية، التي كانت تطمح إلى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. ولأن القوى السياسية في أوروبا الشرقية رأت في عضوية الاتحاد الأوروبي أفقًا جذابًا، كانت حريصة على تنفيذ مطالب ترسيخ الديمقراطية التي أعدها الاتحاد الأوروبي. ومتى جرى نيل العضوية بالفعل، يفقد هذا الحافز وهجه. ويرى بعض المعقبين أن هذا الوضع يساعد في تفسير مشكلات الترسيخ الراهنة في بعض البلدان الشرق أوروبية[184].

وتتعلق المسألة العامة الأخرى التي نود أن نعرّج عليها هنا، بالأهمية القصوى للأوضاع المحلية في إنجاح سيرورة التحوّل الديمقراطي. ففي بعض البلدان النامية - تلك التي حققت بشكل عام مستويات تنمية اقتصادية أعلى - سير كل من الإصلاحات السياسية والاقتصادية سيرًا حسنًا. ومع هذا، فقد حققت بلدان عديدة نجاحًا سياسيًا واقتصاديًا، على الرغم من المشكلات الجسيمة المحتملة، مثل الاحتمالية الكبيرة للصراع العرقي والمستوى المتدني من التنمية الاقتصادية في فترة الاستقلال. وإن استطعنا تفسير سر نجاح هذه البلدان، على الرغم من الظروف المعاكسة التي تواجهها، ستتوافر لنا بعض المؤشرات التي تعيننا على تخطي المشكلات التي ناقشناها آنفًا. علمًا أن هذه المعلومات مهمة بالنسبة إلى الجهات المانحة، لأنها تحدد الأوضاع المحلية المواتية لسيرورة تحوّل ديمقراطي ناجحة.

أما المرشحتان البارزتان الجديرتان بمزيد من الدراسة في هذا الصدد، فهما بوتسوانا وموريشيوس. فعند الاستقلال عام 1968، كانت موريشيوس ذات اقتصاد ضعيف يعتمد اعتمادًا تامًا على السكر، ويعاني سكانها من انقسامات عرقية عميقة؛ أما بوتسوانا فكانت ذات اقتصاد يعتمد اعتمادًا رئيسًا على الماشية، وينقسم سكانها إلى إحدى عشرة قبيلة. ومن حسن حظ هذا البلد أنه اكتشف الماس، لكن العديد من البلدان الأفريقية الأخرى الغنية بالمخزون المعدني لم تتمكن من تحويل هذه الإمكانات إلى تنمية واسعة. فكيف كان من شأن موريشيوس وبوتسوانا أن تنجحا اقتصاديًا، وفي الوقت عينه تؤسسان ديمقراطيتين سياسيتين فعالتين؟

يقدم لنا تحليل باربرا (Barbara) وتيرنس كارول (Terrance Carrol) إجابة عن هذا السؤال. فقد حددا العوامل التالية الكامنة وراء النجاح السياسي والاقتصادي للبلدين: (1) قادة سياسيون

محنكون كانوا ملتزمين شخصيًا بالحكم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية؛ (2) إنشاء بيروقراطية للدولة ذات كفاءة ومستقلة سياسيًا، وتتبع في شؤون موظفيها بالدرجة الأولى سياسات الاستحقاق، لكنها ذات تكوين تمثيلي نسبيًا لمجتمعاتها؛ (3) تطوير فضاء عام قادر في حدوده الدنيا على فرض ضوابط على أفعال الدولة، ويتصف بقدرته على الموازنة بين المعايير العالمية والمعايير الخاصة، وباعترافه البراغماتي العملي بالدور التمثيلي المهم للمنظمات والمؤسسات القبلية أو العرقية[185].

لكن تحليل كارول وكارول يثير أسئلة جديدة؛ فمن أين يأتي القادة الأفذاذ الملتزمون بالحكم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية؟ فكما يشيران، يثمر النجاح نجاحًا. فمتى وُضعت الأسس لقيادة مؤهلة، ومتى صنعت لنفسها سجلًا حافلًا جديرًا بالاحترام، يصير من المرجح أن تستمر القيادة المتمكنة. لكن ماذا عن تلك المرحلة الحاسمة من التحول، عندما لا يكون النجاح مضمونًا البتة، وقد تكون فيها القيادة ضيقة الأفق ومتضخمة الذات ولا تخدم إلا مصالحها؟ ما الذي يدفع بأمثال مانديلا إلى المقدمة بدلًا من أمثال موغابي وموبوتو؟ إن الإجابة المتفائلة بأن قيادة من هذا القبيل تفرَز بشكل شبه تلقائي من خلال إجراء الانتخابات، أمر لم تؤكده الوقائع. يضاف إلى ذلك أن وجود القادة الأخيار والصادقين ليس كافيًا، خصوصًا إذا كانوا ملتزمين بسياسات رديئة. فيوليوس نيريري التنزاني رجل صادق قدم الشيء الكثير للبلد، لكن سياساته في اقتصاد تقوده الدولة، ونظام حكمه غير الديمقراطي، جلبا نتائج كارثية.

وفي ما يخص القضية الثانية، أي البيروقراطية الجيدة، فمن الواضح أن القرارات المبكرة اتُّخذت في كلٍّ من بوتسوانا وموريشيوس كي لا يضحى بالكفاءة من أجل «توطين» الخدمات العامة، وكي يعتمد التوظيف على أساس الاستحقاق. غير أن كارول وكارول يؤكدان في الوقت نفسه، أنه ينبغي التخلي عن المثالية الفيبرية (Weberian Ideal) المتمثلة في الخدمات العامة المحايدة، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالبلدان النامية التي يتكون سكانها من جماعات عرقية كثيرة مختلفة. وفي البلدين اللذين تمت دراستهما، اتُّخذت التدابير اللازمة لجعل البيروقراطية ممثلة للجماعات الثانوية في المجتمع من دون التضحية بمبدأ الاستحقاق. ولا ريب في أن بيروقراطية ممثلة بهذا النوع «ستأخذ على الأغلب وجهات نظر ومصالح واسعة النطاق عند اتخاذ القرارات. وبالفعل، فإن الوجود المحض لبيروقراطية ممثلة غالبًا ما يعده الشعب دليلًا على أن الحكومة مستجيبة وشرعية»[186].

وتتعلق المسألة الثالثة التي جئنا على ذكرها سابقًا بالحاجة إلى مجتمع مدني لتقييد الدولة. ففي العديد من بلدان العالم الثالث الفقيرة، لا وجود للمجتمع المدني بالمعنى الغربي التقليدي للكلمة. ونظرًا إلى مستويات التنمية المتدنية جدًا، فليس في هذه البلدان طبقة رجال الأعمال،

ولا طبقة متوسطة، ولا حتى طبقة فلاحين محددة المعالم. ونتيجة لهذا الوضع إلى حدٍّ ما، لا نجد إلا عددًا محدودًا من المنظمات المستقلة الثانوية القوية التي تعتمد معايير شاملة في عضويتها. ووفقًا لتحليل قدمه غوران هايدن (Goran Hyden) «فإن التحدي الرئيس حاليًا هو كيف يُرمَّم الفضاء المدني العام. وقد كان الاتجاه في سياسة فترة ما بعد الاستقلال، في معظم البلدان الأفريقية، هو تفكيك الفضاء المدني العام الموروث من القوى الاستعمارية واستبداله بفضاءات طائفية أو بدائية متناحرة، تتبع جميعها قواعدها غير الرسمية الخاصة بها»[187]. لكن الأخبار السارة التي تحملها لنا بوتسوانا وموريشيوس هي أن هذه الفضاءات الطائفية والبدائية يمكن أن تقوم بدور «الضوابط المتواضعة على سلطة الدولة»[188]. بعبارة أخرى، تستطيع القوى الاجتماعية التقليدية، في ظل الأوضاع المواتية، أن تؤدي بعض المهمات التي قد نتوقعها عادة في حال وجود مجتمع مدني أكثر تطورًا. فبعض المجتمعات قادرة على المحافظة على الديمقراطية حتى مع وجود مجتمعات مدنية ضعيفة وانقسامات عرقية مستمرة.

ولعل الدرس الرئيس الذي نتعلمه من هذه البلدان هو أهمية الجمع بين القيادة المؤهلة وبعض تدابير الابتكار المؤسسي والمجتمع المدني النشيط. ويتوافق هذا الرأي مع تحليل حديث لمنظمة غير حكومية دنماركية أجرت «جردًا للديمقراطية» حدد عددًا من المشكلات الخطيرة في سياق تحوّل ديمقراطي في البلدان النامية، وقد جئنا على ذكرها في الإطار (4-9).

الإطار (4-9): النتائج الرئيسة لتدقيق الديمقراطية، 2006

- غياب الوعي الديمقراطي. معرفة الناس عن الديمقراطية محدودة للغاية.
- غياب الديمقراطية بين الانتخابات. تتجسد الديمقراطية بشكل أساس في أوقات الانتخابات. وفي الفترة ما بين الانتخابات تكون المشاركة والتأثير الشعبيان محدودين للغاية، ونادرًا ما تعقد مشاورات مع المجتمع المدني.
- غياب الثقة. ثمة نقص ملحوظ في الثقة بالممارسات الديمقراطية، والمؤسسات، والجهات الفاعلة. ممارسات انتخابية مشبوهة؛ بيانات حزبية جوفاء؛ الشخصيات بدلًا من السياسات هي التي توجه الفضاء السياسي؛ وعود من دون أفعال، بعض العبارات المتكررة.
- غياب الفشل في استئصال الفقر. لم ينخفض الفقر بشكل ملحوظ، وفي بعض البلدان فإنه آخذ في الازدياد. لا تقدِّم الديمقراطية ما يبحث عنه معظم الناس.

المصدر: معدل عن:

Mellemfolkeligt Samvirke: *The State of Democracy-Empower the Poor*! (Copenhagen: Mellemfolkeligt Samvirke, 2006),
تعتمد النتائج على مسح للبلدان التي تنشط فيها المنظمات غير الحكومية.
في ظل هذه المعطيات، تقترح المنظمة غير الحكومية الدنماركية عددًا من التدابير وتوصي بالاستثمار الهائل في:

- تعميق فهم كيفية عمل الديمقراطية في صفوف الفقراء والمهمشين

- دعم المنظمات المحلية بين الفقراء والمهمشين كقنوات تأثير تنوب عنهم

- تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على فهم احتياجات الفقراء والمهمشين ومعالجتها، وذلك من خلال دعم الحكم اللامركزي والمفتوح والشفاف.

ويعد هذا مثالًا على ما تعنيه عبارة التزام معقد وطويل الأمد. فليست هناك طريقة سهلة وسريعة لإحداث مزيد من التحول الديمقراطي، فضلًا عن أن تحديات جديدة لا بد أن تطفو على السطح عند تصميم مشاريع حقيقية. على سبيل المثال، تشمل التوصيات المذكورة سابقًا دعم تنظيمات المجتمع المدني التي تهدف إلى الارتقاء بتأثير الفقراء والمهمشين، غير أنه، وحالما تبدأ الجهات الخارجية المانحة برعاية منظمات من هذا النوع، تنزع مثل هذه المنظمات إلى الظهور من فراغ، ومن دون سابق إنذار كي تحصل على نصيب من كعكة المساعدات الخارجية. وبدلًا من كونها منظمات تصاعدية وذات قواعد شعبية نشطة ومعبأة، نجد أنها تميل إلى كونها منظمات تنازلية (من فوق)،
تتشكل في العادة بمبادرة من عددٍ قليل من الأفراد، وتكون ذات برامج ونشاطات رُتبت قبل كل شيء بحسب ما يرغب المانحون في تمويله. وإن كان لهذه المنظمات عضوية، فإنها تنزع إلى كونها صغيرة العدد وتجتمع بعد أن تكون المنظمة غير الحكومية قد تشكلت. والأهم من ذلك كله هو أن الأعضاء لا يحددون سياسات المنظمة بل يحددها القادة بالتعاون مع الممولين والمنظمات غير الحكومية من البلدان المانحة، والتي كانت قد فازت بعقد «دعم المجتمع المدني» في بلد بعينه[189].
ويوصي تحليل أوتاوي (Ottaway) وتشانغ (Chung) بأن تولي الجهات الخارجية المانحة اهتمامًا أكبر بالتكلفة والاستدامة. فالجهات المانحة تحتاج إلى التحول إلى منهج يوجهه الطلب «مركزة على المشاريع التي تحظى مسبقًا بدعم المجموعات المنظمة». ومن شأن هذا أن يعني دعم المنظمات ذات العضوية المستعدة لدعم عمل المنظمة بقوة، ومستعدة أيضًا لدفع بعض المستحقات المتواضعة، على الأقل، لتغطية نفقات المنظمة. ومن المرشحين

المحتملين لنيل مثل هذا الدعم النقابات العمالية، والجمعيات الحرفية/المهنية، وجماعات المنتجين، والمنظمات النسائية التي يمكنها جميعًا أن تبرهن بإيجابية على التزام أعضائها. ومن شأن تحرك في هذا الاتجاه أن يعني أيضًا دعم التحوّل الديمقراطي تصاعديًا في مقابل عملية تنازلية (من فوق) من إصلاح المؤسسات الوطنية وممارساتها. وثمة بعض المؤشرات على أن مساعدات الديمقراطية الغربية تتحرك في هذا الاتجاه، ما يشير إلى أن ترويج الديمقراطية ينظر إليه بشكل متزايد كالتزام طويل الأمد[190].

الإطار (4-10): المنظمات غير الحكومية للديمقراطية الممولة من المانحين

إن معظم المنظمات غير الحكومية للديمقراطية الممولة من المانحين هي في الأساس «منظمات أمناء» (Trustee Organizations) تعمل بالنيابة عن جماهير صامتة إلى حد كبير. وحتى في المنظمات غير الحكومية للديمقراطية التي تتمتع بقاعدة عضوية عريضة، فإن جماعات صغيرة تتصرف بالنيابة عن جماهير سلبية، فتقدم سلعًا وخدمات - وتثقيفًا مدنيًا، وتمثيلًا ومؤازرة سياسيين - كما تقدم تدريبًا تعتقد أنه يصب في مصلحة الجماعة. وتوفر المنظمات غير الحكومية المختصة بالتعليم المدني معرفة يعتقد القادة أن الآخرين في حاجة إليها؛ فالمنظمات النسائية تمارس الضغط نيابة عن النساء الريفيات اللواتي نادرًا ما يستشرن، وجماعات الإصلاح القانوني تروج لتغيير لا يعلم عنه عمومًا المستفيدون منه... إلا أن المشكلة تكمن في أن المانحين الأجانب لن يمولوا المنظمات النيابية هذه إلى الأبد، وبلا حدود، في الديمقراطيات الناشئة، ويطرح هذا الأمر تساؤلات جادة حول استدامتها، خصوصًا في ظل نقص موارد البلد المتلقي.

المصدر:

Marina Ottaway and Theresa Chung, «Toward a New Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 4 (1999), p. 107

الإطار (4-11): تعزيز الديمقراطية وفقاً لتوماس كاروذرز

إن القبول بأن معظم الجُهد المبذول لترويج الديمقراطية لا يُحدث تغيُّرًا سريعًا أو حاسمًا لا يعني أنه ينبغي على الولايات المتحدة التقليل من التزامها بتطوير الديمقراطية في الخارج أو التخلي عنه. إن ما يعنيه هو أن ترويج الديمقراطية يجب أن تجري مقاربته كمجازفة غير مضمونة طويلة الأمد. ويجب على صناع السياسة أن يكونوا مستعدين لالتزام الهدف على مدى عقود، ولاحتمال الانتكاسات، وأن يجدوا سبلًا لمساءلة أساليبهم الخاصة وانتقادها؛ إذ يمضون قدمًا من دون أن يزجوا بالمشروع في حالة من الاضطراب. إن التحدي، باختصار، هو بناء فهم واقعي وحذر للقدرات التي يتطلبها الالتزام. أما أن تستند

الدعوة إلى سياسة خارجية مؤيدة للديمقراطية إلى الافتراض بأن لأميركا نفوذًا واسعًا على المصائر السياسية للبلدان الأخرى، فليس من شأنه إلا أن يهدد صرح السياسة برمته بالسقوط.

المصدر:

Carothers, *Aiding Democracy Abroad*: *The Learning Curve*, p. 351.

خلاصة

قدمنا في هذا الفصل وصفًا عامًا للمشكلات المعقدة التي ينطوي عليها دعم سيرورة التحول الديمقراطي من الخارج. فبداية، قد تكون للجهات المانحة مصالح أخرى غير الترويج المحض للديمقراطية، وقد تؤيد نماذج وممارسات لا تلائم البتة البلد المتلقي. ومع ذلك، فإن الجهات الخارجية قادرة على تقديم التأييد الكبير لسيرورة التحول الديمقراطي. غير أن السيرورة صعبة ويجب ترك المهمة الرئيسة للجهات الداخلية. فالديمقراطية لا يمكن تلقينها، بل يمكن تعلّمها ليس إلا[191]. ويلخص توماس كاروذرز بإتقان التحديات التي تواجه ترويج الديمقراطية من الخارج في الإطار (4-11). ومع أنه يناقش ترويج الولايات المتحدة، على وجه التحديد، للديمقراطية، فإن لملاحظاته صلة وثيقة عامة بالجهات المانحة كلها.

وبإزاء هذه الخلفية، فإنه من غير المفاجئ أن تكشف التحليلات الكمية التي تغطي عددًا كبيرًا من البلدان، عن تأثير ضئيل لمساعدات الديمقراطية في التحوّل الديمقراطي[192]. وبحسب التقارير الحديثة، ثمة متاعب أكبر تلوح في الأفق، خصوصًا أن «هجومًا على مساعدات الديمقراطية» بدأ يظهر في عددٍ من البلدان[193]. فثمة مقاومة من نوع خاص للبرامج التي تسعى إلى تمكين المجتمع المدني. وردّة فعل من هذا القبيل تسم بُلدانًا كثيرة استُبدل «الانتقال» فيها بحالة من «الجمود» (الفصل الثالث). هذا وقد حدّد غيرشمان (Gershman) وألن (Allen) الطرق التالية المعوّقة لمساعدات الديمقراطية:

- قيود تُفرض على حق التجمع وعلى حرية تشكيل المنظمات غير الحكومية
- معوقات التسجيل والحرمان من الوضع القانوني
- قيود تُفرض على التمويل الأجنبي والتمويل المحلي
- تهديدات مستمرة من خلال ممارسة السلطة، وفِقًا لِما تراه مُلائمًا (discretionary power)
- قيود تُفرض على النشاطات السياسية
- تدخل تعسفي في الشؤون الداخلية للمنظمات غير الحكومية
- مضايقات يُمارسها المسؤولون الحكوميون
- إنشاء منظمات بطريقة «موازية» عِوَضًا عن المنظمات غير الحكومية

- مضايقة الناشطين في المجتمع المدني وملاحقتهم قانونيًا وإبعادهم[194].

إن أيًا من هذه المشكلات لا يجعل التأييد الخارجي لنشر الديمقراطية مسألة مستحيلة، ويوصي تحليل غيرشمان وألن أيضًا بضرورة الاستجابة الملائمة للتحديات الجديدة[195]. بيد أن أوضاع ترويج الديمقراطية من الخارج لم تشهد تحسنًا، حتى وإن شهدنا توجهات ديمقراطية في عدد كبير من البلدان؛ إذ إن كلًا من الجهات الداخلية والخارجية تواجه تحديات هائلة في دعم سيرورة حيوية للتحول الديمقراطي. ولقد ركّز هذا الفصل على أهمية الأحوال المحلية المواتية لتعزيز الديمقراطية، وتوقف عند ثلاثة عناصر من مثل هذه الأحوال المحلية، والتي تتلخص في: (1) قادة سياسيون ملتزمون بتعزيز الديمقراطية، (2) بيروقراطية حكومية مستقلة سياسيًا تعتمد مبدأ الاستحقاق، و(3) مجتمع مدني حيوي قادر على فرض ضوابط على الحكومة. إن العقبة الرئيسة لترويج الديمقراطية (بل حتى لتقدم الديمقراطية بشكل عام) هي أن هذه الأوضاع الثلاثة غير موجودة في عدد كبير من البلدان الواقعة في المنطقة الرمادية.

(161) Woodrow Wilson, «Address to Congress Asking for Declaration of War,» (1917)

مُقتبس من:

John A. Vasquez, *Classics of International Relations* (Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall, 1996), pp. 35-40.

(162) انظر أحد التحليلات الملهمة لهذا الرأي هو تحليل:

Walt W. Rostow, *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto* (Cambridge: Cambridge University Press, 1960),

انظر أيضًا الجزء المعني بالشروط المُسبقة للديمقراطية في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(163) مُقتبس من:

Thomas Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve* (Washington, D. C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999), p. 31,

ويعد التحليل الشامل الذي قدمه كاروذرز مصدر إلهام أساس لهذا الفصل.

(164) Kristian Skrede Gleditsch and Michael D. Ward, «Diffusion and the International Context of Democratization,» *International Organization,* vol. 60, no. 4 (2006), pp. 911-933, and John O'Loughlin [et al.], «The Diffusion of Democracy, 1946-1994,» *Annals of the Association of American Geographers,* vol. 88 (1998), pp. 545-574.

(165) William I. Robinson, *Promoting Polyarchy: Globalization, US Intervention, and Hegemony* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996); Gorm Rye Olsen, «Europe and the Promotion of Democracy in Post-Cold War Africa: How Serious is Europe and for What Reason?» *African Affairs,* vol. 97 (1998), pp. 343-367, and Michael McFaul, «Democracy Promotion as a World Value,» *Washington Quarterly,* vol. 28, no. 1 (2004), pp. 147-163.

(166) انظر على سبيل المثال:

Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve.*

(167) Robinson, *Promoting Polyarchy: Globalization, US Intervention, and Hegemony.*

(168) Celestin Monga, «Eight Problems with African Politics,» *Journal of Democracy,* vol. 8, no. 3 (1997), pp. 156-170.

(169) *National Security Strategy of the United States of America,* (Washington: Office of the President, 2002, sec. 2.

(170) انظر:

Jennifer L. Windsor, «Promoting Democratization Can Combat Terrorism,» *Washington Quarterly,* vol. 26, no. 3 (2003), p. 48,

الحالات المستعصية في هذا الشأن هي العراق وأفغانستان.

(171) Windsor, «Promoting Democratization Can Combat Terrorism,» p. 54.

(172) Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve,* p. 125.

(173) Ibid., p. 128.

(174) Marina Ottaway and Theresa Chung, «Toward a New Paradigm,» *Journal of Democracy,* vol. 10, no. 4 (1999), pp. 99-113, Quote from p. 100.

(175) Ottaway and Chung, «Toward a New Paradigm,» p. 100.

(176) Robert Kaplan, «Was Democracy Just a Moment?» *Atlantic Monthly* (December 1997).

(177) انظر على سبيل المثال:

World Bank, *Adjustment in Africa: Reforms, Results, and the Road Ahead* (Oxford: Oxford University Press, 1994).

(178) Douglas W. Payne, «Latin America and the Caribbean: Storm Warnings,» in: Roger Kaplan [et al.], eds., *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 1996), pp. 77-84.

(179) Merilee Grindle, *Challenging the State: Crisis and Innovation in Latin America and Africa* (Cambridge: Cambridge University Press 1996),

انظر أيضًا:

World Bank, *World Development Report 1997: The State in a Changing World* (Oxford: Oxford University Press, 1997).

(180) ينطوي تعزيز سيادة القانون، على سبيل المثال، على إصلاح المؤسسات، وإعادة كتابة القوانين، ورفع مستوى مهنة المحاماة، وزيادة المداخل القانونية والدفاع، قارن مع:

Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve,* p. 168.

(181) Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve*.

(182) Paddy Ashdown, Inaugural Speech, 27/5/ 2002,

مُقتبس من:

David Chandler, «Back to the Future? The Limits of Neo-Wilsonian Ideals of Exporting Democracy,» *Review of International Studies,* vol. 32, no. 3 (2006), p. 480.

(183) Chandler, «Back to the Future? The Limits of Neo-Wilsonian Ideals of Exporting Democracy,» p. 480.

(184) Jiri Pehe, «Consolidating Free Government in the New EU,» *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 1 (2004), pp. 36-47.

(185) Barbara Wake Carroll and Terrance Carroll, «State and Ethnicity in Botswana and Mauritius: A Democratic Route to Development?» *Journal of Development Studies,* vol. 33, no. 4 (1997), pp. 464-486.

(186) Carroll and Carroll, «State and Ethnicity in Botswana and Mauritius: A Democratic Route to Development?» p. 473.

(187) Göran Hydén, *Governance and Politics in Africa* (Boulder: Lynne Rienner, [n. d.]), p. 23.

(188) Carroll and Carroll, «State and Ethnicity in Botswana and Mauritius: A Democratic Route to Development?» p. 479.

(189) Ottaway and Chung, «Toward a New Paradigm,» p. 106.

(190) Joan Bloch Jensen, «American Democracy Promotion in Africa,» Manuscript, Department of Political Science, Aarhus, 2006 (in Danish).

(191) Christopher Clapham, «Governmentality and Economic Policy in Sub-Saharan Africa,» *Third World Quarterly,* vol. 17, no. 4 (1996), pp. 809-824.

(192) Pamela Paxton and Rumi Morishima, «Does Democracy Aid Promote Democracy?» Working Paper, Ohio State University, 2006,

انظر أيضًا:

Jensen, «American Democracy Promotion in Africa.»

(193) Carl Gershman and Michael Allen, «The Assault on Democracy Assistance,» *Journal of Democracy,* vol. 17, no. 2 (2006), pp. 36-51.

انظر أيضًا:

Thomas Carothers, «The Backlash against Democracy Promotion,» *Foreign Affairs*, vol. 85, no. 2 (2006), pp. 55-68.

(194) تلخيص عن:

Gershman and Allen, «Assault on Democracy Assistance.»

(195) Gershman and Allen, «Assault on Democracy Assistance,» pp. 46-51.

الفصل الخامس: الآثار المحلية للديمقراطية: هل تحقق النمو والرفاه؟

هل تستحق الديمقراطية حقًا تجشم كل هذا العناء؟ هل تمهد الطريق لتحسينات في مجالات الحياة الأخرى غير تلك المرتبطة ارتباطًا ضيقًا بالحرية السياسية؟ بالنسبة إلى شعوب البلدان التي تمر حاليًا بانتقال إلى حكم أكثر ديمقراطية، تُعد هذه القضية مسألة بالغة الأهمية. وسوف نتوقف في هذا الفصل عند آثار الديمقراطية على التنمية الاقتصادية التي تعرَّف أنها النمو والرفاه. كما نتفحّص أيضًا العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبينما تعاملنا مع مفهوم الديمقراطية كمتغير تابع في الفصل الثاني، حيث كان بحثنا مُنصبًا على الظروف المواتية لظهور الديمقراطية، فسنعاملها في هذا الفصل كمتغير مستقل، حيث نبحث في تأثيرها على التنمية الاقتصادية. هذا وسوف نتوقف عند سؤال ما إن كانت الديمقراطية، إذا تحققت، قادرة على تلبية التوقعات بتحسن أداء النمو الاقتصادي والرفاه.

ولا يميل جميع الباحثين الذين تناولوا هذه المسألة إلى التفاؤل؛ بل ويصل الأمر ببعضهم إلى الحديث عن مقايضة (trade-off) بين الديمقراطية السياسية من جهة، والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى. وسوف نقدم عرضًا موجزًا لوجهات النظر الرئيسة في الحِوار النظري، كما سنقدم أيضًا مسحًا للدراسات التجريبية التي تناولت هذه القضية[196]. وبالنسبة إلينا، فإننا نرفض مفهوم المقايضة العامة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وسوف نُبيّن الأسباب التي تجعل تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الرفاه أمرين غير مضموني التحقق بالضرورة في الديمقراطيات الجديدة.

النقاش الدائر حول الديمقراطية والتنمية

يرى العديد من الباحثين تباينًا بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية. وترتبط الأسباب الاقتصادية بحقيقة أن النمو يتطلب فائضًا اقتصاديًا متاحًا للاستثمار. ويمكن استثمار فائض من هذا القبيل أو استهلاكه. لذلك، فإن الطريقة الوحيدة لزيادة الفائض المتاح للاستثمار هي الحد من الاستهلاك. والحجة هنا هي أن النظام الديمقراطي لن يكون قادرًا على اتباع سياسات كبح الاستهلاك (المحافظة على الأجور الحقيقية)؛ لأن المستهلكين ناخبون أيضًا، وسوف يعاقبون السياسيين من خلال صندوق الاقتراع في أول فرصة تلوح لهم. لذلك، على القادة السياسيين في النظام الديمقراطي أن يلبوا مطالب السكان قصيرة المدى. وعلى حد قول عالم اقتصاد هندي: «في ظل نظام يسعى

فيه المشرّعون... إلى الحصول على موافقة الناخبين، فإنه ليس بمستطاع رجل السياسة أن... يتبع أي سياسات لن تجلب فوائد ملموسة للناخبين مع حلول الانتخابات المقبلة»[197].

بناءً على ذلك، هناك تباين على المديين القصير والمتوسط بين النمو الاقتصادي (الاستثمار) والرفاه (الاستهلاك)؛ فلا يمكنك الجمع بين نقيضين. ويركز من لديه تحفظات اقتصادية على الديمقراطية، على نزوع القادة الديمقراطيين إلى الرضوخ لإملاءات الناخبين بدعم الكثير من الرفاه، وتباعًا، القليل من النمو، علمًا بأن أفعاله هذه تعرّض أسس تعزيز الرفاه برمتها للخطر على المدى الطويل.

أمّا من لديه تحفظات سياسية على الديمقراطية، فينطلق من حقيقة مفادها أن التنمية الاقتصادية تعزَّز، على أكمل وجه، عندما تتوافر درجة عالية من الاستقرار السياسي والنظام[198]. والديمقراطية غير مفيدة في هذا الصدد، لأنها تعرّض مؤسسات البلدان النامية الضعيفة أصلًا للضغط الذي تمارسه جماعات مختلفة في المجتمع. وتكون النتيجة الفوضى وعدم الاستقرار، لا سيما في البلدان التي تنطوي الأوضاع فيها على احتمالات كبيرة للصراع الناجم عن العديد من الانقسامات الدينية والعرقية والإقليمية والطبقية. ولا يمكن أن تنهض بأعباء سياسات التغيير التي تدعم التنمية الوطنية طويلة المدى إلا حكومات محصنة من تقاطعات الضغوط السياسية في نظام الحكم الديمقراطي. وبهذا المعنى، فإن التسلطية هي الأكثر ملاءمة لتعزيز التغيير[199].

ويسوق الباحثون حجة أخرى ليثبتوا أن الحكم التسلطي يكون مُلائمًا أكثر لدعم التنمية الاقتصادية من الديمقراطية، وتعتمد هذه على حقيقة أن الأوضاع تتضافر أكثر فأكثر ضد تعزيز التنمية تعزيزًا ناجحًا، وبالتالي، فإن المطالبات بأن تتخذ الدولة تدابير شاملة لتعزيز التنمية قد زادت بشكل كبير مع مرور الوقت. فثمة منافسة أكبر من السوق العالمية، وحاجة داخلية مُلحّة إلى التنمية أعلى مما كان عليها الحال عندما مرت البلدان الغربية الصناعية بمراحل التنمية المبكرة. وبالفعل، فإن سيرورات التنمية آنذاك والآن مختلفة اختلافًا نوعيًا مقارنة بما نشهده اليوم. فضلًا عن أنه وفي هذا القرن بالذات لم نشهد أي حالة من التنمية الاقتصادية الناجحة من غير تدابير سياسية شاملة تنطوي على تدخل كبير للدولة في الاقتصاد. وفي ظل الأوضاع الديمقراطية، فإن تدابير حكومية منظمة من هذا النوع أمر صعب، إن لم تكن مستحيلة[200].

إن مهمات بناء الدولة حاليًا كبيرة بالفعل. ويقول أحد الباحثين: «إن إدارة هذه السيرورة من دون اللجوء إلى الدكتاتورية أمر يكاد يستحيل تصوره»، وتلخص مقولته هذه بإيجاز موقف أولئك الذين يرون تباينًا بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية[201]. في الوقت عينه، لا بد من التأكيد بأن المقايضة مؤقتة؛ فالنظام السياسي والسلطة الحكومية أمران لا غنى عنهما في

أثناء مراحل التنمية الاقتصادية المبكرة الصعبة. أما المشاركة والتوزيع فلا تكونان ذات علاقة وثيقة بالموضوع إلا في مراحل متأخرة. وقد لخص غابريال ألموند (Gabriel Almond) و ج. بنغهام باول (G. Bingham Powell) الموقف بدقة إذ يقولان: «يكون بناء الدولة وبناء الاقتصاد، منطقيًا، متقدمين على المشاركة السياسية والتوزيع المادي، خصوصًا أن تقاسم السلطة والرفاه يعتمدان على وجود سلطة ورفاه لتقاسمهما»[202].

ويتصدى نقاد وجهة النظر القائلة بأن هناك مقايضة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي لكل الحجج المذكورة آنفًا. ويرد هؤلاء على الحجة الاقتصادية القائلة بأن الديمقراطية تضر بالنمو على النحو الآتي: صحيح أن كمية معينة من الفائض الاقتصادي إما أن تستثمر أو تُستهلك، لكن ليس الاثنان معًا، غير أن الاستنتاج بأن ثمة تناقضًا حادًا بين النمو والرفاه ليس بالدقة التي يبدو عليها في الوهلة الأولى. على سبيل المثال، يشكل الإنفاق العام على مجالات من مثل الصحة والتعليم استثمارًا في رأس المال البشري الذي يحسّن في الوقت ذاته الرفاه لجماعات كبيرة من السكان. وبالفعل، يؤيد عدد من علماء الاقتصاد استراتيجية تنمية تركز على الاحتياجات الأساسية للناس؛ إذ إنه من الممكن في هذا المجال تحقيق النمو والرفاه في آن[203]. وإن كنا قادرين على الحصول على نمو ورفاه متزامنين، تُصبح الحجة التي تصب في مصلحة التسلطية بسبب جنوح الديمقراطية إلى تعزيز الكثير من الرفاه ضعيفة للغاية. وفي واقع الأمر، قد لا يكون الخيار بين النمو والرفاه وإنما بين نوعين مختلفين من سياسات الاستثمار؛ إحداهما تدعم الرفاه، والأخرى لا تدعمه. وبطبيعة الحال يمكننا القول إن الحكومة الديمقراطية ستدعم على الأغلب السياسة الأولى، أما الحكومة التسلطية فستدعم على الأرجح الأخرى[204].

ومن ثم يقلب النقاد الحجة القائلة بأن الديمقراطية لا يمكنها تأمين النظام والاستقرار رأسًا على عقب، وذلك بالإشارة إلى أن التسلطية يمكن أن تعني الحكم التعسفي والتدخل غير المبرر في شؤون المواطنين. والنظام الديمقراطي وحده هو القادر على توفير بيئة واعدة تزدهر في ظلها التنمية الاقتصادية. إضافة إلى هذا، فإن التعددية السياسية والتعددية الاقتصادية تعزز إحداهما الأخرى. ومن دون الحريات المدنية والسياسية الأساسية، لن يشعر المواطنون بالاطمئنان للسعي من أجل الأهداف الاقتصادية[205]. وبهذا المعنى، ثمة علاقة تعزيز متبادلة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

أخيرًا، هناك الحجة المتعلقة بالحاجة إلى مبادرة الدولة باتخاذ تدابير شاملة ومنسقة من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من أنه قد يكون ضروريًا أن تتخذ الدولة تدابير قوية، لا يمكننا التسليم بأن دولة قوية قادرة على النهوض بدور قيادي في جُهد التنمية الاقتصادية هي بالضرورة دولة غير ديمقراطية. بعبارة أخرى، الدولة القوية والدولة

التسلطية ليستا مترادفتين. فللدولة القوية بيروقراطية فعالة وغير فاسدة، ونخبة سياسية مستعدة وقادرة على إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية، وسياسات جيدة التصميم تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية. والدولة القوية بهذا المعنى ليست تسلطية بالضرورة[206]. هذا وقد لخّصنا الحجة المتعلقة بآثار الديمقراطية على التنمية الاقتصادية في الشكل (5-1).

وفي المجمل، فإن موقف النقاد يتمثل بأن الديمقراطية ليست على الدوام أكثر ملاءمة لدعم التنمية الاقتصادية من الحكم التسلطي (فقد تكون هناك حالات ساعد فيها الحكم التسلطي على تحقيق معدل نمو أسرع خلال فترات معينة)، وإنما الحجج التي قدمها أولئك الذين يدافعون عن فكرة المقايضة بين الديمقراطية والتنمية ليست قوية بما يكفي لتأييد موقف عام من تفوق التسلطية في مجال التنمية الاقتصادية. بتعبير آخر، لا يمكن النظر إلى الديمقراطية والتنمية كمسألتين متباينتين أو متناقضتين عمومًا، حتى إن وجدت حالات من النمو السريع في ظل أوضاع تسلطية. فبعض البلدان التي تحكمها أنظمة تسلطية قاسية لم تظهر عليها فوائد التنمية الاقتصادية التي حددها مؤيدو فكرة المقايضة.

الشكل (5-1): الديمقراطية: هل تدعم التنمية الاقتصادية أم تعوقها؟

	تعوق الديمقراطية التنمية الاقتصادية	يمكن للديمقراطية أن تعزز التنمية الاقتصادية
الأسباب الاقتصادية	لا تستطيع الديمقراطية الحد من الاستهلاك لصالح الاستثمار. لذا، يعاني النمو الاقتصادي.	الاستثمار الديمقراطي في الاحتياجات الإنسانية الأساسية يفيد النمو الاقتصادي.
الأسباب السياسية	تزيد الديمقراطية الضغط على المؤسسات الضعيفة. جُهد الدولة الموحّد أكثر صعوبة.الدولة ضعيفة.	توفر الديمقراطية بيئة سياسية مستقرة وأُسسًا للتعددية الاقتصادية. الديمقراطية تعني الشرعية: الدولة القوية في كثير من الأحيان هي أيضًا دولة ديمقراطية.

هل هناك مقايضة بين الديمقراطية والتنمية؟ لقد أجريت تحليلات عدة في محاولة منها للإجابة عن هذا السؤال لكنها لم تتوصل إلى نتيجة حاسمة[207]. فروبرت مارش (Robert Marsh) أجرى مسحًا لأداء ثمانية وتسعين بلدًا بين عامي 1955 و1970، واستنتج أن «التنافس السياسي/الديمقراطية له تأثير كبير على المعدلات اللاحقة للتنمية الاقتصادية؛

ويتمثل تأثيره في كبح معدل التنمية، بدلًا من تسهيله. وباختصار، يزيد النظام السياسي التسلطي في الأمم الفقيرة معدل التنمية الاقتصادية، في حين يبدو النظام السياسي الديمقراطي بالنسبة إليها ترفًا يعوق التنمية»[208]. وقد توصل يوسف كوهين (Youssef Cohen) إلى استنتاج مماثل إثر دراسته للنمو الاقتصادي في عدد من بلدان أميركا اللاتينية[209].

وصرّح ديرك بيرغ شلوسر (Dirk Berg-Schlosser) في تحليله للأنظمة الأفريقية، أن للأنظمة التسلطية «تأثيرًا إيجابيًا قويًا على المعدل العام لنمو الناتج القومي الإجمالي»[210]، لكنه شدد على أن أنظمة حكم التعددية الديمقراطية قدمت أداء أفضل مما ينبغي توقعه: «وبالتالي فإن أنظمة حكم التعددية تبلي بلاءً حسنًا في ما يتعلق بنمو الناتج القومي الإجمالي وتحسين النوعية الأساسية للحياة. كما أن لهذه الأنظمة أفضل السجلات في ما يخص المعايير القياسية (حماية الحريات المدنية والحرية من القمع السياسي)»[211]. وقد توصل دوايت كنغ (Dwight King) إلى استنتاج مماثل في دراسته لستة بلدان آسيوية: «إنْ قُيِّم الأداء على أساس المساواة المادية والرفاه عِوضًا عن النمو، وإنْ دُرس كظاهرة تاريخية على مدى العقد الماضي وضمن إطار الجماعات السكانية المتباينة (الريفية، ومن لا تملك أرضًا، وشبه غير المالكة لأرض)، يكون أداء الأنظمة التي تعتمد النمط الديمقراطي (ماليزيا، وسريلانكا) أفضل من أداء الأنظمة البيروقراطية التسلطية (إندونيسيا والفيليبين وتايلند)»[212].

وفي دراسة مبكرة أخرى، تناول ج. وليام ديك (G. William Dick) سجلات النمو في اثنين وسبعين بلداً بين عامي 1959 و1968. وقام بتصنيف البلدان وفق أشكال الحكم فيها: التسلطية أو شبه التنافسية أو التنافسية. وقد اعترف، من دون أدنى تردد، بأن البيانات ليست قطعية تمامًا، لكنه أصر على أن «النتائج لا تدعم بالتأكيد، بل وتميل إلى دحض الرأي القائل بأن البلدان التسلطية عمومًا أقدر على تحقيق نمو اقتصادي أسرع في المراحل المبكرة من التنمية من البلدان التي تديرها أنظمة سياسية تنافسية»[213].

لذلك، لا تنتهي هذه الدراسات إلى إجابة واضحة عن سؤال المقايضة، كما ذكرنا سابقًا، ولن يقدم لنا استعراض تحليلات إضافية إلا مساعدة ضئيلة، وهذا ما بينته الدراسات المسحية العامة في هذا المجال[214]. والسؤال الذي يطرح نفسه، في المحصلة النهائية، هو هل كان سعينا وراء إجابة قاطعة من خلال هذه التحليلات الكمية، في أغلبها، لأعداد كبيرة من الحالات، والتي تغطي فترات زمنية محدودة، سعيًا مُجديًا؟ ويُزوِّدنا إسهام ديك بمثال جيد على المشكلات التي تكتنف مثل هذه التحليلات. أولاً، يبدو أنه من غير المعقول أن نبني تحليلًا من هذا النوع على فترة تغطي أقل من عقد من الزمن، فالأداء الاقتصادي للبلدان النامية يتفاوت تفاوتًا كبيرًا مع مرور الوقت، وتسع سنوات ليست فترة ممثِّلة. ثانياً، في الوقت الذي قد لا يكون فيه عدد ضئيل من الحالات عددًا ممثِّلًا، فإن عددًا كبيرًا من الحالات

يُظهر بلا تفاوت مشكلات في ما يخص تصنيف النظام. فالأفضل أداء من حيث النمو، وفق تحليل ديك، هو البلدان التي يطلق عليها مسمى شبه التنافسية. وبناء على التعريف الذي يوظفه الباحث، والبيانات التي يقدمها من عام 1970، فإن الجزائر، وإثيوبيا، وجنوب أفريقيا، ونيكاراغوا في أثناء حكم أناستازيو سوموزا (Anastasio Somoza) لا تصنف دولًا تسلطية وإنما دول شبه تنافسية. غير أن المرء يستطيع بسهولة بالغة أن يبرهن على أن أنظمة من هذا القبيل ينبغي أن تعد تسلطية، ومن ثم، فمن شأن جميع أسس استنتاج ديك أن تتلاشى.

وتعاني الإسهامات التحليلية الأخرى من مشكلات مماثلة. وما نخلص إليه من هذه التحليلات هو أن عددًا كبيرًا من البلدان لا يمكن تعيينها بوضوح كبلدان ديمقراطية أو تسلطية، وأن البلدان تتأرجح بين التصنيفات؛ إذ تكون شبه ديمقراطية في الأمس، وتسلطية اليوم، وشبه ديمقراطية غدًا. وفي كل مرة تمر فيها هذه البلدان على أحد التصنيفات، تصب بيانات أدائها الاقتصادي التي تغطي على الأغلب بضع سنوات فحسب في سياق حجة مختلفة في هذه التقصّيات.

وإذا افترضنا أنه من الممكن معالجة المشكلات المنهجية المربكة، فهل من شأن ذلك أن يساعدنا في التوصل إلى إجابة مقبولة عمومًا عن مسألة المقايضة؟ بالنسبة إلينا، نرى أنه من المستحيل التوصل إلى مقولة تشبه القانون في ما يتعلق بتأثير شكل النظام على التنمية الاقتصادية. وعندما نُنَظِّر لهذه العلاقة، علينا أن نكون أقل طموحًا في ما يخص المدى المتوسط (the middle range). فبدلًا من محاولة الإدلاء بمقولات عامّة عن العلاقة بين شكل النظام والتنمية الاقتصادية، ينبغي علينا أن نبحث عن العلاقات المنتظمة بين مخرجات التنمية والأنواع المختلفة من الأنظمة الديمقراطية والتسلطية، وينبغي أن ندرس المخرجات على شكل أزواج متناظرة من الحالات الديمقراطية والتسلطية.

وسنجرب كلًا من هذين المسارين في الأقسام التالية من هذا الفصل، فنتوقف أولًا عند زوج من الحالات المتناظرة، أحدهما تسلطي والآخر ديمقراطي، ومن ثم سنتوقف عند أنواع مختلفة من الأنظمة التسلطية والأنظمة الديمقراطية[215].

الهند مقابل الصين

الهند والصين بلدان كبيرا المساحة، ومكتظان بالسكان، وكانا حتى وقت قريب زراعيين. وكان لكليهما مستوى مُتدنٍّ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في عام 1950، إثر استقلال الهند عام 1947 وقيام الثورة الصينية عام 1949. واليوم، للهند تقاليد عريقة في الحكم الديمقراطي، بينما بقيت الصين تحت التسلطية الاشتراكية منذ انتصار الشيوعيين عام 1949. وقد تكون ديمقراطية الهند أقل من مثالية، كما قد نجد بعض المقومات الديمقراطية

في الصين (انظر الفصل الأول)، لكن الفرق العام بينهما واضح. وعليه، لدينا بلد ديمقراطي وآخر تسلطي، وقد تمتعا بشكل نظام مستقر لأكثر من خمسة عقود، ويشتركان في عدد من السمات الأساسية، بما في ذلك مستويات تنمية متماثلة لعام 1950. إنهما مثالان صالحان لمقارنة مخرجات التنمية في ظل الأنظمة الديمقراطية والتسلطية.

وتشمل التنمية الاقتصادية، بحسب التعريف الذي نتبناه في هذا الكتاب، عنصرين هما النمو والرفاه الاجتماعي. لنتوقف أولًا عند النمو الاقتصادي في الصين والهند والموضح في الجدول (5-1). ويجب علينا أن نضع في الحسبان أن إحصاءات النمو نادرًا ما تكون موثوقة بالكامل، وهناك أيضًا مشكلة في المقارنة[216].

الجدول (5-1): النمو الاقتصادي في الصين والهند

المؤشرات	الصين	الهند
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 2005 (ثابت عند 2000 دولار أميركي)	1.445	586
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ثابت عند 2000 دولار) تعادل القوة الشرائية[أ] بالدولار	5.878	3.118
معدل النمو السنوي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (في المئة)		
1965-1980	6.9	3.6
1980-1990	10.2	5.8
1991-2005	9.8	3.9
النمو الصناعي (في المئة سنويًا)		
1965-1980[ب]	12.1	5.5
1980-1990	11.1	7.1
1991-2005	12.2	6.4
النمو الزراعي (في المئة سنويًا)		
1950-1980[ج]	3.1	2.3
1980-1990	5.9	3.1
1991-2005	3.9	2.5

المصدر:

United Nations Development Programme, *Human Development Report, var. years* (New York: Oxford University Press); World Bank, *World Development Report, var. Years* (New York: Oxford University Press, [n. d.]); Pranab Bardhan, *The Political Economy of Development in India* (Delhi: Oxford University Press, 1984), and Jürgen Domes, *The Government and Politics of the PRC: A Time of Transition* (Boulder: Westview, 1985).

(أ) تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parities): هو محاولة لقياس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ما يتعلق بالقوى الشرائية المحلية للعملات، وبالتالي تجنب التشويه الناتج عن أسعار الصرف الرسمية.

(ب) إحصاءات للصين خلال الفترة الواقعة بين 1953 و1982؛ أما إحصاءات الهند فتغطي من 1956 إلى 1979.

(ج) إحصاءات للصين خلال الفترة الواقعة بين 1952 و1977.

على الرغم من أن الحجم المضبوط لمعدلات النمو موضع شك، فليس هناك ما يدفعنا إلى الشك في أن معدل النمو الإجمالي في الصين يبقى أعلى بكثير من معدل الهند. وبناء على أحد المقاييس المهمة، وهو النمو الزراعي في الفترة من 1950 إلى 1980، فإن الفرق بينهما ليس كبيرًا. وقبل الدخول في المزيد من النقاش لهذه النقطة، دعونا نبدأ ببعض الملاحظات العامة حول معدلات النمو.

يبدو أن البيانات الواردة في الجدول (5-1) تؤكد تمامًا حجة المقايضة إلى درجة أن الصين التسلطية قد حققت معدلات نمو أعلى بكثير مما حققته الهند الديمقراطية. ومن شأن أولئك الذين يؤمنون بوجود مقايضة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، أن يقولوا على الأرجح، إن النظام الصيني التسلطي قد تحكّم، بانتظام، بالاستهلاك وأعطى أولوية قصوى للاستثمار. إضافة إلى ذلك، تمكّن النظام من تجنب الفوضى وعدم الاستقرار في وقت واصل فيه بانتظام استراتيجية للتغيير السريع.

وثمة شيء من الحقيقة في هذه الأطروحات: فباستثناء فترة الثمانينيات، درجت القيادة الشيوعية على وضع الاستثمار دائمًا قبل الاستهلاك. ففي العشرين عامًا بين 1956 و1976، كانت الطريقة الوحيدة لتحقيق معدلات استثمار مرتفعة هي الحد من الاستهلاك إلى مستوى كان في المناطق الريفية لا يكاد يتجاوز حد الكفاف[217]. لكن للقضية جوانب أخرى. فقد أسهمت معطيات أخرى غير كبح الاستهلاك في معدلات النمو المرتفعة. ويأتي

في مقدمة هذه المعطيات أن النظام بادر بإصلاحات بعيدة المدى في الصناعة والزراعة، ووفرت هذه فوائض اقتصادية متاحة للاستثمار. وفي السابق، كانت الفوائض لا تتراكم إلا عند مالكي الأراضي مُلكًا خاصًا والرأسماليين. في الوقت نفسه، زادت الإصلاحات من الإنتاجية، وخصوصًا في مجال الزراعة. وقد أشار عدد من المحللين إلى أن غياب إصلاحات أساسية من هذا القبيل هو المسؤول عن إمكانات نمو كبيرة غير مستثمرة في قطاع الزراعة في الهند[218]. ومن الأطروحات الرئيسة التي قدمها بارينغتون مور (Barrington Moore) في هذا الصدد، أن مالكي الأراضي الكبار والمرابين في الهند يستحوذون على جزء كبير من الفائض الزراعي وينفقونه بطرق غير منتجة[219]. وقد ردّد عدد من الباحثين هذا الرأي، وفي حقيقة الأمر، فإن الضرائب المفروضة على الدخل الزراعي في الهند متدنية للغاية[220]. في الوقت عينه، هدفت استراتيجية الثورة الخضراء (Green Revolution) التي تبنتها بعض مناطق الهند منذ منتصف الستينيات، إلى زيادة الإنتاج عن طريق استعمال مدخلات حديثة من مثل الأسمدة الكيماوية، ومبيدات الحشرات، والري، وأصناف جديدة من المحاصيل. وقد زادت الاستراتيجية من الإنتاجية في القطاع الزراعي الهندي، لكن مع مرور الوقت، بقي إسهام الزراعة في النمو الصناعي أقل من المستوى المطلوب.

على الرغم من هذا، ثمة عناصر لا تدعو إلى الإعجاب في سجل النمو الصيني والتي يجب أن نناقشها؛ إذ تنطوي قدرة النظام التسلطي على تنظيم نمو اقتصادي سريع، أيضًا، على القدرة على ارتكاب أخطاء فظيعة بل والتمادي في ارتكابها، كما حدث خلال ما يسمى بالقفزة العظيمة إلى الأمام (Great Leap Forward) التي انطلقت عام 1958، وكان من المفترض لها أن تنشّط الإنتاج إلى حد يجعل الصين من ضمن البلدان الصناعية بامتياز في غضون عشر سنوات. لقد كانت القفزة فاشلة في مجال الصناعة وكارثية في قطاع الزراعة؛ فإنتاج الحبوب الغذائية تراجع عام 1959 إلى مستوى إنتاج عام 1953. ولم يصل إنتاج الفرد الواحد من حبوب الغذاء مستوى الإنتاج عام 1956 إلا عام 1978[221]. أما الإنتاج الصناعي فقد زاد زيادة ملحوظة في البداية لكنه عاد وانخفض بشكل حاد بين عامي 1961 و1962. وترجع أسباب ارتفاع الإنتاج إلى عدم الاهتمام مُطلقًا بالنوعية ولا بتكلفة الموارد؛ أما أسباب التراجع فتعود إلى الفوضى التنظيمية المتزايدة وسوء توزيع الموارد. ومن منطلق لا يمكن اعتباره إلا إفراطًا في غطرسة السلطة، تمسك ماو تسي تونغ (Mao Zedong)، لأسباب تعود إلى كبريائه الشخصي، باستراتيجية القفزة العظيمة حتى بعد أن ثبت أنها خطأ مدمر[222].

ويجب علينا أيضًا أن نطرح الأسئلة بشأن استراتيجية النمو الستالينية التي وظفتها الصين لكن من منظور أعم. فقد أعطت هذه الاستراتيجية أولوية قصوى للصناعة الثقيلة بينما طوقت قطاع الزراعة بقبضة من حديد، مُفْسِحة بذلك المجال لاحتمالات محدودة جدًا من زيادة الاستثمار والاستهلاك في قطاع الزراعة[223]. ويفسر هذا الوضع الاختلاف الكبير بين معدلات النمو الصناعي والزراعي الصينية قبل عام 1980، كما أنه يساعد في تفسير الأسباب التي لم تجعل النمو الزراعي في الصين قبل 1980 أعلى من الهند إلا بقدر ضئيل (هذا إنْ كان أعلى بالفعل، نظرًا إلى عدم دقة البيانات).

لقد جرى تغيير الاستراتيجية الستالينية عقب وفاة ماو. ودفع خليفته، دنغ شياوبينغ (Deng Xiaoping)، باتجاه إصلاحات في الصناعة والزراعة تهدف إلى اللامركزية وإلى إعطاء دور أكبر لقوى السوق. وتقف إصلاحات من هذا القبيل وراء معدلات النمو الآخذة في التحسن في قطاع الزراعة منذ عام 1980، لكن تنفيذ إصلاحات مماثلة في الصناعة واجه صعوبات جمّة. وتمر الصين حاليًا بمرحلة انتقال. ولا يرغب سوى عدد محدود من الناس في الرجوع إلى البنية الاقتصادية والسياسية المركزية القديمة؛ ومع ذلك، يصعب التحرك باتجاه نظام ينزع إلى المزيد من اللامركزية وينقاد للسوق؛ ذلك أن الشروط المؤسسية المُسبقة بحاجة إلى تأسيس. وتشتمل هذه الشروط على حزمة من القواعد التي تنظم التنافس وتحدد ما هو قانوني وما هو غير قانوني. وفي حقيقة الأمر، هناك الكثير من «التكهن الرسمي»؛ لأن هذه القواعد ليست شفافة[224]. وباختصار، فإن التحول إلى نظام آخر أبعد ما يكون عن كونه تحولًا سلسًا وسهلًا.

يمكننا الآن، بعد أن استعرضنا النمو الاقتصادي في كل من الصين والهند، أن ننتقل إلى البعد الآخر من أبعاد التنمية الاقتصادية ألا وهو الرفاه. والحال أنه ليس هناك مؤشر أحادي متميز لمستوى الرفاه، لكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قام في السنوات الأخيرة بنشر تقرير التنمية البشرية الذي يرتب البلدان وِفقًا لبعض أفضل المؤشرات. وبناء على هذه البيانات، في المقام الأول، يبين الجدول (5-2) الخطوط العريضة لإنجازات الرفاه في الصين والهند.

وإذا اعترفنا حتى بوجود مساحة من عدم الدقة في البيانات، فما من شك في التوجه العام الآتي: لقد حققت الصين، وِفقًا لهذه المؤشرات، مستوى رفاه أعلى بكثير مما حققته الهند. ويُعد تصنيف الصين على مقياس التنمية البشرية المركّب أفضل بكثير من تصنيف الهند (كذلك فإن معدل التحسن بالنسبة إلى الصين منذ عام 1975 أعلى). وجدير بالذكر أن الأرقام الواردة في الجدول هي معدلات لكل السكان. والوضع بالنسبة إلى الفقراء أسوأ بكثير؛ فالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر مطلق، أي عند مستوى الحد الأدنى من

الكفاف أو دونه، هو أكثر من 35 في الهند، ولم يطرأ على هذه النسبة أي تغيير يذكر منذ استقلال هذا البلد. ومع زيادة عدد السكان من 360 مليونًا إلى أكثر من مليار بين عامي 1950 و2003، حدثت بطبيعة الحال زيادة حادة في عدد الناس شديدي الفقر. أما النسبة المئوية المقابلة للسكان الذين يعيشون في فقر مطلق في الصين فهو [225]17.

وتعارض هذه البيانات تمامًا التوقعات القائلة بأن الأنظمة الديمقراطية ستخضع لمطالب الناخبين بفوائد ملموسة، وستعطي الأولوية، بالتالي، لمطالب الرفاه العاجلة بدلًا من إعطائها الأولوية لأهداف الاستثمار والنمو طويلة الأمد. والسؤال الأهم في هذا السياق، بطبيعة الحال، هو التالي: لماذا لم تبذل الهند الديمقراطية جُهدًا أكبر في مجال الرفاه؟

الجدول (5-2): الرفاه في الصين والهند

المؤشرات	الصين	الهند
متوسط العمر المتوقع عند الولادة، 2005 (بالسنوات)	71.6	63.3
معدل تعلم البالغين، 2004 (النسبة المئوية للأعمار من 15 سنة فما فوق)	91	61
معدل وفيات من هم دون الخمس السنوات، 2003 (كل 1000)	37	87
ترتيب مؤشر التنمية البشرية[أ]، 2005	0.755	0.602

(أ) يتكون مؤشر التنمية البشرية (HDI) من ثلاثة مؤشرات فرعية: متوسط العمر المتوقع، والتعليم، والدخل. ويحدَّد لكل مؤشر قيمة عالمية هي (1) كحد أقصى و(0) كحد أدنى، ومن ثم يرتَّب كل بلد وفقًا لموقعه. ومعدل المواقع الثلاثة مجتمعة هو مؤشر التنمية البشرية؛ وكلما اقترب المعدل من 1 كان الترتيب أفضل. انظر:

United Nations Development Programme, *Human Development Report 2006* (New York: Palgrave Macmillan), p. 394.

المصدر:

United Nations Development Programme, *Human Development Report 2006*,
<http://hdr.undp.org/hdr2006;World Bank, *World Development Report 2006*>.

إن رفع مستويات الرفاه للجماهير كان دوماً في مقدمة أولويات الأهداف التنموية للحكومات الهندية. غير أن الطريق من الكلام الإنشائي السياسي وصولاً إلى التقدم الفعلي لمستوى الرفاه طويلة جداً. أولاً، يجب أن تـتُرجم النيـآت الطيبة إلى مبادرات سياسية واقعية، وحتى في هذه العملية المبكرة نجد تخفيفـاً من «دعوات الرفاه» الإنشائية. ثانياً، حتى لو افترضنا أن الإجراءات السياسية قد اتّخذت بالفعل، فإن هذه تفتقر إلى التنفيذ، خصوصًا في القطاع الريفي. فتدابير الرفاه ينظر إليها كتهديد للنخب التي تقف في وجه تطبيقها. وقد واجهت جميع البرامج المتعلقة بإعادة توزيع الأراضي، وقوانين الإيجار، وقوانين الحد الأدنى من الأجور، وحماية فقراء الريف، مقاومة من هذا النوع[226]. أضف إلى ذلك أن كثيرًا من الثغرات تتخلل إجراءات التنفيذ الفعلي، عندما تحدث، وينتهي التمويل في أيدي المسؤولين الفاسدين أو الوسطاء؛ ويحول مسار المنافع في نهاية المطاف ليصب في صالح متلقين غير مستهدفين من ذوي الدخل العالي[227].

إن هذه هي بعض الآليات الكامنة وراء عدم إحراز تقدم في مجال الرفاه في الهند. ويمكن تفسير وجود هذه الآليات عن طريق دراسة بنية السلطة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي تشكل أسس الديمقراطية في ذلك البلد. فمنذ الاستقلال، هيمنت على حزب المؤتمر ثلاث جماعات: أصحاب المهن الحضريون، وبرجوازيو الصناعة والتجارة، ونخب مالكي الأراضي الريفيين. ومصالح هذه الجماعات، عمومًا، هي التي سهرت عليها سياسات التنمية التي وضعتها حكومات يقودها حزب المؤتمر[228].

لذلك، إن سألنا مَنْ هم المنتفعون الرئيسيون من سياسات التنمية التي نفذتها الدولة الهندية منذ الاستقلال، ستكشف إجابتنا عن هذا السؤال عن ثلاث جماعات. أولاً، هناك البرجوازية الهندية (أو الطبقة الرأسمالية الصناعية). فمع سيطرتها على نواة قوية من المنشآت الاحتكارية، تمتعت الطبقة البرجوازية بسوق محلية محمية واستفادت من القطاع العام الضخم الذي يقوم بتزويد البنية التحتية الصناعية وغيرها من المدخلات الأساسية مقابل أسعار زهيدة؛ وقد وفرت المؤسسات المالية العامة مصدر تمويل رخيص، ولم يشكل مستوى الضرائب يومًا عبئًا ثقيلًا عليها.

ثانياً، هناك المزارعون الأثرياء الذين انتفعوا من دعم أسعار المنتوجات الزراعية ومن مجموعة واسعة من المدخلات المدعومة (مثلًا الأسمدة، والطاقة، والمياه). كذلك، انحصر تهديد استصلاح الأراضي، ولم تفرض يومًا ضرائب ذات شأن على الدخل الزراعي أو الثروة الزراعية.

والجماعة الثالثة هي البيروقراطية؛ أي المهنيون والموظفون الإداريون (أو موظفو الياقات البيض) في القطاع العام. وقد جاءت الفوائد لهذه الجماعة من طريق التوسع الكبير في القطاع العام، ويُعزى ذلك جُزئيًا إلى التدخل المباشر في الاقتصاد على شكل مؤسسات عامة، وجُزئيًا إلى التحكم غير المباشر؛ فللبيروقراطية سلطة منح التراخيص، والإعانات، وخدمات أخرى يسعى القطاع الخاص وراءها.

وفي المجمل، ترأست الحكومات الهندية هذا الائتلاف الذي يشكل الـ 20 في المئة الأعلى تقريبًا من السكان. إنه ائتلاف مهيمن، وقد عُززت مكانته بفضل سياسات الحكومة التي خدمت على المدى الطويل مصالح أعضائه[229]. ولم تبتعد سياسات الدولة التنموية يومًا ابتعادًا ملحوظًا عن دائرة ما هو مقبول من طرف الائتلاف المهيمن. أما السواد الأعظم من الناس الفقراء فغير منظم إلى حدٍّ كبير، ومنقسم، وضعيف سياسيًا، ما لا يتيح له القدرة على تغيير الوضع تغييرًا راديكاليًا.

لماذا نجد وضع رفاه أفضل في الصين، إذًا، على الرغم من أن حكومة تسلطية هي التي تحرك عجلة النمو الاقتصادي؟ من ناحية، لم تشجع الإصلاحات في قطاع الزراعة النمو فحسب، بل وعززت الرفاه أيضًا. ووفقًا لأحد التقديرات، زادت حصة الخمس الأفقر من الأسر الريفية من الدخل الإجمالي من 6 في المئة إلى 11 في المئة نتيجة الإصلاح الزراعي[230]. ومن ناحية أخرى، اتخذت مجموعة من التدابير التي استهدفت مباشرة تحسين الرفاه. وتبرز ثلاثة مجالات في هذا الصدد: الصحة والتعليم وأنظمة التوزيع العامة. فقد تحسن متوسط الوضع الصحي في البلد تحسنًا كبيرًا نتيجة نظام الرعاية الصحية العام الذي عُمل به في الخمسينيات، ووُسع ليشمل المناطق الريفية في الستينيات. وإضافة إلى الرعاية الصحية الوقائية، وهي المجال المعتاد للرعاية الصحية العامة، اشتمل هذا النظام على الرعاية الصحة العلاجية[231]. أما في ما يخص التعليم، فإن 93 في المئة من الفئات العمرية ذات الصلة التحقت بالمدارس الابتدائية منذ عام 1983، وحتى لو تسرب أكثر من ثلث التلاميذ في المناطق الريفية كما الحال على أرض الواقع، فإن مستوى التعليم تحسن تحسنًا هائلًا. أخيرًا، يشمل نظام الضمان الاجتماعي في الصين توزيع المواد الغذائية من خلال قنوات عامة منتشرة على نطاق واسع[232].

ومع هذا هناك أيضًا عناصر رفاه تصب في صالح الهند. فالهند الديمقراطية تجنبت المغالاة في السياسات، مثل القفزة العظيمة إلى الأمام في الصين، والتي يمكن أن تقود إلى أوضاع كارثية. كما أن الهند لم تشهد مجاعة سيئة منذ الاستقلال. فإشارات الإنذار التي تحذر من كوارث من هذا النوع تُبث بسرعة عبر صحافة حرة نسبيًا، مما يحث الحكومة الديمقراطية على اتخاذ تدابير مضادة عاجلة. أما الوضع في الصين فمختلف. فلم تكن فيها صحافة حرة،

على سبيل المثال، لفضح إخفاقات القفزة العظيمة إلى الأمام والمجاعة الشديدة التي أعقبتها. وتشير التقديرات إلى أن المجاعة قضت على ما يتراوح بين 16.5 و29.5 مليون شخص. في الوقت نفسه، لم يوفر النظام السياسي الأكثر انفتاحًا في الهند حماية ضد نقص التغذية المستوطن. ويؤكد جان دريز (Jean Dreze) وأمارتيا سن (Amartya Sen) أنه «في كل ثماني سنوات أو نحوها يموت من الناس في الهند بسبب ارتفاع معدل الوفيات العادية فيها ما يفوق عدد من قضى في الصين بسبب المجاعة العظيمة بين عامي 1958 و1961. ويبدو أن الهند تمكنت من إخفاء فضائح مخزية كل ثماني سنوات تفوق ما أخفته الصين خلال سنوات العار»[233].

وباختصار، فإن النتائج الإجمالية لمظهرَي النمو والرفاه من التنمية الاقتصادية تضع الصين التسلطية في الصدارة مقارنة بالهند الديمقراطية. فالإصلاحات الراديكالية في الصين مهدت الطريق أمام التنمية الاقتصادية، ما وفر مستوى معيشيًا لائقًا للأغلبية الساحقة من السكان. وما كان للإصلاحات أن ترى النور من غير قيادة قوية عازمة على الدفع بسياسات من هذا النوع، ولربما إلى درجة تصل إلى حد استعمال الإكراه ضد المعارضين. لكن هذه الإصلاحات الراديكالية انطوت أيضًا على صراعات وسياسات خاطئة أدت إلى معاناة إنسانية وخسائر في الأرواح. علاوة على ما تقدم، فإن الجانب الآخر للقيادة القوية صلبة الإرادة هو أنها دعمت نظامًا تنعدم فيه بشكل صارخ الحقوق المدنية والسياسية الأساسية.

قدَّمت الحكومة الديمقراطية في الهند، بشكل عام، حماية لحقوق الشعب المدنية والسياسية الأساسية. وقد تجنبت المغالاة في السياسات ووقوع كوارث إنسانية كالمجاعات واسعة النطاق. هذا إضافة إلى أن معدلات النمو الاقتصادي بقيت عند مستوى مستقر ومقبول. لكن الديمقراطية حافظت أيضًا على بنية اجتماعية غير متكافئة بالمطلق تترأسها نخب مهيمنة، ويقاوم أعضاؤها تغييرًا بعيد المدى من شأنه أن يعود بالفائدة على الفقراء. وقد أدى عدم إحراز تقدم في مظهر الرفاه في الهند إلى معاناة إنسانية وخسائر في الأرواح، لا من خلال كوارث مذهلة كما الحال في الصين، وإنما من خلال المعاناة الصامتة والمتواصلة لـ 35 في المئة من السكان الذين يعيشون في فقر مطلق.

أنماط الأنظمة التسلطية

إن المقارنة بين الهند والصين تساعد في تسليط ضوء يوضِّح النقاش النظري الخاص بمخرجات التنمية الاقتصادية للأنظمة الديمقراطية والتسلطية. ولكن النقاش لا يمكن حسمه بناء على زوج واحد من الحالات. فالمقارنة لا تظهر لنا شيئًا عن العلاقة بين الهند والصين من جهة، وأمثلة أخرى من الأنظمة التسلطية والديمقراطية من جهة أخرى. وحتى لو لم تعط مقابلة الهند والصين درجات عالية للديمقراطية الهندية، فإنه من الضروري أن نعرف المزيد

عن الأنواع المختلفة للأنظمة التسلطية والديمقراطية، وكيف تتموضع الهند والصين في هذا المشهد الأوسع قبل أن نستخلص المزيد من الاستنتاجات. وسوف ندافع في الأجزاء التالية عن رأينا القائل بأن الصين ليست نموذجًا معياريًا للمجموعة الكبيرة من الأنظمة التسلطية. فالصين، وعدد قليل من البلدان الأخرى، تنتمي إلى مجموعة حصرية نوعًا ما من الأنظمة التنموية التسلطية (authoritarian developmentalist regimes) التي أثبتت قدرتها على دعم كل من النمو الاقتصادي والرفاه. وعندما ندقق في مخرجات التنمية، نجد أن الأغلبية العظمى من الأنظمة التسلطية تنتمي إلى مجموعتين أقل جاذبية: إما أنظمة تدفع بالنمو قُدمًا ولكن ليس بالرفاه، أو - وهو الأسوأ - أنظمة لا تدفع قُدمًا بأي منهما. ولا تجعل الأنظمة التي تنتمي إلى المجموعة الأخيرة من التنمية الاقتصادية هدفًا رئيسًا لها. فهدفها النهائي هو إثراء النخب التي تسيطر في الدولة. هذه الأنواع الرئيسة الثلاثة من الأنظمة التسلطية موضحة في الشكل (2-5) ونصفها بتفصيل أكبر في ما يلي.

الشكل (2-5): أنماط الأنظمة التسلطية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية

نوع النظام	جوانب التنمية الاقتصادية النمو	الرفاه	بلد كمثال
النظام التنموي التسلطي	+	+	تايوان في ظل الحكم التسلطي؛ الصين
نظام النمو التسلطي	+	-	البرازيل في ظل الحكم العسكري
نظام إثراء نخب الدولة التسلطي	-	-	زائير في ظل حكم موبوتو

الأنظمة التنموية التسلطية

إن السمة المميزة للنظام التنموي التسلطي هي قدرته على دعم كل من النمو والرفاه. فالحكومة ذات توجه إصلاحي وتتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، بعيدًا من مصالح النخب الراسخة. وتسيطر الحكومة على جهاز دولة له إمكانات بيروقراطية وتنظيمية قادرة على دعم التنمية، وتدير هذا الجهاز نخب الدولة الملتزمة أيديولوجيًا بتنشيط التنمية الاقتصادية من حيث النمو وكذلك الرفاه. وتُعد الصين مثالًا على النظام التنموي التسلطي الاشتراكي. وهناك أيضًا مجموعة متنوعة من مؤيدي الرأسمالية، وتمثل تايوان في ظل الحكم التسلطي (الذي استمر من عام 1949 حتى أوائل التسعينيات) مثالًا عليه. فتايوان، مثل الصين، دفعت

بالتنمية الاقتصادية قدمًا من خلال إصلاح زراعي راديكالي، ومن خلال نقل الفائض الاقتصادي من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة. وكما الحال في الصين، أولت الدولة الاقتصاد اهتمامًا كبيرًا.

لكن هناك أيضًا اختلافات بين البلدين، وبعضها مسؤول عن حقيقة أن تايوان في نواح عديدة كانت أكثر نجاحًا من نظيرتها الاشتراكية[234]. أولًا، إن تجربتي نقطة الانطلاق في البلدين عندما شرعا في السعي إلى تنمية اقتصادية (عام 1949 تقريبًا) كانتا مختلفتين. فالصين كانت منهمكة بحرب أهلية شرسة خلال النصف الأول من القرن العشرين؛ بينما في الفترة نفسها، وفر الحكم الياباني المستتب في تايوان أساسًا لإحداث تقدم في التنمية الاقتصادية. ثانيًا، لم يوظف في تايوان تخطيط مركزي كذاك الذي كان في الصين؛ لم يحاول النظام هناك مُطلقًا احتكار السلطة الاقتصادية. وكان المسار الذي انتهجته تايوان أشبه بالنموذج الياباني من النموذج الصيني؛ إذ جُمع بين قوى السوق والملكية الخاصة، ووجهت الدولة السوق توجيهًا مُكثفًا. ويبدو أن تايوان قد نجحت في تحقيق توازن سوي بين مشكلات الركود التي يسببها «الحضور الزائد للدولة»، والتحرر المفرط لقوى السوق غير المضبوطة والتي لا تخدم تلقائيًا أهداف التنمية الاقتصادية. ثالثًا، مرت تايوان بسيرورة سلسة من زيادات النمو والإنتاجية في كل من قطاع الزراعة ونظامه المعتمد على المزارع العائلية، وفي قطاع الصناعة الذي يركز على التصنيع الخفيف الذي يتطلب عمالة كثيفة والمدعوم من المنشآت العامة. وفي سيرورة الإصلاح الاقتصادي هذه، لم تمر تايوان بانتكاسات حادة نتيجة إخفاق السياسات التي طبعت الصين. كما أن السيرورة برمتها تلقت دعم المعونات الاقتصادية الكبيرة من الولايات المتحدة. وعلى العكس من ذلك، حذت الصين حذو النموذج الستاليني في النمو الصناعي، والذي بالغ في الصناعات الثقيلة ولم يترك متسعًا للنمو في الصناعات الخفيفة والزراعة. وقد تبعت الصين هذه السياسة حتى أواخر السبعينيات. بالإضافة إلى ذلك، كانت الصين معزولة دوليًا لفترة طويلة، ولم تسفر علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي السابق خلال فترة الخمسينيات عن مساعدات اقتصادية كبيرة مقارنة مع ما تلقته تايوان من الولايات المتحدة. وقد مهد نجاح تايوان التنموي الطريق لانتقالها إلى الديمقراطية في التسعينيات.

وكان هناك أمل في لحظة ما بأن تمثل «النمور الأربعة» في آسيا (تايوان، وكوريا الجنوبية، وهونغ كونغ، وسنغافورة) نموذج التنموية التسلطية من التنمية ذا الأهمية البالغة لبلدان أخرى، لكن الأمر لم يكن على هذه الشاكلة. وقد تكون فيتنام مثالًا راهنًا على التنموية التسلطية؛ إذ إنها تتبع على ما يبدو النموذج الصيني من التحرر الاقتصادي والنمو مع شيء من الإنصاف، لكن من الصعب العثور على تنموية تسلطية في أجزاء أخرى من العالم[235].

ويدل هذا على وجود تركيبة خاصة من الشروط المُسبقة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، وغيرها، الماثلة في حالة جنوب شرق آسيا، والتي لا يمكن استنساخها بسهولة في أماكن أخرى.

أنظمة النمو التسلطية

يمثل نظام النمو التسلطي النمط الرئيس الثاني من النظام التسلطي، وهو حكم تهيمن فيه النخب ويدعم النمو الاقتصادي لكنه لا يدعم الرفاه. وتعد البرازيل في ظل الحكم العسكري من عام 1964 حتى الفترة الراهنة من إعادة التحوّل الديمقراطي، مثالًا جيدًا على هذا النمط من الحكم. وكنظام نمو تسلطي، أظهرت البرازيل الخصائص التالية: سعت وراء أهداف النمو الاقتصادي بغية بناء اقتصاد وطني قوي (يمكن بدوره أن يوفر الأسس لسلطة عسكرية قوية)، واحترمت المصالح طويلة الأمد (لكن ليس المصالح الفورية بالضرورة) للقوى الاجتماعية المهيمنة، في وقت تطلعت فيه إلى العمال والفلاحين من الأغلبية العظمى الفقيرة للحصول على الفائض الاقتصادي اللازم لإطلاق النمو.

لذلك كان النظام البرازيلي نموذج تنمية ذا منحى نخبوي صريح، استند إلى تحالف بين رأس المال الخاص المحلي، ومؤسسات الدولة، والشركات العابرة للحدود الوطنية. وينطبق المنحى النخبوي للنموذج على جانب العرض من التنمية (إذ كان التركيز على السلع الاستهلاكية المعمرة)، وكذلك على جانب الطلب (إذ كان التصنيع كثيف رأس المال، وكانت معظم الفوائد تذهب إلى طبقة محدودة من العمال والموظفين المهرة من ذوي الياقات البيض). ولم تنتفع الأغلبية الفقيرة في حقيقة الأمر من سيرورة النمو؛ فالعديد منهم كان له احتياجات أساسية مُلحّة في مجالات الصحة، والسكن، والتعليم، والعمل المربح[236]. وكان لتدابير إعادة التوزيع الإصلاحية، بما فيها الإصلاح الزراعي، أن تساعد في الدفع ببعد الرفاه من التنمية الاقتصادية إلى الأمام، لكن ما تعهد به النظام، وخصوصًا في سنواته الأولى، كان إعادة توزيع من النمط المعاكس تمامًا. فبعد إقصاء المنظمات الشعبية عن النفوذ السياسي، خفّض النظام الأجور الحقيقية خفضًا كبيرًا، واتخذ تدابير أخرى أدت إلى التركّز الضخم للدخل الذي صب في مصلحة الـ 20 في المئة الأغنى من السكان[237].

حاولت الأنظمة العسكرية التي فرضت حكمًا تسلطيًا في الأوروغواي وتشيلي والأرجنتين، في أوائل السبعينيات ومنتصفها، تطبيق نماذج نمو اقتصادي ذات خصائص مماثلة، بيد أنها كانت أقل نجاحًا من النظام البرازيلي في ما يخص النمو الاقتصادي. فعلى عكس البرازيل، فتحت هذه البلدان اقتصاداتها لصدمات خارجية، وذلك من خلال اتّباع سياسات اقتصادية مفرطة في تحررها قادت، قبل اتخاذ تدابير تصحيحية، إلى الارتداد عن التصنيع؛ أي تفكيك القاعدة الصناعية القائمة[238]. ومع ذلك، فإن لهذه الحالات سمة أساسية مشتركة؛ إذ حاولت

الأنظمة التسلطية السعي وراء النمو الاقتصادي من جانب أحادي وبالتحالف مع مصالح النخب.

أنظمة إثراء نخب الدولة التسلطية

لا يدعم النمط الرئيس الأخير من الحكم التسلطي، أي نظام إثراء نخب الدولة التسلطية، لا النمو ولا الرفاه؛ ولا يستهدف سوى إثراء النخب التي تسيطر في الدولة. وغالبًا ما يعتمد هذا النظام على حكم فردي يقوده زعيم أوحد. وعلى الرغم من أن تصرفات مثل هذا الزعيم قد تفتقر إلى أي معنى عندما يحكم عليها وفق معايير أهداف التنمية الرسمية التي وضعها النظام، لكنها منطقية تمامًا من منظور المحسوبية والزبُنية السياسية. ويمكن ترشيح العديد من الأنظمة الأفريقية، مع ما لها من أنظمة الحكم الشخصي التي وصفناها في الفصل الثاني، لهذه الفئة من التسلطية. وقد وصف أحد المراقبين هذا النظام بأنه سياسة عشائرية: «فالعشيرة فصيل سياسي يعمل داخل مؤسسات الدولة والحزب الحاكم؛ إنها موجودة قبل كل شيء لدعم مصالح أفرادها... ومبدأ وحدتها الأول هو آفاق المكافآت المادية للنجاح السياسي: الغنيمة هي طوطم العشيرة»[239].

ويوزع الفائض الذي يصل إلى يدي القيادة بفضل سيطرتها على الدولة على العشيرة أو على ائتلاف من العشائر، والتي توفر بدورها دعمًا سياسيًا للقائد. ونسق التوزيع ليس متساويًا بطبيعة الحال: فحصة الأسد من الفوائد تذهب إلى الزعيم الأوحد ونخبة صغيرة من بطانته. وليس هناك تمييز واضح بين السياسيين وموظفي الدولة؛ فالفئة الأخيرة تنخرط بنشاط في جُهدها لاكتساب منافع شخصية من وراء مناصبها العامة.

لذلك، وبغض النظر عن المزاعم الرسمية التي تشير إلى العكس، فإن النخبة الحاكمة لا تُظهر اهتمامًا جادًا بالتنمية الاقتصادية، سواء في ما يتعلق بالنمو أو الرفاه؛ فالهدف الرئيس للنظام هو إثراء الذات. ويتطلب تحقيق هذا الهدف إيجاد توازن ضد المعارضين المحتملين (إما بتقديم الرشاوى لهم وإما بالتحكم بهم باستخدام القوة)، ويتطلب أيضًا، كما ذكرنا آنفًا، توزيع الغنائم. وقد يكون لهاتين الاستراتيجيتين آثار جانبية في ما يتعلق بدعم الرفاه أو النمو، لكن مرة أخرى، هذا المُخرَج ليس هو الهدف الرئيس.

وقد تكون زائير (الكونغو الآن) في ظل حكم موبوتو (Mobutu) المثال الأوضح على نظام إثراء نخب الدولة التسلطي[240]. فالدائرة المقربة من عشيرة موبوتو تألفت من بضع مئات من الأشخاص، أو «رابطة» موبوتو. وقد اقتصرت المناصب المربحة في الدولة، والهيئة الدبلوماسية، والحزب، والجيش، والشرطة السرية، والرئاسية على أبناء العشيرة[241]، وحصدت «الرابطة» مباشرة ما يقارب 20 في المئة من الميزانية الوطنية، واستكمل أفرادها دخولهم عن طريق التهريب (الماس والذهب) والمبيعات الخاصة للنحاس. وكان

لموبوتو نفسه حصة شخصية في جميع المشاريع الأجنبية العاملة في زائير، وسيطرت عائلته على 60 في المئة من صافي التجارة المحلية. وقد جمع موبوتو، المتوفى الآن، ثروة هائلة، وجرى الاعتراف به كواحد من أغنى الناس في العالم.

وعليه، فإن الخاصية المحدِّدة لنظام إثراء نخب الدولة التسلطية هي ببساطة أن النخب التي تسيطر في الدولة منهمكة بإثراء نفسها. ومن الأمثلة الأخرى من أفريقيا، والتي ينطبق عليها هذا الوصف، جمهورية أفريقيا الوسطى في أثناء حكم جان بيديل بوكاسا (Jean Bedel Bokassa)، وأوغندا في أثناء حكم عيدي أمين (Idi Amin). ومن أمثلة الأنظمة التسلطية خارج أفريقيا، والتي يصلح ترشيحها أيضًا لفئة إثراء نخب الدولة التسلطية، هايتي في أثناء حكم فرانسوا دوفالييه (François Duvalier) الأب، وحكم ولده جان كلود دوفالييه (Jean Claude Duvalier)، ونيكاراغوا في أثناء حكم سوموزا (Somoza)، والباراغواي في أثناء حكم الفريدو ستروسنر (Alfredo Stroessner).

ما الذي يمكن أن نتعلمه من هذه النماذج للأنظمة التسلطية؟ أولًا، ليس من الممكن إطلاق الأحكام العامة على جميع الأنظمة التسلطية في ما يخص قدراتها على دعم التنمية الاقتصادية؛ فالأنظمة التسلطية المختلفة تتباين تباينًا كبيرًا في هذا الشأن. وفي هذا الفصل، قدمنا وصفًا لثلاث فئات رئيسة من الأنظمة التسلطية: الأنظمة التنموية التسلطية القادرة على دعم النمو والرفاه على حد سواء؛ وأنظمة النمو التسلطية التي تعطي الأولوية للنمو الاقتصادي؛ وأنظمة إثراء نخب الدولة التسلطية التي لا تشجع النمو ولا الرفاه. ثانيًا، لا تؤدي التسلطية تلقائيًا إلى النمو الاقتصادي والنظام والاستقرار، كما يدّعي أنصار فكرة المقايضة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. ولعل نظام النمو التسلطي هو النوع الأقرب لوجهة النظر الغالبة عن الأنظمة التسلطية، والتي يتبناها أنصار فكرة المقايضة. ففي ظل هذا النظام، يُشجع النمو الاقتصادي على حساب رفاهية الأغلبية العظمى من السكان. وعلى الرغم من أن أنصار هذا النظام يعتقدون، على ما يبدو، بأن مرحلة طويلة من النمو يمكن أن توفر أساسًا جيدًا لتحسين الرفاه في مرحلة لاحقة، لكن يبدو أن حالة البرازيل التسلطية تثبت العكس. ففي ذاك البلد، منع عدد من المعوقات الأثر الانتشاري المتوقع من ترك أثره على نطاق يسمح له بالإسهام الكبير في تحسين الرفاه[242]. ولعل أحد الأسباب المهمة وراء ذلك كان المنحى النخبوي الخاص بسيرورة النمو.

أخيرًا، تُسلِّط النمذجة ضوءًا جديدًا على حوار المقايضة، وذلك من خلال تأكيدها تنوع الأنظمة التسلطية. فإن تأملنا نظام إثراء نخب الدولة التسلطي في زائير، سنجد بأن التسلطية، بلا شك، أسوأ للتنمية الاقتصادية مما يشاع عنها؛ وإن درسنا النظام التنموي التسلطي في تايوان، سنجد بأن التسلطية أفضل بكثير للتنمية الاقتصادية مما يشاع عنها.

وفي ظل هذه الخلفيات، ومع علمنا بأن الأنظمة التنموية التسلطية من النوع التايواني نادرة وقليلة، فإنه من السهل أن نرفض الحجة القائلة بوجود مقايضة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، على أساس أن معظم الأنظمة التسلطية لا تبلي بلاء أفضل من الديمقراطيات في مجال التنمية. ومن ثم فإنه ما من سبب يدعو إلى التضحية بالحقوق والحريات المرتبطة بالديمقراطية. ولكن، قبل أن نستخلص استنتاجات نهائية، دعونا نلقي نظرة فاحصة على الأنماط المختلفة للديمقراطيات.

نماذج الأنظمة الديمقراطية

إن تطوير نمذجة (typology) للأنظمة الديمقراطية أمر صعب، والسبب في ذلك بكل بساطة هو ندرة الديمقراطيات المستقرة نسبيًا في العالم النامي. وتكون هذه الأنظمة، في كثير من الحالات، ديمقراطيات تهيمن فيها النخب؛ وبإمكانها، في بعض الحالات، أن تحول نفسها إلى ديمقراطيات اجتماعية ذات منحى يميل نحو الرفاه. وسنقدم أدناه مزيدًا من التفاصيل حول نماذج الأنظمة المختلفة هذه وتأثيرها في النمو والرفاه.

الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب والديمقراطيات الاجتماعية

تحققت الديمقراطية الهندية، في إطار المزاج العام للانتقالات الراهنة إلى الديمقراطية، على يد ائتلاف تهيمن فيه النخب، ويتكون من ثلاث جماعات رئيسة: المهنيون الحضريون الذين أسسوا حركة المؤتمر عام 1885؛ ومجتمع رجال الأعمال المنخرطين في التجارة والصناعة؛ ونخب مالكي الأراضي الريفيين. وقد أيدت جماهير الفلاحين الفقراء كفاح ائتلاف النخب من أجل الاستقلال والديمقراطية؛ والتفوا حول غاندي على اعتبار أنه الشخصية القيادية العظيمة التي من شأنها أن تلم شمل هذا التحالف بين جماعات النخب والجماهير الفقيرة. ومع هذا، فإن تأييد الفلاحين الفقراء لم يؤد في الحقيقة إلى استياء النخب الريفية؛ إذ لم تتضمن رؤية غاندي لمستقبل القرى الهندية أي تهديد لمركز النخبة، إضافة إلى أن النخب الريفية هي التي كانت تسيطر على تنظيم حزب المؤتمر على المستوى المحلي وليس الفلاحين المعدمين[243].

بيّنا آنفًا أن الهيمنة المتواصلة للنخب في الديمقراطية الهندية رسمت ما يمكن تحقيقه في مجال التنمية الاقتصادية؛ بل ووضعت لها الحدود المسموح بها. فقد خدمت سيرورة التنمية الاقتصادية في المقام الأول مصالح جماعات النخب في الائتلاف المهيمن. وقد أعاق احترام مصالح النخبة قدرة الديمقراطية الهندية على حشد الموارد للنمو الاقتصادي وتحسين الرفاه، عبر إصلاحات زراعية أساسية وغيرها من الإصلاحات[244].

وفي الفصل الثالث، وضحنا أن هيمنة النخب خاصية رئيسة من خصائص العديد من سيرورات تغيير الأنظمة الراهنة. ولعله من المبرر أن نقلق بإزاء امتناع مثل هذه الأنظمة

عن القيام بإصلاحات جوهرية تعالج حال المواطنين الفقراء. ففي ظل معطيات التجربة الهندية ذات الخمسين سنة ونيف من الديمقراطية التي تهيمن فيها النخب، فإن لمخاوف من هذا القبيل ما يبررها بقوة؛ فقد حدثت تنمية اقتصادية في الهند في كل من النمو والرفاه، لكن لم تقدم السيرورة عمومًا للجماهير الغفيرة من الفقراء شيئًا يذكر.

غير أنه من المهم تأكيد نقطة أخرى أثرناها في الفصل الثاني؛ ألا وهي أن الديمقراطية تدخل شيئاً من اللايقين على السيرورة السياسية. فهي تفتح القنوات للضغط الشعبي على الحكام. وقد تُجبر حتى الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب على الاتجاه نحو تدابير إصلاحية أكثر فاعلية؛ بعبارة أخرى، قد تتحول الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب إلى ديمقراطيات اجتماعية. وتعرف الديمقراطيات الاجتماعية بأنها عبارة عن أنظمة تعمد فيها الائتلافات السياسية عريضة القاعدة إلى إصلاحات اجتماعية موجهة للرفاه، وتعد حالة كوستاريكا خير مثال على ذلك.

تعتمد ديمقراطية كوستاريكا على أحلاف سياسية بين الفصائل النخبوية. أما الجماعات الرئيسة الثلاث في الائتلاف المهيمن في كوستاريكا فهي نخب الزراعة التصديرية والصناعة (بمن في ذلك المستثمرون الأجانب)، وعناصر بيروقراطية الدولة[245]. وتجني هذه الجماعات ثمار الفوائد التي يجلبها نموذج التنمية الذي يعتمد على الزراعة التصديرية، ويشجع التصنيع دور الدولة القوي في بعض المجالات. لذلك، تلقت الزراعة التصديرية دعمًا منتظمًا من الحكومة، وبقي مستوى الضرائب متواضعًا للغاية، ولم تشكل تدابير الإصلاح الزراعي أي تهديد يذكر. وعلى الرغم من أن الصناعيّين اضطروا إلى القبول بأن الزراعة لا يمكن إعادة هيكلتها وفقًا لاحتياجات التصنيع الخاصة، فقد تلقوا دعمًا كبيرًا في ما يتعلق بالحماية الخارجية، والتعريفات الجمركية المخفضة على مستلزمات الإنتاج، والإعفاءات الضريبية، والدعم الشامل الذي قدمه القطاع العام للبنية التحتية. وقد قويت شوكة البيروقراطية من خلال التوسع السريع لمؤسسات متنوعة في القطاع العام، والتي شكلت أساسًا صلبًا يمكن من طريقه التفاوض مع الدولة للحصول على منافع إضافية.

وبهذا المعنى، يمكننا اعتبار ديمقراطية كوستاريكا «هيمنة مقنعة تتألف من النخب المتنافسة التي وافقت صراحة على احترام مصالح بعضها لبعضها الآخر»[246]. وتعتمد السياسات على التوازن بين نخب مختلفة تحترم المصالح الأساسية بعضها لبعض؛ لذا أُبقي على برامج الرفاه ضمن حدود تقبلها المصالح المهيمنة. وقد تجنبت البرامج الاجتماعية الراديكالية للتغيير البنيوي، كما تجنبت السياسات الاقتصادية التي قد تشكل تهديدًا خطرًا على أي من الفصائل النخبوية. نتيجة لذلك، فإن تحسينات الرفاه في كوستاريكا تستند إلى أسس متصدعة من اقتصاد التصدير الزراعي المثقل بالديون الخارجية الضخمة (والمتزايدة).

الجدول (3-5): الرفاه والنمو في كوستاريكا

متوسط العمر المتوقع عند الولادة، 2003 (بالسنوات)	78.3
معدل تعلم البالغين (النسبة المئوية لمن هم في الخامسة عشرة فما فوق)	94.9
مؤشر التنمية البشرية، ترتيب 2005[أ]	0.838
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (تعادل القوة الشرائية بالدولار)، 2003[ب]	9.606
معدل النمو السنوي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بالنسبة المئوية): 1965-1980 1981-1995 1996-2006	 3.5 0.7 2.1

المصدر:

United Nations Development Programme, *Human Development Report 2006,* <http://hdr.undp.org/hdr2006/>, and The World Bank, *World Development Indicators..*

(أ) يتكون مؤشر التنمية الإنسانية (HDI) من ثلاثة مؤشرات فرعية: متوسط العمر المتوقع، والتعليم، والدخل. وتحدد لكل مؤشر قيمة عالمية هي (1) كحد أقصى و(0) كحد أدنى، ومن ثم يرتب كل بلد وفقًا لموقعه. ومعدل المواقع الثلاثة مجتمعة هو مؤشر التنمية البشرية؛ وكلما اقترب المعدل من 1 كان الترتيب أفضل. انظر:

United Nations Development Programme, *Human Development Report 1991* (New York: Oxford University Press, 1991), p. 106.

(ب) تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parities): هو محاولة لقياس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ما يتعلق بالقوى الشرائية المحلية للعملات، وبالتالي تجنب التشويه الناتج عن أسعار الصرف الرسمية.

مع ذلك، وفي إطار هذه القيود، أيدت الائتلافات المهيمنة في كوستاريكا الحكومات التي دعمت برامج رفاه طموحة. وكما يبين الجدول (3-5)، فإن إجمالي إنجازات البلد في ما يتعلق بالرفاه مثيرة للإعجاب حقًا، في حين أن إنجازات النمو الاقتصادي أقرب إلى المعدلات العادية. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط أرقام المعدلات الوارد في الجدول (3-5) يخفي وجود مجموعة كبيرة جدًا من الناس في أسفل السلم، عجزت عن تحقيق أي تقدم يذكر. وعلى الرغم من أن عددًا قليلًا جدًا وصل إلى مستوى الجوع الفعلي، فإن تقديرات تعود إلى

عام 2006 تشير إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون عند مستوى الكفاف هي 22 في المئة[247]. وينتمي معظم هؤلاء الناس إلى الريفيين الذين لا يملكون أرضًا أو إلى سكان الحضر من الأحياء الفقيرة في المدن.

ومع ذلك، أبلت ديمقراطية النخب المهيمنة في كوستاريكا بلاءً حسنًا نسبيًا في ما يتعلق بالرفاه. وتسهم عناصر عدة في تفسير هذا الإنجاز. أولًا، اختلف حكم النخب في كوستاريكا خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عن حكم النخب في بلدان أميركا اللاتينية الأخرى. فكوستاريكا لم يكن فيها نظام الهنود والعبيد الذي تسيطر فيه نخب ريفية؛ بل كان فيها فلاحون مستقلون، وكانت الطبقة العاملة الريفية متحررة من قيود الإقطاع التي تشدها إلى سادة ريفيين. ثانيًا، دعمت الطبقة المهيمنة من بارونات القهوة القيم الليبرالية مثل حرية الصحافة، والحرية الدينية، والتعليم العام. فقد صدر قانون التعليم المجاني الإلزامي عام 1884، وأسهم مستوى تعليم السكان، بالإضافة إلى الحِوار العام المفتوح، في تمهيد الطريق أمام تأليف جماعات وجمعيات متنوعة أدخلت المطالب في صلب النظام السياسي[248]. ثالثًا، للديمقراطية التي أُنشِئت بعد عام 1948 سُمعة بإجراء انتخابات عادلة ونزيهة، في ظل نظام سياسي مُوجّه نحو التفاوض والتسوية. وعلى النقيض الصارخ من جيرانها في أميركا الوسطى، حلت كوستاريكا جيشها عام 1949.

وفي ما يتعلق بالرفاه، فإن كوستاريكا أثبتت أنه ليس من المحتم أن يكون بلاء الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب بمثل رداءة أداء الهند، على سبيل المثال. فالديمقراطيات هذه قادرة على التحول باتجاه درجة أعلى من الاستجابة لمطالب الجماهير. غير أن الخلفية السياسية لكوستاريكا تحتوي على سمات فريدة من نوعها سمحت لها بالتحرك في هذا الاتجاه. فقد أدت القيم المساواتية (egalitarian values) التي عرفها الائتلاف المهيمن، إلى بيئة اجتماعية وسياسية مواتية لتنظيم القوى الشعبية في مرحلة مبكرة. وشكلت هذه العناصر الأرضية لسياسات الرفاه، ولتطوير «نظام من الديمقراطية الليبرالية المستقرة المنقطعة النظير في أميركا اللاتينية»[249].

كما بينا من دراسة الحالة هذه، تستطيع الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب أن تعالج قضايا الرفاه. ولسوء الحظ، فإن عددًا محدودًا من ديمقراطيات النخب في العالم الثالث تتمتع بظروف مماثلة لتلك التي كان لها شأن مهم في الوصول إلى هذه النتيجة في كوستاريكا. وفي أوروبا الشرقية، ثمة آفاق أفضل للديمقراطيات الاجتماعية، لاسيما وأن الجماعات الشعبية منظمة تنظيمًا أفضل، وقادرة على إيصال صوتها عبر السيرورة السياسية[250].

الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير

تعدّ الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير أنظمة تكون فيها اليد العليا للأطراف الفاعلة الجماهيرية وليس للطبقات التقليدية الحاكمة. ويطالب هؤلاء الناشطون بإصلاحات تنطلق من القاعدة، مسلطين جام غضبهم على سلطة النخب وامتيازاتهم. ومن الأمثلة البارزة على نظام الحكم هذا حكومة الوحدة الشعبية (أو الاتحاد الشعبي) بزعامة سلفادور أليندي (Salvador Allende) في تشيلي، بين عامي 1970 و1973، فقد انتُخبت الحكومة على أساس برنامج يَعِدُ الجماعات متدنية الدخول والفقيرة بتحسينات كبيرة في ما يتعلق بزيادة الأجور والمرتبات وتحسين الأوضاع الاجتماعية والإسكانية. واتخذت الحكومة أيضًا تدابير لجعل الاقتصاد أكثر فاعلية؛ وكان من شأن السياسات أن تتوجه نحو نمو أسرع ورقابة عامة أكبر، وطبقت الحكومة سياسات لإعادة توزيع الأراضي من خلال الإصلاح الزراعي، ولتأميم قطاع التعدين، وهو توجه استشرفته أيضًا لمعظم المؤسسات الكبرى في القطاع الخاص[251].

وعلى الرغم من النجاح الذي أحرزته الوحدة الشعبية في عامها الأول في السلطة، واجهت الحركة مقاومة متصاعدة الوتيرة من مالكي الأراضي، والصناعيين، والقطاعات الوسطى (middle sectors)، فقد حدثت سيرورة راديكالية واجهت خلالها المعارضة الموحدة كثيرًا الحكومة التي انقسمت داخليًا حول ما إذا كان ينبغي لها مواجهة خصومها السياسيين مواجهة راديكالية أو استيعابهم باعتدال. وفي عام 1973 بلغ الوضع ذروته مع قيام أوغستو بينوشيه (Augusto Pinochet) بانقلابه العسكري. ويؤكد هذا المثال هشاشة الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير، فهي تقاد بيسر نحو المواجهة العدائية، والتي قد تؤدي بدورها إلى العودة إلى الحكم التسلطي.

يتيح لنا منظور تحليل أوسع رؤية مشهد أكثر تفاؤلًا. فالديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير ينبغي أن تكون قادرة على المضي بحذر أكبر على طريق الإصلاح من الوحدة الشعبية، على سبيل المثال، وبهذا، تتجنب شكل المواجهة الشاملة الذي وقع في تشيلي، مما قد يجعلها شبيهة بالديمقراطيات الاجتماعية التي جئنا على ذكرها آنفًا. ومن الحكومات التي نجحت في تحقيق هذا حكم الجبهة اليسارية في البنغال الغربية في الهند، والتي وصلت إلى سدة الحكم عام 1977[252]. ويبدو أن الديمقراطيات الاجتماعية بدأت تظهر في أوروبا الشرقية، كما ذكرنا سابقًا. وفي الوقت نفسه، فإن للديمقراطيات قدرات تحويلية؛ إذ يمكن النظر إلى تطور معظم الديمقراطيات الأوروبية الغربية منذ القرن التاسع عشر، كسيرورة تبدأ بأنظمة تهيمن فيها النخب ومن ثم تتحول تدريجًا إلى ديمقراطيات اجتماعية. وتعد الأنماط الأخيرة بدورها هي المسؤولة عن دول الرفاه التي أسست منذ ثلاثينيات القرن العشرين. وقد مهدت سيرورة التحول التدريجي الطريق أمام قبول النخب بالإصلاحات الاجتماعية وسياسات العدل والإنصاف.

بناءً على ما تقدم، يبدو جليًا أن آفاق التنمية الاقتصادية في الأنظمة الديمقراطية، وخصوصًا في ما يتعلق باحتمال إدخال تحسينات تنفع المحرومين، تعتمد على طبيعة الائتلافات الحاكمة خلف ستار الديمقراطيات. وقد تكون الديمقراطيات المهيمنة نخبويًا، والمقيدة للغاية، مجمدة عمليًا، بمعنى أن قدرتها على المناورة في طرح قضايا الرفاه، وكذلك في دعم الموارد اللازمة للنمو الاقتصادي، محصورة ضمن الحدود الضيقة لدعمها المتواصل للوضع القائم. وإن كانت معظم الانتقالات الراهنة إلى الديمقراطية تنازلية (بمعنى أنه تهيمن فيها النخب)، كما رجحنا سابقًا، فإن الإسقاط التشاؤمي بأن العديد من الانتقالات الراهنة ستصبح ديمقراطيات مجمدة يبقى واردًا إلى حد كبير.

أما الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير فليست مجمدة بهذه الطريقة، بل تحتوي على إمكانات إصلاح كبيرة تتعارض مع مصالح النخب الحيوية. ولكن إصلاحًا من هذا القبيل قد يقود إلى مواجهة مع قوى النخب، وبالتالي إلى تقويض الديمقراطية ذاتها.

ومع ذلك، هناك مساحة بين هذين النقيضين يمكن للديمقراطية المستقرة نسبيًا والتقدم الاقتصادي أن يسيرا فيها جنبًا إلى جنب. وتثبت الديمقراطيات الاجتماعية هذا الاحتمال، فدول الرفاه الإسكندنافية أمثلة على البلدان التي تحولت من ديمقراطيات تهيمن فيها النخب إلى ديمقراطيات اجتماعية.

الأداء الاقتصادي في الانتقالات الديمقراطية الراهنة

انصب تركيزنا حتى الآن على النتائج الاقتصادية طويلة المدى للديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب، وتلك التي تهيمن فيها الجماهير. لكن معظم الانتقالات الديمقراطية الراهنة كانت قد وضعت سياسات اقتصادية لعقد من الزمان أو أكثر، فما الذي يمكن أن نقوله عن أداء سياساتها الاقتصادية خلال تلك الفترة؟

عالج مشروع بحثي هذا السؤال من خلال تحليله لاثني عشر بلدًا متوسط الدخل، وهي الأرجنتين، وبوليفيا، والبرازيل، وتشيلي، والبيرو، والمكسيك، والأوروغواي في أميركا اللاتينية؛ وكوريا الجنوبية، وتايوان، والفيليبين، وتايلند، وتركيا في آسيا[253]. وقد نجح بعض هذه البلدان نسبيًا في سياسته الاقتصادية، فحقق استقرارًا اقتصاديًا وأوجد أوضاعًا ملائمة للنمو الاقتصادي. لكن بعضها الآخر كان أقل نجاحًا. وبما أن جميع هذه البلدان هي ديمقراطيات تهيمن فيها النخب، وإن بدرجات متفاوتة، فإن هذا العامل بمفرده لا يمكن أن يفسر الاختلافات في أداء سياساتها الاقتصادية. فما هي إذًا الأوضاع الرئيسة التي تؤثر في أداء السياسة الاقتصادية على المدى القصير؟

يحدد هاغرد (Haggard) وكوفمان (Kaufman) في دراستهما نوعين من العوامل البنيوية - أحدهما اقتصادي والآخر سياسي - وكلاهما يساعد في الإجابة عن السؤال المطروح أعلاه.

فالعامل الاقتصادي يأخذ في الاعتبار وجود أزمة اقتصادية في فترة الاستيلاء الديمقراطي أو عدم وجود مثل هذه الأزمة، أما العامل السياسي فيأخذ في الاعتبار قدرة البلد على تنظيم حكم سياسي مستقر.

وصلت بعض الديمقراطيات الجديدة التي تناولتها هذه الدراسة إلى السلطة في خضم أزمة اقتصادية حادة، اتسمت بارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار في الاقتصاد الكلي. وكان هذا هو الحال في الأرجنتين، والبرازيل، وبوليفيا، والبيرو، والأوروغواي. فالأزمة الاقتصادية تحدث وضعًا صعبًا للحكومات الديمقراطية الجديدة التي يجب عليها أن تتعامل مع أوضاع اقتصادية معاكسة للغاية. غير أن هناك توقعات عامة كبيرة بأن النظام الديمقراطي سوف يحسن الظروف بشكل ملحوظ، وأن الفوائد الاقتصادية سوف تتدفق بسرعة نتيجة التحوّل الديمقراطي. وتخلق هذه المعضلة حافزًا للتحرك باتجاه شكل من أشكال «التسلطية الناعمة» (soft authoritarianism) التي تكون لها سلطة تنفيذية قوية وبرلمان ضعيف، كما كان الحال في البيرو عام 1992 عندما أغلق الرئيس فوجيموري (Fujimori) المجلس وأقام سلطة دكتاتورية. على الرغم من ذلك، لم يكن هذا هو النسق العام. ففي بعض البلدان الأخرى التي شملتها الدراسة، طبقت سياسات التكيف واستقرار الاقتصاد الكلي تدريجًا، في ظل الأوضاع الديمقراطية. وبإزاء الأحوال الاقتصادية الصعبة، أبلت الديمقراطيات الجديدة بلاءً حسنًا إلى حدٍ ما. «ولذلك، لا يمكننا اعتبار التحول الديمقراطي في حد ذاته المسؤول عن فشل السياسة... فقد لا يكون لتغير الأنظمة إلا تأثير طفيف على السياسة، إن لم نذهب أبعد من ذلك ونشير إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه مثل هذا التغيير في توافر الفرص لمبادرات إصلاح جديدة»[254].

وثمة درجة عالية من الاستمرارية في السياسة الاقتصادية في الديمقراطيات الجديدة البعيدة عن الأزمة الاقتصادية (تايلند، وكوريا الجنوبية وتشيلي، وتركيا). فالحكومات الديمقراطية في هذه البلدان تمسكت تمسكًا جوهريًا بالسياسة الاقتصادية لأسلافها التسلطيين. وعلى الرغم من أن سياسات من هذا القبيل قد تفضل الاستقرار والنمو الاقتصاديين على المدى القصير، فهي تحتوي أيضًا على ضعف متأصل يتمثل في محاباة تلك الشرائح من السكان التي أيدت النظام التسلطي. نتيجة لذلك، فإن الجماعات الأضعف والأفقر التي ذاقت الأمرين في ظل التسلطية تبقى محرومة من الانتفاع، في ظل الديمقراطية. وقد تكون النتيجة زيادة في الاستقطاب (polarization)، مما لذلك من آثار سلبية على الديمقراطية؛ مثل شكل من أشكال الديمقراطية المجمدة التي تهيمن فيها النخب وقد حدَّدْناها آنفًا.

وكما ذكرنا من قبل، فإن العامل السياسي الذي يؤثر في أداء السياسة الاقتصادية في الديمقراطيات الجديدة، هو القدرة على تنظيم حكم سياسي مستقر. وتعتمد هذه القدرة على

المؤسسات السياسية، وخصوصًا على وجود نظام أحزاب سياسية لا يتسم بانقسامه الشديد، ولا باستقطابه (فالانقسام يزداد مع زيادة عدد الأحزاب المتنافسة، والاستقطاب يزداد مع تنامي المسافة الأيديولوجية بين الأحزاب). وفي الحالات التي درسها هاغرد وكوفمان، «شكلت أنظمة الأحزاب المنقسمة والمستقطِبة معوقات كبرى في وجه التنفيذ المستديم للإصلاح»[255].

إذًا، يعتمد أداء السياسة الاقتصادية الناجح اعتمادًا كبيرًا على نظام أحزاب قوي غير منقسم انقسامًا حادًا وغير مستقطب. وفي أميركا اللاتينية بشكل خاص (الأوروغواي هي الاستثناء)، أدى انعدام نظام الأحزاب الشبيه بهذا النوع إلى «فشل ذريع في السياسات»[256]. ولكن أسوأ حالات الانقسام والاستقطاب في نظام الأحزاب في الديمقراطيات الجديدة تدور في فلك آخر، بعيدًا من الحالات التي درسها هاغرد وكوفمان: إنها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأجزاء من أوروبا الشرقية، بما في ذلك روسيا.

وثمة علاقة، بطبيعة الحال، بين أداء السياسة الاقتصادية قصيرة المدى في الديمقراطيات الجديدة التي ناقشناها هنا، والأداء الاقتصادي بعيد المدى الذي ناقشناه قبل ذلك. ذلك أن الديمقراطيات الجديدة القادرة على اجتياز الأزمة الاقتصادية الحادة، والقادرة على صوْغ سياسات اقتصادية رصينة وتنفيذها، وتقود إلى الاستقرار والنمو، ستكون بحوزتها أيضًا أفضل الإمكانات لمعالجة قضايا الرفاه وبالتالي لتحسين أحوال جماعات كبيرة من الفقراء. وسترسخ ديمقراطيات من هذا القبيل، على الأرجح، الحكم الديمقراطي وتتفادى النكوص إلى التسلطية[257].

الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في الميزان

استنادًا إلى نماذج الأنظمة التسلطية والأنظمة الديمقراطية التي قدمناها في هذا الفصل، وإلى المقارنات التي ناقشناها، نستطيع الآن استخلاص بعض الاستنتاجات العامة بخصوص المقايضة المحتملة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. أولًا، ليس هناك علاقة ترابط دقيق بين شكل النظام (ديمقراطي أو تسلطي) ومخرجات التنمية، وذلك لسبب بسيط؛ هو أن للأنماط المختلفة من الأنظمة الديمقراطية والأنظمة التسلطية قدرات تنموية متفاوتة. فإذا قارنا نمط الديمقراطية الذي تهيمن فيه النخب بالنظام التنموي التسلطي، كما فعلنا في المقارنة بين الصين والهند، يمكننا القول إن ثمة مقايضة بين الديمقراطية والتنمية؛ لأن النظام التنموي التسلطي يقدم أداء أفضل في التنمية مما تقدمه الديمقراطية التي تهيمن فيها النخب. إلا أن هذا الاستنتاج ليس قويًا بما يكفي لدعم فكرة المقايضة **بشكل عام** بين الديمقراطية والتنمية؛ فأنماط أخرى من الأنظمة التسلطية تقدم أداء أسوأ في التنمية

الاقتصادية مما تقدمه الأنظمة التنموية التسلطية، وقد تتصدر القائمة الأنظمة الديمقراطية، مقارنة مع هذه الأنظمة.

ثانيًا، في ما يخص الأنظمة التنموية التسلطية قليلة العدد نسبيًا، والتي أبلت بلاءً حسنًا في التنمية الاقتصادية، علينا أن نبيّن من خلال أدلة غاية في الدقة كيف، وإلى أي مدى، يمكن أن نبرر تعليق الحقوق المدنية والسياسية من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية. على سبيل المثال، على الرغم من أن التسلطية الاشتراكية في الصين قدّمت للنظام غطاء منحه الحرية في المناورة، وهو ما مهد الطريق لإعادة التوزيع الجذرية للأراضي لمصلحة الجماهير الريفية، فإن فوائد التنمية لا تبرر المقايضة المفتوحة من غير قيود أو شروط بين التنمية وأنواع الحقوق المدنية والسياسية كافة. وكما أشار أحد الباحثين، فإن انتهاكات من مثل «التعذيب، والاختفاء، والإعدامات التعسفية، يمكن القضاء عليها في كل الأحوال تقريبًا من دون خسائر في التنمية؛ وقد لا يكون للحق في الجنسية والمساواة أمام القانون، إلا تكاليف منخفضة جدًا على التنمية؛ ومن المرجح أن يكون لضمان الحقوق القانونية تكلفة أكثر، لكن العبء يبدو محتملًا... بعبارة أخرى، يجب أن تكون مقايضات الحقوق المدنية والسياسية انتقائية، ومرنة، ومحددة تمامًا إن كان لها أن تبرر على الإطلاق»[258]. لذلك، حتى في الحالات التي يبدو أنها تبرر المقايضة، من الضروري أن ندرس أي الحقوق تتطلب التعليق فعلًا كي تشجع التنمية.

قلت بصريح العبارة إن نظرية المقايضة العامة بين الديمقراطية والتنمية يجب أن ترفض. على أن الديمقراطية والتنمية الاقتصادية لا تسيران تلقائيًا جنبًا إلى جنب، ولا يعزز أحدهما الآخر تعزيزًا مُتبادلًا. وثمة معضلات أخرى على الدرجة نفسها من الخطورة خلف المقايضة المرفوضة. أولًا، إن عددًا كبيرًا نسبيًا ليس من الأنظمة التسلطية فحسب، بل من الأنظمة الديمقراطية أيضًا، ولأسباب مختلفة، لا يبلي بلاءً حسنًا في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية. فأنظمة إثراء نخب الدولة التسلطية، وأنظمة النمو التسلطية الموجهة للنخب، إضافة إلى الديمقراطيات المجمدة التي تهيمن فيها النخب، لا تبشر بخير عندما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية التي ستعود بالنفع على الجماهير الغفيرة من الفقراء.

ثانيًا، يبدو أن الأنماط الرئيسة من الديمقراطيات تواجه مقايضة بين الاستقرار من جهة، والقدرة على تشجيع التنمية الاقتصادية السريعة من جهة أخرى. إذ تنطوي الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب، على أفضل الآفاق للاستقرار، كما تثبت تجارب أميركا اللاتينية؛ وفي الوقت نفسه، غالبًا ما تعني هيمنة النخب تأييد الوضع القائم والقليل من تقدم التنمية. وتعد الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير بتقدم اقتصادي أسرع من خلال إصلاحات تهاجم مصالح النخب الحيوية، ولكن قد تكون النتيجة عدم الاستقرار والعودة إلى التسلطية.

لقد رجحت في وقت سابق وجود مساحة بين هذين النقيضين تمثلها الديمقراطيات الاجتماعية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: كم عدد التوجهات الديمقراطية الراهنة التي ستتحرك في ذلك الاتجاه؟

الديمقراطية وحقوق الإنسان

لا تقتصر التنمية على التقدم في النواحي المادية فقط (الطعام، والسكن، والخدمات الصحية، والتعليم، وغيرها)؛ إنها تنطوي أيضًا على جوانب غير مادية تتعلق بحرية الإنسان وهويته وأمنه[259]. ويمكن أن تنضوي الجوانب غير المادية تحت مظلة حقوق الإنسان، لاسيما حقوق الإنسان المدنية والسياسية[260]. وتشمل هذه عناصر من مثل حظر التعذيب، والحق في محاكمة عادلة والحماية المتساوية بموجب القانون، والتحرر من التوقيف التعسفي، وحرية التنقل والإقامة، وحرية الفكر والضمير والدين.

ما العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ وهل تدعم الديمقراطية حقوق الإنسان؟ تبدو الإجابة للوهلة الأولى صريحة ومباشرة. فتعريف الديمقراطية السياسية الوارد في الفصل الأول يتطرق إلى حقوق مدنية وسياسية: حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية التجمع (تشكيل الجمعيات والاتحادات)، والحق في المشاركة السياسية. وإن كانت الحقوق المدنية والسياسية جزءًا من تعريف الديمقراطية نفسها، فمن المنطقي الاعتقاد بأن الديمقراطيات يجب أن تدعم هذه الحقوق. وقد لا تدعم الديمقراطيات دائمًا التنمية الاقتصادية، على سبيل المثال، لكنها على الأقل تكرس الحقوق المدنية والسياسية الأساسية[261]. وبالفعل، فإن الديمقراطية هي حق من حقوق الإنسان وفقاً لأغلب اتفاقات حقوق الإنسان.

حاول باحثان تحديد العلاقة بين الديمقراطية السياسية كما تقيسها بيت الحرية، ونسق انتهاكات حقوق الإنسان بناء على معلومات مستقاة من وزارة الخارجية الأميركية. وكما هو مبين في الجدول (5-4)، فإن الأنظمة الديمقراطية (الحرة) تحترم حقوق الإنسان بدرجة أعلى بكثير من الأنظمة التسلطية (غير الحرة).

غير أن مزيدًا من التمحيص يكشف عن مشكلات في نقطتين. أولًا، إن العلاقة بين الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان ليست علاقة مثالية. فالعديد من الديمقراطيات تدعم الحريات السياسية الأساسية المرتبطة بالديمقراطية، بينما تنتهك حقوقًا أخرى للإنسان. وانتهاكات من هذا القبيل ترصدها منظمة العفو الدولية. وفي السنوات الأخيرة، وجهت انتقادات للتدابير التي اتخذتها بلدان غربية عديدة كي تكافح الإرهاب لعدم احترامها الكافي لحقوق الإنسان[262].

الجدول (4-5): الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2004: النسبة المئوية للدول التي ترتكب انتهاكات منتقاة لحقوق الإنسان(أ)

	ليست حرة	حرة
المفقودون	7	2
القتل السياسي/ خارج نطاق القانون	20	16
السجن السياسي	48	11
التعذيب	52	29

(أ) النسبة المئوية للدول التي وقعت فيها انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان (50 مرة أو أكثر). لا توجد بيانات لأفغانستان والعراق وإيران.

المصدر:

Cingranelli-Richards (CIRI), *Human Rights Database* http://ciri.binghamton.edu/index.asp, and Freedom House, *Freedom in the World*.

وإن جرى تعريف الحقوق بالمعنى الواسع جدًا للكلمة، فلن توفر حتى البلدان الأكثر ديمقراطية هذه الحقوق كلها. وقد ساعدت محاولات قياس نوعية الديمقراطية التي عرضناها في الفصل الأول، في لفت الانتباه إلى هذا الأمر[263]. وعلى الرغم من أن هذه المعلومات قد تلقي بظلال سلبية على بعض الديمقراطيات، فإنها على ما يبدو لا تكسر القاعدة العامة القائلة إن الديمقراطيات تظهر احترامًا أكبر لحقوق الإنسان مما تظهره الأنظمة التسلطية، حتى لو لم يكن هذا الاحترام كاملًا.

لكن هناك مشكلة ثانية في أطروحة أن الديمقراطية وحقوق الإنسان ما هما إلا وجهان لعملة واحدة. وترتبط المشكلة بعدم اكتمال العديد من الانتقالات إلى الديمقراطية. فمعظم الأنظمة لا تزال ديمقراطيات مقيدة في المنطقة الرمادية، وبلا احترام كافٍ للحقوق المدنية والسياسية. وقد خلص تحليل حديث إلى أن «السلطات لا تنظر في أي قيود للحد من القمع أو في بدائل عن السيطرة الاجتماعية إلا بعد أن تتحقق أعلى مستويات الديمقراطية؛ وإلى أن تحين هذه

اللحظة، فليس من رادع لهذه السلطات يصرفها عن انتهاك حقوق الإنسان»[264]. بعبارة أخرى، يعتمد احترام حقوق الإنسان اعتمادًا كبيرًا على التحول الديمقراطي، علما أن أغلب الأنظمة (شبه) الديمقراطية حاليًا ليست راسخة.

إضافة إلى ذلك، تثير بعض الانتقالات الاضطراب وعدم الاستقرار، وهو ما قد يترك آثارًا سلبية على حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أكد أحد الباحثين أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا تقتصر على الحكم التسلطي فحسب، بل وتُرتكب أيضًا في أثناء انهيار السلطة[265]، فانهيار السلطة يعني إضعاف سلطة الحكومة (الديمقراطية أو الاستبدادية) إلى درجة تكون فيها على حافة فقدان السلطة أو تضطر إلى استخدام وسائل قاسية للحفاظ على السلطة[266]. لذلك، فإن عددًا كبيرًا من انتهاكات حقوق الإنسان يمكن ملاحظتها في الانتقالات المثقلة بالأزمات إلى الديمقراطية، والتي تسعى فيها الحكومات المدنية الضعيفة جاهدة إلى السيطرة على زمام الأمور. فالحريات السياسية (كالمنافسة والمشاركة) قد تشير إلى أوضاع ديمقراطية مواتية نوعًا ما، لكن انهيار السلطة يؤدي إلى درجة عالية من الانتهاكات (الأخرى) لحقوق الإنسان. ويقع العديد من البلدان ضمن هذه الفئة، بما في ذلك كولومبيا، والسلفادور، وباراغواي، والبيرو، وبلغاريا، ونيكاراغوا، وبنما، والفيليبين، وتركيا، وسريلانكا.

وفي المجمل، فإن الديمقراطيات من حيث المبدأ تظهر احترامًا أعلى لحقوق الإنسان عمومًا مما تظهره الأنظمة التسلطية. وإذا قوّمنا البلدان من منظور قائمة شاملة لحقوق الإنسان، سنكتشف أن ديمقراطيات عديدة تنتهك بعضًا من هذه الحقوق. إضافة إلى ذلك، قد تؤدي الانتقالات إلى الديمقراطية إلى انهيار السلطة، والذي يمكن أن تنتج عنه انتهاكات أعلى لحقوق الإنسان مما قد يكون عليه الحال في ظل الأوضاع التسلطية المستقرة. لذا، فإن الديمقراطية المستقرة والراسخة تترافق مع احترام عالٍ لحقوق الإنسان بشكل عام، لكن التحرك باتجاه الديمقراطية والمراحل الأولى من التوجهات الديمقراطية، التي تسم أغلبية الانتقالات الراهنة، يمكن أن تنتج أوضاعًا ترتفع فيها درجة انتهاك حقوق الإنسان.

خلاصة

افتتحنا هذا الفصل بالسؤال عما إذا كانت الديمقراطية تستحق حقًا تجشم كل هذا العناء، وعما إذا كانت تمهد الطريق لإدخال تحسينات في مجالات أخرى غير تلك المرتبطة ارتباطًا ضيقًا بالحريات السياسية. وأعطينا عددًا من الأسباب التي تبرر الرد بالإيجاب عن السؤالين. فالديمقراطية ليست قيمة في حد ذاتها فحسب، بل إنها تساعد في دعم الحقوق المدنية والسياسية الأخرى أيضًا. وعلى الرغم من أن الديمقراطيات لا تقدم دائمًا أداء أفضل من أداء الأنظمة التسلطية في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، فقد رفضنا مفهوم المقايضة الكلية بين

الديمقراطية والتنمية. فأغلب الأنظمة التسلطية قمعية، ويكون أداؤها في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية رديئًا. وفي الوقت عينه، فإن الانتقالات إلى الديمقراطية لا تضمن تحقق الوعود بتنمية اقتصادية سريعة، وتحسن ملحوظ في وضع حقوق الإنسان. كذلك لا تبشر الديمقراطيات المجمدة التي تهيمن فيها النخب بالخير في ما يخص سيرورة التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تعود بالنفع على مجموعات كبيرة من الفقراء.

ويمكن أن تؤدي الانتقالات نفسها إلى عدم استقرار وانهيار ينطويان على انتهاكات أعلى لحقوق الإنسان من ذي قبل. فالديمقراطية لا تعد بتحسينات تلقائية في مجالات الحياة غير المتصلة على نحو ضيق بالحريات السياسية؛ فهي تتيح فرصة سانحة، أو إطارًا سياسيًا، يمنح الجماعات التي تناضل من أجل التنمية وحقوق الإنسان فرصًا أفضل من ذي قبل لتنظيم مطالبها والتعبير عنها. إن الديمقراطية قادرة على منح الفرص لكنها لا تضمن النجاح.

(196) انظر اللمحة العامة في:

Atul Kohli, «Democracy and Development: Trends and Prospects,» in: Atul Kohli, Chun-in Moon and Georg Sørensen, eds., *States, Markets, and Just Growth* (Tokyo: UN University Press, 2003), pp. 39-64,

انظر أيضًا:

Larry Sirowy and Alex Inkeles, «The Effects of Democracy on Economic Growth: A Review,» *Studies in Comparative International Development,* vol. 25, no. 1 (1990), pp. 125-157; A. Brunetti, «Political Variables in Cross-Country Growth Analysis,» *Journal of Economic Surveys,* vol. 11, no. 2 (1997), pp. 163-190; Yi Feng, *Democracy, Governance, and Economic Performance* (Cambridge: MIT Press, 2003); Robert J. Barro, *Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study* (Cambridge: MIT Press, 1997); Charles Kurzman, Regina Werum, and Ross E., Burkhart, «Democracy's Effect on Economic Growth: A Pooled Time-Series Analysis, 1951-1980,» *Studies in Comparative International Development,* vol. 37, no. 1 (2002), pp. 3-33; Jagdish N. Bhagwati, «Democracy and Development: Cruel Dilemma or Symbiotic Relationship?» *Review of Development Economics* 6, no. 2 (2002), pp. 151-162; David Gillies, «Democracy and Economic Development,» *International Democratic Development,* vol. 6 (2005), pp. 8-28.

بعض ما يتبع يستند إلى:

Georg Sørensen, *Democracy, Dictatorship, and Development: Economic Development in Selected Regimes of the Third World* (London: Macmillan, 1991).

(197) B. K. Nehru, «Western Democracy and the Third World,» *Third World Quarterly,* vol. 1, no. 2 (1979), p. 57 n.

انظر أيضًا:

V. Rao, «Democracy and Economic Development,» *Studies in Comparative International Development,* vol. 19, no. 4 (1984-1985), pp. 67-82; Barro, *Determinants of Economic Growth,* p. 49, and Erich Weede, «Political Regime Type and Variation in Economic Growth Rates,» *Constitutional Political Economy,* vol. 7 (1996), pp. 167-176.

(198) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 2006).

(199) David E. Apter, *The Politics of Modernization* (Chicago: University of Chicago Press, 1965).

(200) Dieter Senghaas, *The European Experience: A Historical Critique of Development Theory* (Leamington Spa/Dover: Berg, 1985), and Dieter Senghaas, «China 1979,» in: J. Habermas, ed., *Stichworte zur «Geistigen Situation der Zeit»* (Frankfurt Main: Suhrkamp, 1979), vol. 1, p. 435.

(201) J. A. Hall, *Powers and Liberties: The Causes and Consequences of the Rise of the West* (Harmondsworth, U. K.: Penguin, 1986), p. 222.

(202) Gabriel Almond and G. Bingham Powell, *Comparative Politics: A Developmental Approach* (Boston: Little, Brown, 1978), p. 363.

انظر أيضًا:

Samuel P. Huntington, «The Goals of Development,» in: Myron Weiner and Samuel P. Huntington, eds., *Understanding Political Development* (Boston: Little, Brown, 1987), p. 19, and Irene

Gendzier, *Managing Political Change: Social Scientists and the Third World* (Boulder: Westview, 1985), chap. 6.

(203) Hollis Chenery [et al.], *Redistribution with Growth* (London: Oxford University Press, 1974), and Paul Streeten [et al.], *First Things First: Meeting Basic Human Needs in Developing Countries* (New York: Oxford University Press, 1981).

(204) Grace Goodell and John P. Powelson, «The Democratic Prerequisites of Development,» in: Raymond Gastil, ed., *Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 1982), pp. 167-176, and Atul Kohli, «Democracy and Development,» in: John Lewis and Valeriana Kallab, eds., *Development Strategies Reconsidered* (New Brunswick, N.J.: Transaction, 1986), pp. 153-182.

(205) Richard Claude, «The Classical Model of Human Rights Development,» in: Richard Claude, ed., *Comparative Human Rights* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1976), pp. 6-50; Feng, *Democracy, Governance, and Economic Performance*, and Dani Rodrik, «Institutions for High-Quality Growth: What They are and How to Acquire Them,» *Studies in Comparative International Development,* vol. 35, no. 3 (2000), pp. 3-31.

(206) Georg Sørensen, «Democracy and the Developmental State,» Mimeograph, Institute of Political Science, University of Aarhus, 1991.

(207) انظر المصادر المشار إليها في الهامش (1). ولمراجعة عامة نقدية لتصاميم البحث ولنتائج الدراسات السابقة المتناقضة انظر:

Jonathan Krieckhaus, «The Regime Debate Revisited: A Sensitivity Analysis of Democracy's Economic Effect,» *British Journal of Political Science,* vol. 34 (2004), pp. 635-655.

(208) Robert M. Marsh, «Does Democracy Hinder Economic Development in the Latecomer Developing Nations?» *Comparative Social Research,* vol. 2 (1979), p. 244.

(209) Yousseff Cohen, «The Impact of Bureaucratic-Authoritarian Rule on Economic Growth,» *Comparative Political Studies,* vol. 18, no. 1 (1985), pp. 123-136.

(210) Dirk Berg-Schlosser, «African Political Systems: Typology and Performance,» *Comparative Political Studies,* vol. 17, no. 1 (1984), p. 143.

(211) Ibid., p. 121.

(212) Dwight Y. King, «Regime Type and Performance: Authoritarian Rule, Semi- Capitalist Development and Rural Inequality in Asia,» *Comparative Political Studies,* vol. 13, no. 4 (1981), p. 477.

(213) G. William Dick, «Authoritarian Versus Nonauthoritarian Approaches to Economic Development,» *Journal of Political Economy,* vol. 82, no. 4 (1974), p. 823.

(214) Kohli, «Democracy and Development»; Sirowy and Inkeles, «Effects of Democracy on Economic Growth, and Brunetti, «Political Variables in Cross-Country Growth Analysis,» Kurzman [et al.], «Democracy's Effect on Economic Growth.»

(215) بعض هذه الاعتبارات تبني على:

Sørensen, *Democracy, Dictatorship, and Development.*

(216) انظر:

Jean Drèze and Amartya Sen, *Hunger and Public Action* (Oxford: Clarendon, 1989), p. 206 n.

(217) C. Ka and M. Selden, «Original Accumulation, Equity, and Late Industrialization: The Cases of Socialist China and Capitalist Taiwan,» *World Development,* vol. 14, nos. 10-11 (1986), p. 1300 n.

(218) انظر على سبيل المثال:

Francine Frankel, «Is Authoritarianism the Solution to India's Economic Development Problems?» in: Atul Kohli, ed., *The State and Development in the Third World* (Princeton: Princeton University Press, 1986), pp. 154-161.

(219) Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* (Boston: Beacon, 1966), p. 355.

(220) Pranab Bardhan, *The Political Economy of Development in India* (Delhi: Oxford University Press, 1984), p. 56,

انظر أيضًا:

Rajni Kothari, *Politics in India* (Delhi: Orient Longman, 1982), p. 352 n., and K. Subbarao, «State Policies and Regional Disparity in Indian Agriculture,» *Development and Change,* vol. 16, no. 4 (1985), p. 543.

(221) A. Piazza, *Food Consumption and Nutritional Status in the PRC* (Boulder: Westview, 1986), p. 36.

(222) Carl Riskin, *China's Political Economy: The Quest for Development Since 1949* (Oxford: Oxford University Press, 1987), p. 276.

(223) Ka and Selden, «Original Accumulation,» p. 1301.

(224) Clemens Stubbe Østergaard and Christina Petersen, «Official Profiteering and the Tiananmen Square Demonstrations in China,» Paper Presented at: *The Second Liverpool Conference on Fraud, Corruption, and Business Crime*, Liverpool, April 17-19, 1991.

(225) United Nations Development Programme, *Human Development Report 2006*.

(226) G. Etienne, *India's Changing Rural Scene, 1963-79* (New Delhi: Oxford University Press, 1982), pp. 152-158, and J. Breman, «I Am the Government Labour Officer... State Protection for Rural Proletariat of South Gujarat,» *Economic and Political Weekly,* vol. 20, no. 4 (1985), pp. 1043-1056.

(227) Bardhan, *Political Economy of Development in India*, p. 4.

(228) التحليل التالي يبني باستفاضة (Ibid.).

(229) A. Rudra, «Political Economy of Indian Non-Development,» *Economic and Political Weekly,* vol. 20, no. 21 (1985), p. 916.

(230) Riskin, *China's Political Economy*, p. 235.

(231) Piazza, *Food Consumption and Nutritional Status*, p. 176.

(232) Drèze and Sen, *Hunger and Public Action,* p. 209.

(233) Ibid., p. 215.

(234) انظر على سبيل المثال:

Thomas B. Gold, *State and Society in the Taiwan Miracle* (New York: Sharpe, 1986).

(235) واجهت «النمور» أزمة اقتصادية في نهاية التسعينيات من القرن العشرين، انظر على سبيل المثال:

Robert Garran, *Tigers Tamed: The End of the Asian Miracle* (Honolulu: University of Hawaii Press, 1998), and K. S. Jomo, ed., *Southeast Asian Paper Tigers? From Miracle to Debacle and Beyond* (New York: Routledge Curzon, 2003).

(236) Peter T. Knight, «Brazilian Socio-Economic Development: Issues for the Eighties,» *World Development,* vol. 9, nos. 11-12 (1981).

(237) Sylvia Ann Hewlett, *The Cruel Dilemmas of Development: Twentieth-Century Brazil* (New York: Basic, 1980).

(238) C. Ominami, «Déindustrialisation et restructuration industrielle en Argentine, au Brésil et au Chili,» *Problemas*

D'Amerique Latine, vol. 89 (1988), pp. 55-79.
(239) D. Cruise O'Brien,

مُقتبس في:

Goran Hyden, *No Shortcuts to Progress: African Development Management in Perspective* (London: Heineman, 1983), p. 37.
(240) David Gould, «The Administration of Underdevelopment,» in: Guy Gran, ed., *Zaire: The Political Economy of Underdevelopment* (New York: Praeger, 1979), pp. 87-107, and Salua Nour, «Zaire,» in: Dieter Nohlen and Franz Nuscheler, eds., *Handbuch der Dritten Welt* (Hamburg: Hoffmann und Campe), vol. 4, pp. 468-522.

انظر أيضًا:

Mabiengwa Emmanuel Naniuzeyi, «The State of the State in Congo-Zaire: A Survey of the Mobuty Regime,» *Journal of Black Studies,* vol. 29, no. 5 (1999), pp. 669-683.
(241) Salua Nour, «Zaire,» in: Nohlen and Nuscheler, eds., *Handbuch der Dritten Welt,* p. 512.
(242) Hewlett, *The Cruel Dilemmas of Development*, and Knight, «Brazilian Socio- Economic Development.»
(243) Sørensen, *Democracy, Dictatorship, and Development*, chap. 2.
(244) حول وجهة النظر القائلة بأن الديمقراطية الهندية قد تكون في طريقها إلى التحول إلى ما يدعوه المؤلف في هذا الكتاب بـ «الديمقراطية الاجتماعية» انظر:

Susanne Rudolph and Lloyd Rudolph, «New Dimensions of Indian Democracy,» *Journal of Democracy,* vol. 13, no. 1 (2002), pp. 52-66.
(245) Charles D. Ameringer, *Democracy in Costa Rica* (New York: Praeger, 1982), and John A. Peeler, *Latin American Democracies: Colombia, Costa Rica, Venezuela* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1985).
(246) Peeler, *Latin American Democracies: Colombia*, p. 129.
(247) «Costa Rica,» in: Freedom House, *Freedom in the World 2006.*

(248) Ameringer, *Democracy in Costa Rica*, p. 19.

(249) J. A. Booth, «Costa Rica,» in: Larry Diamond [et al.], eds., *Democracy in Developing Countries: Latin America,* 2nd ed. (Boulder: Lynne Rienner, 1999), p. 462.

(250) Nick Crook, Michael Dauderstädt and André Gerrits, eds., *Social Democracy in Central and Eastern Europe* (Bonn: Friedrich Ebert, 2002), and Detlef Pollack [et al.], eds., *Political Culture in Post-Communist Europe: Attitudes in New Democracies* (Aldershot, U.K.: Ashgate, 2003).

(251) المقولات الخاصة بتشيلي تعتمد على:

Jakob J. Simonsen and Georg Sørensen, *Chile 1970-73: Et eksempel på Østeuropæisk udviklingsstrategi?* (Aarhus: University of Aarhus, Institute of Political Science, 1976).

(252) Atul Kohli, *The State and Poverty in India: The Politics of Reform* (Cambridge: Harvard University Press, 1987).

(253) Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions* (Princeton: Princeton University Press, 1995),

ما يأتي من تعقيبات تعتمد على هذا الكتاب.

(254) Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions,* p. 227.

(255) Ibid., p. 370.

(256) Haggard and Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions*, p. 371.

(257) For the View that there is Variation across Regions on the Relationship between Democratization and Economic Reform, see: Valerie Bunce, «Democratization and Economic Reform,» *Annual Review of Political Science,* vol. 4 (2001), pp. 43-65.

(258) Jack Donnelly, «Human Rights and Development: Complementary or Competing Concerns?» *World Politics,* vol. 36, no. 2 (1984), p. 281 n.

(259) انظر على سبيل المثال:

Johan Galtung, «Why the Concern with Ways of Life?» in: Council for International Development Studies, *The Western Development Model and Life Style* (Oslo: University of Oslo, 1980).

(260) Jack Donnelly, *Human Rights and World Politics* (Boulder: Westview, 1993).

انظر أيضًا:

Jack Donnelly, *Universal Human Rights in Theory and Practice* (Ithaca: Cornell University Press, 2002), and David Forsythe, *Human Rights in International Relations* (Cambridge University Press, 2002).

(261) David Beetham, *Democracy and Human Rights* (Cambridge: Polity, 1999), pp. 89-95.

(262) Amnesty International, *Amnesty International Report 2005*; available at: <http://web.amnesty.org/repo005/index-eng>; Michael Welch, «Trampling Human Rights in the War on Terror: Implications to the Sociology of Denial,» *Critical Criminology,* vol. 12 (2004), pp. 1-20, and Richard Ashby Wilson, ed., *Human Rights in the War on Terror* (New York: Cambridge University Press, 2005).

(263) Freedom House, *Freedom in the World 2005* (Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2006) (Available at: www.freedomhouse.org); David Beetham [et al.], eds., *The State of Democracy: Democracy Assessments in Eight Nations around the World* (The Hague: Kluwer Law International, 2002), and Larry

Diamond, «The Quality of Democracy. An Overview,» *Journal of Democracy,* vol. 15, no. 4 (2004), pp. 20-31.

(264) Christian Davenport and David A. Armstrong II, «Democracy and the Violation of Human Rights: A Statistical Analysis from 1976 to 1996,» *American Journal of Political Science,* vol. 48, no. 3 (2004), p. 551.

(265) انظر:

Richard Falk, *Human Rights and State Sovereignty* (New York: Holmes & Meier, 1981), pp. 63-124.

(266) انظر:

Stephen Marks, «Promoting Human Rights,» in: Michael T. Klare and Daniel C. Thomas, *World Security: Trends and Challenges at Century's End* (New York: St. Martin's, 1991), p. 303.

الفصل السادس: النتائج الداخلية للديمقراطية: السلام والتعاون؟

ترى هل سيعني انتشار الديمقراطية، يومًا نهاية الحروب؟ هل بوسعنا أن نتطلع إلى عالم يسوده السلام ويركز على التعاون والمكتسبات المتبادلة بدلًا من الصراع والعنف؟ يتناول هذا الفصل نتائج ترويج الديمقراطية وأثرها على العلاقات الدولية. ومرة أخرى، نعامل الديمقراطية كمتغير مستقل؛ فهدفنا هو التوصل إلى آثارها على العلاقات بين الدول وعلى النظام الدولي.

وتتضمن الحوارات العلمية آراء شديدة التباين. فقد تنبأت إحدى المدارس الفكرية بنتائج إيجابية للغاية لانتشار الديمقراطية؛ ورفضت أخرى الإقرار بأهمية الديمقراطية للعلاقات الدولية. وسوف نرى أن هذه الآراء المتناقضة ظاهريًا ليست متعارضة، لكن علينا، بادئ ذي بدء، عرض الحجج الرئيسة في الحوار النظري.

النقاش الدائر حول الديمقراطية والسلام

يُعَد الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (Immanuel Kant) من أقوى المؤيدين للأطروحة القائلة بأن الديمقراطية قوة مهمة للسلام. ففي كتابه **السلام الدائم** (1795) (*Perpetual Peace*)، يطوّر كانط حجته على مراحل[267]، إذ يشير أولًا إلى نزعة طبيعية في الدول إلى تنظيم نفسها على شكل جمهوريات ليبرالية، لأن نظام الحكم هذا يضفي شرعية على القادة السياسيين، ويشجع على التأييد الشعبي للدولة، ما يجعلها أهلًا لمواجهة التهديدات الخارجية. وبتعبير آخر، فإن الدول التي لا تنتظم على شكل جمهوريات ليبرالية تميل عادة إلى الفشل.

وفي كتابنا هذا، نستخدم مصطلح «الجمهورية الليبرالية» رديفًا تقريبيًا لما يسمى «الديمقراطية السياسية». فتأسيس الديمقراطيات في العالم، بحسب كانط، هو نزعة طبيعية، على الرغم من احتمالية وقوع انتكاسات. وحالما تتأسس الديمقراطيات تؤدي إلى علاقات سلمية؛ ذلك أن الحكومات الديمقراطية يسيطر عليها المواطنون الذين لا استعداد عندهم للدخول في نزاع عنيف قد يعرضهم لإراقة الدماء والحرب. وبكلمات كانط:

إن كانت موافقة المواطنين ضرورية لاتخاذ قرار بأن الحرب ينبغي إعلانها... فأكثر الأمور طبيعية أن يلزموا الحذر من الشروع في لعبة سقيمة كهذه، ملزمين أنفسهم بكل شرور الحرب. ومن بين هذه الشرور: الاضطرار إلى القتال، والاضطرار إلى دفع تكاليف الحرب

من مواردهم الخاصة، والاضطرار المؤلم إلى إصلاح الدمار الذي تخلفه الحرب وراءها، وكي يطفح الكيل بالشرور، تحميل أنفسهم ديونًا وطنية طائلة من شأنها أن تدس العلقم في السلام نفسه، والتي لن ينتهي سدادها بسبب الحروب المتواصلة في المستقبل»[268].

ساند جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter)، أحد كبار علماء الاجتماع في القرن العشرين، مفهوم الديمقراطيات السلمية، موظفًا منطقًا شبيهًا بمنطق كانط. ويرى شومبيتر أن التوسع الإمبريالي والحرب لا يعودان بالفائدة إلا على فئة قليلة من المنتفعين، ومصنعي الأسلحة، والعاملين في المؤسسة العسكرية. لذلك، «فليس من ديمقراطية يمكن أن تسعى وراء مصالح فئة قليلة وتغض الطرف عن التكاليف الباهظة للإمبريالية»[269].

وثمة دراسات ميدانية تؤيد هذه الآراء. فقد تناولت دراسة أجراها ر. ج. رومل (R. J. Rummel) الدول الحرياتية (Libertarian States) (بمعنى الدول التي تؤكد الحريات السياسية والاقتصادية)، وقارن تورط هذه الدول «الحرة» في النزاع بدءًا من مستوى فرض العقوبات الاقتصادية فما أعلى مع الدول «غير الحرة»، والدول «الحرة جزئيًا». وخلص رومل إلى أن 24 في المئة فقط من الدول الحرة تورطت في أعمال عنف بين عامي 1976 و1980، مقارنة بـ 26 في المئة للدول الحرة جزئيًا، و61 في المئة للدول غير الحرة. بعبارة أخرى، كلما كانت الدولة أكثر تحررًا قل تورطها في العنف الخارجي. وأكد رومل أيضًا أن عددًا من الدراسات السابقة كانت قد أيدت هذا الاستنتاج[270].

بيد أن عددًا من الدراسات الحديثة رفض الفكرة القائلة بأن الديمقراطيات أكثر سلمية من الأنظمة الأخرى. فقد درس ملفين سمول (Melvin Small) وج. دايفد سنغر (J. David Singer) الحروب التي وقعت بين عامي 1816 و1965، ولم يجدا أي اختلافات تذكر بين الديمقراطيات والأنظمة الأخرى من حيث تكرار تورطها في الحروب. وقد أيدت هذا الاستنتاج دراسة أجراها ستيف تشان (Steve Chan) عن الحروب التي نشبت بين عامي 1816 و1980؛ وساندته أيضًا دراسة إريك فيدي (Erich Weede) عن التورط في الحروب بين عامي 1960 و1980. وتتعرض دراسة رومل للنقد لأنها لا تغطي سوى الفترة المحصورة بين عامي 1976 و1980. أما الدراسات التي ترصد فترات زمنية أطول فتحظى بصدقية أكبر. إضافة إلى ذلك، فإن طريقة رومل في استعراض الأدبيات البحثية عرضة للنقد أيضًا[271]. وبالفعل، فثمة إجماع كاسح بين الباحثين على أن الديمقراطيات خاضت حروبًا لا تقل عددًا من تلك التي خاضتها أنواع الأنظمة الأخرى.

لكن النقاش لا ينتهي عند هذا الحد؛ لأن الدراسات التجريبية توصلت إلى نتيجة تنعش آمال المتفائلين بالديمقراطية كطريق للسلام. فمع أن الديمقراطيات ميالة إلى الحرب مثل غيرها من الأنظمة، إلا أنها لا يحارب بعضها بعضًا: «فعلى الرغم من انخراط الدول الليبرالية في

حروب عديدة مع الدول غير الليبرالية، إلا أن الدول الليبرالية المصانة دستوريًا (constitutionally secure) لم تشن حتى يومنا هذا حروبًا بعضها ضد بعض»[272]. وقد انتهت الأبحاث التجريبية إلى ما يؤيد هذا الزعم تأييدًا كبيرًا. وكان دين بابست (Dean Babst) أول من أكد هذه الملاحظة عام 1964، ومنذ ذلك الحين، جرى تأكيدها في العديد من الدراسات[273]. وبالفعل، فإن أحد الباحثين وصف تأكيد أن الديمقراطيات لا يحارب بعضها بعضًا بأنه «من أفضل التصورات التي يمكن أن تعبر عن العلاقات الدولية بعيدًا عن الابتذال والحشو»[274].

تُعد هذه النتيجة، إذاً، هي أساس التفاؤل الحالي بين العديد من الباحثين وصُنَّاع السياسات. ويمضي هؤلاء في منطقهم على النحو التالي: لقد زاد عدد الديمقراطيات في العالم بسرعة في السنوات الأخيرة، والديمقراطيات لا يحارب بعضها بعضًا؛ لذلك، بإمكاننا التطلع إلى عالم أكثر سلامًا تتسم فيه العلاقات الدولية بالتعاون بدلًا من الصراع. وإذا كان جزمهم صحيحًا، فإن الواقعية (Realism)، وهي النموذج النظري الطاغي على العلاقات الدولية، ستحتاج إلى مراجعة عميقة، على ما يبدو (والواقعية في هذا السياق هي تصور نظري حول العلاقات الدولية تزعم بأنها تحلل العالم كما هو على الحقيقة، وليس كما يفترض أن يكون. وبحسب هذا التصور، يكون الصراع في العالم الحقيقي راسخًا بسبب القوى المتأصلة في الطبيعة البشرية، وبسبب الطريقة التي اختار فيها سكان العالم تنظيم أنفسهم على شكل دول مستقلة ذات سيادة، لا تحترم أي سلطة خارجة عن سلطتها أو أعلى منها). ومن منظور الواقعية، فالخاصية الرئيسة التي تميز النظام الدولي هي انعدام وجود سلطة أعلى من سلطة الدول القومية ذات السيادة، وهو ما يجعله نظامًا تسوده الفوضى (anarchy) إلى حد تخشى فيه الدول باستمرار من خطر الصراع العنيف مع دول أخرى. وإن كان لنا أن نقبل بأن الديمقراطيات لا يقاتل بعضها بعضًا، يصبح إجراء تعديل جوهري على مفهوم الفوضى التي تقود إلى صراع عنيف أمرًا ملحًا.

لكن من المفيد، قبل الخوض في هذه القضايا، أن نعود إلى كانط، فقد أدرك كانط جيدًا أن الديمقراطية قد لا تؤدي إلى إلغاء الحرب إلغاء كاملًا، وأنها لن تؤدي إلا إلى سلام بين الديمقراطيات. وقد عرضنا آنفًا النقطة التي انطلق منها: ثمة آليات دستورية في الديمقراطيات تردعها عن خوض غمار الحرب، بسبب الأعباء التي تفرضها الحرب على السكان. لكن هذه القيود الرادعة لا تكون فعالة إلا في العلاقات مع الديمقراطيات الأخرى. فلماذا لا تكون مثل هذه القيود فعالة إلا في هذه الحالة؟ لقد قدّم كانط سببين: أحدهما أخلاقي، والآخر اقتصادي. ويرتبط السبب الأخلاقي بقيم الحقوق المشروعة المشتركة التي تحافظ عليها الديمقراطيات، وبالاحترام والتفاهم المتبادلين بينها. وتؤدي هذه الروابط إلى ما يطلق عليه كانط اسم الاتحاد السلمي (pacific union)، وهو ليس معاهدة متفقًا عليها وإنما منطقة

سلام (zone of peace) تقوم على أساس القواعد الأخلاقية المشتركة للديمقراطيات (انظر الشكل (6-1)).

الشكل (6-1): عناصر كانط للاتحاد السلمي بين الديمقراطيات

1. المعايير الديمقراطية لحل النزاعات سلميًا
2. علاقات سلمية بين الدول الديمقراطية تقوم على قواعد أخلاقية مشتركة
3. التعاون الاقتصادي بين الديمقراطيات؛ روابط الاعتماد المتبادل

وثمة اعتقاد بأن الوسائل السلمية في حل النزاعات المحلية أسمى أخلاقيًا من السلوك العنيف، وقد وجدت وجهة النظر هذه طريقها إلى العلاقات الدولية بين الديمقراطيات. ذلك أن بدء التعاون يولد سلسلة إيجابية من التعاون المتزايد: «ومع نمو الثقافة واقتراب الأفراد تدريجًا من توافق أكبر حول مبادئهم، تؤدي [المبادئ المتفق عليها هذه] إلى تفاهم متبادل وسلام»[275]. وتعد شفافية الديمقراطيات ذات أهمية بالغة للعملية برمتها. إذ تسهم حرية التعبير وحرية التواصل في التوصل إلى تفاهم متبادل دوليًا، وتضمنان تصرف الممثلين السياسيين وفقًا لوجهات نظر المواطنين محليًا.

ويعتمد السبب الاقتصادي على المنافع التي تجلبها التجارة والاستثمار الدوليان. ففي الاتحاد السلمي، يصبح من الممكن التركيز على ما سماه كانط «روح التجارة»، أي إمكان تحقيق مكاسب متبادلة لأولئك المنخرطين في التعاون الاقتصادي الدولي. ويسهم تطوير الاعتماد الاقتصادي المتبادل الذي يشق طريقه إلى الوجود، عندما تترك جانبًا مفاهيم (الاكتفاء الذاتي) (autarky) وتعطى الأولوية للسعي وراء المكاسب الاقتصادية المتبادلة في تعزيز الاتحاد السلمي.

وفي المجمل، ثمة عناصر ثلاثة وراء زعم كانط بأن الديمقراطية تؤدي إلى السلام. العنصر الأول هو الوجود المحض للديمقراطيات وما لها من ثقافة تؤمن بالحل السلمي للنزاع. والعنصر الثاني هو أن الديمقراطيات تتمسك بقيم أخلاقية مشتركة، وبأن الأواصر التي تبنيها في ما بينها بسبب هذه القيم تؤدي إلى تشكيل اتحاد سلمي. والعنصر الأخير هو أن الاتحاد السلمي يجري تعزيزه بوساطة التعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل. وتعد العناصر الثلاثة كلها ضرورية لربط الديمقراطية بالسلام. ولكن الديمقراطيات تواصل خوض الحروب مع الأنظمة غير الديمقراطية التي لا تربطها بها قواعد أخلاقية مشتركة. ويقوم السلام بين الديمقراطيات على أساس وجود اتحاد سلمي فيه روابط اقتصادية متبادلة. ولا تنشأ هذه العناصر تلقائيًا، بل تتكون نتيجة عملية تقود فيها نتائج التعاون المبكرة إلى جُهد تعاوني إضافي. ويحذر كانط من احتمالية النكوص والارتداد إلى استخدام العنف، لكن في المحصلة النهائية سيتسع الاتحاد السلمي ويوفر سلامًا دائمًا بين الأمم الديمقراطية كلها. وبما أن كانط كان قد دافع أيضًا عن انتصار الديمقراطية، على اعتبار أنها الشكل الأرقى للدولة، فإن الغلبة ستكون، في نهاية المطاف، للسلام بين جميع الأمم.

هذه هي الرؤية الإيجابية التي صاغها كانط. وكي نقيم آفاقها في ما يتعلق سيرورات التحوّل الديمقراطي الراهنة، من الضروري أن نناقش كل عنصر من عناصر رؤية كانط في ظل سياق معاصر. وسوف نتوقف أولًا عند المشهد الداخلي ومن ثم عند العلاقات الدولية.

المشهد الداخلي: السياسة الخارجية في الديمقراطيات

تظهر الديمقراطيات اتزانًا وتعقلًا في علاقاتها مع الديمقراطيات الأخرى، لكن ليس في علاقاتها مع الأنظمة غير الديمقراطية. فما سبب الروح العدائية المحتملة هذه تجاه الأنظمة غير الديمقراطية؟ على الرغم من أن العلاقات بين الدول داخل نطاق الاتحاد السلمي تتسم بالتعاون، يستمر الصراع، خارج نطاق الاتحاد السلمي، على النفوذ من أجل الأمن والموارد والمكانة، ويصير تصور الواقعيين لنظام دولي يتسم بالفوضى أمرًا واردًا. فللديمقراطيات أسباب تدعوها للارتياب في علاقاتها مع حكومات لا يمكنها أن تزعم تمثيل شعوبها. وكما كتب أحد المراقبين: «لأن الحكومات غير الليبرالية تكون في وضع عدائي مع شعوبها، تصبح علاقاتها الخارجية بالنسبة إلى الحكومات الليبرالية موضع شك عميق. باختصار، يستفيد الشركاء في الليبرالية من افتراض الصداقة؛ ويعاني غير الليبراليين من افتراض العداوة»[276]. والحرب كنتيجة للنزاع هي احتمالية واردة دائمًا في ظل هذه المعطيات.

إضافة إلى ذلك، تتعامل الأنظمة الديمقراطية مع الحرب كحملة لتعزيز القيم الديمقراطية في مناطق جديدة. وبهذا المعنى، «فإنه بإمكان القيود الدستورية، والمصالح التجارية المشتركة، والاحترام الدولي لحقوق الفرد، وهي العوامل التي تعزّز السلام بين المجتمعات الليبرالية،

أن تفاقم الصراعات في العلاقات بين المجتمعات الليبرالية من جهة وغير الليبرالية من جهة أخرى»[277]. ويساعد هذا الرأي في تفسير الاحتراز الديمقراطي الليبرالي في التعامل مع المناطق غير الديمقراطية، لاسيما في ضوء «مسؤولية الرجل الأبيض» التي اختارها لنفسه في إرساء حكم متحضر وبسط النظام في المستعمرات. ويرى هذا التوجه العنصري في الحضارة الغربية سموًا يفوق طرق سكان المستعمرات الأصليين «الهمجية»؛ وبناء عليه، فإنه من المنطقي أن تخضع المستعمرات لقيادة غربية، وباستخدام القوة إن لزم الأمر. وفي وقت لاحق، وظفت حركات التحرر في المستعمرات هذه الحجة ضد الأسياد الغربيين. وكان موقفها أن الحكم الذاتي حق مشروع بموجب المبادئ الديمقراطية. وقد أفقدت هذه الحجة المضادة العديد من الأسياد الاستعماريين ثقتهم بحقهم في الحكم، ووفرت حافزًا مهمًا لعملية إنهاء الاستعمار[278].

أخيرًا، قد يقال بأن الديمقراطية تدخل عنصرًا من اللاعقلانية إلى صنع السياسة الخارجية. فبدلًا من توظيف الحكمة في العلاقات الدولية، قد تذعن الديمقراطيات لأهواء الرأي العام أو أمزجة العداء المحتمل أو التهدئة، والتي قد تسفر عن سياسات مضطربة وغير حكيمة. ويرجح والتر ليبمان (Walter Lippmann) أن الرأي العام قد أجبر الحكومات على «أن تتأخر ولا تقدم إلا القليل، أو أن تقدم الكثير ولكن بعد انتظار طويل، أو أن تكون مسالمة أكثر مما ينبغي وقت السلام، ومولعة بالقتال وقت الحرب، أو أن تكون محايدة أكثر من اللازم أو مهادنة في أثناء التفاوض أو مجرد عابرة سبيل»[279].

وتقود هذه اللاعقلانية في صنع السياسة الخارجية إلى خلق معضلة في طريقة إدارة الديمقراطيات للشؤون الخارجية. فالإطار الديمقراطي للحكم هو حجر الزاوية في الاتحاد السلمي، لكن قد تقود الديمقراطية في الوقت نفسه إلى سياسات مغامرة وطائشة تجاه الأنظمة غير الديمقراطية. ويبدو أن إبعاد هذه اللاعقلانية عن صنع السياسات من شأنه أن يتطلب سلطة تنفيذية أكثر تحررًا من قيود السلطة التشريعية التمثيلية مما هو عليه الحال في الوقت الراهن، ولكن تغيرًا في ذاك الاتجاه من شأنه، في المقابل، أن يهدد أسس الاتحاد السلمي. بعبارة أخرى «قد لا يكون الحل الكامل لمعضلات الليبرالية ممكنًا من دون تهديد النجاح الليبرالي»[280].

وفي ضوء خلفيات هذه المعضلة، يدور حوار طويل حاليًا حول القدر الملائم من النفوذ الجماهيري على السياسة الخارجية في الديمقراطيات. وثمة موقفان رئيسان. فبعضهم يتفق مع موقف جون لوك (John Locke) من أن السياسة الخارجية ينبغي تركها لأهل الاختصاص. وقد سانده في رأيه ألكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) الذي رأى أن إخضاع السياسة الخارجية للسيرورة الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى نتائج سلبية. فالديمقراطية، كما قال

توكفيل في عام 1835، «غير قادرة على ضبط التفاصيل الدقيقة لالتزام مهم، والمثابرة على التخطيط، وإعداد خطة لتنفيذ مثل هذا التخطيط، في ظل وجود معوقات خطرة. إنها لا تستطيع الجمع بين إجراءاتها والسرية، ولن تنتظر تداعيات إجراءاتها بصبر»[281].
أما بعضها الآخر فيساند الرأي القائل بأن السيرورة الديمقراطية الصحيحة في السياسة الخارجية ستسهم في ضمان السلام. وكان عضو البرلمان البريطاني آرثر بونسونبي (Arthur Ponsonby) هو من طرح هذا الرأي عام 1915، إثر اندلاع الحرب العالمية الأولى التي عدها بونسونبي دليلًا على فشل النموذج النخبوي في اتخاذ القرارات:

عندما يضطر عدد قليل من رجال الدولة، وهم من يديرون العلاقات بين الأمم بسرية، إلى الاعتراف بعجزهم عن الحفاظ على علاقات جيدة، فإنه ليس من الشطط أن نقول إن أفعالهم الانفرادية ينبغي أن يكملها ويعززها الدعم العقلاني المستند إلى معرفة جيدة تقدمها الشعوب نفسها»[282].

إن هذه الآراء حول النفوذ الجماهيري الديمقراطي على السياسة الخارجية آراء معيارية. فما الوضع الفعلي في العالم الحقيقي؟ ليست هناك إجابة مباشرة عن مثل هذا السؤال. وفي وقت لاحق في هذا الفصل، سنتوقف عند بعض الدراسات التجريبية، وذلك بعد أن نتدارس احتمالية التعارض بين الديمقراطية وإدارة السياسة الخارجية.
جاء أحد المؤلفين على ذكر ثلاث نقاط تدعم الرأي القائل بأن الديمقراطية والسياسة الخارجية لا تنسجمان[283]. وتتعلق النقطة الأولى بالشروط التي تنطوي عليها المساومة مع الجهات الخارجية. فالانفتاح الديمقراطي والانقسام الداخلي اللذان يلازمان الديمقراطية يمكن أن يقودا إلى نتائج سلبية في سيرورة المساومة. إضافة إلى ذلك، يبدو أن من الحكمة أن تترك مفاوضات من هذا القبيل للمحترفين الذين يتقنون فن المساومة. وهناك أيضًا مسألة الحاجة إلى السرية، وهو أمر يصعب تحقيقه إن أخضعت الشؤون الخارجية للنقاشات والإجراءات الديمقراطية المعتادة.
وتتعلق النقطة الثانية بالمخاطر التي تنطوي عليها السياسة الخارجية؛ لأن هذه السياسة معنية بأمن الأمة، أي ببقائها. لذلك، ترى الحجة أنه ليس من مصلحة المواطنين أن يخضعوا قضايا من هذا القبيل لحِوارات مفتوحة وحرة. ويصبح من المهم للغاية أن يتحدوا خلف قادتهم، فالمعارضة، في ظل أوضاع من هذا النوع، لا تعد خيانة فحسب، بل قد تكون مخاطرة بسلامة الأمة أيضًا.
أخيرًا، هناك مسألة البُعد (remoteness). فالشؤون الخارجية بعيدة كل البعد عن المسائل الحياتية اليومية التي تهيمن على السياسات الداخلية ذات المضامين الواضحة على المستوى

الفردي لكل مواطن. والمسألة هنا ليست في كون السياسة الخارجية غير مهمة، وإنما في أن إدراك المواطنين العاديين للآثار التي ستجلبها خيارات سياسية خارجية معينة على حياتهم يكون أكثر صعوبة من التنبؤ بما ستتمخض عنه سياسة داخلية ما. ويستتبع هذه الحجة أن الشؤون الخارجية ينبغي أن تؤدي دورًا متواريًا عن الأنظار في مداولات الناخبين السياسية، خصوصًا أن أغلبية الناخبين يفضلون ترك أمور من هذا النوع للخبراء[284].

وترى إحدى الحجج التي تصدت لوجهة النظر هذه، أن النقاط الثلاث المذكورة آنفًا تخفق في التمييز بين المجالات المختلفة للشؤون الخارجية. ومن أوجه التمييز المتداولة هو تلك الثنائية التي تفرّق بين السياسات العليا (high politics) للأمن القومي، والسياسات الدنيا (low politics) المختصة بمجالات أخرى في السياسة الخارجية كتلك المعنية بالتجارة والتمويل والاستثمار والبيئة، إضافة إلى مجموعة واسعة من القضايا الأخرى. ومن الواضح أن النقاط المتعلقة بعدم الانسجام بين الديمقراطية والسياسة الخارجية ترتبط بالسياسات العليا أكثر من ارتباطها بالسياسات الدنيا[285]. ولكن حتى في مجال الأمن القومي، يمكن القول من وجهة نظر ديمقراطية إنه من غير المقبول، بكل بساطة، أن تبقى المسائل معزولة عن الآليات المعتادة للديمقراطية. غير أن هذا النقاش المعياري لن يحظى بمزيد من المتابعة هنا. وفي ما يلي، سنركز على بعض الدراسات الاستقصائية التجريبية المتعلقة بدرجة النفوذ الديمقراطي الفعلية على مجال السياسات العليا في الشؤون الخارجية.

وإحدى الإشكاليات التي تواجه استقصاءات على هذا النحو هي صعوبة تحديد المقصود فعلًا، من الناحية الإجرائية، بديمقراطية أكثر أو ديمقراطية أقل في الشؤون الخارجية. فإلى أي مدى يؤثر الرأي العام في مجال السياسات العليا من السياسة الخارجية؟ لقد قارنت دراسة أجراها توماس ريسه كابن (Thomas Risse-Kappen) بين دور الرأي العام في ردّات الفعل المختلفة لأربعة بلدان - الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان - على التغيرات في السياسة الخارجية السوفياتية منذ عهد ليونيد بريجنيف (Leonid Brezhnev) (في أواخر السبعينيات) حتى عهد ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev) (في أواخر الثمانينيات)[286]، وقد خلص الباحث إلى أن الرأي الجماهيري العام ذو أهمية في كل بلد؛ فصناع السياسة في الديمقراطيات الليبرالية لا يتخذون قرارات ضد إجماع شعبي كاسح. غير أن المؤلف يستكمل قائلًا: «ثمة حدود معلومة لتأثير عامة الجمهور على السياسات الخارجية والأمنية. فنادرًا ما يؤثر الرأي العام الكلي تأثيرًا مباشرًا في قرارات تتخذ في ضوء سياسات معينة أو في تنفيذ سياسات بعينها»[287]. ويرجح الباحث أن التأثير الرئيس للعامة هو تأثير غير مباشر، وذلك من خلال ضغطها على جماعات النخب. فللنخب الكلمة الأخيرة، ولكن من المرجح أن تسود في النهاية جماعات النخب التي تتماشى آراؤها مع خيارات العامة. أخيرًا،

يرى ريسه كابن بأن الاختلافات في البنى الداخلية في البلدان الأربعة يمكن أن تفسر الفروق في مخرجات السياسات التي لوحظت في بعض الأحيان، حتى عندما تشابهت المواقف العامة في البيئة الدولية وتماثلت تأثيراتها. وتشمل البنى الداخلية ثلاثة عناصر: درجة المركزية في المؤسسات السياسية، ودرجة هيمنة الدولة على شبكات السياسات، ودرجة الاستقطاب بين الجماعات في المجتمع.

وتؤكد دراسات أخرى الرأي القائل بأن الرأي العام ذو أهمية في الشؤون الخارجية، حتى وإن لم يكن ذلك بطريقة مباشرة بل من خلال التأثير على جماعات النخب. فقد وجدت دراسة أجراها دوغلاس فويل (Douglas Foyle) أن نظام معتقدات الرئيس الخاص بقيمة الرأي العام وأهميته، يؤثر في الطرق التي يمارس فيها العامة نفوذهم على خيارات السياسة الخارجية[288]. وفي المجمل فإن للرأي العام أهميته لكن وزنه يختلف باختلاف السياق السياسي وسياق السياسات.

والسؤال المطروح هو: ما الضوء الذي تسلطه هذه الدراسات على النقاش الدائر حول المظاهر المحلية للديمقراطية والسلام؟ لقد أكّد كانط أن الديمقراطيات ستكون سلمية لأن المواطنين يحمّلون أنفسهم مسؤولية إبقاء الحكومات بمنأى عن سفك الدماء والحرب. بيد أن العلاقة بين وجهات نظر المواطنين والمخرجات المتعلقة بقرارات السياسة الخارجية تتسم، على ما يبدو، بدرجة أعلى من عدم الوضوح والضبابية والتعقيد مما أشار إليه كانط. فضبط النفس الذي تبديه الديمقراطيات في علاقاتها مع الديمقراطيات الأخرى لا يُعزى حصريًا إلى تأثير المواطنين المحبين للسلام على صناع القرار[289]. وبالتالي، فإنه من الضروري أن نبحث عن عوامل أخرى يمكن أن تساعد في تفسير السلام بين الديمقراطيات. ولعل أحد الاحتمالات المنسجمة مع الإطار العام لِكانط هو أن الديمقراطية تعزّز معايير وتوقعات بين المواطنين، وكذلك بين صُنّاع السياسات، وتدعم الحل السلمي للنزاعات مع الديمقراطيات الأخرى. والعنصر الحاسم هنا ليس التأثير الذي يمارسه المواطنون في كبح لجام النخب، بل في الثقافة السياسية الديمقراطية التي ترى أن «للدول الحق في التحرر من التدخل الأجنبي. وبما أن للمواطنين المستقلين حقوقًا معنوية في التحرر، صار لزامًا على الدول التي تمثلهم تمثيلًا ديمقراطيًا ممارسة الحق في الاستقلال السياسي. من هنا، يصبح الاحترام المتبادل لهذه الحقوق محور نظرية التحرر الدولية»[290]. وتستبعد الثقافة السياسية الديمقراطية هذه الدوافع الأيديولوجية التي تحث الديمقراطيات على سلوك نهج توسعي بعضها ضد بعض، كما أنها تجعل تبرير النخب الديمقراطية للحروب ضد الديمقراطيات الأخرى أمرًا بالغ الصعوبة[291].

إضافة إلى ما سبق، تسهم الديمقراطية في استئصال بعض الدوافع المهمة للسياسات التوسعية (expansionism) والسعي وراء الهيمنة اللتين ميزتا الأنظمة قبل بزوغ فجر الديمقراطية. وقد تنبع الروح العدوانية تجاه الخارج من رغبة الحكام غير الديمقراطيين في تعزيز مواقفهم في الداخل؛ كما أنها قد تنتج عن سعي الحكام وراء الاعتراف بهم لا من رعيّتهم فحسب، وإنما من الدول الأخرى أيضًا[292]. وفي الديمقراطيات، يستند الاعتراف بالقادة إلى أسس مختلفة نوعيًا. صحيح أن الأنظمة الديمقراطية قد تخوض حروبًا على دول تراها غير شرعية، إلا أن الثقافة السياسية الديمقراطية تصعّب عليها شن حرب على الأنظمة التي تستند إلى شرعية ديمقراطية.

ويكمن جوهر المسألة في أن المعايير الديمقراطية لحل النزاعات سلميًا، والمعايير الديمقراطية التي تقر حق الشعوب الأخرى في تقرير مصيرها، توجد عنصر ضبط أو حذر في الطريقة التي تدير بها الديمقراطيات العلاقات الدولية. وتسهم هذه العناصر الداخلية في الثقافة السياسية الديمقراطية، في تفسير العلاقات السلمية بين الديمقراطيات. وسنتوقف بعد قليل عند البعد الدولي، لكن من المفيد أولًا أن نلقي نظرة على العنصر الداخلي المرتبط بسيرورات التحوّل الديمقراطي الراهنة.

لقد رجحنا أن السلوك السلمي للديمقراطيات يقوم أساسًا على وجود ثقافة ديمقراطية ذات معايير واضحة في ما يتعلق بالحل السلمي للنزاع، وبحق الآخرين في تقرير مصيرهم. وإذا أردنا دراسة الآفاق المحتملة لعالم أكثر سلمية، علينا أن نطرح سؤالًا ذا صلة وثيقة وهو: هل من الممكن العثور على بذور ثقافة ديمقراطية سلمية على هذا النحو في العدد الكبير من الديمقراطيات التي تشق طريقها إلى النور حاليًا؟

وضحت في الفصل الثاني أن الانتقال من الأنظمة غير الديمقراطية إلى نظام ديمقراطي هو سيرورة طويلة ومركبة تنطوي على مراحل متراكبة عدة. وتتسم المرحلة التحضيرية بنضال سياسي يؤدي إلى انهيار النظام غير الديمقراطي؛ ثم تأتي مرحلة اتخاذ القرار التي تضع الأسس لمبادئ واضحة المعالم للنظام الديمقراطي؛ وأخيرًا، نصل إلى مرحلة التحول، حيث يجري تطوير الديمقراطية الجديدة وتصبح الممارسات الديمقراطية تدريجًا جزءًا أساسيًا من الثقافة السياسية.

إن نشوء الثقافة الديمقراطية عملية طويلة الأمد تتشكل كجزء من مرحلة الترسيخ. وينظر، خلال هذه المرحلة، إلى الديمقراطية على اعتبار أنها «الخيار الوحيد المتاح»، وتبدأ الأطراف الفاعلة سياسيًا، كما يبدأ السكان، في النظر إلى الممارسات الديمقراطية وكأنها النظام الصحيح والطبيعي للأمور. وكنا قد تبنينا في الفصل الثالث، الأطروحة القائلة بأنه لا يمكن النظر إلى الديمقراطيات الجديدة وكأنها ديمقراطيات راسخة، كما وضحنا أن

«الانتقال» قد استُبدل بـ «الجمود»، مما ترك معظم البلدان في المنطقة الرمادية بين ديمقراطية كاملة وتسلطية صريحة.

ويترتب على هذا أن معايير الثقافة الديمقراطية للحل السلمي للنزاع لم تصبح بعد سمة من سمات الديمقراطيات الجديدة. وتؤكد نظرة فاحصة لبعض الانتقالات الأخيرة هذا الرأي. وباختصار، فإن ثقافة ديمقراطية قد بدأت الظهور في الديمقراطيات الجديدة، لكن لا يزال اشتداد عود هذه الثقافة بما يكفي ليشكل الأسس المحلية لعلاقات سلمية بين الديمقراطيات، موضع خلاف.

ولعل من الصعب الوصول إلى استنتاج نهائي في هذا المجال؛ لأننا لا نعرف بدقة مدى التطور الذي يجب أن تحرزه الثقافة الديمقراطية كي تستقيم الأسس اللازمة لعلاقات سلمية. وقد أشار مايكل دويل (Michael Doyle) إلى أن الثقافة الديمقراطية (التي أطلق عليها تسمية «آثار إحلال السلام نتيجة الليبرالية») لا بد أن تكون ضاربة الجذور قبل أن تتمكن من وضع أسس العلاقات السلمية. أما بروس رست (Bruce Russett) فقد أكد أنه «من غير الواضح أي عتبة من عتبات المعايير والممارسات الديمقراطية يجب عبورها قبل أن يتحقق السلام»[293].

ومع استمرار ارتفاع مستويات العنف المحلي في العديد من البلدان في أميركا اللاتينية وأفريقيا، يكون للنظرة التشاؤمية ما يبررها. ولعل أفضل ما يمكن قوله هو إن عددًا كبيرًا من البلدان قد اعتمد عناصر من الثقافة الديمقراطية، لكن من المؤكد أن الثقافة الديمقراطية ستستغرق وقتًا لا يستهان به قبل أن تصبح متأصلة وضاربة الجذور، فضلًا عن عدم وجود ضمانات ضد الانتكاس أو الارتداد.

مرت الدول الفقيرة والضعيفة مؤسساتيًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بتجارب نزاع محلي عنيف نتيجة لتوجهات ديمقراطية بدأتها للتو[294]. وكما أشرنا في الفصل الثالث، فإنه أمر بالغ الصعوبة أن تزرع الديمقراطية في دول ضعيفة تفتقر إلى المؤسسات الحقيقية، إضافة إلى افتقارها إلى مستوى معقول من الثقة والقبول المتبادل بين الجماعات المتنافسة من النخب والمواطنين العاديين. فالتحول الديمقراطي يعني إمكانات أفضل لصوغ المطالب ومناقشة النزاعات نقاشًا مفتوحًا؛ ويمكن أن يؤدي هذا الوضع بسهولة إلى مواجهات ونزاعات أكثر حدة قد تقوض البوادر الديمقراطية الهشة.

وينتج تهديد من هذا القبيل عن الحركات الانفصالية التي تقوم في كثير من الأحيان على أسس عرقية، وتوجد في معظم الدول الضعيفة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فعندما يتيح تحرر وسائل الإعلام، وحقوق التنظيم المحسنة، مساحة أكبر لصوت هذه الجماعات العرقية، قد تصطدم البوادر الديمقراطية بحاجز من صنع أيديها، إلى حدٍ ما؛ لأن أحد

الشروط المُسبقة الأساسية للديمقراطية يصبح موضع تساؤل. ويتعلق الشرط المُسبق هذا بالوحدة الوطنية التي تعني، كما أشرنا في الفصل الثاني، أن «الأغلبية العظمى من المواطنين في ديمقراطية المستقبل... لا يخالجها أي شك، وليست لديها أي تحفظات ذهنية، بشأن المجتمع السياسي الذي تنتمي إليه». وهذا الافتراض بالتحديد هو ما تشكك به الحركات الانفصالية. فهي تريد أن تكون جماعة سياسية قائمة بذاتها. وإن لم يتم التوصل إلى حل بخصوص هذه المعضلة، فعلى الأغلب ألا يمضي التحوّل الديمقراطي نحو الأمام، وسيتصدر النزاع العنيف بسهولة جدول الأعمال.

ولسوء الطالع فإن الحلين الممكنين لهذه المعضلة - الانفصال وتغيّر مواقف الجماعات العرقية وغيرها من الجماعات الانفصالية بخصوص المجتمع السياسي الذي تريد الانتماء إليه - يصعب ترجمتهما إلى ممارسة عملية. فالهويات العرقية مرنة، لكن الجماعات النخبوية تستغل، في الكثير من الحالات، الهويات العرقية بطرق تحدث مزيدًا من التجزئة والنزاع بدلًا من الحد منهما. وفي الوقت نفسه، فإن إنشاء عدد كبير من الدويلات أو الدول المصغرة لا يعد حلًا عمليًا بالمطلق.

وقد تكون هناك مصادر أخرى للنزاع وراء ما يبدو أنه مطالب عرقية أو قومية. فالسلطة السياسية، في الدول الضعيفة، تعني أيضًا السلطة الاقتصادية؛ أي السيطرة على علاقات المحسوبية التي تعتمد على جهاز الدولة. وتعني السيطرة على الدولة مدخلًا إلى الوظائف والعقود وفرص الكسب غير القانوني، عن طريق تصاريح الاستيراد والرخص التجارية وما شابه. وليس للنخب أي حافز لإنشاء اقتصاد سوق مستقل، أما سياسيًا، فيعني التحوّل الديمقراطي سيطرة غير مأمونة على جهاز الدولة وما لها من شبكات محسوبية. لذلك، «فإن للقومية مغانم أعظم بالنسبة للنخب السياسية في دولة تنهار اقتصاديًا وكذلك سياسيًا، فهي [أي القومية] تستطيع أن تدفع نحو إنشاء تكتلات جديدة تُقدِّم الحماية للأسماك الصغيرة الضعيفة التي تخشى من أن يلتهمها سمك القرش الأكبر»[295].

أدت البوادر الديمقراطية المبكرة، في حالات عدة، إلى نزاع عنيف، بل حتى إلى انهيار الدولة. ففي السودان، منح التحوّل الديمقراطي صوتًا سياسيًا للمنظمات الإسلامية في الشمال، مما فاقم من حدة النزاع مع الجنوب غير المسلم. وقاد هذا الوضع إلى انهيار الدولة في أثناء اقتتال أمراء الحرب، بعضهم مع بعض من أجل السيطرة على أقاليم بعينها. وفي أنغولا، أثارت انتخابات عام 1993 نزاعًا متزايدًا؛ وفي إثيوبيا، حاولت جبهة تحرير الشعب التيغري (Tigrean People's Liberation Front (TPLE))، وهي حزب الائتلاف المهيمن الذي تسلم زمام الأمور بعد سقوط نظام منغستو (Mengistu) عام 1991، تجنب التجزئة من طريق إبقاء

الأحزاب العرقية بعيدًا من الانتخابات. ولم تقدم هذه المحاولة شيئًا من أجل ترويج الديمقراطية، بل على العكس أثارت ردًا عنيفًا من بعض الجماعات العرقية.

إن الديمقراطية الليبرالية المستقرة والراسخة هي أساس الاتحاد السلمي الذي تصوره كانط. ولكن السيرورات المبكرة من التحوّل الديمقراطي من جهة، والديمقراطية الراسخة من جهة أخرى، ليستا وجهين لعملة واحدة. ففي الدول الضعيفة، يؤدي التحول الديمقراطي المُبكّر غالبًا إلى مزيد من النزاع العنيف وليس إلى انحساره. ونتيجة لذلك، تصل سيرورة التحوّل الديمقراطي إلى جمود، أو تتراجع إلى الوراء، ويبقى الاتحاد السلمي هدفًا بعيد المنال.

ولا تتعلق هذه الاعتبارات إلا بالأسس المحلية للاتحاد السلمي الذي تصوره كانط. وتتضمن منطقة السلام الممكنة بين الديمقراطيات بُعدًا دوليًا أيضًا، وهو موضوع الجزء التالي.

العلاقات الدولية: التعاون بين الديمقراطيات

يعتمد البعد الدولي في تصور كانط للسلام بين الديمقراطيات على عنصرين مترابطين، الأول أخلاقي، والثاني اقتصادي. وسوف نعالج كلًا منهما على حدة في الأقسام التالية.

المظاهر الأخلاقية للتعاون بين الديمقراطيات

بحسب كانط، يعتمد العنصر الأخلاقي الذي يساعد في تشكيل إطار عام للعلاقات السلمية بين الدول الديمقراطية، على مبادئ التعاون والاحترام المتبادل والتفاهم المشتركة. وكانت مبادئ من مثل هذه قد بدأت في الظهور في أوروبا في مطلع القرن التاسع عشر، في وقت بدأت فيه القوى الأوروبية الرئيسة بتوسيع أقاليمها في محاولة منها لبسط هيمنتها على جميع أنحاء العالم. لكن هذه الفترة كانت أيضًا المرحلة التي توصلت فيها هذه الدول إلى قواعد لضبط السلوك في ما بينها، وهو ما يمكن اعتباره خطوة مهمة نحو تأسيس المعايير المشتركة التي تصورها كانط.

استند التفاهم المتبادل بين القوى الأوروبية إلى مبدأين أساسيين: الاعتراف بالسيادة المطلقة للدول، ومعاملة الدول على أساس أنها متساوية قانونيًا[296]. وعلى هذا الأساس، شكلت أربعة مبادئ الإطار العام للعلاقات بين الدول الأوروبية. المبدأ الأول هو توازن القوى (Balance of Power)، وهو مفهوم أطلقت عليه تسمية الممارسة المنهجية لمقاومة الهيمنوية (Antihegemonialism). وكانت الفكرة الأساس هي أن أي دولة يمكن منعها من أن تصبح دولة غاية في العظمة، مقارنة مع الدول الأخرى خلال تحول التحالف عنها، مما يعوق قدرتها على السيطرة. أما المبدأ الثاني فكان وضع حزمة من ممارسات التفاعل بين الدول لتشكل نواة للقانون الدولي. وكان المبدأ الثالث هو توظيف المؤتمرات العامة لتسوية شؤون الدول الأوروبية؛ تقر الدول في هذه المؤتمرات معاهدات لإنهاء الحروب، وتوقع اتفاقات إضافية

تقع في أي مكان من العالم فرص تبادل الرؤى والتفاهم بين الشعوب والقادة على حدٍّ سواء. ويرى بعض الباحثين أن ثقافة عالمية جديدة قد بدأت بالظهور نتيجة هذه التطورات وغيرها[301].

مهد انهيار الأنظمة الشمولية، والاقتصادات الموجهة في أوروبا الشرقية، الطريق على ما يبدو، لالتزام أقوى بمعايير الرأسمالية الليبرالية؛ أي الجمع بين الديمقراطية السياسية واقتصاد السوق. وكما أكدنا في الفصل الأول، يمكن أن تأخذ الأنظمة التي تعتمد على هذين المبدأين أشكالًا عديدة مختلفة. لكن يبدو أن هناك إجماعًا أكبر حاليًا على اعتماد السمات الجوهرية للرأسمالية الليبرالية ورفض البديلين الراديكاليين: الفاشية من ناحية، والشيوعية الشمولية من ناحية أخرى. في الوقت ذاته، يمكن أن تساند شبكات التواصل العالمي أيضًا القوى المعادية لليبرالية كما بينت «أزمة الرسوم المتحركة» في الدنمارك، أو استخدام تنظيم القاعدة لوسائل الإعلام. وقد تعزز البلدان والجماعات التي تشعر بأنها مهددة أو مهمشة، نتيجة تقدم الليبرالية، من دعمها للأفعال المعادية لليبرالية[302].

ولعل السؤال هنا: ما علاقة هذه التطورات بآفاق العلاقات السلمية بين الديمقراطيات الملتزمة بالتفاهم المشترك؟ عملًا بمنطق كانط، لنا أن نتوقع حضورًا قويًا للاتجاهات العامة التي وصفناها هنا في العلاقات بين الديمقراطيات ذات القواعد الأخلاقية المشتركة بشكل خاص. وبناء على ذلك، ينبغي أن نتوقع تطور المعايير بين الديمقراطيات (خاصة الراسخة منها)، والتي تضمن التزامها بالحل السلمي للنزاع.

ويبدو أن هذا هو الحال عندما ننظر في العلاقات بين الديمقراطيات الراسخة بعمق في الغرب الصناعي (بما في ذلك اليابان). فأوروبا الغربية وأميركا الشمالية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا أصبحت مجتمع أمن (Security Community)، ما يعني أنها تشكل مجموعة من الدول التي لا تعد لاستخدام القوة العسكرية، ولا تتوقع استخدامها، ولا تخشى من استخدامها في علاقاتها، بعضها مع بعض[303]. وقد ساهمت عوامل عديدة أخرى في تطوير مجتمع الأمن هذا، ومنها التعاون الاقتصادي، والاعتماد المتبادل (سأعود إلى هذه النقطة لاحقًا)، والتعاون بين القوى الغربية في التحالف ضد الكتلة الشرقية. ومع ذلك، فإن العنصر الحاسم في تطوير مجتمع أمن بين الشركاء في التحالف الغربي لن يكون، في ضوء تحليل كانط، تلك السمة السلبية المتمثلة في وجود عدو مشترك، وإنما هو تلك القواعد الإيجابية المشتركة من الديمقراطية والتعاون[304]. صحيح أن ثمة خلافات قد برزت بين ضفتي المحيط الأطلسي في السنوات الأخيرة حول أفضل السبل لمواجهة تهديد الإرهاب الدولي، لكن مجتمع الأمن لم يتعرض للخطر بسبب هذه الخلافات؛ فأسسه الصلبة تمنع حدوث ذلك[305].

غير أن العلاقات السلمية بين الديمقراطيات الصناعية الغربية لم تتسع بشكل متساوٍ لتشمل الديمقراطيات في العالم النامي. وتوضح ذلك العلاقات بين الولايات المتحدة وبعض الديمقراطيات في أميركا اللاتينية. فعلى مستوى الكلام الإنشائي المرسل، يتواءم الموقف الأميركي تواؤمًا تامًا مع وجهة نظر كانط التي تفيد بأن الديمقراطيات تسعى إلى نشر القيم الديمقراطية في علاقاتها مع البلدان الأخرى، وذلك منذ أرسى وودرو ويلسون القواعد لعلاقة إدارته مع أميركا اللاتينية:

نؤمن، وأنا على ثقة تامة، بأن قادة الحكومات الجمهورية بعيدي النظر كافة، في كل مكان، يؤمنون، بأن الحكومة الشرعية تستند دائمًا إلى موافقة المحكومين، وأن لا مكان للحرية من غير نظام يعتمد على القانون، وعلى ضمير عامة الجماهير وموافقتهم. إننا نتطلع إلى جعل هذه المبادئ أسس العلاقات والاحترام والمساعدة المتبادلة بين الجمهوريات الشقيقة وبيننا[306].

وكان ترويج القيم الديمقراطية في الآونة الأخيرة أيضًا مبدأ موجِّهًا لسياسة الولايات المتحدة. مع ذلك، استمرت عناصر أخرى تتعلق بالمصالح القومية المتصورة في التنافس، بهدف تعزيز الديمقراطية. فمنذ عام 1945، كان الكفاح ضد الشيوعية والنفوذ السوفياتي في أميركا اللاتينية مسألة مهمة؛ إضافة إلى مسألة أخرى تتمثل بحماية المصالح الاقتصادية الأميركية في المنطقة. ولم يكن هناك ما يمنع هاتين المسألتين من الهيمنة على الاهتمام بنشر الديمقراطية في مناسبات عدة. ويعطينا أحد المواقف التي حدثت في جمهورية الدومينيكان، في مطلع الستينيات، مثالًا توضيحيًا مفيدًا. ففي ذلك الوقت بادرت قيادة منتخبة ديمقراطيًا برئاسة خوان بوش (Juan Bosch) إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال سياسات اقتصادية قومية عارضت مصالح اقتصادية أميركية معينة في ذلك البلد. وعندما واجه بوش آفاق انقلاب عسكري، قررت واشنطن اختيار دكتاتور عسكري متسلط. وقد صاغ جون ف. كنيدي (John F. Kennedy) البدائل على النحو التالي: «هناك ثلاثة احتمالات، نرتبها تنازليًا بحسب أفضليتها: نظام ديمقراطي لائق، أو بقاء نظام تروخيو [ديكتاتور عسكري]، أو نظام كاستروي (A Castro Regime). ينبغي علينا أن نتوخى الأول، ولكننا لا نستطيع حقًا التنكر للثاني إلا بعد أن نتأكد من أننا قادرون على تجنب الثالث»[307]. لذلك، نتيجة الخوف من تحول نظام بوش الديمقراطي إلى نظام كاستروي، وجدت الولايات المتحدة بأنه من الأسلم دعم ديكتاتور عسكري. لقد عزز هذا الإجراء الكفاح ضد الشيوعية وحمى المصالح الاقتصادية الأميركية، ولكن نكاد نجزم بأنه لم ينشر الديمقراطية ولم يعزز سياسات الرفاه الاقتصادي في جمهورية الدومينيكان.

ويقدم لنا موقف في تشيلي مثالًا آخر. ففي عام 1970 كان لتشيلي سجل حافل كواحدة من أكثر الديمقراطيات استقرارًا والأطول أمدًا في أميركا اللاتينية. وجاءت انتخابات عام 1970 بسلفادور أليندي إلى السلطة، وهو مرشح دعمه ائتلاف الوحدة الشعبية اليساري. وقد تعارضت سياسات أليندي الاقتصادية التي هدفت إلى إصلاحات إعادة التوزيع مع مصالح النخب الحيوية، بما في ذلك المصالح الاقتصادية الأميركية في تشيلي. وحاولت واشنطن منع انتخاب أليندي، وذلك بدعمها لمرشحين منافسين؛ وبعد انتخابه دعمت الولايات المتحدة بقوة المعارضة سياسيًا، ودعمت العسكر التشيلي، وقدّمت مساعدات في مواطن أخرى[308]. وقد توجت المواجهة بالانقلاب العسكري الذي قاده أوغستو بينوشيه عام 1973، والذي مهد الطريق لأكثر من خمسة عشر عامًا من الدكتاتورية العسكرية القاسية في تشيلي. ولا يعني هذا أن الولايات المتحدة خاضت حربًا مع تشيلي أليندي؛ بهذا المعنى، ولم يدحض نموذج كانط. لكن وكما كشفت الحوادث في أميركا الوسطى في الثمانينيات، فإن التدخل السري مع ما يتضمنه من دعم على صعيد الاقتصاد والجيش والخبراء لقوى المعارضة، يمكن أن يتطور إلى حدٍّ يجعل التمييز بين أنشطة من هذا النوع والحرب المفتوحة مجرد سفسطة لا طائل منها.

ويخشى بعض المراقبين من أن تؤدي محاولات ترويج الديمقراطية أو اقتصاد السوق الرأسمالي، في سياق الحرب على الإرهاب، إلى نتائج غير ليبرالية وغير ديمقراطية[309]. ويشتمل الفصل الرابع على نقاش للمشكلات الراهنة التي ينطوي عليها نشر الديمقراطية من الخارج.

وفي كل الأحوال، فإن هذه الأمثلة وغيرها هي أقل دليل على تطوير الديمقراطيات لعلاقات سلمية على أساس التفاهم المتبادل والقواعد الأخلاقية المشتركة. ويُطرح السؤال هنا: كيف ستتطور العلاقات بين الديمقراطيات المهيمنة في الشمال والديمقراطيات الموجودة في الجنوب في المستقبل؟ تفاؤليًا، ولأن الشيوعية السوفياتية لم تعد تشكل تهديدًا، يتعين على الديمقراطيات الليبرالية المهيمنة، والتي تقودها الولايات المتحدة، أن تكون قادرة على قبول أنواع متفاوتة من البوادر الديمقراطية في الجنوب ودعمها. فليس هناك ما يدعو إلى النظر إليها كحلفاء محتملين لحركة شيوعية عالمية، لأن حركة من هذا القبيل لم تعد موجودة. ومن جهة أخرى، تبعث التطورات التي خلفتها الحرب الباردة على القلق. فالأمن القومي أو المصالح الاقتصادية المنظورة قد تساعد في الحفاظ على وجود أنظمة «جامدة» في المنطقة الرمادية، وليس من شأن هذا أن يدعم سلامًا ديمقراطيًا.

وماذا عن الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية؟ على الرغم من أن الديمقراطيات الغربية الرئيسة قد تفضل، دون أي شك، أنظمة ديمقراطية ليبرالية في أوروبا الشرقية، يبقى

سيناريو الدعم الغربي لتروخيو شرق أوروبي غير وارد. فلبلدان أوروبا الشرقية ماض مشترك مع أوروبا الغربية، وهي في طور إحياء العلاقات القديمة وبناء أخرى جديدة. وإن مضت سيرورة التحول الديمقراطي بنجاح، من الممكن أن تصبح معظم بلدان أوروبا الشرقية ذات عضوية كاملة في مجتمع الأمن الذي تطور في أوروبا الغربية.

أصبحت كل من بلغاريا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا والمجر وجمهورية التشيك ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا أعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ كما أن مقدونيا وكرواتيا وتركيا مرشحة للعضوية. ومعظم هذه البلدان أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO). وقد يشهد المستقبل تحول منظمة حلف شمال الأطلسي إلى منظمة حلف أوروبا الديمقراطية[310] (Democratic Europe Treaty Organization).

وتُعَد روسيا في الوقت الحالي المشكلة الكبرى في أوروبا الشرقية. ويتحتم أن يسهل تواصل التحوّل الديمقراطي في روسيا، دمجها الكامل في مجتمع الديمقراطيات الليبرالية، لكن سيرورة من هذا النوع، كما رأينا في الفصل الثالث، لن ترى النور تلقائيًا. وفي أحسن الأحوال، سيكون لمزيد من التحوّل الديمقراطي في روسيا، ولتوسيع علاقاتها مع الغرب، دور في حل المشكلة. أما في أسوأ الأحوال، فسيُعاني التحوّل الديمقراطي في روسيا من انتكاسات، وسيلوح في الأفق تهديد حرب باردة جديدة[311].

تناولنا في هذا القسم رؤية كانط للتعاون السلمي بين الديمقراطيات، على أساس القواعد الأخلاقية المشتركة. ورأينا أن تعاونًا من هذا النوع قد تطور بالفعل بين ديمقراطيات الشمال الراسخة. أما في ما يتعلق بالعلاقات مع الديمقراطيات في العالم الثالث، فقد كانت الصورة أقل وضوحًا. وفي أوروبا الشرقية، أمام العديد من البلدان فرص جيدة للانضمام إلى مجتمع أمن أوروبي أكبر، لكن العلاقة بين مجتمع من هذا النوع وروسيا ليست مؤكدة.

التعاون الاقتصادي بين الديمقراطيات

يستند اتحاد كانط السلمي بين الديمقراطيات إلى عنصر أخير هو التعاون الاقتصادي. فعندما تركز الدول على روح التبادل التجاري، تطور علاقات متبادلة المنفعة في التجارة والاستثمار، فضلًا عن تطويرها علاقات اقتصادية أخرى. وتعزز هذه الروابط بدورها أواصر السلام في ما بينها.

زاد تدفق السلع والأموال، وكذلك الناس والرسائل وأشكال أخرى من العلاقات بين البلدان، زيادة هائلة منذ زمن كتابات كانط. فمنذ وقت مبكر عام 1975، رأى أحد الباحثين أن «العقود الأخيرة تكشف عن نزعة عامة تتضاعف فيها كل عشر سنوات أشكال مختلفة من الترابط الإنساني العابرة للحدود الوطنية»[312]. ومنذ مطلع الثمانينيات، نمت التجارة العالمية

بانتظام نموًا أسرع من الإنتاج الاقتصادي العالمي، ونمت كذلك التدفقات المالية الدولية بسرعة تفوق سرعة نمو التجارة.

ووفق تحليل كانط، ينبغي أن يكون التبادل الاقتصادي كامل التطور بين الديمقراطيات بشكل خاص. ويبدو أن هذه الفرضية تثبت صحتها أيضًا عندما نوجه أنظارنا إلى الديمقراطيات الصناعية الغربية، لكن من الواضح أن عوامل أخرى كحجم الاقتصاد الوطني، ومستوى التنمية الاقتصادية، وطبيعة السياسات الاقتصادية، يكون لها شأن أكبر من دور الديمقراطية في تحديد مستويات العلاقات الاقتصادية. وعليه، فإن لبلد ذي اقتصاد وطني ضخم، مثل الولايات المتحدة أو الهند، حصة أصغر نسبيًا من إجمالي نشاطها الاقتصادي العابر لحدودها من البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة، مثل كوستاريكا والدنمارك. وللبلدان ذات المستويات المرتفعة من التنمية الاقتصادية، كاليابان والسويد، تجارة خارجية أكبر بكثير من البلدان ذات المستويات المتدنية من التنمية كنيبال وبنغلادش. أخيرًا، فإن للبلدان ذات السياسات التنموية التي تستهدف السوق الدولية، كتايوان وهولندا على سبيل المثال، مستويات أعلى من النشاطات الخارجية من البلدان ذات الاستراتيجيات التي تركز على الداخل، كسوريا وكوريا الشمالية.

مهما كان الأمر، فهناك درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، أو الترابط الاقتصادي المتبادل، بين الديمقراطيات الصناعية الغربية في أوروبا وأميركا الشمالية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا. ولا تفي هذه البلدان بالشرط الثالث من شروط كانط المُسبقة للاتحاد السلمي فحسب - التعاون الاقتصادي - بل وتفي أيضًا بالشرطين الآخرين اللذين ناقشناهما آنفًا؛ وهما ثقافة ديمقراطية متطورة مع ما لها من معايير لحل النزاع سلميًا، وتفاهم أخلاقي مشترك يقوم على هذا الأساس. وكما أشرنا من قبل، فإن هذه البلدان تشكل مجتمع أمن يمكن أن نصفه بأنه نسخة معاصرة من اتحاد كانط السلمي. وقد عرف كارل دويتش (Karl Deutch) مجتمع الأمن كما يلي:

إن مجتمع الأمن عبارة عن مجموعة من الناس حققت «الاندماج» في ما بينها. وما نعنيه بالاندماج هو أن يتحقق في إقليم معين «الحس الاجتماعي المشترك»، وأن تنشأ المؤسسات والممارسات القوية بما فيه الكفاية، والمنتشرة على نطاق واسع لتضمن توقعات يمكن الاعتماد عليها من «التغيير السلمي» بين سكان الإقليم. ونعني بالحس الاجتماعي المشترك الإيمان بأن المشكلات الاجتماعية المشتركة يجب أن تحل وقابلة أن تحلَّ بسيرورات «التغيير السلمي»[313].

وعلى الرغم من احتمال وجود مشكلات تتطلب تغييرًا داخل مجتمعات الأمن، فضلًا عن وجود صراعات اقتصادية وغيرها من مجالات النزاع بين الأفراد، تصر الجماعات التي

تعيش في مجتمعات الأمن، على تشجيع التغيير وحل النزاعات بالوسائل السلمية.
وتستفيد البلدان التي ضمت في أوروبا الشرقية، أو التي توشك أن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي، اقتصاديًا. وعلى النقيض من ذلك، ستكون لبلدان أوروبا الشرقية الأقل تطورًا، والتي تربطها علاقات ضعيفة بمجتمع الأمن، مكانة أشبه بالتبعية في مضمار العلاقات الاقتصادية.
أما العلاقات بين الشمال والجنوب فتتسم باعتماد الجنوب أحادي الجانب على الشمال، وليس بالترابط ذي المنفعة المتبادلة. ويستفيد بعض البلدان الجنوبية بالفعل من التعاون الاقتصادي مع الشمال. ومن أمثلة الحالة الأولى الدول الضعيفة، وأغلبها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إذ تتكون الصادرات من هذه البلدان من منتج واحد أو عدد قليل من المنتوجات الأساسية، وتعتمد اقتصاداتها اعتمادًا كبيرًا على استيراد المنتوجات المركزة تكنولوجيا. ولا يظهر الاستثمار المباشر الأجنبي (FDI) اهتمامًا بالتوجه إلى هذه البلدان، نظرًا إلى انعدام الاستقرار والظروف الجاذبة للعمل فيها؛ إن ما نسبته أقل من 2 في المئة من إجمالي الاستثمار المباشر الأجنبي يكون من حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[314]، فضلًا عن أنه، وفي الحالات التي يدخل فيها الاستثمار هذه البلدان، تكون له سيطرة احتكارية على مجالات محدودة من الاقتصاد التي لا تربطها إلا روابط محدودة، وأحيانًا بلا روابط بالمطلق، مع المنشآت المحلية. في ظل هذه الأوضاع، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي يؤدي إلى تنمية اقتصادية محدودة للغاية؛ وليس مستغربًا أن يكون «المستثمرون» الذين يأتون إلى هذه البلدان هم في العادة تجار الأسلحة والذهب والماس ومهربو المخدرات، وما شابه. وتعد هذه تبعية أكثر منها اعتمادًا متبادلًا.
لنقارن هذا الوضع بالدول الأكثر تقدمًا في شرق آسيا، وإلى حدٍ ما في أميركا اللاتينية، وتايوان خير مثال على ذلك. فقد حدثت التنمية الاقتصادية في تايوان على ثلاث مراحل: استبدال الاستيراد في الخمسينيات، وتصدير السلع الاستهلاكية المصنعة غير المعمرة (الألعاب والأحذية وغيرها) في الستينيات، وسيرورة من الارتقاء الصناعي مع التركيز على السلع الإنتاجية وبعض السلع الاستهلاكية المعمرة (المعدات الإلكترونية وأجهزة الحاسوب) ابتداء من منتصف السبعينيات. وعندما بدأ الاستثمار المباشر الأجنبي بالتدفق على نطاق واسع، كانت تايوان قد انتهت من بناء قاعدة صناعية؛ أي قدرة صناعية محلية يمكن أن تستفيد من العلاقات مع المستثمرين الخارجيين والارتقاء بقدرتها في أثناء ذلك[315].
وقد ساعدت المشاركة في العولمة الاقتصادية عبر الاستثمار المباشر الأجنبي تايوان في إحداث تنمية اقتصادية. وخلاصة القول إن العلاقات الاقتصادية متبادلة المنفعة، وهي الركن

الثالث من أركان السلام الديمقراطي، قد تطورت في أجزاء من العلاقات بين الشمال والجنوب؛ أما في أجزاء أخرى فإن الاعتماد أحادي الجانب لا يزال النمط المهيمن.
ركزنا في هذا القسم على الركن الأساس الثالث لاتحاد كانط السلمي، وهو التعاون الاقتصادي متبادل المنفعة بين الديمقراطيات. وقد تطور تعاون اقتصادي من هذا الطراز بالفعل بين الديمقراطيات الصناعية المستقرة كأوروبا الغربية وأميركا الشمالية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا، إلا أن العلاقات الاقتصادية متفاوتة في الجنوب؛ فالدول الضعيفة تابعة إلى حدٍ كبير، بينما تستفيد الدول الأكثر تقدمًا وقدرة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ولم تطور الديمقراطيات الوليدة الضعيفة في الجنوب روابط التعاون الاقتصادي متبادلة المنفعة مع الديمقراطيات الرائدة في الشمال التي تشكل في رأي كانط العنصر الأساس الثالث للاتحاد السلمي. وتبقى الآفاق أفضل بالنسبة إلى بعض أجزاء الجنوب، وخاصة بالنسبة إلى بلدان أوروبا الشرقية التي ستنضم إلى الاتحاد الأوروبي، أو تلك التي انضمت إليه بالفعل.

السلام بوصفه نتيجة للديمقراطية

في الماضي، لم يحصل أن شنت الديمقراطيات الحرب، بعضها ضد بعض، وفي السنوات الأخيرة زاد عدد البلدان التي تعتمد قدرًا من الديمقراطية في العالم زيادة سريعة. فهل سيجلب انتشار الديمقراطية مستقبلًا مشرقاً تنعم فيه الأمم بالسلام؟ لقد أرسى كانط المبادئ النظرية لتوقع تدفق السلام نتيجة الديمقراطية. ويستند اتحاده السلمي للديمقراطيات إلى ثلاثة أركان: (1) الوجود المحض للديمقراطيات مع ما فيها من ثقافة لحل النزاع سلميًا، (2) الأواصر الأخلاقية التي تنشأ بين الديمقراطيات على أساس قواعدها الأخلاقية المشتركة، و(3) تعاون الديمقراطيات الاقتصادي بهدف المنفعة المتبادلة.
حلل هذا الفصل كُلًا من هذه الشروط في ضوء سيرورات التحوّل الديمقراطي الأخيرة. والماثل للعيان هو أن ثقافة ديمقراطية ذات معايير لحل النزاع سلميًا لم تتطور بعد في الديمقراطيات الجديدة. فالمعايير الديمقراطية يجب أن تتأصل قبل أن يصبح الأساس المحلي للاتحاد السلمي مضمونًا، وتطوير ثقافة سياسية من مثل هذا النمط سيستغرق بعض الوقت. وقد تحدث انتكاسات نحو أشكال من الحكم غير الديمقراطي.
ويتمثل الشرط الثاني في وجود أواصر أخلاقية مشتركة بين الديمقراطيات. وقد تطورت علاقات مثل هذه بالفعل بين الديمقراطيات الراسخة في الغرب. علاوة على ذلك، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن مجتمع الأمن الذي يتكون من الديمقراطيات الغربية المستقرة، يمكن أن يتوسع ليشمل الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية، شريطة ألا تلحق انتكاسات حادة بمساعيها الرامية إلى مزيد من التحوّل الديمقراطي. وقد تدخل الديمقراطيات الموجودة في الجنوب إلى مجتمع الأمن وقد تستبعد. وفي الماضي، انقلبت الولايات المتحدة، في بعض

الأحيان، على الديمقراطيات في الجنوب لحماية مصالحها الاقتصادية أو الأمنية المتصورة. هذا إضافة إلى وجود مخاوف من أن تقود محاولات ترويج الديمقراطية إلى نتائج غير ليبرالية أو غير ديمقراطية، وهي حالة لا يجري فيها تعزيز الاتحاد السلمي.

أما الشرط الأخير فهو وجود تعاون اقتصادي متبادل المنفعة بين الديمقراطيات. ولا ريب أن اعتمادًا اقتصاديًا متبادلًا كهذا هو أمر متطور إلى حد كبير بين الديمقراطيات الراسخة في الغرب. وقد وضعت الترتيبات لإدماج العديد من الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية في الشبكات الاقتصادية هذه، وذلك من خلال عضويتها المرتقبة في الاتحاد الأوروبي. أما في ما يخص البلدان الأضعف في الجنوب فإن الوضع الطبيعي فيها هو مواصلة الاعتماد الاقتصادي أحادي الجانب بدلًا من الاعتماد المتبادل، حتى بعد نهاية الحرب الباردة.

وبعبارة موجزة، لا يمكن الاعتقاد بأن ظهور اتحاد سلمي عالمي يحتضن الديمقراطيات الجديدة والقديمة أمر محسوم. فالاتحاد السلمي، مع ما يتضمنه من منطقة سلام، مشروع طويل الأمد. وكي ينجح المشروع يجب أن تفي الديمقراطيات كلها بالشروط الأساسية الثلاثة التي وضعها كانط. وحاليًا يعد الاتحاد السلمي أمرًا واقعيًا بين الديمقراطيات الصناعية في الغرب، وقد يتسع ليشمل ديمقراطيات جديدة في الشرق. مع ذلك، أخفقت العديد من الديمقراطيات حتى الآن في الجنوب في تحقيق شرطين على الأقل من شروط كانط، وبدلًا من إظهارها مزيدًا من التقدم، فإنها قد تتراجع نحو الحكم التسلطي.

ترى ما آثار وجود اتحاد سلمي وتوسيعه على النموذج النظري المهيمن في العلاقات الدولية الواقعية؟ سنتفحّص في القسم التالي من هذا الفصل انتقادات الواقعيين للتصورات الكانطية.

الديمقراطيات السلمية والفكر الواقعي

ينتمي كانط في تصوره لعالم سلمي من الديمقراطيات إلى مدرسة فكرية ليبرالية؛ ويفضل النقاد وصفه بـ «المثالية» لأنهم ينظرون بعين الريبة إلى المزاعم الليبرالية و/أو يخامرهم الشك في المزاعم التي قدمت. ويكمن المفهوم الأساس في الفكر الليبرالي في قابليته على التغلب على النزاع والعنف إن نظم العالم وفقًا للمبادئ الليبرالية. وبحسب كانط، فإن المبدأ المُلائم قد يكون الديمقراطية. وهذا المفهوم مرفوض بوساطة الفكر الواقعي الذي يزعم بأنه يحلل العالم كما هو على حقيقته وليس كما ينبغي أن يكون. وفي العالم الحقيقي، نجد النزاع متأصلًا في الطبيعة البشرية؛ علاوة على ذلك، فقد اختار سكان العالم تنظيم أنفسهم على شكل دول مستقلة ذات سيادة لا تحترم أي سلطة خارج أو أعلى من سلطاتها. وقد شدد الفكر الواقعي في بداياته على أن السعي وراء السلطة والهيمنة النابعين من الطبيعة البشرية هو المحرض الأساس على النزاع. أما الإسهامات الأخيرة التي غالبًا ما يطلق عليها الواقعية الجديدة فتؤكد أن بنية نظام الدولة هو السبب؛ فالدول ذات السيادة لا تحترم أي سلطة أعلى

من سلطاتها الخاصة. وليس هناك حكومة للعالم. بهذا المعنى، فإن الفوضى هي السمة الأساس لنظام الدولة. ومع الفوضى يصبح النزاع وشيكًا. فالدول لا تستطيع حقاً أن يثق بعضها ببعض، وتصبح محاولة إحدى الدول رفع مستوى سلامتها، عن طريق حيازتها مزيدًا من الأسلحة، تهديدًا لأمن الدول الأخرى. باختصار شديد، حيثما وجدنا دولًا قومية ذات سيادة سنجد نظام الدولة الذي يتسم بالفوضى. وطالما وُجدت الفوضى سنجد تهديدًا بالنزاع العنيف. وفي نظام من هذا النوع، فإن السلام الأبدي على النحو الذي تصوره كانط أمر مستحيل.

ليس من المستغرب، إذًا، كما يرى العديد من الواقعيين الجدد «أن تعاني نظرية الديمقراطيات المحبة للسلام من أوجه قصور»[316]. وفي هذا القسم سنناقش نقد الواقعية الجديدة لتصور كانط للديمقراطية والسلام. ورأينا أن البون بين تحليل مبني على رأي كانط من جهة، وعلى فكر الواقعية الجديدة من جهة أخرى، أصغر بكثير مما يوحي به النقد. فالفوضى لا تعني بالضرورة الآثار المروعة التي ادعى وجودها جون ميرشايمر (John Mearsheimer) وغيره؛ وتتوافق النتائج التي توقفنا عندها في نقاش الديمقراطية والسلام، إلى حد كبير، مع تحليل الواقعية الجديدة.

بدأ ميرشايمر بالهجوم على منطق نظرية كانط الذي يربط الديمقراطية بالسلام[317]. وتتعلق النقطة الأولى، كما أشرنا في موضع سابق، بتأكيد أن الديمقراطيات أكثر سلمية من الأنظمة التسلطية، لأن الناس أكثر ترددًا في شن الحرب. وقد أوضح ميرشايمر أن الديمقراطيات عرضة لخوض الحروب، مثلها مثل الأنظمة الأخرى، وأن العامة قد لا يكونون أقل ميلًا للحرب من القادة التسلطيين. ولا تتناقض حججه مع كانط؛ فالميل العام لخوض الحرب بين الديمقراطيات سبقت الإشارة إليه، هذا فضلًا عن الإشارة إلى حقيقة أن ضبط النفس الذي تظهره الديمقراطيات في علاقاتها مع الديمقراطيات الأخرى لا يعزى بشكل مباشر إلى تأثير المواطنين المحبين للسلام على صناع القرار. والاقتراح الذي قدمناه في هذا الصدد يتمثل بأن الثقافة الديمقراطية لحل النزاع سلميًا تدخل عنصرًا من الكبح على الطرق التي تدير بها الديمقراطيات العلاقات الدولية. ولا يعد هذا العنصر وحده كافيًا لتفسير وجود الاتحاد السلمي بين الديمقراطيات، غير أنه يعد أحد الأركان الأساسية الثلاثة للاتحاد السلمي.

وتنتقد النقطة التالية التي يثيرها ميرشايمر فكرة القاعدة الأخلاقية المشتركة بين الديمقراطيات، أي الركن الثاني في الاتحاد السلمي. فهو يزعم أن الأواصر الأخلاقية تتنافس مع عوامل أخرى تشد نحو النزاع بدلًا من السلام، كالقومية والأصولية الدينية. لكن كانط لم ينكر وجود هذه العناصر المضادة. فقد رأى بكل بساطة أن العوامل المتنافسة في العلاقات

بين الديمقراطيات ذات الثقافات الديمقراطية المتأصلة، لن تطغى، على الأرجح، على القاعدة الأخلاقية المشتركة.

ونصل الآن إلى النقطة المركزية في هجوم ميرشايمر على منطق هذه النظرية. وتستحق حجته أن نقتبسها كاملة:

إنها احتمالية قائمة دومًا أن ترتد الدول الديمقراطية إلى دول تسلطية. ويعني خطر الانتكاس هذا أن أي دولة ديمقراطية لن تكون مطمئنة يومًا إلى أن دولة ديمقراطية أخرى لن تنقلب على نظامها وتتحول عنه في وقت ما في المستقبل. لذلك يجب على الديمقراطيات الليبرالية أن تضع في حسبانها القوة النسبية في ما بينها، وهو معادل للقول بأن لكل واحدة منها حافزًا للتفكير في الاعتداء على الأخرى لتلافي مشكلات المستقبل. ومما يرثى له أنه من غير الممكن حتى بالنسبة إلى الديمقراطيات الليبرالية أن تسمو فوق الفوضى[318].

كان كانط مدركًا تمام الإدراك لاحتمالية الرجوع إلى الحكم التسلطي. غير أن كون البلدان قابلة للانتكاس لا ينقض مفهوم الاتحاد السلمي. والنقطة الحاسمة في حجة ميرشايمر هي استدلاله بأنه نظرًا إلى احتمالية الانتكاسات، تبقى الفوضى السمة الأساس للنظام، بغض النظر عن شكل نظام الدولة.

في نظام الدول المستقلة (أي في ظل الفوضى) يجب على كل دولة أن تخشى دائمًا مما قد تفعله الدولة الأخرى، ومن الآثار الوخيمة الممكنة لمثل هذه الأفعال. وهذا هو ما يعنيه الواقعيون الجدد عندما يتحدثون عن الصلة الوثيقة بين الفوضى والمساعدة الذاتية: فالفوضى تسود مع ما لها من آثار وخيمة، وإن حتمية، من النزاع الوشيك وخطر الحرب.

ويتسم نظام الدول المستقلة فعلًا بالفوضى، لكن أمن الضروري أن تقود الفوضى دائمًا إلى المساعدة الذاتية والتنافس وتوازن القوى والخصومة، وربما الحرب المفتوحة، كما يزعم الواقعيون الجدد؟ يرى ألكسندر وندت (Alexander Wendt) أن الفوضى لا ينبغي أن تترتب عليها بالضرورة هذه الآثار. فالدول المستقلة يمكن أن تكون صديقة، ويمكن أن تكون عدوة. وثمة «ثقافات فوضى» مختلفة؛ ويقترح فنت ثلاثة أنواع مثالية رئيسة من الفوضى: الهوبزية (Hobbesian)، واللوكية (Lockean)، والكانطية[319]. وفي الثقافة الهوبزية، تنظر الدول، بعضها إلى بعض كأعداء؛ ومنطق الفوضى الهوبزية هو «حرب الكل ضد الكل». فالدول خصوم، والحرب متأصلة لأن النزاع العنيف هو وسيلة للبقاء؛ ويطابق هذا الطرح لفكرة المساعدة الذاتية عند الواقعيين الجدد. لكن ثمة احتمالات أخرى: ففي الثقافة اللوكية تنافس الدول، بعضها بعضًا. وفي ثقافة الفوضى الكانطية، ترى الدول بعضها بعضًا كأصدقاء، وتسوى النزاعات سلميًا، وتوازر الدول بعضها بعضًا في حال تعرض أي منها للتهديد من طرف ثالث[320].

ويؤيد مفهوم الاتحاد السلمي هذا النمط من التفكير. فالفوضى الصديقة تقوم على القوى الثلاث التي ناقشناها آنفًا: (1) ثقافة حل النزاع سلمياً في الديمقراطيات الراسخة، (2) الأواصر الأخلاقية التي تنشأ بين الديمقراطيات على أساس القواعد الأخلاقية المشتركة، و(3) التعاون الاقتصادي بين الديمقراطيات بغرض المنفعة المتبادلة. وغني عن القول إن مثل هذا قد تطور بالفعل بين مجموعة من الديمقراطيات الراسخة.

وكان ميرشايمر يعترض قائلًا إن مجتمعات الأمن هذه قد لا تدوم؛ فقد يحدث تراجع نحو أشكال فجة من الفوضى. وهو على حق؛ إن كانط أيضًا كان قد خشي من حدوث تطورات من هذا القبيل. لكن تنبؤات الواقعيين الجدد بشأن ازدياد حدة التنافس في أوروبا وعبر المحيط الأطلسي، إثر انتهاء الحرب الباردة (لأن العدو المشترك ما عاد له وجود) لم تثبت صحتها[321]. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن الفوضى الصديقة يمكن أيضًا أن تتطور نحو مزيد من الاندماج، كما يحدث حاليًا في الاتحاد الأوروبي، بحسب العديد من المراقبين. فالاتحاد الأوروبي ينهض في الوقت الراهن بالمهمات السياسية التي كانت في وقت سابق من امتيازات الدول الأعضاء كل على حده، وإن استمرت سيرورة الاندماج في ذلك الاتجاه، ستكون النتيجة فدرالية أوروبية، ودولة جديدة، وفاعلًا دوليًا موحدًا جديدًا. وقد تُستبعد الفوضى التي كانت سائدة بين الدول الأعضاء في الماضي إلى الأبد، لأن هذه الدول تكون قد قبلت بسلطة مركزية جديدة تشرف على الدول القومية السابقة. وعلى النقيض من رأي ميرشايمر، يبدو مما سبق أن الدول الديمقراطية الليبرالية تستطيع **بالفعل** أن تتجاوز الفوضى تجاوزًا كاملًا. غير أنه من الضروري التأكيد أن سيرورة الاندماج في الاتحاد الأوروبي لم تصل إلى هذا المستوى.

بهذا نصل إلى مسار النقد الثاني الذي طرحه ميرشايمر. فقد زعم بأن التاريخ لا يقدم دليلًا واضحًا على صحة النظرية القائلة بأن الديمقراطيات لا يحارب بعضها بعضًا. وقد أثار اعتراضًا مفاده أن عددًا من الديمقراطيات أوشكت على الاقتتال، ومنها على سبيل المثال الولايات المتحدة الأميركية وتشيلي أليندي، ويواصل ميرشايمر قائلًا إننا إن صنفنا ألمانيا الفيلهلمية (Wilhelmine Germany) ديمقراطية أو شبه ديمقراطية، تصبح الحرب العالمية الأولى حربًا بين ديمقراطيات. ولكن هذه الأمثلة ناتجة عن سوء فهم يرى أن الاتحاد السلمي يتحقق دفعة واحدة بين البلدان حالما تحقق [هذه البلدان] الحد الأدنى من الديمقراطية. ولكن ذلك ليس صحيحًا. فالاتحاد السلمي يقوم على القواعد المحلية للثقافة الديمقراطية، وعلى ركنين دوليين. ويجب أن تتحقق العناصر الثلاثة كلها كي يكون الاتحاد السلمي فعالًا، وهو ما لم تكن عليه الحال في هذه الأمثلة.

وتتعلق تحفظات ميرشايمر الأخرى بعدم وجود دليل فعلي يثبت صحة نظرية الديمقراطيات السلمية. فهو يشير إلى حقيقة أن الديمقراطيات كانت قليلة العدد على مدى القرنين الماضيين، وبالتالي لم نشهد حالات كثيرة وجدت فيها ديمقراطيتان نفسيهما في موقف الاقتتال، بعضهما مع بعض. ويزعم ميرشايمر بأنه عندما وقعت بالفعل حالات من هذا القبيل «فثمة تفسيرات مقنعة أخرى لعدم وقوع الحرب.... ويجب أن تستبعد هذه التفسيرات التي يتعارض بعضها مع بعض قبل اعتماد نظرية الديمقراطيات المحبة للسلام»[322].

وإذا كان على الاختبار الصحيح للنظرية أن يفي بمتطلبات ميرشايمر التي تنص على ضرورة استبعاد كل التفسيرات المتناقضة الأخرى، فلن يكون هناك أبدًا اختبار صحيح للنظرية. ففي العلاقات الدولية، وكذلك في الفروع الأخرى للعلوم الاجتماعية، ليس هناك إمكان لتجارب مخبرية. فنحن لا نستطيع أن نعزل، بطريقة سريرية، عاملًا بمفرده كالديمقراطية عن جميع العوامل الأخرى المحتملة ذات الصلة بالعلاقات بين البلدان. ومع ذلك، يمكن اعتبار المحافظة على مجتمع الأمن في أوروبا الغربية، بعد انتهاء الحرب الباردة، إثباتًا قويًا يصب في مصلحة الاتحاد السلمي. فمجتمع الأمن يقوم على الأعمدة الثلاثة التي ناقشناها سابقًا. ولا تتأثر هذه الأركان بوجود أو غياب التهديد السوفياتي. بناء على ذلك، من شأن نظرية كانط أن تتنبأ ببقاء مجتمع الأمن قائمًا ولعله يتسع بشكل أكبر نتيجة سيرورة التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية. وهذا تمامًا هو يحدث على ما يبدو[323].

خلاصة

تُعد نظرية كانط عن الاتحاد السلمي بين الديمقراطيات، نظرية لا غبار عليها جوهريًا. لكن من الخطأ الاعتقاد بأن الاتحاد السلمي يتسع تلقائيًا ليشمل بلدانًا هي في المراحل المبكرة من سيرورة تحوّل ديمقراطي طويلة ودقيقة، أو بلدانًا لم تطور أواصر أخلاقية واعتمادًا اقتصاديًا متبادلًا. وتزيد سيرورات التحوّل الديمقراطي الراهنة من احتمالات اتحاد سلمي أكبر لكنها لا تضمن تحققه. وتع آفاق ضم ديمقراطيات الجنوب الجديدة، على نحو خاص إلى الاتحاد السلمي، ضعيفة للغاية. ويرى النقاد بأن لدى مؤيدي النظرية مشكلة، لأنها ليست واضحة تمام الوضوح[324]. وهم محقون في ذلك؛ فمن ناحية، ليس من اليسير تعيين اللحظة التي تصبح فيها ثقافة حل النزاع سلميًا أمرًا واقعًا، ولا هو من اليسير تعيين الوقت الذي تتطور فيه الأواصر الأخلاقية بين الديمقراطيات. أضف إلى ذلك أنه ليس من السهل تحديد الآليات الخاصة التي تقود من الديمقراطية إلى السلام. ومن ناحية أخرى، فإنه من الصعب رفض الطرح العام بوجود علاقة بين الديمقراطية الراسخة والسلام.

(267) يمكن الاطلاع على نسخة إنكليزية للسلام الدائم لكانط في:

Hans Reiss, ed., *Kant's Political Writings* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970),

يعتمد تلخيصي لأفكار كانط اعتمادًا كبيرًا على ثلاثة مقالات لمايكل و. دويل وهي:

Michael W. Doyle: «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs,» *Philosophy and Public Affairs,* vol. 12, no. 3 (1983), pp. 205-235; «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2,» *Philosophy and Public Affairs,* vol. 12, no. 4 (1983), pp. 323-354, and «Liberalism and World Politics,» *American Political Science Review,* vol. 80, no. 4 (1986), pp. 1151-1169,

انظر أيضًا:

Michael W. Doyle, «Three Pillars of the Liberal Peace,» *American Political Science Review,* vol. 99, no. 3 (2005), pp. 463-466.

حول الدراسات التي توجه النقد لتفسير دويل لكانط انظر:

John MacMillan, «Beyond the Separate Democratic Peace,» *Journal of Peace Research,* vol. 40, no. 2 (2003), pp. 233-243, and John MacMillan, «Liberalism and the Democratic Peace,» *Review of International Studies,* vol. 30, no. 2 (2004), pp. 179-200.

(268) مُقتبس من:

Reiss, *Kant's Political Writings,* p. 100.

(269) مُقتبس من:

Doyle, «Liberalism and World Politics,» p. 1153.

(270) Rudolph J. Rummel, «Libertarianism and International Violence,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 27, no. 1 (1983), pp. 27-71.

(271) «Democratic Regimes,» *Jerusalem Journal of International Relations* 1, no. 4 (1976), pp. 50-69; Steve Chan, «Mirror, Mirror on the Wall... Are the Freer Countries More Pacific?» *Journal of*

Conflict Resolution, vol. 28, no. 4 (1984), pp. 617-648, and Erich Weede, «Democracy and War Involvement,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 28, no. 4 (1984), pp. 649-664,

الدراسات من مثل دراسة تشان (استشهد بها في هذا الهامش) والتي تعتمد على فترات طويلة من الملاحظة تواجه صعوبات أخرى لأن المحتويات الجوهرية في هذا الشيء الذي يسمى ديمقراطية يتغير مع مرور الوقت، كما بينا في الفصل الأول.

(272) Doyle, «Kant Liberal Legacies, and Foreign Affairs,» p. 213.

(273) Dean Babst, «Elective Governments: A Force for Peace,» *Wisconsin Sociologist,* vol. 3, no. 1 (1964), pp. 9-14;

انظر أيضًا:

Small and Singer, «War-Proneness of Democratic Regimes,»; Chan, «Mirror, Mirror»; Bruce Russett, «Democracy and Peace,» in: B. Russett, H. Starr and R. J. Stoll, eds., *Choices in World Politics: Sovereignty and Interdependence* (New York: Freeman, 1989), pp. 245-261; Fred Chernoff, «The Study of Democratic Peace, and Progress in International Relations,» *International Studies Review,* vol. 6, no. 1 (2004), pp. 49-79; Bruce Russett and John Oneal, *Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations* (London: Norton, 2001).

وهناك دراسات حديثة كثيرة انظر:

The bibliography at the website by Rummel: www.hawaii.edu/powerkills/BIBLIO.HTML

(274) Russett, «Democracy and Peace,» p. 245.

(275) Reiss, *Kant's Political Writings*, p. 114.

(276) Doyle, «Liberalism and World Politics,» p. 1161.

(277) Doyle «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2,» p. 324 n.

كتب هذا الاقتباس بالخط المائل في الأصل. ولتحليل معاصر للسعي الليبرالي لتعزيز القيم الليبرالية انظر:

Georg Sørensen, «Liberalism of Restraint and Liberalism of Imposition: Liberal Values and World Order in the New Millennium,» *International Relations,* vol. 20, no. 3 (2006), pp. 251-272.

(278) Russett, «Democracy and Peace,» p. 250.

(279) Walter Lippmann, *Essays in the Public Philosophy* (Boston: Little, Brown, 1955), p. 20.

للاطلاع على دراسات حول دور وسائل الإعلام في السياسة الخارجية انظر:

Matthew Baum, *Soft News Goes to War: Public Opinion and American Foreign Policy in the New Media Age* (Princeton: Princeton University Press, 2003), and Yehudith Auerbach and Yaeli Bloch-Elkon, «Media Framing and Foreign Policy: The Elite Press vis-à-vis US Policy in Bosnia, 1992-5,» *Journal of Peace Research,* vol. 42, no. 1 (2005), pp. 83-99.

(280) Doyle, «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2,» p. 344.

(281) مُقتبس من:

Kjell Goldmann, «'Democracy Is Incompatible with International Politics: Reconsideration of a Hypothesis,» in: K. Goldmann, S. Berglund and G. Sjöstedt, eds., *Democracy and Foreign Policy* (Aldershot, U. K.: Gower, 1986), p. 2.

(282) Goldmann, Berglund, and Sjöstedt, eds., *Democracy and Foreign Policy,* p. 2,

هناك نسخ عدة معاصرة من حجة بونسونبي، انظر على سبيل المثال:

Jørgen Christensen, *Demokratiet og sikkerhedspolitikken* (Aarhus: University of Aarhus, Institute of Political Science, 1990), vols. 1-2.

(283) Goldmann, «Democracy is Incompatible with International Politics,» pp. 5-8.

(284) Ibid., p. 7 n.

(285) اقترحت اختلافات أخرى جعلت محور الحجة المتعلقة بالتعارض بالدرجة الرئيسة سياسة الأمن الدبلوماسي. وقد عرضت هذه الآراء في:

Goldmann, «Democracy is Incompatible with International Politics,» pp. 27-31.

(286) Thomas Risse-Kappen, «Public Opinion, Domestic Structure, and Foreign Policy in Liberal Democracies,» *World Politics,* vol. 43, no. 4 (1991), pp. 479-513.

انظر أيضًا:

Douglas C. Foyle, *Counting the Public In: Presidents, Public Opinion, and Foreign Policy* (New York: Columbia University Press, 1999), and Richard Sobel, *The Impact of Public Opinion on U.S. Foreign Policy since Vietnam* (New York: Oxford University Press, 2001).

(287) Risse-Kappen, «Public Opinion, Domestic Structure, and Foreign Policy in Liberal Democracies,» p. 510.

(288) Foyle, *Counting the Public In: Presidents, Public Opinion, and Foreign Policy.*

انظر أيضًا:

Douglas Foyle, «Leading the Public to War? The Influence of American Public Opinion on the Bush Administration's Decision to Go to War in Iraq,» *International Journal of Public Opinion Research,* vol. 16, no. 3 (2004), pp. 269-294.

(289) قد تكون الحالات التي يقف فيها العامة مع التحرك العسكري معادلة لتلك التي يقفون فيها ضده؛ انظر:

Miroslav Nincic, *Democracy and Foreign Policy: The Fallacy of Political Realism* (New York: Columbia University Press, 1992).

(290) Doyle, «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs,» p. 213.

(291) Stephen Van Evera, «Primed for Peace: Europe After the Cold War,» *International Security,* vol. 15, no. 3 (1990-1991), p. 26

n.

(292) Van Evera, «Primed for Peace: Europe After the Cold War,» p. 26.

(293) Doyle,«Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs,» p. 213, and Russett, «Democracy and Peace,» p. 260,

انظر أيضًا:

Bruce Russett, *Grasping the Democratic Peace* (Princeton: Princeton University Press, 1993).

(294) يبني بعض مما يتبع على:

Georg Sørensen, «Individual Security and National Security: The State Remains the Principal Problem,» *Security Dialogue,* vol. 27, no. 4 (1996), pp. 371-386.

(295) Marina Ottaway, «Democratization in Collapsed States,» in: William I. Zartmann, ed., *Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority* (Boulder: Lynne Rienner, 1995), p. 243.

(296) Adam Watson, «European International Society and Its Expansion,» in: Hedley Bull and Adam Watson, eds., *The Expansion of International Society* (Oxford: Clarendon, 1988), p. 23.

(297) Ibid., p. 24 n.

(298) Watson, «European International Society and Its Expansion,» p. 1.

(299) Barry Buzan, *From International to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalisation* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 233.

(300) Daniel Bell, *The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting* (New York: Basic, 1973), p. 317.

(301) انظر على سبيل المثال:

James N. Rosenau, *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity* (Princeton: Princeton University Press, 1990), pp. 416-443, and James Lull, *Media, Communication, Culture: A Global Approach,* 2nd ed. (New York: Columbia University Press, 2000).

(302) Georg Sørensen, «What Kind of World Order? The International System in the New Millennium,» *Cooperation and Conflict,* vol. 41, no. 4 (2006).

The «cartoon Crisis» arose when a Danish newspaper published caricatures of the Prophet Muhammad in 2005.

(303) Karl Deutsch and S. A. Burrell, *Political Community and the North Atlantic Area* (Princeton: Princeton University Press, 1957).

(304) لتحليل حديث يسير في الاتجاه نفسه، انظر:

Daniel Deudney and G. John Ikenberry, «The Nature and Sources of the Liberal International Order,» *Review of International Studies,* vol. 25, no. 2 (1999), pp. 179-197.

(305) حول الحجة القائلة بأن التغييرات البنيوية في الدولنة الليبرالية تخلق أسسًا قوية للمجتمعات الأمنية العابرة للمحيط الأطلسي، انظر:

Georg Sørensen, *Changes in Statehood: The Transformation of International Relations* (Basingstoke, U. K.: Palgrave Macmillan, 2001).

(306) نشر الخطاب في:

New York Times, 12/3/1913, p. 1,

مُقتبس من:

Cole Blasier, «The United States and Democracy in Latin America,» in: James M. Malloy and Mitchell A. Seligson, eds., *Authoritarians and Democrats: Regime Transition in Latin America* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1987), pp. 219-233.

(307) مُقتبس من:

Doyle, «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2,» p. 335.

(308) انظر على سبيل المثال:

James Petras and Morris Morley, *How Allende Fell* (Nottingham, U. K.: Spokesman, 1974).

(309) William Robinson, «Promoting Capitalist Polyarchy: The Case of Latin America,» in: M. Cox, G. J. Ikenberry, and T. Inoguchi, eds., *American Democracy Promotion* (New York: Oxford University Press, 2000), pp. 308-325, as well as the other contributions to the volume.

انظر أيضًا:

Edward Rhodes, «American Grand Strategy: The Imperial Logic of Bush's Liberal Agenda,» *Policy* (Summer 2003-2004), pp. 1-14.

(310) Timothy Garton Ash, «Ten Thoughts on the New Europe,» *New York Review of Books,* 14/4/14, 1990,

انظر أيضًا:

Timothy Garton Ash, *History of the Present* (London: Penguin, 2000).

(311) Graeme Gill, «A New Turn to Authoritarian Rule in Russia?» *Democratization,* vol. 13, no. 1 (2006), pp. 58-77, and Roger E. Kanet, ed., *The New Security Environment: The Impact on Russia, Central and Eastern Europe* (Aldershot, U. K.: Ashgate, 2005).

(312) Alex Inkeles, «The Emerging Social Structure of the World,» *World Politics,* vol. 27, no. 4 (1975), p. 479.

(313) Deutsch and Burrell, *Political Community,* p. 5.

(314) World Bank, *World Development Report 2000* (New York: Oxford University Press, 2000), p. 38.

(315) تطور هذه الحجة أكثر في:

Georg Sørensen, *The Transformation of the State: Beyond the Myth of Retreat* (Basingstoke, U. K.: Palgrave Macmillan, 2004).

(316) John J. Mearsheimer, «Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War,» *International Security,* vol. 15, no. 1 (1990), p. 49,

انظر أيضًا:

Christopher Layne, «Kant or Cant: The Myth of the Democratic Peace,» *International Security,* vol. 19, no. 2 (1994), pp. 5-49; David E. Spiro, «Give Democratic Peace a Chance? The Insignificance of the Liberal Peace,» *International Security,* vol. 19, no. 2 (1994), pp. 50-86, and Sebastian Rosato, «The Flawed Logic of the Democratic Peace Theory,» *American Political Science Review,* vol. 97, no. 4 (2003), pp. 585-602.

(317) Marsheimer, «Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War,» pp. 49-51.

(318) Marsheimer, «Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War,» p. 50.

(319) Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999),

تساند تحليلات عدة تعتمد على رؤى مختلفة من الواقعية الجديدة فكرة الدرجات المتفاوتة من الفوضى، انظر على سبيل المثال:

Barry Buzan, *People, States, and Fear,* 2nd ed. (Hemel Hempstead, U. K.: Harvester Wheatsheaf, 1991),

انظر أيضًا:

Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and Powers: The Structure of International Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

(320) Wendt, *Social Theory of International Politics,* pp. 246-313.

(321) Sørensen, «Liberalism of Restraint and Liberalism of Imposition: Liberal Values and World Order in the New Millennium,» pp. 252-253.

(322) Mearsheimer, «Back to the Future,» p. 50.

(323) Thomas Risse, «Beyond Iraq: The Crisis of the Transatlantic Security Community,» in: David Held and Mathias Kosnig-Archibugi, eds., *American Power in the 21st Century* (Cambridge: Polity, 2004), pp. 181-213,

انظر أيضًا:

Sørensen, *Changes in Statehood;* Michael Cox, «Beyond the West: Terrors in Transatlantia,» *European Journal of International Studies,* vol. 11, no. 2 (2005), pp. 203-233; Gregory Flynn and Henry Farrell, «Piecing Together the Democratic Peace: The CSCE, Norms, and the 'Construction' of Security in Post-Cold War Europe,» *International Organization,* vol. 55, no. 3 (1999), pp. 505-535.

(324) انظر المصادر في الهامش (50). وانظر أيضًا:

Halvard Buhaug, «Dangerous Dyads Revisited: Democracies May Not Be That Peaceful After All,» *Conflict Management and Peace Science,* vol. 22 (2005), pp. 95-111.

الخاتمة: مستقبل الديمقراطية والتحول الديمقراطي

في نهاية عام 2006، حظي تسعون بلدًا بتصنيف «حر» بحسب تقويم بيت الحرية. ويعد هذا تقدمًا كبيرًا أحرز منذ أيام الحرب الباردة؛ ففي عام 1972 لم يحظ بتصنيف «حر» إلا ثلاثة وأربعون بلدًا[325]. واليوم نشهد تأييدًا شعبيًا قويًا للمُثل الديمقراطية، حتى في المجتمعات التي كان يعتقد في يوم من الأيام أنها تعتمد قيمًا مختلفة[326]. ويبدو أنه لا يوجد إلا خصم أيديولوجي رئيس واحد لفكرة الديمقراطية السياسية التي تهيمن اليوم: إنه الإسلام. ولكن حتى لو كان الإسلام ذا حضور قوي في العديد من البلدان الآسيوية والأفريقية، فإن النهضة الإسلامية الراهنة يجب أن تفهم في سياق السعي من أجل التحديث الذي يترك بصماته في أكثر البلاد الإسلامية أهمية. ففي المملكة العربية السعودية، أوْجدت عملية التحديث موطئ قدم أكثر ثباتًا ورسوخًا للأفكار الديمقراطية[327]، وفي الوقت نفسه، فإن الجزائر والعراق تعيشان تجربة التناقض الذي يكمن في أن التوجهات الديمقراطية يمكن أن تأتي إلى الواجهة بقوى إسلامية أقل ديمقراطية عند الانتخابات، وهي قوى كانت مكبوتة في أثناء فترات الحكم التسلطي السابق، إلا أنه ليس من تعارض يذكر، على ما يبدو، بين الإسلام والديمقراطية كما تبرهن حالتا إندونيسيا وتركيا. وباختصار، فإن فكرة الديمقراطية راسخة على المستوى الأيديولوجي العالمي. ولا يمكن إلا لعدد محدود جدًا من الحكام التسلطيين أن يدافعوا بجدية عن صيغ الحكم التقليدية التسلطية.

في الوقت عينه، هناك العديد من الديمقراطيات غير الراسخة والهشة في المنطقة الرمادية، ويلاحظ أن آفاق إحراز مزيد من التقدم الديمقراطي لا تعد جيدة في معظم هذه البلدان. لقد بيّن الفصل الثاني كيف أسهمت الانتخابات الضعيفة، وغياب «الدولنة»، وهيمنة النخب في استبدال «الانتقال» بـ «الجمود». وبرهن الفصل الخامس على أن التنمية الاقتصادية والتحسّن العام في حقوق الإنسان لن يكونا وشيكي التحقق بالضرورة، في ظل الأنظمة المصنفة في المنطقة الرمادية. وأكد الفصل السادس أن عالمًا أكثر سلامًا لن يكون مضمونًا بالضرورة نتيجةً لسيرورات إرساء الديمقراطية الراهنة؛ إن إدراج جميع البوادر الديمقراطية في اتحاد سلمي هو مشروع طويل الأمد ليس لنجاحه أي ضمانات.

وإزاء هذه المعطيات، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجهنا اليوم ليس التسلطية المحققة وإنما هو التحول الديمقراطي، بمعنى المضي قُدمًا في التغيرات المؤسسية والاقتصادية

والاجتماعية العديدة التي ستسهم في تطوير الديمقراطية وتعميقها في الأنظمة السطحية المصنفة في المنطقة الرمادية. وما سيرورة تعميق الديمقراطيات إلا مظهر واحد من الترسيخ. أما المظهر الآخر فهو التغير الذي تصبح بموجبه الديمقراطية جزءًا لا يتجزأ من الثقافة السياسية.

وليس هناك من نظرية تحدد أهم العوامل التي تؤثر في ترسيخ الديمقراطية؛ إذ يرى أحد المسارات التحليلية أن مستوى التنمية الاقتصادية عنصر حاسم في تحديد قدرة البلد على مد الديمقراطية بأسباب البقاء والاستمرار: «فمتى حقق البلد درجة كافية من الثراء، وتجاوز معدل الدخل الفردي الستة آلاف دولار سنويًا، ضمنت الديمقراطية بقاءها واستمرارها، مهما كان الثمن باهظًا»[328]. على أن الأغلبية العظمى من التوجهات الديمقراطية الأخيرة هي دون هذا المستوى الاقتصادي. فما العوامل ذات الصلة بتقويم فرص الديمقراطيات الناشئة في التحول الديمقراطي؟ لقد اقترح الباحثون المعنيون بهذا السؤال عددًا من العوامل المختلفة، وقد جئنا على ذكر بعض منها في نقاشنا للسمات النموذجية للانتقالات الديمقراطية الحالية (الفصل الثالث)[329]. ولعل أهم هذه العوامل هي:

- شرعية الحكم السياسي
- أحزاب سياسية مُمأسسة
- قوة المجتمع المدني

وتستند الديمقراطيات الراسخة إلى نوع من الشرعية سماه ماكس فيبر «العقلاني - القانوني» (rational-legal): فعامة الشعب يقبلون بسلطة الحكام لا لأسباب تتعلق بشخصياتهم الفردية وإنما لأن النظام الذي فاز بموجبه هؤلاء الحكام، والذي خولهم تسلم مناصبهم، هو نظام مقبول عندهم ويحظى بتأييدهم. وكي يسود هذا النمط من الشرعية، لا بد من الفصل بين مصدر الشرعية وممثلها. غير أن هذا الفصل صعب المنال خصوصًا في الأنظمة التي تستند فيها شرعية النظام إلى إيمان الناس بزعيم شخصي، وهذا ما سماه فيبر الشرعية الكارزمية. وتستند أنظمة الحكم الشخصي في أفريقيا، على سبيل المثال، إلى الشرعية الكارزمية، مما يجعل التحول الديمقراطي في هذه البلدان صعبًا للغاية؛ لأن أسس الحكم الشرعي برمتها تحتاج إلى تغيير. وكلما استحكمت أشكال الشرعية غير العقلانية - القانونية هذه، أضحت صعوبات التحول الديمقراطي أكثر تعقيدًا[330].

إن الأحزاب السياسية ذات أهمية قصوى للتحول الديمقراطي. فكما ذكرنا في الفصل الثاني، تأتي الديمقراطية بشيء من عدم اليقين إلى السيرورة السياسية. وتسهم المؤسسات الديمقراطية، وخاصة التي تمتلك نظام أحزاب مستقرًا، في الحد من عدم اليقين؛ لأن

«الأطراف الفاعلة تعرف قواعد اللعبة، ولديها إلمام بكيفية السعي وراء مصالحها. وعلى وجه العموم فقد ازدهرت الديمقراطية عندما تمت مأسسة أنظمة الأحزاب»[331]. وتعني مأسسة الأحزاب السياسية ظهورها إلى السطح كعناصر ثابتة تحظى بالتقدير في العملية السياسية[332]. ويفتقر العديد من البلدان في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية إلى أنظمة أحزاب ممأسسة؛ ومن شأن هذا الوضع أن يعوق سيرورة التحول الديمقراطي في هذه البلدان. في المقابل، فإن للبلدان التي تمتلك نظامًا من هذا النوع (على سبيل المثال، الأوروغواي وتشيلي) آفاقًا أفضل في التحول الديمقراطي.

تعد الأحزاب السياسية جزءًا من النظام الأوسع للمؤسسات غير الحكومية الذي يسمى عادة المجتمع المدني. أما المجتمع المدني الفعال - أي الشبكة المعقدة من الجمعيات، وجماعات المصالح، وجماعات الحقوق المدنية، وغيرها - فهو أفضل أساس لترسيخ الديمقراطية. وفي عدد من الديمقراطيات الجديدة، بما في ذلك ديمقراطيات أوروبا الشرقية وروسيا وكذلك ديمقراطيات عدة في الجنوب، لا يزال المجتمع المدني الفعال في طور التأسيس؛ لذا تواجه هذه البلدان مشكلات إضافية في ترسيخ الديمقراطية.

وفي المجمل، هناك عدد كبير من التوجهات الديمقراطية غير الراسخة في العالم ولكل منها آفاق متفاوتة في تحقيق مزيد من التحول الديمقراطي. وتعد العوامل المذكورة آنفًا من أبرز محددات هذه الآفاق. ففي البلدان التي تتوافر فيها هذه العوامل، ينبغي علينا أن نتوقع نسبة نجاح عالية للتحول الديمقراطي، والعكس صحيح. وفي العديد من البلدان، تعوق الترسيخ الديمقراطي العوامل الثلاثة مجتمعة؛ وتكتنف التناقضات المشهد في بعضها الآخر. ويتمتع عدد محدود جدًا من البلدان، هذا إن وجد أصلًا، بآفاقٍ مثلى للتحول الديمقراطي على المستويات الثلاثة؛ ومن هنا تنبع الشكوك التي نشهدها في المرحلة الراهنة في ما يتعلق بآفاق التحول الديمقراطي.

وتتعلق الاعتبارات السابقة بآفاق الديمقراطيات الجديدة. لكن يجب علينا الالتفات إلى عنصر أخير ذي أهمية لمستقبل الديمقراطية، والمتمثل بالإمكانات المتوافرة لمواصلة الحيوية الديمقراطية في الديمقراطيات الصناعية الراسخة. فروبرت بوتنام (Robert Putnam) يرى بأن الولايات المتحدة تشهد حاليًا تضعضعًا في «رأس المال الاجتماعي» (social capital)وهو ما يترك آثارًا سلبية على نوعية الديمقراطية. ويُعرّف بوتنام رأس المال الاجتماعي بأنه «سمات للتنظيم الاجتماعي كالثقة، والمعايير، والشبكات التي يمكن أن تحسّن فعالية المجتمع، وذلك من خلال تسهيلها للنشاطات المنسقة»[333]. أما المؤشر الرئيس على وفرة رأس المال الاجتماعي أو شحه، فهو معدل العضوية في الجمعيات التطوعية، من مثل أندية كرة القدم للهواة، وجمعيات الكورال [الترتيل الكنسي]، وأندية السير على الأقدام لمسافات

طويلة، والأوساط الأدبية. غير أن معدل العضوية في الولايات المتحدة شهد انخفاضًا ملحوظًا. فأندية البولنغ شهدت انخفاضًا في العضوية، بمعدل 40 في المئة بين عامي 1980 و1993، ومع ذلك، فإن عدد المشاركين في اللعبة خلال الفترة نفسها زاد بمعدل 10 في المئة. ويرى بوتنام أن من شأن أي انخفاضٍ في رأس المال الاجتماعي أن يقوض حيوية الديمقراطية في العديد من الديمقراطيات الراسخة والثرية.

وعلى الرغم من أن النقاد يشيرون إلى إشكاليات نظرية وتجريبية في تحليل بوتنام، فإن إسهامه يلفِت النظر إلى نقطة مهمة؛ وهي أن الديمقراطية ليست أمرًا مفروغًا منه؛ وبالفعل، فإنها سيرورة تتطلب مشاركة متواصلة كي تبقى حيوية وقوية[334]. إن أحد العناصر الحاسمة في الحفاظ على الديمقراطية، إذًا، هو المشاركة النشطة للأغلبية الساحقة من عامة الشعب وتأييدها لها. ومع تراجع رأس المال الاجتماعي، تصبح أحوال المشاركة والتأييد الشعبيين، على هذا النحو، سالبة [عكسية] على نحوٍ متزايد.

وينجم التحدي الآخر الكبير للديمقراطيات الراسخة عن العولمة. فكما أشرنا في موضع سابق، قد تضعف العولمةُ الديمقراطيةَ؛ ذلك أن الحكومات الوطنية تتمتع بقدرة آخذة في التناقص على التحكم بمجريات الأمور داخل إطار حدودها. صحيح أنه يجري انتخاب القادة الوطنيين وفقًا للمبادئ الديمقراطية، لكن ما معنى ذلك إن كانوا عاجزين عن إدارة الشؤون الوطنية، لأن التطورات الاقتصادية وغيرها تقررها عوامل خارجية لا سيطرة لهم عليها.

وعند مقاربتنا لهذا السؤال، علينا أن نضع في الحسبان أن المدى الذي تتحدى به العولمة ديمقراطية بلد ما، لا يزال موضع جدل كبير. فبعض الباحثين يرى أن الآثار السلبية للعولمة مبالغ فيها - أي لا تزال أمام الحكومات الديمقراطية مساحة واسعة لبسط نفوذها على التنمية الوطنية. ويلجأ بعض رجال السياسة إلى توظيف العولمة كعذر لعدم القيام بأي جهد، بمعنى أنهم يكتفون بموقف المنفعل السلبي بدلًا من ضبطهم للشؤون الوطنية وإدارتها بفعالية[335]. ويؤكد باحثون آخرون أن العولمة تؤثر بعمق في أوضاع صنع السياسات الوطنية، وذلك من خلال تضييقها لمساحة المناورة المتاحة أمام الحكومات الوطنية[336].

كيف للديمقراطية أن تواجه تحدي العولمة؟ إن اللجوء إلى الانعزالية - وهي محاولة لحماية البلد من المؤثرات الخارجية - ليس حلًا. فالعولمة تنطوي على التعاون مع الآخرين بهدف المنفعة المتبادلة؛ إذ تجني الديمقراطيات الصناعية، على سبيل المثال، منافع رفاه طائلة نتيجة العولمة. وفي عالم يعتمد بعضه بتزايد على بعضه الآخر، لا تفيد العزلة رفاه أمة، كما تبين حالة كوريا الشمالية وبعض البلدان الأخرى.

إن أحد السبل الممكنة للمضي قدمًا هو التكامل الإقليمي، كما الحال في الاتحاد الأوروبي. فتعاون الاتحاد الأوروبي يمكن فهمه كمحاولة من طرف الدول الأعضاء لاستعادة شيء من

النفوذ الذي خسرته على المستوى الوطني بسبب العولمة. ويعني التعاون المكثف فرصة للتأثير في سياسات البلدان الأخرى، وبالتالي التأثير مباشرة على البيئة الخارجية على المستوى الأوروبي.

غير أن تعاون الاتحاد الأوروبي، من وجهة نظر ديمقراطية، يعاني من مشكلتين؛ **الأولى** تتمثل في أنه في الوقت الذي تكتسب فيه البلدان قدرة على التأثير في البلدان الأخرى، يجب عليها بدورها أن تسمح للبلدان الأخرى بتأثير أكبر عليها. لكن السؤال هو: إلى أي حد تستطيع البلدان الصغيرة أن تتخذ قراراتها الخاصة في المحافل الإقليمية والدولية؟ ألا تكون مجبرة على اتباع خطى الدول الكبرى والقوية؟ وتتمثل المشكلة **الثانية** في أن بنى حوكمة الاتحاد الأوروبي عابرة الحدود الوطنية (التي تتخطى الحدود الوطنية) هي أقل ديمقراطية في بعض أوجهها من بنى حوكمة البرلمانات والحكومات الوطنية. وقد حدد بعضهم «عجزًا ديمقراطيًا» في الاتحاد الأوروبي، خصوصًا أن العديد من القرارات تترك لبيروقراطيين لا يتمتعون بتفويض ديمقراطي واضح أو لأقسام كاللجان المختصة، لا تكون مداولاتها شفافة بما يكفي لتدقيق ديمقراطي. ويتمثل أحد الحلول الممكنة في المضي باتجاه بنية فدرالية حقيقية في تعاون الاتحاد الأوروبي، لكن الدول الأعضاء ليست على استعداد بعد لاتخاذ خطوات على هذا المستوى.

تعد حالة الاتحاد الأوروبي برهانًا على صعوبة إنشاء مستويات حكم عابرة للحدود الوطنية وترقى إلى المطالب الديمقراطية التي اعتدنا توقعها نتيجة تجاربنا على المستوى الوطني. وإن كانت لمنظمات إقليمية من هذا القبيل مشكلات مع الديمقراطية، يجب علينا أن نتوقع مشكلات أكبر في المحاولات التي تهدف إلى إنشاء بُنى حكم عولمية. وقد بدأ بعض الباحثين في التفكير بـ «ديمقراطية كوزموبوليتانية ذات امتداد عالمي» تتصدى من خلالها البلدان لتحدي العولمة، وذلك من طريق تشكيل إطار ديمقراطي جديد لا يعتمد على الدولة القومية وإنما على بنية ديمقراطية ذات امتداد عالمي[337]، فقد تصور دايفد هلد، على سبيل المثال، ديمقراطية كوزموبوليتانية يتمتع فيها الناس بجنسيات متعددة: «قد يكونون مواطنين في مجتمعاتهم السياسية المباشرة، ومواطنين في الشبكات الإقليمية والعالمية الأوسع التي تتصل بحياتهم»[338].

وتعبر فكرة تعدد المواطنة عن حجم التحدي الذي تفرضه سيرورات العولمة على الديمقراطية. ولنتذكر الشرط المُسبق للديمقراطية الذي وضحه رستو (Rustow) وجئنا على ذكره في الفصل الثاني: يجب ألا يُساور الناس أي شك في ما يخص المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه، ويجب ألا تراودهم أي تحفظات حول انتمائهم إليه. ولنقارن هذا بمفهوم تعدد المواطنة الذي يكون فيه الناس مواطنين في مجتمعات محلية ووطنية وإقليمية وفوق -

إقليمية. إن الديمقراطية الكوزموبوليتانية مختلفة عن الديمقراطية في بلد مستقل. وبهذا المعنى، فإن العولمة تمثل تحدِّيا صارخًا للديمقراطية، وخصوصًا في المناطق المتقدمة والصناعية في العالم؛ حيث هذه المناطق أيضًا هي الأكثر تأثرًا بسيرورات العولمة. وبإيجاز، يجب على سيرورات التحوّل الديمقراطي أن تواجه المشكلات المستجدة، وأن تتعامل معها بشكل حثيث. فالديمقراطية ليست تحصيلَ حاصلٍ، وينطبق هذا حتى على تلك المناطق من العالم التي يبدو أن الديمقراطية راسخة فيها بلا منازع.

شكل نقاشنا لمعنى الديمقراطية في الفصل الأول أساسًا لتقويمنا سيرورات التحول الديمقراطي الجارية حاليًا في العديد من البلدان، ولمعاينتنا لنتائج الديمقراطية المحلية والدولية المحتملة. وثمة معضلة أساسية حددناها في البداية: إن البوادر الديمقراطية التي شهدناها ما هي إلا بداية؛ ولا تعني هذه البوادر، بأي حال من الأحوال، أنها كفيلة بإحراز مزيد من التحول الديمقراطي أو بتحقيق منافع إضافية تأخذ شكل التنمية الاقتصادية، والسلام، والتعاون. لقد ركز كل فصل من فصول هذا الكتاب على أحد أوجه هذه المعضلة. وإن كان التقويم النهائي يميل باتجاه السيناريو التشاؤمي، فلنضع في اعتبارنا أن المستقبل ليس مقدرًا سلفًا؛ فالأنماط المتوقعة للتنمية يمكن أن تغيرها تغيرًا جذريًا أفعال الأفراد والجماعات على المستوى المحلي والوطني والعالمي. ومجموع هذه الأفعال كلها هو الذي يحدد ما إن كانت الديمقراطية ستسود. وفي كل الأحوال، يجب أن تستحدث سبل لتعميق السيرورات الديمقراطية وتعزيزها. فديمقراطيات اليوم الهشة خطوة إلى الأمام مقارنة بأنظمة أمس التسلطية، لكن التقدم الحقيقي والمُستدام سيتطلب مزيدًا من التحول الديمقراطي.

(325) Arch Puddington, «Freedom in the World,» 2007, <freedomhouse.org/essays>.

(326) Ronald Inglehart and Pippa Noris, «The True Clash of Civilizations,» *Foreign Affairs,* vol. 81, no. 5 (2004), pp. 49-60.

(327) انظر على سبيل المثال:

Rebekka Sylvest, *Værdier og udvikling i Saudi-Arabien* [*Values and Development in Saudi Arabia*] (Aarhus: University of Aarhus, Institute of Political Science, 1991). For the Role of Islam as a Carrier of Anti-Western Sentiment, see: Barry Buzan, «New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century,» *International Affairs,* vol. 67, no. 3 (1991), p. 441 n.

(328) Adam Przeworski [et al.], «What Makes Democracies Endure?» *Journal of Democracy,* vol. 7, no. 1 (1996), p. 49.

(329) تبني الآراء التالية على:

Larry Diamond, «Is the Third Wave Over?» *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 3 (1996), pp. 20-38; Scott Mainwaring and Timothy R. Scully, eds., *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America* (Stanford: Stanford University Press, 1995); Seymour Martin Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited,» *American Sociological Review* (February 1994), pp. 1-22, and Arend Lijphart and Carlos H. Waisman, eds., *Institutional Design in New Democracies: Eastern Europe and Latin America* (Boulder: Westview, 1996).

(330) Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited».

(331) Mainwaring and Scully, eds., *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America,* p. 27.

(332) Ibid., p. 8.

(333) Robert D. Putnam, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton: Princeton University Press, 1993),

انظر أيضًا:

Robert D. Putnam, «Bowling Alone: America's Declining Social Capital,» *Journal of Democracy,* vol. 5, no. 1 (1995), pp. 65-78.

(334) Sidney Tarrow, «Making Social Science Work across Space and Time: A Critical Reflection on Robert Putnam's Making Democracy Work,» *American Political Science Review,* vol. 90, no. 2 (1995), pp. 389-397.

(335) حول هذه الحجة، انظر:

Paul Hirst and Grahame Thompson, *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Government* (Cambridge: Polity, 1996).

(336) انظر على سبيل المثال:

Philip G. Cerny, «Globalisation and the Erosion of Democracy,» Paper Presented at: ECPR Workshop, Berne, 1997, and David Held, *Democracy and the Global Order* (Cambridge: Polity, 1995).

(337) Held, *Democracy and the Global Order,* p. 232.

(338) Ibid., p. 233.

أسئلة للنقاش

الفصل الأول

-1 أعط تعريفًا واسعًا وآخر موجزًا للديمقراطية. ما الحجج التي تصب في مصلحة كل منهما؟

-2 بحسب يوليوس نيريري، الرئيس السابق لتنزانيا، فإن الكفاح من أجل الحرية في العالم الثالث هو في المقام الأول كفاح من أجل التحرر من الجوع والمرض والفقر، وليس كفاحًا من أجل الحقوق السياسية والحريات. هل هذا صحيح؟

-3 في عام 1968، تولى مجلس عسكري تقدمي السلطة في البيرو وتخلى عن النظام السياسي الديمقراطي. وأطلقت الحكومة العسكرية مبادرات واسعة المدى لمكافحة الفقر وسوء الأحوال المعيشية للأغلبية العظمى من الناس فاقت ما عُرف في ظل الحكومة الديمقراطية السابقة التي كانت تهيمن فيها النخب. فأي النظامين أكثر ديمقراطية: ذاك الذي يلتزم بنظام سياسي ديمقراطي يخدم النخب بالدرجة الأولى، أم ذاك الذي يلغي النظام السياسي الديمقراطي من أجل تعزيز الكفاح للتحرر من الجوع والمرض والفقر؟

-4 ناقش الأطروحة القائلة بأن النظام الرأسمالي فحسب هو القادر على توفير الأسس الضرورية للديمقراطية. أي العناصر في الرأسمالية يمكن أن تعزز الديمقراطية وأي العناصر يمكن أن تعوقها؟

الفصل الثاني

-1 بعض المعطيات تكون مواتية أكثر من غيرها لظهور الديمقراطية. فما الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأكثر مواتاة للديمقراطية؟ وما الذي يجعل نشوء الديمقراطية ممكنًا في أماكن لا تكون الظروف فيها مواتية للديمقراطية؟

-2 هل هناك عوامل مشتركة تسهم في تفسير الاندفاع في الآونة الأخيرة نحو الديمقراطية في العديد من البلدان، أم أنه يجب تفسير التحوّل الديمقراطي في الأجزاء المختلفة من العالم بطرق مختلفة؟

-3 ضع الخطوط العريضة لمراحل الانتقال إلى الديمقراطية، بحسب النموذج الذي وصفناه في هذا الفصل، وطبّق النموذج على بلدك. هل في بلدك ديمقراطية راسخة؟ كم مضى من

الوقت منذ بدأ التحرك نحو الديمقراطية في بلدك؟ ما الضوء الذي تسلطه تجربة بلدك على سيرورة الانتقال إلى الديمقراطية في بلدان أخرى؟

4- ما الحجج التي يمكن أن تقدمها لتأييد الأطروحة القائلة بأن الديمقراطية أحرزت تقدمًا كبيرًا في العالم خلال العقد الماضي أو دحضها؟

الفصل الثالث

1- ما دور الانتخابات في سيرورة التحول الديمقراطي؟ هل الانتخابات مؤشر حقيقي على انطلاق التحول الديمقراطي؟ برر إجابتك بنعم أو لا؟

2- عرف مفاهيم «الديمقراطية التفويضية»، «الديمقراطية اللاليبرالية»، «التعددية العاجزة» و«سياسات القوة المهيمنة». هل هذه مفاهيم متماثلة أم مختلفة؟

3- ما المقصود بالدولة الضعيفة، ولماذا يصعب تحقيق التحوّل الديمقراطي في الدول الضعيفة؟

4- ناقش الحراك الشعبي في الكفاح من أجل الديمقراطية. هل هو مفيد دومًا في تعزيز التحول الديمقراطي؟

الفصل الرابع

1- هل ينطوي الترويج للديمقراطية من الخارج على تناقض في المصطلحات؟ ناقش الإيجابيات والسلبيات.

2- ما هي «الديمقراطية الهشة»؟ هل هو أحد أشكال الديمقراطية التي تدعمها الولايات المتحدة؟

3- إن الانتخابات باهظة التكلفة مشكلة بحسب أوتاوي وتشونغ، لكن الانتخابات ذات الميزانية المنخفضة مشكلة أيضًا. ناقش.

4- تمعّن نتائج تدقيق الديمقراطية في الإطار (4-9). هل يمكن حل هذه المشكلات على المدى القصير والمتوسط؟

5- هل سينجح التحوّل الديمقراطي في العراق؟ برر إجابتك بنعم أو لا؟

الفصل الخامس

1- ما الحجج التي طرحت تأييدًا للرأي القائل بوجود مقايضة بين الديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية؟ ما الحجج التي طرحت دحضًا لهذا الرأي؟ هل من الممكن حسم هذا النقاش على أساس التحليل التجريبي؟

-2 يحدد هذا الفصل ثلاثة أنواع من الأنظمة التسلطية: الأنظمة التنموية التسلطية، وأنظمة النمو التسلطية، وأنظمة إثراء نخب الدولة التسلطية. أي هذه الأنماط هو الأكثر شيوعًا اليوم؟ كيف تختلف الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخبة والديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير؟

-3 في بعض الأحيان، لا تحقق سيرورة التحول الديمقراطي في مراحلها المبكرة تحسنًا في الرفاه، ولا وضعًا أفضل لحقوق الإنسان. هل هذه حجة ضد الديمقراطية؟

الفصل السادس

-1 ما الحجج التي تصب في مصلحة الرأي القائل بأن انتشار الديمقراطية سيؤدي إلى خلق عالم يسوده السلام؟ صحيح أن الديمقراطيات لم تخض حربًا بعضها ضد بعض في الماضي، لكن عدد مثل هذه الديمقراطيات كان محدودًا ولم تتح لها فرص كثيرة ليحارب بعضها بعضًا. هل تشكل هذه المعرفة عن الماضي مرجعًا يعتد به في الاستدلال على سلوك الديمقراطيات في عالم المستقبل، حيث يحتمل دخول عدد كبير من الديمقراطيات في نزاع، بعضها مع بعض؟

-2 هل تعتقد بأن عالمًا أكثر سلامًا سوف يتمخض عن سيرورات التحول الديمقراطي الحالية؟ برر إجابتك بنعم أو لا؟

-3 قيم التطورات الجارية حاليًا في الاتحاد الأوروبي، في ضوء النقاش الدائر بين وجهة النظر الكانطية ووجهة نظر الواقعية الجديدة الميرشايمرية. أيهما صحيح، هذا إن صح أي منهما؟

الثبت التعريفي

الاتحاد السلمي (Pacific Union): فكرة تتكرر في نظرية السلام الديمقراطي (أو السلام الليبرالي)، وقد راجت في ستينيات القرن العشرين. ترجع مبادئها الأساسية إلى أعمال كانط وطوماس باين. مهد كانط لها في مقالته «السلام الدائم» (1795)، ورجّح أن يكون العالم المكوّن من الجمهوريات الدستورية من جملة الشروط الضرورية لتحقيق السلام الدائم. يرى كانط أن الأغلبية العظمى من الشعب لن تصوت أبدًا على شن الحرب إلا في حالة الدفاع عن النفس. لذلك، إذا كانت جميع الأمم جمهوريات، فإن الحروب ستلغى نظرًا إلى عدم وجود أي معتدٍ. وفي وقت سابق تحدث طوماس باين عن مزاعم مماثلة حول الطبيعة السلمية للجمهوريات خصوصًا في «الحس المشترك» (1776)، وقال إن جمهوريات أوروبا كلها تعيش حالة من السلام، وإن الملوك هم من يخوضون الحروب من باب الفخر. كذلك رأى ألكسيس دو توكفيل في الديمقراطية في أميركا بأن الأمم الديمقراطية أقل عرضة لشن حرب.

اتفاقات هلسنكي: أو الوثيقة الختامية لهلسنكي أو إعلان هلسنكي، هو الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عُقد في هلسنكي، فنلندا، خلال تموز/يوليو وآب/أغسطس 1975. وقد وقعت خمس وثلاثون دولة - بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية وكندا والدول الأوروبية باستثناء ألبانيا وأندورا - الإعلان في محاولة منها لتحسين العلاقات بين الكتلة الشيوعية والغرب. والاتفاقات غير ملزمة لأنها لا ترقى إلى مستوى المعاهدة. وقد حدد الإعلان المبادئ التالية أساسًا لإقامة علاقات جديدة في القارة الأوروبية: المساواة في السيادة، واحترام حقوق السيادة الوطنية لكل دولة، وحصانة حدودها ووحدة أراضيها وسلامتها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها حرية التفكير والمعتقدات، والمساواة بين الدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وترسيخ مظاهر التعاون بين الدول وتنفيذ الالتزامات والتعهدات الدولية بما ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

الأحلاف السياسية (Political Pacts): اتفاقات بين جماعات النخب تقيّد الديمقراطية وذلك بتحديدها لمجالات الاهتمام الحيوية التي تخص النخب. وفي كثير من الأحيان لا تدعم جماعات النخب الديمقراطية الجديدة ما لم تحترم هذه الاتفاقات.

أصحاب الامتيازات (Nomenklatura): اسم أطلق على الطبقة ذات الامتيازات (أي النخب السياسية والاقتصادية والأيديولوجية) في ظل النظام الشيوعي. وبلغ عدد أصحاب الامتيازات في الاتحاد السوفياتي السابق حوالى 75000 شخص.

الاعتماد المتبادل (Interdependence): عبارة تستعمل لوصف الأوضاع التي تتسم بالاعتماد المتبادل بين البلدان أو بين أطراف فاعلة في بلدان مختلفة.

أفريقيا الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفونية) (Francophone Africa): الاسم الذي يستعمل لوصف بلدان في أفريقيا كانت في الماضي تحت الحكم الاستعماري الفرنسي، ولا تزال تحتفظ بعلاقات خاصة مع فرنسا. والبلدان التي تشكل أفريقيا الفرنكوفونية هي موريتانيا والسنغال ومالي وساحل العاج وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوركينا فاسو والكونغو والغابون والكاميرون.

الانتخابات التأسيسية (Founding Elections): انتخابات تنافسية وحرة ونزيهة، تشير إلى حدوث تحول واضح في قواعد اللعبة السياسية باتجاه ممارسات ديمقراطية جديدة.

الباتريمونيالية الجديدة أو النيوباتريمونيالية (Neopatrimonialism): يجب فهمها في ضوء الباتريمونيالية، وهو مصطلح صكه ماكس فيبر لوصف أي نوع من الحكم ترجع أصوله إلى أسرة مالكة فيها حاكم يعامل أمور الدولة كما لو أنها شأن شخصي. وتعد الأنظمة الحالية من هذا النوع، كأنظمة الحكم الشخصي في أفريقيا، أمثلة على الباتريمونيالية الجديدة.

البيريسترويكا: المعنى الحرفي لها هو «إعادة الهيكلة»، وتشير إلى سيرورة إعادة هيكلة النظامين السياسي والاقتصادي للاتحاد السوفياتي. وهي في الأساس حركة سياسية تهدف إلى إصلاح الحركة الشيوعية للاتحاد السوفياتي، وبدأت في ثمانينيات القرن العشرين. وقد ارتبطت بالرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف وسياسة الإصلاح المنفتح أو الشفاف. ويحاجج كثيرون بأن البيريسترويكا هي السبب في انهيار الاتحاد السوفياتي، وثورات 1989 في أوروبا الشرقية، وانتهاء الحرب الباردة.

التجارة البينية الداخلية (Intrafirm Trade): تشير إلى التجارة العابرة للحدود الوطنية لكنها تجري بين وحدات مختلفة للشركة نفسها.

التحرر (Liberalization): العمليات التي تقود إلى زيادة احتمالات المعارضة السياسية والتنافس على سلطة الحكومة. وعادة ما تنطوي الخطوات الأولى على تحسين إمكانات النقاش العام المفتوح، مما يسمح بنقد النظام التسلطي وبنشاط معارضة مفتوح.

التحوّل الديمقراطي (Democratization): يشير إلى سيرورة التغيير إلى أشكال حكم أكثر ديمقراطية. وتنطوي المرحلة الأولى على انهيار النظام غير الديمقراطي. وفي المرحلة

الثانية، توضع أسس النظام الديمقراطي. أما خلال المرحلة الثالثة وهي التحول فتخضع الديمقراطية الجديدة إلى مزيد من التطوير، وتدريجًا تصبح الممارسات الديمقراطية جزءًا لا يتجزأ من الثقافة السياسية.

التسلطية الناعمة (Soft Authoritarian)**:** تسمية أطلقها تشالمرز جونسون (Chalmers Johnson) على الديمقراطية اليابانية التي احتفظت ببعض السمات التسلطية المعتدلة في مؤسساتها الحكومية، بما في ذلك حكم الحزب الواحد الذي يعد جزءًا من النظام منذ ما يزيد على الثلاثة عقود، وتمتاز بإدارة دولة قوية للغاية وغير خاضعة للرقابة نسبيًا.

الثقافة السياسية (Political Culture)**:** تشير الثقافة السياسية، بحسب تعريف صموئيل هنتنغتون، إلى نظام القيم والمعتقدات التي تحدد سياق العمل السياسي ومعناه.

ثورة 1688 أو الثورة الإنكليزية أو الثورة العظيمة: هي الثورة التي تزعمها قادة برلمانيون إنكليز بالتحالف مع وليام الثالث، حاكم جمهورية هولندا، وأسفرت عن عزل الملك جيمس الثاني وتنصيب ابنته ماري الثانية وزوجها وليام الثالث ملكين على إنكلترا. وتمخضت الثورة أيضًا عن «إعلان الحقوق» عام 1688، والذي بيّن الجرائم التي ارتكبها الملك جيمس في حق الشعب، واشترط الإعلان على الملك الجديد عدم المساس بحقوق الشعب أو تكرار ظلم جيمس الثاني. وقد ألغى الإعلان حق التاج الإلهي في الحكم واستبدله باستناده إلى الشعب الممثل في البرلمان، ولا يحق للملك إصدار القوانين أو تنفيذها أو إلغاؤها أو وقف تنفيذها إلا بموافقة البرلمان، كما جعل فرض الضرائب الجديدة وتشكيل جيش جديد أمرًا مرهونًا بموافقة البرلمان، كما كفل الإعلان حرية الرأي والتعبير في البرلمان. وبهذا أصبح البرلمان هو صاحب الكلمة العليا في شؤون الحكم، أي سيادة البرلمان فوق التاج.

حركة تضامن (Solidarity)**:** تعرف أيضًا بحركة اتحاد نقابة العمال البولندية، واسمها الكامل «نقابة العمال ذاتية الحكم المستقلة»، وقد تأسست تحت قيادة ليخ فاليسا (Lech Walesa)، وكان أول اتحاد عمالي في إحدى دول حلف وارسو لا يتحكم فيه الحزب الشيوعي. بلغ عدد أعضائه ما يقارب العشرة ملايين عضو قبيل انعقاد مؤتمره الأول في عام 1981، وهو ما يشكل ثلث عدد العاملين في بولندا. وقد قدمت الولايات المتحدة إلى الاتحاد في أثناء عمله سرًا معونات يقال إنها بلغت ما يقارب الخمسين مليون دولار. في ثمانينيات القرن العشرين، كانت حركة تضامن حركة اجتماعية مناهضة للبيروقراطية واستخدمت وسائل المقاومة المدنية سعيًا منها لاكتساب حقوق العمال وتغيير أوضاعهم الاجتماعية. حاولت الحكومة تدمير النقابة في أثناء فترة الحكم العسكري (العرفي) في بداية الثمانينيات وخلال سنوات القمع السياسي الطويلة، لكنها اضطرت في النهاية إلى التفاوض معها. أدت المحادثات بين

الحكومة والمعارضة بقيادة حركة تضامن إلى انتخابات شبه حرة عام 1989، وشكل تحالف بقيادة الحركة حكومة ائتلافية عام 1990، وانتُخب فاليسا رئيسًا لبولندا.

الحكم الذاتي الديمقراطي (Democratic Autonomy): مفهوم واسع جدًا سنّه دايفد هلد للديمقراطية. ويتضمن المشاركة المباشرة في مؤسسات المجتمع المحلي، والسيطرة الفعلية للسياسيين المنتخبين من خلال نظام الأحزاب، وحقوق اجتماعية واقتصادية لضمان توافر الموارد الكافية لدعم نشاط المواطنين السياسي. وتأخذ في الاعتبار الإدارة الذاتية للمؤسسات المملوكة تعاونيًا.

الحكم الشخصي (Personal Rule): الاسم الذي يطلق على نظام الحكم الأفريقي والذي يعتمد على الولاء الشخصي للزعيم، أو الشخصية البارزة في النظام. ويشغل أتباع الزعيم المناصب المهمة في الدولة، ويعزز ولاؤهم له بحصولهم على نصيب من غنائم المنصب.

درجة الاشتمالية أو المشاركة (Inclusiveness): تصف عدد المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية والحريات في المجتمع. وقد تقصي الأنظمة غير الديمقراطية الأغلبية العظمى من السكان من المشاركة. أما في الأنظمة الديمقراطية فيتمتع السكان البالغون كلهم بجميع الحقوق والحريات.

الدول الضعيفة (Weak states): تعاني من نقص في ثلاثة مظاهر أساسية. المظهر الأول هو أن الاقتصاد ضعيف؛ المظهر الثاني هو غياب مجتمع وطني متماسك؛ والمظهر الثالث هو غياب مؤسسات الدولة الفعالة وسريعة الاستجابة.

دولة التعدّد (Polyarchy): كلمة استخدمها روبرت دال لوصف الأنظمة التي تسمى أنظمة ديمقراطية في هذا الكتاب. ويحدد دال ثمانية شروط يجب توافرها لوصف نظام ما بأنه ديمقراطي. ولا يفي أي بلد بجميع هذه الشروط تمامًا. لذلك، يستخدم دال مصطلح «حكم الكثرة» لوصف هذه الأنظمة.

الديمقراطيات الجامدة (Frozen Democracy): تسمية استعملها تيري لين كارل لوصف الديمقراطيات المقيدة التي تهيمن فيها النخب، وغير الراغبة في إجراء إصلاحات جوهرية تحسن أحوال الفقراء.

الديمقراطيات المقيدة (Restricted Democracy): أنظمة سياسية فيها بعض العناصر الديمقراطية، ولكن فيها أيضًا قيود مفروضة على المنافسة والمشاركة والحريات.

الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير (Mass-Dominated Democracy): الأنظمة التي تفوز فيها الأطراف الفاعلة الممثلة للجماهير على الطبقات الحاكمة التقليدية.

الديمقراطية التوافقية (Consociational Democracy)**:** أحد أنواع النظام الديمقراطي، ويتسم بوجود آليات تهدف إلى تعزيز التسوية والإجماع بين الجماعات في المجتمع. وتشمل الآليات هذه النظم الفدرالية، والممارسات التشريعية الخاصة، والوكالات التابعة للدولة التي تسهل التسوية داخل الجماعة الواحدة.

الديمقراطية الراسخة (Consolidated Democracy)**:** بحسب خوان لينز هي التي لا يرى أيٌّ من الأطراف الرئيسين الفاعلين سياسيًا بديلًا منها للوصول إلى السلطة، والتي لا تزعم فيها أي مؤسسة سياسية أو جماعة أن لها الحق في نقض أفعال صناع القرار المنتخبين ديمقراطيًا. باختصار، ينظر إلى الديمقراطية على أنها الخيار الوحيد أمام الجميع.

الديمقراطية غير الليبرالية (Illiberal Democracy)**:** مصطلح اقترحه فريد زكريا لتعيين الأنظمة التي يعاني فيها الطرف الليبرالي في الديمقراطية من عدم التطور. لا تطبق فيها سيادة القانون، والفصل بين السلطات، والحقوق الأساس في التعبير والتجمع والدين والملكية، على الرغم من إمكان إجراء الانتخابات.

رأس المال الاجتماعي: يشير المصطلح إلى المؤسسات، والعلاقات، والمعايير التي تشكل نوعية والتفاعلات الاجتماعية وكميتها في المجتمع. وتبين الأدلة أن التماسك الاجتماعي بالغ الأهمية لازدهار المجتمعات اقتصاديًا، ولاستدامة التنمية. ورأس المال الاجتماعي ليس المجموع الكلي للمؤسسات التي ينهض عليها المجتمع فحسب، بل هو أيضًا العنصر الذي يجمع في ما بينها.

الشرعية الكارزمية: كما أوضحها ماكس فيبر، هي التي تُستمد من أفكار وكاريزما شخصية الزعيم، وهو رجل (أو امرأة) تؤدي شخصيته الظاهرية دورًا في أسر الناس والسيطرة عليهم نفسيًا كي يتفقوا مع النظام والحكم. وعادة ما تنهض الحكومة الكارزمية على مؤسسات سياسية وإدارية ضعيفة، لأنها تستمد السلطة من شخصية القائد، وعادة ما تختفي باختفائه. وقد تستمر الحكومة الكارزمية إن كان للقائد خلف يحل مكانه.

طبقة أصحاب الامتيازات: هي فئة من الناس في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ممن تقلدوا مناصب إدارية حساسة في جميع مرافق الدولة (السياسة والصناعة والزراعة والتعليم)، وحظوا بمناصبهم بعد موافقة الحزب الشيوعي في كل منطقة أو بلد، وكانوا كلهم من أعضاء الحزب، وقد أُطلق عليهم اسم «الطبقة الجديدة»، علمًا بأن شغلهم لهذه المناصب كان على أساس المحسوبية.

علاقات الراعي – الرعية/ الزبائن (Patron-Client Relationships)**:** يوفر الوالي أو الراعي الخدمات والمكافآت أو الحماية لعدد من الناس مقابل ولائهم الشخصي له. ويسيطر على

الموارد؛ لذلك تكون علاقة هؤلاء به علاقة تبعية زبائنية.

العوامل الخارجية (External Factors): عوامل اقتصادية وسياسية وأيديولوجية وغيرها تشكل السياق الدولي للعمليات التي تجري في بلدان بعينها. وغالبًا ما يكون لها تأثير عميق على تلك العمليات.

العولمة (Globalization): تكثيف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية العابرة للحدود.

الفقر المدقع (Absolute poverty): يشير إلى الحد الأدنى من الكفاف في بلد معين. لا تستوفى الاحتياجات الأساسية للبشر، والمرض وسوء التغذية والأمية شائعة.

الفوضى/عدم الانضباط (Anarchy): هو انعدام السلطة السياسية؛ فالنظام الدولي تسوده الفوضى لعدم وجود سلطة سياسية مركزية أعلى من سلطة الدول ذات السيادة.

القطاع الأوسط: هو الأسر ذات الدخل الذي يراوح بين 50 إلى 150 في المئة من المتوسط الوطني.

القفزة العظيمة إلى الأمام: وهي عبارة عن حملة اقتصادية واجتماعية قام بها الحزب الشيوعي الصيني، وتمثلت في إصدار قرارات تخطيطية من عام 1958 حتى عام 1961. كانت تهدف إلى استخدام تعداد السكان الضخم لتطوير الدولة بشكل سريع من اقتصاد زراعي إلى مجتمع شيوعي حديث، وذلك من خلال عمليتي التصنيع والتنظيم الجماعي السريعين. واعتمد فيها ماو تسي تونغ على نظرية القوى المنتجة، وكان قد كثفها إثر علمه بكارثة وشيكة من نقص الحبوب. اشتملت التغييرات الرئيسة في حياة الصينيين الريفيين على تنظيم زراعي جماعي إلزامي وحظر الزراعة الخاصة، وسُمي من شارك في هذه الأخيرة بأعداء الثورة وجرت محاكمتهم. انتهت القفزة العظيمة بكارثة، حيث أدت إلى وفاة عشرات الملايين. وقيل إن الإرهاب والعنف المنظم كانا أساساً للقفزة العظيمة إلى الأمام، ما أدى إلى أكبر عمليات القتل الجماعي في تاريخ البشر. شهدت أعوام القفزة العظيمة إلى الأمام انهياراً اقتصادياً؛ إذ أدت المبالغ الاستثمارية الضخمة إما إلى زيادات ضئيلة في الإنتاج أو انعدامه. وفي مؤتمرات عامي 1960 و1962، دُرست التأثيرات السلبية للقفزة العظيمة إلى الأمام من الحزب الشيوعي الصيني، وانتُقد ماو، وظهر في قيادة الحزب أعضاء معتدلون أسهموا في تهميش ماو وسياساته.

الماويون النيباليون: جماعة من المقاتلين اشتبكت مع القوات الحكومية في نزاع مسلح بدأ عام 1996 واستمر حتى عام 2006. وكان هدف الجماعة الإطاحة بالنظام الملكي النيبالي وإقامة جمهورية الشعب. انتهى النزاع بتوقيع اتفاق سلام شامل في عام 2006.

المثالية (Idealism): تعني، في سياق هذا الكتاب، الرأي القائل بأن النزاع والعنف يمكن تجاوزهما إن نُظم العالم وفقاً لأفكار أو مبادئ معينة. ويصبح الانسجام ممكنًا في حال إعطاء الأولوية للأفكار «الملائمة».

المثالية الفيبرية: إشارة إلى نظرية إدارة كلاسيكية أسسها عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864-1920). والمؤسسة المثالية برأيه هي حالة تكون فيها علاقات السلطة مدروسة مسبقًا بأسلوب علمي، ومقرّة كتعليمات رسمية ملزمة للجميع، ويعمل الكل على تنفيذها، ما يحقق الاستقرار والثبات لهذه المؤسسة حتى لو تغير أفرادها. ومن المبادئ الأساسية التي تميز البيروقراطية: التنظيم الرسمي المحكم؛ تحرك الموظفين وفق أوامر وتعليمات صارمة لضمان عدم تدخل المصالح الشخصية بالعمل؛ وجود اختصاص في العمل؛ اختيار الموظفين وترقيتهم على أساس مبدأ الاستحقاق؛ الخبرة والمهارة والتأهيل هي أسس اختيار القائد؛ لا وقت في العمل إلا للعمل.

مجتمع الأمن: عبارة عن منطقة أصبح من المستبعد جدًا أو حتى من غير الوارد فيها الاستخدام واسع النطاق للعنف كالحرب. وقد صاغ باحث العلوم السياسية البارز كارل دويتش هذا المصطلح عام 1957. وفي كتاب (*Political Community and the North Atlantic area: International Organization in the Light of Historical Experience*) عرّف مجتمع الأمن بأنه «مجموعة من الناس» يؤمنون «بأنهم قد توصلوا إلى اتفاق حول نقطة واحدة على الأقل، وهي أنه يمكن بل ويجب حل المشكلات الاجتماعية المشتركة من طريق سيرورات «التغيير السلمي». وعرّف التغيير السلمي بأنه حل المشكلات الاجتماعية، عادة من خلال إجراءات مؤسسية، من دون اللجوء إلى القوة المادية واسعة النطاق»، ويجمع بين الناس في مجتمع الأمن «الإحساس بالانتماء للمجتمع»، والتعاطف المتبادل والثقة والمصالح المشتركة.

المجتمع الدولي (International Society): وفقًا لهدلي بل وآدم واطسون، هو مجموعة من الدول التي تؤسس بوساطة الحوار والموافقة قواعد ومؤسسات مشتركة لإدارة علاقاتها، وتدرك مصالحها المشتركة الناجمة عن الحفاظ على هذه الترتيبات.

المجتمع المدني (Civil Society): فضاء العلاقات الاجتماعية التي لا تتحكم بها الدولة. ويشمل جميع المؤسسات غير الحكومية كجماعات الاهتمام المشترك والجمعيات وجماعات الحقوق المدنية، والحركات الشبابية. وفي ظل النظام الشمولي، تحاول الدولة استيعاب المجتمع المدني، وتكون أنواع المنظمات كافة تحت سيطرة الدولة.

المجمّع الأمني (Security Complex): الاسم الذي استعمله باري بوزان لوصف مجموعة من الدول تتقاطع مخاوفها الأمنية الأساسية. ومن أمثلة المجمعات الأمنية أوروبا والخليج

العربي وجنوب آسيا.

مجموعة السبع (The Group of Seven (G7)): رابطة تضم الدول الرأسمالية السبع الأقوى اقتصاديًا وعسكريًا: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا وكندا. وتجتمع هذه المجموعة دوريًا لمناقشة القضايا العالمية.

مذهب بريجنيف: هو سياسة خارجية للاتحاد السوفياتي، وقد وضحه تمامًا كوفاليف (Kovalev) في مقالة بعنوان «السيادة والالتزامات الدولية للدول الاشتراكية»، نشره في صحيفة البرافدا سنة 1968 (صحيفة سياسية سوفياتية وثيقة الصلة بالحزب الشيوعي السوفياتي)، وأكده ليونيد بريجنيف في كلمة ألقاها في المؤتمر الخامس لحزب العمال المتحدين البولندي سنة 1968، وهو: «عندما تحاول القوات المعادية للاشتراكية تحويل تطور بعض البلاد الاشتراكية نحو الرأسمالية، لا يصبح الأمر مشكلة للبلد المعني وحده، وإنما هو مشكلة وقضية تعني جميع الدول الاشتراكية». وكان في إعلان المذهب تبرير بأثر رجعي للغزو السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا سنة 1968، وغزو المجر عام 1956. ومن حيث الممارسة العملية، عنت هذه السياسة أن الأحزاب الشيوعية تتمتع باستقلال محدود، لكن لا يحق لأي بلد ترك حلف وارسو، ولا التدخل في احتكار الحزب الشيوعي للسلطة، ولا الدخول في تسويات تضر تماسك الكتلة الشرقية. ومما تضمنه المذهب أن لقيادة الاتحاد السوفياتي أن تحفظ لنفسها الحق في تعريف «الاشتراكية» و«الرأسمالية». وبعد الإعلان عن مذهب بريجنيف، جرى التوقيع على العديد من المعاهدات بين الاتحاد السوفياتي والدول التابعة له لتأكيد هذه النقاط وضمان مزيد من التعاون الداخلي بين الدول. وكانت مبادئ المذهب في غاية الاتساع بحيث وظفها السوفياتيون لتبرير تدخلهم العسكري في بلاد خارج حلف وارسو، مثل أفغانستان في عام 1979. وانتهى مفعول المذهب عندما أحجم الاتحاد السوفياتي عن غزو بولندا خلال أزمة 1980-1981، وعندما رفض ميخائيل غورباتشوف في وقت لاحق استخدام القوة العسكرية عندما أجرت بولندا انتخابات حرة في عام 1989 وهزمت فيها حركة التضامن الحزب الشيوعي. وقد حل مكانه عام 1989 ما سماه غورباتشوف «مذهب سيناترا» وهو أن «لكل الدولة الحق في التصرف في شؤونها الداخلية».

المساءلة الأفقية (Horizontal Accountability): يعرّفها روبرت يوهانسن بأنها قدرة المواطنين على التأثير في القرارات التي تتخذ في مجتمعات مجاورة والتي تمسهم بشكل مباشر. وتجري هذه عبر المؤسسات الدولية الديمقراطية التي تضمن حقوق الأقليات وكذلك الأغلبيات العالمية.

معاهدة أوترخت: هي التي وضعت أسس سلام أوترخت، وهي عبارة عن سلسلة من معاهدات السلام الفردية التي وقعها المتحاربون على الخلافة الإسبانية في مدينة أوترخت الهولندية عام 1713. وشارك في المعاهدات العديد من الدول الأوروبية، بما في ذلك إسبانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا والبرتغال وسافوي والجمهورية الهولندية. وضعت المعاهدة نهاية لطموحات الهيمنة الفرنسية في أوروبا التي تمثلت في حروب لويس الرابع عشر وحافظت على النظام الأوروبي المعتمد على توازن القوى.

المقايضة: يشير هذا المصطلح إلى استحالة الجمع بين الديمقراطية من جهة، والتنمية الاقتصادية المتمثلة بتحقيق الرفاه والنمو من جهة أخرى. وعلى الدول أن تضحي بأحد هذين الطرفين كي تبقي على الآخر، لكنها لا تستطيع أن تجمع بينهما في آن.

مؤتمر فيينا: مؤتمر لسفراء الدول الأوروبية ترأسه رجل الدولة النمساوي كليمنس فون مترنخ وعُقد في فيينا بين عامي1814 و1815. كان الهدف من المؤتمر تسوية القضايا الناجمة عن حروب الثورة الفرنسية، أو الحروب النابليونية، وتفكك الإمبراطورية الرومانية المقدسة. تمخض عن المؤتمر إعادة رسم الخريطة السياسية للقارة. وقد عُقد المؤتمر إثر هزيمة فرنسا النابليونية واستسلامها عام 1814 ما وضع حدًّا لخمسة وعشرين عامًا من الحرب شبه المستمرة. وقد استمرت المفاوضات على الرغم من اندلاع القتال الناجم عن عودة نابليون المفاجئة من المنفى وتسلمه السلطة لمئة يوم من آذار/مارس حتى تموز/يوليو 1815. وقد وقّع على «الوثيقة النهائية» للمؤتمر قبل تسعة أيام من الهزيمة النهائية لنابليون في واترلو في 18 حزيران/يونيو 1815.

مؤتمر وستفاليا: سلسلة من معاهدات السلام التي وُقعت عام 1648 في أوسنابروك ومونستر في ألمانيا، ووضعت نهاية لحرب الثلاثين عامًا (1618-1648) في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وحرب الثمانين عامًا (1568-1648) بين إسبانيا وجمهورية هولندا التي اعترفت إسبانيا رسميًا باستقلالها. وقد أصبحت لوائح المعاهدات جزءًا لا يتجزأ من القانون الدستوري للإمبراطورية الرومانية المقدسة، وباتت ممهدة لمعاهدات دولية كبيرة في وقت لاحق، وبالتالي أساسًا لتطوير القانون الدولي بشكل عام. لم تتمخض المعاهدات عن سلام في جميع أنحاء أوروبا إذ ظلت فرنسا وإسبانيا في حالة حرب طوال الأحد عشر عامًا التالية، لكن سلام وستفاليا خلق على الأقل أساسًا لحق تقرير المصير.

نزع الشرعية (Delegitimation): يجب أن يفهم في ضوء مفهوم الشرعية، والذي يشير إلى حق حكومة ما في الحكم استنادًا إلى معايير من مثل القبول الشعبي، أو العملية الدستورية، أو

الإنجازات الاقتصادية أو غيرها من الإنجازات. ويبدأ نزع الشرعية عندما تفشل الحكومة في الإشارة إلى أساسٍ لحقها في الحكم.

نظام إثراء النخب في الدولة التسلطية (Authoritarian State Elite Enriching Regime): نظام هدفه الأساس إثراء النخب التي تسيطر في الدولة، ولا يعد النمو الاقتصادي ولا الرفاه هدفًا مُهمًا له. وغالبًا ما يعتمد هذا النوع من النظام على حكم الفرد المطلق بوساطة زعيم أعلى. وزائير في ظل حكم موبوتو خير مثال على ذلك.

نظام التصويت المتعدد (Plural Voting): يكون لبعض الناخبين أصوات أكثر من غيرهم. وقد اقترح ج. س. مل بأنه ينبغي أن يكون لمن هم «أكثر حكمة وموهبة» أصوات أكثر ممن هم «جهلة وأقل قدرة».

النظام التنموي التسلطي (Authoritarian Developmentalist Regime): نظام ذو توجُّه إصلاحي ويتمتع بدرجة عالية من الاستقلال عن مصالح النخب الحيوية. ويسيطر النظام على جهاز الدولة مع ما له من قدرة بيروقراطية على تعزيز التنمية وتديره نخب الدولة الملتزمة أيديولوجيًا بتنشيط التنمية الاقتصادية المتمثلة في النمو والرفاه.

النظام الشمولي (Totalitarian): شكل من أشكال التسلطية تسيطر فيه الدولة على كل مظهر من مظاهر حياة المواطنين.

نظام النمو التسلطي (Authoritarian Growth Regime): نظام تهيمن فيه النخب ويركز على بناء اقتصاد وطني قوي. وتحترم فيه المصالح طويلة الأمد للقوى الاجتماعية التي تهيمن فيه، بينما يجري التطلع إلى عمال وفلاحي الأغلبية الفقيرة لتوفير الفائض الاقتصادي اللازم للشروع بالنمو.

نظرية المدى المتوسط: وهي لروبرت ميرتون (Robert Merton). تسهم هذه النظرية بتقديم فهم أوسع للسلوك الإنساني والاجتماعي وللبنية الاجتماعية وللتغير الاجتماعي؛ ذلك أن البحث عن نظام كلي، كما كانت الحال في الأنظمة الفلسفية الشاملة، مصيره الإخفاق. ويعتقد ميرتون أنه لا يمكن بناء نظرية عامة لعدم وجود معطيات كافية تساندها، وعليه فمن الأفضل تركيز الجهود على تنمية نظريات متوسطة المدى تساعد في اختيار مستوى من التحليل يمضي إلى ما وراء البحث عن الحوادث الجزئية، مع الحذر من الوقوع في تأملات نظرية مغامرة منفصلة جذريًا عن البيانات الأولية.

نهاية التاريخ (The End of History): عبارة صكها فرانسيس فوكوياما لوصف النقطة النهائية لتطور البشرية الأيديولوجي وتعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية على أنحاء العالم كافة، على اعتبار أنها الشكل النهائي لحكم البشر.

الهيئة أو المجمع الانتخابي في الولايات المتحدة: مثلًا عبارة عن المؤسسة التي تنتخب رسميًا الرئيس ونائبه كل أربع سنوات. ولا ينتخب المواطنون/الناخبون الرئيس ونائبه مباشرة، بل ينتخبهما ناخبون يُختارون بالتصويت الشعبي. ويُعد المجمع الانتخابي مثالًا على الانتخابات غير المباشرة. وبدلًا من التصويت مباشرة لمصلحة الرئيس ونائبه، يصوّت مواطنو الولايات المتحدة لصالح ناخبي المجمع الانتخابي، الذين يقومون بدورهم بانتخاب الرئيس ونائبه. ووفقًا للدستور، لكل ولاية من الولايات الخمسين - إضافة إلى واشنطن العاصمة - عدد من الناخبين يساوي عدد أعضاء ممثليها في مجلسي الشيوخ والنواب. كما أن لكل ناخب في المجمع الانتخابي صوت واحد للرئيس وصوت واحد لنائبه.

هيمنة النخب (Elite Domination)**:** علامة على وجود جماعات نخبوية تحتفظ لنفسها بالحق في التدخل في سيرورة التحوّل الديمقراطي لحماية مصالحها.

الواقعية (Realism)**:** كما استُعملت في سياق هذا الكتاب، فهي تصور نظري للعلاقات الدولية تدعي بأنها تحلل العالم كما هو في الحقيقة وليس كما ينبغي أن يكون. وفي العالم الحقيقي، يكون النزاع ثابتًا بسبب قوى متأصلة في الطبيعة البشرية، وبسبب الطريقة التي اختار فيها سكان العالم تنظيم أنفسهم على شكل دول مستقلة ذات سيادة لا تحترم أي سلطة خارجة على سلطتها أو أعلى منها.

الويلسونية الجديدة: هي رؤية للعالم ترى بأن الولايات المتحدة قادرة على وضع أسس نظام عالمي مستقر، وفي الوقت نفسه تحافظ على قبضة من حديد على النظام الاجتماعي الداخلي. ويمكن تحقيق هذه الرؤية من خلال تغيير السياسة العالمية من الداخل، ما يتطلب زرع مجموعة خفية من البيروقراطيين ذوي النفوذ داخل الإدارة. أما الويلسونية فتصف موقفًا أيديولوجياً في السياسة الخارجية. ويرجع المصطلح إلى سياسة الرئيس الأميركي وودرو ويلسون ونقاطه الأربع عشرة التي يعتقد بأنها ستقود إلى السلام العالمي إن طبقت، ومن المبادئ التي ترتبط عادة بالويلسونية: الدعوة إلى نشر الديمقراطية، والدعوة إلى نشر الرأسمالية، ومعارضة الانعزالية وعدم التدخل، ومناصرة الإمبريالية أو التدخل لتحقيق المزيد من المصالح القومية الخاصة.

ثبت المصطلحات

Pacific Union - اتحاد سلمي

Agreement - اتفاق

Diffusion Effect - أثر انتشار

Consensus - إجماع

Martial Law - أحكام عرفية

Aristocracy - أرستقراطية

Debt Crisis - أزمة ديون

Despotism - استبداد

Polarization - استقطاب

Democratic Autonomy - استقلال ديمقراطي

Autonomy - استقلالية/ حكم ذاتي

Associational Autonomy - استقلالية مؤسسات

Socialism - اشتراكية

Nomenklatura - أصحاب امتيازات

Reform - إصلاح

Policy Reforms - إصلاحات سياسية

Social Actors - أطراف اجتماعية فاعلة

Political Actors - أطراف سياسية فاعلة

Actors - أطراف فاعلة

Redistribution - إعادة توزيع

International Recognition - اعتراف دولي

Interdependence - اعتماد متبادل

Warsaw Declaration - إعلان وارسو

Francophone Africa - أفريقيا الفرنكوفونية

Moral Economy - اقتصاد أخلاقي

Market Economy - اقتصاد سوق

Centrally Planned Economy - اقتصاد مركزي التخطيط

Mono-economy - اقتصادات أحادية

Localized Subsistence Economies - اقتصادات كفاف محلية

Autarky - اكتفاء ذاتي

Secret Ballot Elections - انتخابات اقتراع سري

Founding Elections - انتخابات تأسيسية

Popular Uprising - انتفاضة شعبية

Transition - انتقال

Transition to Democracy - انتقال إلى الديمقراطية

Transition from below - انتقال تصاعدي

Transition from above - انتقال تنازلي/ من فوق

Democratic Transition - انتقال ديمقراطي

Setbacks - انتكاسات

Authoritarian State Elite Enrichment Regimes - أنظمة إثراء نخب الدولة التسلطية

Authoritarian Systems - أنظمة تسلطية

Electoral Authoritarian Systems - أنظمة تسلطية انتخابية

Authoritarian Developmentalist Regimes - أنظمة تنموية تسلطية

Tutelary Democratic Regimes - أنظمة ديمقراطية وصائية

Totalitarian Systems - أنظمة شمولية

Authoritarian Growth Regimes - أنظمة نمو تسلطية

Democratic Breakdowns - انهيارات ديمقراطية

Flaws - أوجه قصور

Coalition - ائتلاف

Neopatrimonialism - باتريمونيالية جديدة أو نيوباتريمونيالية

Structural Adjustment Programs (SAPs) - برامج تعديل هيكلي

UNDP - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

World Bank - البنك الدولي

Dependence - تبعية

Modernization - تحديث

Liberalization - تحرر

Empirical Analysis - تحليل تجريبي

Democratization - تحوّل ديمقراطي

Democracy Audit - تدقيق ديمقراطية

Democratic Consolidation - ترسيخ ديمقراطي

Normative Commitments - التزامات معيارية

Outright Authoritarian - تسلطية محضة

Soft Authoritarianism - تسلطية ناعمة

Compromise - تسوية

From Below - تصاعدية

Plural Voting - تصويت متعدد

Solidarity - تضامن

Popular Demonstrations - تظاهرات شعبية

Single-Party Pluralism - تعددية الحزب الواحد

Multipartism - تعددية حزبوية

Feckless Pluralism - تعددية عاجزة

Democratic Deepening - تعميق ديمقراطية

Regime Change - تغيّر أنظمة

Popular Mandate - تفويض شعبي

Democratic Progress - تقدم ديمقراطي

Representation - تمثيل

Urbanization - تمدن/ تحضر

From Above - تنازلية/ من فوق

Economic Development - تنمية اقتصادية

Human Development - تنمية إنسانية

Balance of Power - توازن قوى

Democratic Openings - توجهات/ بوادر ديمقراطية

Political Culture - ثقافة سياسية

Regional and Hometown Associations - جماعات إقليمية وجماعات مسقط الرأس

Interest Groups - جماعات مصالح

Ethnic Associations - جمعيات عرقية

Kinship Associations - جمعيات قرابة

Self-help Organizations - جمعيات مساعدة ذاتية

Standstill - جمود

Outsiders - جهات خارجية

Localities - جهات/ مجتمعات محلية

State Apparatus - جهاز دولة

Rulership - حاكمية

Popular Mobilization and Organization - حراك وتنظيم شعبي

Social Movements - حركات اجتماعية

Secessionist Movements - حركات انفصالية

Popular Movements - حركات شعبية

Political Liberties - حريات سياسية

Civil Liberties - حريات مدنية

Liberty - حرية

Freedom of Expression - حرية تعبير

Negative Freedom - حرية سالبة

Bolshevik Party - حزب بلشفي

Chinese Communist Party - الحزب الشيوعي الصيني

Universal Franchise - حق اقتراع عام

Inclusive Suffrage - حق اقتراع عام شامل

Authoritarian Rule - حكم تسلطي

Polyarchy - حكم/ دولة تعددية

Personal Rule - حكم شخصي

Autocracy - حكم فرد

All-powerful Rule - حكم مطلق

Representative Government - حكومة تمثيلية

Governance - حوكمة/ حكم

Military Dictatorships - دكتاتوريات عسكرية

Libertarian States - دول تحررية

Weak States - دول ضعيفة

Failed States - دول فاشلة

Donor Countries/States - دول مانحة

City-States - دول – مدن

Mixed State - دولة خليط

Welfare State - دولة رفاه

Stateness - دولتية/ حضور الدولة

Statehood - دولنة

Weak Statehood - دولنة ضعيفة

Electoral Democracies - ديمقراطيات انتخابية

Mass-Dominated Democracies - ديمقراطيات تهيمن فيها جماهير

Male Democracies - ديمقراطيات ذكورية

Democracy - ديمقراطية

Social Democracies - ديمقراطية اجتماعية

Parliamentary Democracy - ديمقراطية برلمانية

Delegative Democracy - ديمقراطية تفويضية

Consociational Democracy - ديمقراطية توافقية

Protective Democracy - ديمقراطية حمائية

pseudo Democracy - ديمقراطية زائفة

Illiberal Democracy - ديمقراطية غير ليبرالية

Fully Democractic - ديمقراطية كاملة

Liberal Democracy - ديمقراطية ليبرالية

Direct Democracy - ديمقراطية مباشرة

Frozen Democracy - ديمقراطية مجمدة

Restricted Democracy - ديمقراطية مقيدة

Elite-dominated Democracy - ديمقراطية مهيمنة نخبويًا

Managed Democracy - ديمقراطية موجهة

Hybrid Democracy - ديمقراطية هجينة

Low-intensity Democracy - ديمقراطية هشة

Sovereign - ذو سيادة

Capitalism - رأسمالية

Redemocratization - رجوع إلى تحول ديمقراطي

Welfare - رفاه

Cooperative Control - رقابة تعاونية

Strongman - زعيم

State Power - سلطة دولة

Durable Consumer Goods - سلع استهلاكية معمرة

Sovereignty - سيادة

Expansionism - سياسات توسعية

Low Politics - سياسات دنيا

High Politics - سياسات عليا

Dominant-power Politics - سياسات قوى مهيمنة

International Context - سياق دولي

Process - سيرورة/ عملية

Personal Control - سيطرة شخصية

Semiauthoritarianism - شبه تسلطية

Semidemocracy - شبه ديمقراطية

Legitimation - شرعنة

Legitimacy - شرعية

Preconditions - شروط مسبقة

Communism - شيوعية

Political Conflict - صراع سياسي

Fund for Peace - صندوق السلام

International Monetary Fund (IMF) - صندوق النقد الدولي

National Endowment for Democracy - الصندوق الوطني للديمقراطية

Tyranny - طغيان

Anarchy - عدم فوضى

Electoral Processes - عملية انتخابية

Globalization - عولمة

State Failure - فشل دولة

Coercion - قسر / إكراه

Great Leap Forward - قفزة عظيمة إلى الأمام

Outside Forces - قوى خارجية

Popular Forces - قوى شعبية

Dominant Forces - قوى مهيمنة

Measurement of Democracy - قياس ديمقراطية

Nondemocracy - لاديمقراطية

Decentralizing Economic Control - لامركزة رقابة اقتصادية

Inequality - لامساواة

Liberalism - ليبرالية

Neoliberals - ليبراليون جدد

Donors - مانحون

Hard Liners - متشددون

Democratic Ideals - مثل ديمقراطية

Security Community - مجتمع أمن

International Community - مجتمع دولي

Community of Democracies - مجتمع ديمقراطيات

Participatory Society - مجتمع قائم على أساس مشاركة

Civil Society - مجتمع مدني

National Community - مجتمع وطني

Junta - مجلس ثوري

Cabinet - مجلس وزراء

Clientelism - محسوبية

Power Positions - مراكز قوة

Decision Phase - مرحلة اتخاذ قرار

Preparatory Phase - مرحلة تحضيرية

Consolidation Phase - مرحلة ترسيخ

Equality - مساواة

Egalitarian - مساواتي

Political Participation - مشاركة سياسية

Inclusiveness - مشاركة شاملة

Soft Liners - المعتدلون

Development Aid - معونات التنمية

Democracy Aid - معونات الديمقراطية

Economic Aid - معونة اقتصادية

Resistance - مقاومة

Active Resistance - مقاومة نشِطة

Antihegemonialism - مقاومة الهيمنوية

Trade- off - مقايضة

Traditional Landowners - ملاك الأراضي التقليديون

Constitutional Monarchies - الملكيات الدستورية

Despotic Monarchies - الملكيات المستبدة

Monarchy - الملكية

Absolute Monarchy - ملكية مطلقة

Competition - المنافسة

Zone of Peace - منطقة سلام

International Structures - المنظمات/ البُنى الدولية

NATO - منظمة حلف شمال الأطلسي

Consent - موافقة

Nonstate Institutions - المؤسسات غير التابعة للدولة

Pact - ميثاق

Ruling Elites - نخب حاكمة

Conflict - نزاع، صراع

Delegitimation - نزع الشرعية

Majoritarian Regime - نظام الأغلبية

Parliamentary Regime - النظام البرلماني

Multiparty Regime - نظام التعددية الحزبية

Representational Regime - النظام التمثيلي

Consociational Regime - النظام التوافقي

One-party System - نظام الحزب الواحد

Two-party Regime - نظام الحزبين السياسيين

International System - النظام الدولي

Presidential Regime - النظام الرئاسي

Political Order - النظام السياسي

Hybrid Regime - نظام هجين

Popular Influence - النفوذ الشعبي

Typology - نمذجة

Growth - النمو

Quality of Democracy - نوعية الديمقراطية

Totalitarianism - النوعية الشمولية

Domination - هيمنة

Elite Domination - هيمنة النخب

National Unity - الوحدة الوطنية

USAID - الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

New Right - اليمين الجديد



Books

Almond, Gabriel and G. Bingham Powell. *Comparative Politics: A Developmental Approach*. Boston: Little, Brown, 1978.

Ameringer, Charles D. *Democracy in Costa Rica*. New York: Praeger, 1982.

Apter, David E. *The Politics of Modernization*. Chicago: University of Chicago Press, 1965.

Ash, Timothy Garton. *History of the Present*. London: Penguin, 2000.

Bardhan, Pranab. *The Political Economy of Development in India*. Delhi: Oxford University Press, 1984.

Barro, Robert J. *Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study*. Cambridge: MIT Press, 1997.

Bastion, Sunil and Robin Luckham. *Can Democracy Be Designed? The Politics of International Choice in Conflict-Torn Societies*. London: Zed, 2003.

Baum, Matthew. *Soft News Goes to War: Public Opinion and American Foreign Policy in the New Media Age*. Princeton: Princeton University Press, 2003.

Beetham, David. *Democracy and Human Rights*. Cambridge: Polity, 1999.

______ [et al.] (eds.). *The State of Democracy: Democracy Assessments in Eight Nations around the World*. The Hague: Kluwer Law International, 2002.

Bell, Daniel. *The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting*. New York: Basic, 1973.

Blecher, Mark. *China: Politics, Economics, and Society*. London: Frances Pinter, 1986.

Bull, Hedley and Adam Watson (eds.). *The Expansion of International Society*, Oxford: Clarendon, 1988.

Buzan, Barry. *From International to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalisation*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

______. *People, States, and Fear.* 2nd ed. Hemel Hempstead, U. K.: Harvester Wheatsheaf, 1991.

______ and Ole Wæver. *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Campbell, Bonnie K. and John Loxley (eds.). *Structural Adjustment in Africa*. London: Macmillan, 1989.

Carothers, Thomas. *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve.* Washington, D. C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999.

Cheibub, Jose Antonio and Fernando Limongi. *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World.* Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Chenery, Hollis [et al.]. *Redistribution with Growth*. London: Oxford University Press, 1974.

Christensen, Jørgen. *Demokratiet og sikkerhedspolitikken*. Aarhus: University of Aarhus, Institute of Political Science, 1990.

Claude, Richard (ed.). *Comparative Human Rights*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1976.

Cohen, Carl. *Democracy*. New York: Free Press, 1971.

Collier, Ruth Berins. *Regimes in Tropical Africa: Changing Forms of Supremacy, 1945–75*. Berkeley: University of California Press,

1975.

Conteh-Morgan, Earl. *Democratization in Africa: The Theory and Dynamics of Political Transitions*. Westport, Conn.: Praeger, 1997.

Council for International Development Studies. *The Western Development Model and Life Style*. Oslo: University of Oslo, 1980.

Cox, M., G. J. Ikenberry and T. Inoguchi (eds.). *American Democracy Promotion*. New York: Oxford University Press, 2000.

Crook, Nick, Michael Dauderstädt and André Gerrits (eds.). *Social Democracy in Central and Eastern Europe*. Bonn: Friedrich Ebert, 2002.

Dahl, Robert A. *Democracy and its Critics*. New Haven: Yale University Press, 1989.

______. *Polyarchy: Participation and Opposition.* New Haven: Yale University Press, 1971.

______. *A Preface to Economic Democracy*. Cambridge: Polity, 1985.

Deutsch, Karl and S. A. Burrell. *Political Community and the North Atlantic Area*. Princeton: Princeton University Press, 1957.

Diamond, Larry. *Developing Democracy: Toward Consolidation*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999.

______ and Marc F. Plattner (eds.).*The Global Divergence of Democracies*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2001.

______, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset (eds.). *Democracy in Developing Countries. vol. 3*: *Asia*. Boulder: Lynne Rienner, 1989.

______. *Democracy in Developing Countries. Vol. 2: Africa.* Boulder: Lynne Rienner, 1988.

Diamond, Larry [et al.] (eds.). *Democracy in Developing Countries: Latin America.* 2nd ed. Boulder: Lynne Rienner, 1999.

Domes, Jürgen. *The Government and Politics of the PRC: A Time of Transition*. Boulder: Westview, 1985.

Donnelly, Jack. *Human Rights and World Politics*. Boulder: Westview, 1993.

______. *Universal Human Rights in Theory and Practice.* Ithaca: Cornell University Press, 2002.

Drèze, Jean and Amartya Sen. *Hunger and Public Action*. Oxford: Clarendon, 1989.

Eide, Asbjørn and Bernt Hagtvet (eds.). *Human Rights in Perspective: A Global Assessment*. Oxford: Blackwell, 1992.

Elster, Jon and Rune Slagstad (eds.). *Constitutionalism and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

Etienne, G. *India's Changing Rural Scene, 1963–79*. New Delhi: Oxford University Press, 1982.

Evans, Peter B. [et al.] (eds.). *Bringing the State Back in*. London: Cambridge University Press, 1985.

Falk, Richard. *Human Rights and State Sovereignty*. New York: Holmes & Meier, 1981.

Feng, Yi. *Democracy, Governance, and Economic Performance.* Cambridge: MIT Press, 2003.

Forsythe, David. *Human Rights in International Relations*. Cambridge: University Press, 2002.

Foyle, Douglas C. *Counting the Public In: Presidents, Public Opinion, and Foreign Policy*. New York: Columbia University Press, 1999.

Freedom House. *Freedom in the World 2006*. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2006.

______. *Freedom in the World 2005*. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2006.

Fukuyama, Francis. *State Building: Governance and World Order in the Twenty-First Century*. London: Profile, 2004.
Garran, Robert. *Tigers Tamed: The End of the Asian Miracle.* Honolulu: University of Hawaii Press, 1998.
Gastil, Raymond (ed.). *Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties*. New York: Freedom House, 1982.
Gendzier, Irene. *Managing Political Change: Social Scientists and the Third World*. Boulder: Westview, 1985.
Gold, Thomas B. *State and Society in the Taiwan Miracle*. New York: Sharpe, 1986.
Goldmann, K., S. Berglund and G. Sjöstedt (eds.). *Democracy and Foreign Policy*. Aldershot, U. K.: Gower, 1986.
Gould, Carol C. *Rethinking Democracy*. New York: Cambridge University Press, 1988.
Gran, Guy (ed.). *Zaire: The Political Economy of Underdevelopment*. New York: Praeger, 1979.
Grindle, Merilee. *Challenging the State: Crisis and Innovation in Latin America and Africa*. Cambridge: Cambridge University Press 1996.
Habermas, J. (ed.). *Stichworte zur «Geistigen Situation der Zeit».* Frankfurt Main: Suhrkamp, 1979.
Haggard, Stephan and Robert R. Kaufman. *The Political Economy of Democratic Transitions*. Princeton: Princeton University Press, 1995.
Hall, J. A. *Powers and Liberties: The Causes and Consequences of the Rise of the West*. Harmondsworth, U.K.: Penguin, 1986.
Hayek, F. A. *The Constitution of Liberty*. London: Routledge & Kegan Paul, 1960.

Held, David. *Models of Democracy.* 3rd ed. Cambridge: Polity, 2006.

______. *States and Societies*. Oxford: Martin Robertson, 1983.

______ and Mathias Kosnig-Archibugi (eds.). *American Power in the 21st Century*. Cambridge: Polity, 2004.

Hewlett, Sylvia Ann. *The Cruel Dilemmas of Development: Twentieth-Century Brazil*. New York: Basic, 1980.

Hirst, Paul and Grahame Thompson. *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Government.* Cambridge: Polity, 1996.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press, 2006.

______. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

Hydén, Göran. *Governance and Politics in Africa*. Boulder: Lynne Rienner, [n. d.].

______. *No Shortcuts to Progress: African Development Management in Perspective*. London: Heinemann, 1983.

Jackson, Robert and Carl G. Rosberg. *Personal Rule in Black Africa: Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant*. Berkeley: University of California Press, 1982.

Jomo, K. S. (ed.). *Southeast Asian Paper Tigers? From Miracle to Debacle and Beyond*. New York: Routledge Curzon, 2003.

Kanet, Roger E. (ed.). *The New Security Environment: The Impact on Russia, Central and Eastern Europe*. Aldershot, U. K.: Ashgate, 2005.

Kaplan, Roger [et al.] (eds.). *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties, 1995–1996*. New York: Freedom House, 1996.

Keohane, Robert O. and Joseph S. Nye (Jr.). *Power and Interdependence: World Politics in Transition.* 3rd ed. New York: Longman, 2001.

Kitching, Gavin. *Rethinking Socialism: A Theory for a Better Practice.* London: Methuen, 1983.

Klare, Michael T. and Daniel C. Thomas. *World Security: Trends and Challenges at Century's End*. New York: St. Martin's, 1991.

Kohli, Atul (ed.). *The State and Development in the Third World.* Princeton: Princeton University Press, 1986.

______. *The State and Poverty in India: The Politics of Reform.* Cambridge: Harvard University Press, 1987.

______, Chun-in Moon and Georg Sørensen (eds.). *States, Markets, and Just Growth*. Tokyo: UN University Press, 2003.

Kothari, Rajni. *Politics in India*. Delhi: Orient Longman, 1982.

Lehmann, David. *Democracy and Development in Latin America.* Cambridge: Polity, 1990.

Lewis, John and Valeriana Kallab (eds.). *Development Strategies Reconsidered*. New Brunswick, N.J.: Transaction, 1986.

Lijphart, Arend and Carlos H. Waisman (eds.). *Institutional Design in New Democracies: Eastern Europe and Latin America*. Boulder: Westview, 1996.

Linz, Juan J. and Alfred Stepan (eds.). *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978.

Lippmann, Walter. *Essays in the Public Philosophy*. Boston: Little, Brown, 1955.

Lipset, Seymour Martin and Jason M. Lakin. *The Democratic Century.* Norman: University of Oklahoma Press, 2004.

Lull, James. *Media, Communication, Culture: A Global Approach.* 2nd ed. New York: Columbia University Press, 2000.

Macpherson, C. B. *The Life and Times of Liberal Democracy*. Oxford: Oxford University Press, 1977.

Mainwaring, Scott and Timothy R. Scully (eds.). *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America*. Stanford: Stanford University Press, 1995.

Malloy, James M. and Mitchell A. Seligson (eds.). *Authoritarians and Democrats: Regime Transition in Latin America*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1987.

Mellemfolkeligt Samvirke: The State of Democracy-Empower the Poor!. Copenhagen: Mellemfolkeligt Samvirke, 2006.

Moore, Barrington (Jr.). *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World.* Boston: Beacon, 1966.

Naess, Arne [et al.]. *Democracy, Ideology, and Objectivity*. Oslo: Oslo University Press, 1956.

National Security Strategy of the United States of America. Washington: Office of the President, 2002.

Nincic, Miroslav. *Democracy and Foreign Policy: The Fallacy of Political Realism*. New York: Columbia University Press, 1992.

Nohlen, Dieter and Franz Nuscheler (eds.). *Handbuch der Dritten Welt.* Hamburg: Hoffmann und Campe, [n. d.].

O'Donnell, Guillermo. *Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American Politics*. Berkeley: University of California, Institute of International Studies, 1973.

______ [et al.] (eds.). *The Quality of Democracy*. Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 2004.

O'Donnell, Guillermo and Philippe C. Schmitter. *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

______, Philippe C. Schmitter and Laurence White-head (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1988.

Pateman, Carole. *Participation and Democratic Theory*. Cambridge: Cambridge University Press, 1970.

______. *The Problem of Political Obligation: A Critique of Liberal Theory.* Cambridge: Polity, 1985.

Peeler, John A. *Latin American Democracies: Colombia, Costa Rica, Venezuela*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1985.

Petras, James and Morris Morley. *How Allende Fell*. Nottingham, U.K.: Spokesman, 1974.

Piazza, A. *Food Consumption and Nutritional Status in the PRC.* Boulder: Westview, 1986.

Pollack, Detlef [et al.]. (eds.). *Political Culture in Post-Communist Europe: Attitudes in New Democracies*. Aldershot, U. K.: Ashgate, 2003.

Putnam, Robert D. *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton: Princeton University Press, 1993.

Reiss, Hans (ed.). *Kant's Political Writings*. Cambridge: Cambridge University Press, 1970.

Riskin, Carl. *China's Political Economy: The Quest for Development Since 1949*. Oxford: Oxford University Press, 1987.

Robinson, William I. *Promoting Polyarchy: Globalization, US Intervention, and Hegemony*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Rosenau, James N. *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity*. Princeton: Princeton University Press, 1990.

Rostow, Walt W. *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*. Cambridge: Cambridge University Press, 1960.

Russett, Bruce. *Grasping the Democratic Peace*. Princeton: Princeton University Press, 1993.

______, H. Starr and R. J. Stoll (eds.). *Choices in World Politics: Sovereignty and Interdependence*. New York: Freeman, 1989.

______ and John Oneal. *Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations*. London: Norton, 2001.

Sandbrook, Richard. *The Politics of Africa's Economic Stagnation.* Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

Schumpeter, Joseph. *Capitalism, Socialism, and Democracy.* London: Allen & Unwin, 1976.

Scott, J. R. *Comparative Political Corruption*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1972.

Senghaas, Dieter. *The European Experience: A Historical Critique of Development Theory*. Leamington Spa/Dover: Berg, 1985.

Simonsen, Jakob J. and Georg Sørensen. *Chile 1970–73: Et eksempel på Østeuropæisk udviklingsstrategi?*. Aarhus: University of Aarhus, Institute of Political Science, 1976.

Sobel, Richard. *The Impact of Public Opinion on U.S. Foreign Policy since Vietnam*. New York: Oxford University Press, 2001.

Sørensen, Georg. *Changes in Statehood: The Transformation of International Relations*. Basingstoke, U. K.: Palgrave Macmillan, 2001.

______. *Democracy, Dictatorship, and Development: Economic Development in Selected Regimes of the Third World.* London:

Macmillan, 1991.
______. *The Transformation of the State: Beyond the Myth of Retreat*. Basingstoke, U. K.: Palgrave Macmillan, 2004.
______. ______. Basingstoke, U. K.: Palgrave Macmillan, 2001.
Streeten, Paul [et al.]. *First Things First: Meeting Basic Human Needs in Developing Countries*. New York: Oxford University Press, 1981.
Sylvest, Rebekka. *Værdier og udvikling i Saudi-Arabien* [*Values and Development in Saudi Arabia*]. Aarhus: University of Aarhus, Institute of Political Science, 1991.
United Nations Development Programme. *Human Development Report 2006*. New York: Palgrave Macmillan, [n d.].
______. *Human Development Report 1991.* New York: Oxford University Press, 1991.
______. *Human Development Report, var. years*. New York: Oxford University Press.
Vanhanen, Tatu. *Prospects of Democracy: A Study of 172 Countries.* London: Routledge, 1997.
Vasquez, John A. *Classics of International Relations*. Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall, 1996.
Weiner, Myron and Samuel P. Huntington (eds.). *Understanding Political Development*. Boston: Little, Brown, 1987.
Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
William I. Zartmann, ed., *Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority*. Boulder: Lynne Rienner, 1995.
World Bank. *Adjustment in Africa: Reforms, Results, and the Road Ahead*. Oxford: Oxford University Press, 1994.

______. *World Development Report 2000*. New York: Oxford University Press, 2000.
______. *World Development Report 1997: The State in a Changing World*. Oxford: Oxford University Press, 1997.
______. *World Development Report, var. years*. New York: Oxford University Press, [n.d.].
Zakaria, Fareed. *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad*. New York: Norton, 2003.
Zartman, William I. (ed.). *Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority*. Boulder: Lynne Rienner, 1995.

Periodicals

Andrain, Charles F. «Capitalism and Democracy Revisited.» *Western Political Quarterly:* vol. 37, no. 4, 1984.
Auerbach, Yehudith and Yaeli Bloch-Elkon. «Media Framing and Foreign Policy: The Elite Press vis-à-vis US Policy in Bosnia, 1992–5.» *Journal of Peace Research:* vol. 42, no. 1, 2005.
Babst, Dean. «Elective Governments: A Force for Peace.» *Wisconsin Sociologist:* vol. 3, no. 1, 1964.
Barro, Robert J. «Determinants of Democracy.» *Journal of Political Economy*: vol. 107, no. 6, 1999.
Beetham, David. «Freedom as the Foundation.» *Journal of Democracy*: vol. 15, no. 4, 2004.
Berg-Schlosser, Dirk. «African Political Systems: Typology and Performance.» *Comparative Political Studies*: vol. 17, no. 1, 1984.
Bienen, H. and J. Herbst. «The Relationship between Political and Economic Reform in Africa.» *Comparative Politics*: vol. 29, no. 1 1996.
Breman, J. «I Am the Government Labour Officer... State Protection for Rural Proletariat of South Gujarat.» *Economic and*

Political Weekly: vol. 20, no. 4, 1985.

Bruneau, Thomas C. «Continuity and Change in Portuguese Politics: Ten Years after the Revolution of 25 April 1974.» *West European Politics:* vol. 7, no. 2, 1984.

Brunetti, A. «Political Variables in Cross-Country Growth Analysis.» *Journal of Economic Surveys:* vol. 11, no. 2, 1997.

Buhaug, Halvard. «Dangerous Dyads Revisited: Democracies May Not Be That Peaceful After All.» *Conflict Management and Peace Science*: vol. 22, 2005.

Bunce, Valerie. »Democratization and Economic Reform.» *Annual Review of Political Science*: vol. 4, 2001.

Burkhart, Ross E. and Michael S. Lewis-Beck. «Comparative Democracy. The Economic Development Thesis.» *American Political Science Review*: vol. 88, no. 4, 1994.

Buzan, Barry. «New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century.» *International Affairs*: vol. 67, no. 3, 1991.

Cardoso, Fernando Henrique. «Dependent Capitalist Development in Latin America.» *New Left Review*: no. 74, 1973.

______. «Democracy in Latin America.» *Politics and Society:* vol. 15, no. 1, 1986–1987.

Carothers, Thomas. «The Backlash against Democracy Promotion.» *Foreign Affairs:* vol. 85, no. 2, 2006.

______. «The End of the Transitions Paradigm.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 1, 2002.

Carroll, Barbara Wake and Terrance Carroll. «State and Ethnicity in Botswana and Mauritius: A Democratic Route to Development?» *Journal of Development Studies*: vol. 33, no. 4, 1997.

Chan, Steve. «Mirror, Mirror on the Wall... Are the Freer Countries More Pacific?» *Journal of Conflict Resolution*: vol. 28, no.

4, 1984.
Chandler, David. «Back to the Future? The Limits of Neo-Wilsonian Ideals of Exporting Democracy.» *Review of International Studies*: vol. 32, no. 3, 2006.
Chazan, Naomi. «The New Politics of Participation in Tropical Africa.» *Comparative Politics:* vol. 14, no. 2, 1982.
Chernoff, Fred. «The Study of Democratic Peace, and Progress in International Relations.» *International Studies Review*: vol. 6, no. 1, 2004.
Cherry, J. [et al.]. «Democratization and Politics in South African Townships.» *International Journal of Urban and Regional Research:* 24, no. 4, 2000.
Clapham, Christopher. «Governmentality and Economic Policy in Sub-Saharan Africa.» *Third World Quarterly:* vol. 17, no. 4, 1996.
Cohen, Yousseff. «The Impact of Bureaucratic-Authoritarian Rule on Economic Growth.» *Comparative Political Studies*: vol. 18, no. 1, 1985.
Cox, Michael. «Beyond the West: Terrors in Transatlantia.» *European Journal of International Studies:* vol. 11, no. 2, 2005.
Davenport, Christian and David A. Armstrong II. «Democracy and the Violation of Human Rights: A Statistical Analysis from 1976 to 1996.» *American Journal of Political Science*: vol. 48, no. 3, 2004.
«Democratic Regimes.» *Jerusalem Journal of International Relations*: 1, no. 4, 1976.
Deudney, Daniel and G. John Ikenberry. «The Nature and Sources of the Liberal International Order.» *Review of International Studies:* vol. 25, no. 2, 1999.
Diamond, Larry. «Is the Third Wave Over?» *Journal of Democracy*: vol. 7, no. 3, 1996.

Diamond, Larry. «The Quality of Democracy: An Overview.» *Journal of Democracy*: vol. 15, no. 4, 2004.

______. «Thinking about Hybrid Regimes.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 2, 2002.

Diamandouros, Nikiforos P. «Transition to, and Consolidation of, Democratic Politics in Greece, 1974–83: A Tentative Assessment.» *West European Politics:* vol. 7, no. 2, 1984.

Dick, G. William. «Authoritarian Versus Nonauthoritarian Approaches to Economic Development.» *Journal of Political Economy*: vol. 82, no. 4, 1974.

Doepp, Peter Von. «Political Transition and Civil Society: The Cases of Kenya and Zambia.» *Studies in Comparative International Development:* vol. 31, no. 1, 1996.

Donnelly, Jack. «Human Rights and Development: Complementary or Competing Concerns?» *World Politics:* vol. 36, no. 2, 1984.

Doyle, Michael W. «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs.» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 12, no. 3, 1983.

______. «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2,» *Philosophy and Public Affairs:* vol. 12, no. 4, 1983.

______. «Liberalism and World Politics.» *American Political Science Review*: vol. 80, no. 4, 1986.

______. «Three Pillars of the Liberal Peace.» *American Political Science Review*: vol. 99, no. 3, 2005.

Elklit, Jørgen and Palle Svensson. «What Makes Elections Free and Fair.» *Journal of Democracy:* vol. 8, no. 3, 1997.

Elklit, Jørgen and Andrew Reynolds. «A Framework for the Systematic Study of Election Quality.» *Democratization:* vol. 12, no. 2, 2005.

Evera, Stephen Van. «Primed for Peace: Europe after the Cold War.» *International Security*: vol. 15, no. 3, 1990–1991.

Flynn, Gregory and Henry Farrell. «Piecing Together the Democratic Peace: The CSCE, Norms, and the 'Construction' of Security in Post–Cold War Europe.» *International Organization*: vol. 55, no. 3, 1999.

Foyle, Douglas. «Leading the Public to War? The Influence of American Public Opinion on the Bush Administration's Decision to Go to War in Iraq.» *International Journal of Public Opinion Research:* vol. 16, no. 3, 2004.

Fukuyama, Francis. «The End of History?» *National Interest:* vol. 16, 1989.

______. «'Stateness' First.» *Journal of Democracy*: vol. 16, no. 1, 2005.

Gasiorowski, Mark. «The Political Regimes Project.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 25, no. 1, 1990.

Geddes, Barbara. «What Do We Know About Democratization After Twenty Years?» *Annual Review of Political Science*: vol. 2, 1999.

Gershman, Carl and Michael Allen. «The Assault on Democracy Assistance.» *Journal of Democracy:* vol. 17, no. 2, 2006.

Ghalioun, Burhan. «The Persistence of Arab Authoritarianism.» *Journal of Democracy:* vol. 15, no. 4, 2004.

Gill, Graeme. «A New Turn to Authoritarian Rule in Russia?» *Democratization*: vol. 13, no. 1, 2006.

Glasure, Yong U. [et al.]. «Level of Economic Development and Political Democracy Revisited.» *International Advances in Economic Research*: vol. 5, no. 4, 1999.

Gleditsch, Kristian Skrede and Michael D.Ward. «Diffusion and the International Context of Democratization.» *International Organization:* vol. 60, no. 4, 2006.
Hagopian, Frances. «'Democracy by Undemocratic Means?': Elites, Political Pacts, and Regime Transition in Brazil.» *Comparative Political Studies:* vol. 23, no. 2, 1990.
Huntington, Samuel P. «Will More Countries Become Democratic?» *Political Science Quarterly*: vol. 99, no. 2, 1984.
Inglehart, Ronald and Pippa Noris. «The True Clash of Civilizations.» *Foreign Affairs*: vol. 81, no. 5, 2004.
Inkeles, Alex. «The Emerging Social Structure of the World.» *World Politics:* vol. 27, no. 4, 1975.
Ka, C. and M. Selden. «Original Accumulation, Equity, and Late Industrialization: The Cases of Socialist China and Capitalist Taiwan.» *World Development*: vol. 14, nos. 10–11, 1986.
Kaplan, Robert. «Was Democracy Just a Moment?» *Atlantic Monthly:* December 1997.
Karl, Terry Lynn. «Dilemmas of Democratization in Latin America.» *Comparative Politics:* vol. 23, no. 1, 1990.
Karl, Terry Lynn and Philippe C. Schmitter. «Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe.» *International Social Science Journal*: vol. 128, 1991.
King, Dwight Y. «Regime Type and Performance: Authoritarian Rule, Semi- Capitalist Development and Rural Inequality in Asia.» *Comparative Political Studies*: vol. 13, no. 4, 1981.
Knight, Peter T. «Brazilian Socio-Economic Development: Issues for the Eighties.» *World Development*: vol. 9, nos. 11–12, 1981.
Koirala, Niranjan. «Nepal in 1990: End of an Era.» *Asian Survey:* vol. 31, no. 2, 1991.

Krastev, Ivan. «Democracy's 'Doubles'.» *Journal of Democracy:* vol. 17, no. 2, 2006.

Krieckhaus, Jonathan. «The Regime Debate Revisited: A Sensitivity Analysis of Democracy's Economic Effect.» *British Journal of Political Science:* vol. 34, 2004.

Layne, Christopher. «Kant or Cant: The Myth of the Democratic Peace.» *International Security*: vol. 19, no. 2, 1994.

Limongi, F. and A. Przeworski. «What Makes Democracies Endure?» *Journal of Democracy*: vol. 7, no. 1, 1997.

Linz, Juan J. «Transitions to Democracy.» *The Washington Quarterly*: vol. 3, Issue 3, 1990.

Lipset, Seymour Martin. «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy.» *American Political Science Review*: vol. 53, no. 1, 1959.

______. «The Social Requisites of Democracy Revisited.» *American Sociological Review*: February 1994.

MacMillan, John. «Beyond the Separate Democratic Peace.» *Journal of Peace Research:* vol. 40, no. 2, 2003.

______. «Liberalism and the Democratic Peace.» *Review of International Studies*: vol. 30, no. 2, 2004.

Marsh, Robert M. «Does Democracy Hinder Economic Development in the Latecomer Developing Nations?» *Comparative Social Research*: vol. 2, 1979.

McColm, R. Bruce. «The Comparative Survey of Freedom: 1991.» *Freedom Review*: vol. 22, no. 1, 1991.

McFaul, Michael. «Democracy Promotion as a World Value.» *Washington Quarterly:* vol. 28, no. 1, 2004.

Mearsheimer, John J. «Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War.» *International Security*: vol. 15, no. 1, 1990.

Medhurst, Kenneth. «Spain's Evolutionary Pathway from Dictatorship to Democracy.» *West European Politics:* vol. 7, no. 2, 1984.

Merkel, Wolfgang. «The Consolidation of Post-Autocratic Democracies.» *Democratization*: vol. 5, no. 3, 1998.

Monga, Celestin. «Eight Problems with African Politics.» *Journal of Democracy:* vol. 8, no. 3, 1997.

Munck, Gerardo L. and Jay Verkuilen. «Conceptualizing and Measuring Democracy: Evaluating Alternative Indices.» *Comparative Political Studies:* vol. 35, no. 1, 2002.

Nadia, Ghia. «How Different are Postcommunist Transitions.» *Journal of Democracy*: vol. 7, no. 4, 1996.

Naniuzeyi, Mabiengwa Emmanuel. «The State of the State in Congo-Zaire: A Survey of the Mobuty Regime.» *Journal of Black Studies:* vol. 29, no. 5, 1999.

Nehru, B. K. «Western Democracy and the Third World.» *Third World Quarterly:* vol. 1, no. 2, 1979.

Nørgaard, Ole. «De post-stalinistiske samfund og demokratiet.» [The Post-Stalinist Societies and Democracy]. *Politica*: vol. 23, no. 3, 1991.

Ndegwa, S. N. «Citizenship and Ethnicity: An Examination of Two Transition Moments in Kenyan Politics.» *American Political Science Review*: vol. 91, no. 3, 1997.

Nzouankeu, Jacques-Mariel. «The African Attitude to Democracy.» *International Social Science Journal*: no. 128, 1991.

O'Donnell, Guillermo. «Delegative Democracy.» *Journal of Democracy*: vol. 5, no. 1, 1994.

O'Loughlin, John [et al.]. «The Diffusion of Democracy, 1946–1994.» *Annals of the Association of American Geographers*: vol. 88,

1998.
Olsen, Gorm Rye. «Europe and the Promotion of Democracy in Post Cold War Africa: How Serious is Europe and for What Reason?» *African Affairs:* vol. 97, 1998.
Ominami, C. «Déindustrialisation et restructuration industrielle en Argentine, au Brésil et au Chili.» *Problemas D'Amerique Latine*: vol. 89, 1988.
Ottaway, Marina and Theresa Chung. «Toward a New Paradigm.» *Journal of Democracy:* vol. 10, no. 4, 1999.
Pehe, Jiri. «Consolidating Free Government in the New EU.» *Journal of Democracy*: vol. 15, no. 1, 2004.
Prakash, O. M. and P. N. Rastogi. «Development of the Rural Poor: The Missing Factor.» *IFDA Dossier:* no. 51 (1986).
Przeworski, Adam. «The 'East' Becomes the 'South'? The 'Autumn of the People' and the Future of Eastern Europe.» *PS: Political Science and Politics:* vol. 24, no. 1, 1991.
______ [et al.], «What Makes Democracies Endure?» *Journal of Democracy*: vol. 7, no. 1, 1996.
______ and F. Limongi. «Modernization: Theories and Facts.» *World Politics*: vol. 49, no. 2, 1997.
Putnam, Robert D. «Bowling Alone: America's Declining Social Capital.» *Journal of Democracy*: vol. 5, no. 1, 1995.
Rao, V. «Democracy and Economic Development.» *Studies in Comparative International Development:* vol. 19, no. 4, 1984–1985.
Remmer, Karen L. «Exclusionary Democracy.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 20, no. 4, 1985–1986.
Rhodes, Edward. «American Grand Strategy: The Imperial Logic of Bush's Liberal Agenda.» *Policy*: Summer 2003–2004.

Risse-Kappen, Thomas. «Public Opinion, Domestic Structure, and Foreign Policy in Liberal Democracies.» *World Politics:* vol. 43, no. 4, 1991.

Rodrik, Dani. «Institutions for High-Quality Growth: What They are and How to Acquire Them.» *Studies in Comparative International Development:* vol. 35, no. 3, 2000.

Rosato, Sebastian. «The Flawed Logic of the Democratic Peace Theory.» *American Political Science Review*: vol. 97, no. 4, 2003.

Rudolph, Susanne and Lloyd Rudolph. «New Dimensions of Indian Democracy.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 1, 2002.

Rudra, A. «Political Economy of Indian Non-Development,» *Economic and Political Weekly*: vol. 20, no. 21, 1985.

Rummel, Rudolph J. «Libertarianism and International Violence.» *Journal of Conflict Resolution*: vol. 27, no. 1, 1983.

Rustow, Dankwart A. «Transitions to Democracy.» *Comparative Politics*: vol. 2, no. 3, 1970.

Sandbrook, Richard. «Liberal Democracy in Africa: A Socialist-Revisionist Perspective.» *Canadian Journal of African Studies*: vol. 22, no. 2, 1988.

______. «The State and Economic Stagnation in Tropical Africa.» *World Development:* vol. 14, no. 3, 1986.

Schedler, Andreas. «The Menu of Manipulation.» *Journal of Democracy:* vol. 13, no. 2, 2002.

Share, Donald. «Transitions to Democracy and Transition through Transaction.» *Comparative Political Studies*: vol. 19, no. 4, 1987.

Sirowy, Larry and Alex Inkeles. «The Effects of Democracy on Economic Growth: A Review.» *Studies in Comparative International Development:* vol. 25, no. 1, 1990.

Sklar, Richard. «Democracy in Africa.» *African Studies Review:* vol. 26, nos. 3–4, 1983.

Sørensen, Georg. «Individual Security and National Security: The State Remains the Principal Problem.» *Security Dialogue:* vol. 27, no. 4, 1996.

______. «Liberalism of Restraint and Liberalism of Imposition: Liberal Values and World Order in the New Millennium.» *International Relations:* vol. 20, no. 3, 2006.

______. «What Kind of World Order? The International System in the New Millennium.» *Cooperation and Conflict:* vol. 41, no. 4, 2006.

Spiro, David E. «Give Democratic Peace a Chance? The Insignificance of the Liberal Peace.» *International Security*: vol. 19, no. 2, 1994.

Studies in Comparative International Development: vol. 25, no. 1, 1990.

Subbarao, K. «State Policies and Regional Disparity in Indian Agriculture.» *Development and Change:* vol. 16, no. 4, 1985.

Svensson, Palle. «The Liberalization of Eastern Europe.» *Journal of Behavioral and Social Sciences*: [no. 34], 1991.

Tarrow, Sidney. «Making Social Science Work across Space and Time: A Critical Reflection on Robert Putnam's Making Democracy Work.» *American Political Science Review*: vol. 90, no. 2, 1995.

Therborn, Goran. «The Rule of Capital and the Rise of Democracy.» *New Left Review:* 103, 1977.

Tiruneh, Gizachew. «Regime Type and Economic Growth in Africa: A Cross-National Analysis.» *Social Science Journal*: vol. 43, no. 1, 2006.

Trindade, Hélgio. «Presidential Elections and Political Transition in Latin America.» *International Social Science Journal*: vol. 128, 1991.

Van De Walle, Nicolas. «Economic Reform in Democratizing Africa.» *Comparative Politics:* vol. 32, 1999.

Way, Lucan. «Authoritarian State Building and the Sources of Regime Competitiveness in the Fourth Wave.» *World Politics*: January 2005. Weede, Erich. «Political Regime Type and Variation in Economic Growth Rates.» *Constitutional Political Economy*: vol. 7, 1996.

Welch, Michael. «Trampling Human Rights in the War on Terror: Implications to the Sociology of Denial.» *Critical Criminology*: vol. 12, 2004.

White, Gordon. «Developmental States and Socialist Industrialization in the Third World.» *Journal of Development Studies*: vol. 21, no. 1 1984.

Windsor, Jennifer L. «Promoting Democratization Can Combat Terrorism.» *Washington Quarterly:* vol. 26, no. 3, 2003.

Zakaria, Fareed. «Islam, Democracy, and Constitutional Liberalism.» *Political Science Quarterly*: vol. 119, no. 1, 2004.

______. «The Rise of Illiberal Democracy.» *Foreign Affairs*: vol. 76, no. 6, 1997.

Papers

Karl, Terry Lynn. «From Democracy to Democratization and Back: Before Transitions from Authoritarian Rule.» Stanford, CDDRL Working Paper; 45, 2005.

Møller, Jørgen. «The Gap between Liberal and Electoral Democracy Revisited: Some Conceptual and Empirical Clarifications.» EUI Working Papers; 1, 2006.

Paxton, Pamela and Rumi Morishima. «Does Democracy Aid Promote Democracy?» Working Paper, Ohio State University, 2006.

Conferences

Cerny, Philip G. «Globalisation and the Erosion of Democracy.» Paper Presented at: ECPR Workshop, Berne, 1997.

Decalo, Samuel. «The Process, Prospects, and Constraints of Democratization in Africa.» Paper Presented at: *The 15th World Congress of the International Political Science Association*, Buenos Aires, July 21–25, 1991.

Nun, Jose. «Democracy and Modernization, Thirty Years After.» Paper Presented at: *The 15th World Congress of the International Political Science Association*, Buenos Aires, July 21–25, 1991.

Østergaard, Clemens Stubbe and Christina Petersen. «Official Profiteering and the Tiananmen Square Demonstrations in China.» Paper Presented at: *The Second Liverpool Conference on Fraud, Corruption, and Business Crime*, Liverpool, April 17–19, 1991.

Rochon, Thomas R. and Michael J. Mitchell. «Cultural Components of the Consolidation of Democracy in Brazil.» Paper Presented at: *The Annual Meeting of the American Political Science Association*, Washington, D.C., August 28–31, 1991.